



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك فيصل
عمادة الدراسات العليا

مرويات الإمام سعيد المقبري المعلة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة تطبيقية - .

إعداد الطالبة:

هبة بنت سعد بن حمد الغريب

الرقم الجامعي : ٢١٢٦١١٩٨٤

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في تخصص الكتاب والسنة بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة الملك فيصل.

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الملك فيصل

كلية الآداب - قسم الدراسات الإسلامية

عنوان الرسالة

مرويات الإمام سعيد المقبري المعلة بالاختلاف عليه في كتاب
(العلل) للدارقطني - دراسة تطبيقية

الطالبة/ هبة بنت سعد الغريب

تقرير اللجنة:

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في (برنامج الكتاب والسنة)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	أ.د. محمد بن عبدالله حياني	أستاذ	الحديث وعلومه	
المناقش الداخلي	د. محمد بن عبدالرحمن العمير	أستاذ مشارك	الحديث وعلومه	
المناقش الداخلي	د. جمال بن فرحات صاوي	أستاذ مشارك	الحديث وعلومه	

تمت مناقشة الرسالة في يوم (الخميس) بتاريخ (١٦ / ٥ / ١٤٣٧ هـ)

عميد كلية الآداب
أ.د. ظافر بن عبدالله الشهري

رئيس قسم الدراسات الإسلامية
د. زياد بن عبدالله الحمام

ملخص البحث

تتلخص فكرة هذا البحث في الكشف عن نوع العلة التي اعترت بعض أحاديث الإمام سعيد المقبري، التي اختلف عليه فيها، ومن ثم إعمال القرائن في ترجيح إثباتها في أحد وجهي الاختلاف أو نفيها عنه، أو قبول الوجهين معاً، وذلك بجمع وترتيب "مرويات سعيد المقبري المعللة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني".

وانتظم هذا البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة، ذكرت في المقدمة أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجية فيه، وخطة البحث، ومن ثم أهدافه، وتضمن الفصل الأول: التعريف بأعلام البحث ومصطلحاته. وتضمن الفصل الثاني: دراسة الروايات المعللة، وذلك بتخريج أوجه الاختلاف ودراستها، ثم ترجيح الوجه الراجح من بين هذه الأوجه، أو ترجيح الوجهين، كل ذلك حسب مقتضى القرائن، ثم الحكم على الحديث، وقد رتبته هذه الروايات على مسانيد الصحابة حسب ورودها في كتاب الدارقطني .

ليُسهّم هذا البحث في إبراز القيمة العلمية لكتاب العلل للدارقطني في تناوله لمسألة الاختلاف على الراوي وأثرها في تعليل الرواية من حيث القبول والرد ، وأنواع الاختلاف على الراوي الواردة في كتاب العلل، ثم ختمته بأهم النتائج التي أثمرتها الدراسة .

Abstract

This research focuses on discovering the type of defect associated with some of controversial prophet's traditions that are narrated by Imam Saeed Al Maqbary and using evidence to outweigh the validity or invalidity of these traditions or to accept the two opinions. This is done by collecting and following "Saeed Al Maqbarry controversial traditions mentioned in *Al Ellal lildar Qatny* (Defects by Dar Qatny)".

This research consists of an introduction, two chapters and a conclusion. The introduction discusses the significance of the research, reasons for choosing such topic, literature, the methodology of the research, research plan and its objectives. The first chapter deals with definition of research landmarks and terms while the second chapter contains a study of the controversial narrated traditions through identifying reasons of controversy, studying them and, then, outweighing the preponderant opinion or outweighing the two opinions. Such study depends on found evidences and then judging the prophet tradition. These narrations are arranged on the prophet's companion reference as mentioned in *Al Dar Qatny* book.

This research contributes in highlighting the scientific value of *Al Ellal lildar Qatny* (Reasons by Al Dar Qatny) book in dealing with the problem of narrator controversy and its impact on the reason behind accepting or rejecting narrations and types of controversy on narrator mentioned in *Al Elal*. Finally, the conclusion introduces the most significant realized results.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم يبعثون. أما بعد:

فإن علوم الحديث النبوي، من أجل العلوم وأشرفها وأهمها؛ لأنها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وبها يتبين لنا ما هو محتج به من حديث رسول الله ﷺ فيعمل به، وما هو غير ذلك فيترك.

وإن من أدق هذه العلوم وأهمها هو علم "علل الحديث"؛ وذلك لأن موضوعه الكشف عن الأوهام من العدول الضابطين في مروياتهم، الذين جمعت أحاديثهم شروط الصحة، من حيث الظاهر، فيظن الناظر لأسانيدهم أنها صحيحة، وهي معلقة في واقع الأمر.

ومن الأوهام التي لا بست الحديث النبوي، امتزاج حديث النبي ﷺ بحديث غيره، واختلاط الحديث المرفوع بالموقوف والمقطوع، والمرسل بالموصول، وما يقع في الحديث من تغيير جهة الإسناد بإبدال شيخ الشيخ أو من بعده حتى الصحابي، ونحو ذلك مما قد يطرأ على الحديث من علة خفية تُحِيلُهُ من حيز الاحتجاج إلى درجة الضعف، لذا لم ينل شرف الكلام في هذا العلم إلا أفراد قلائل من حفاظ الحديث، الذين رزقهم الله سعة في الرواية، وحدة في الذهن، ودقة في النظر، حيث حفظوا آلاف الأحاديث بإتقان وإمعان، فعرفوا خفايا المتون والأسانيد ومشكلاتها، ولم يكن كلامهم ضرباً من المجازفة؛ بل كان مبنياً على قواعد تعارفوا عليها، وطرائق عرفوا بها علة الحديث، ومن أهم تلك الطرائق: الاختلاف على الشيوخ، فإن وجد الاختلاف بين رواية الحديث تطرَّق إلى الحديث احتمال وجود العلة، فالاختلاف من أوسع أبواب الكشف عن العلة وأخصها بها.

لذا كان كتاب الإمام الدارقطني في العلل مبنياً في غالبه على مبحث الاختلاف على الشيوخ، وكتابه هذا يعد أجمع المؤلفات في العلل وأجودها، فإن التعامل مع مثل هذا الكتاب يكسب الدارس فوائد علمية جمّة، تُبرز القيمة العلمية لموضوع هذا البحث، وما سيعود به من

نفع في خدمة علم العلل، وقد اخترت أن أدرس من خلاله مرويات الإمام سعيد بن أبي سعيد المقبري رحمته الله موضوعاً لهذه الرسالة.

أهمية موضوع البحث.

ترجع أهمية موضوع الدراسة إلى الأمور التالية:

١. مكانة علم العلل كعلم متخصص، فإن مكانته تنشأ من متعلقه، وهو تمييز المقبول من المردود من مرويات الثقات التي ظاهرها الصحة، بحكم دقيق يتجلى بعد تمحيص، يؤكد الحكم الظاهر أو ينفيه، ومثل ذلك لا يتمكن من القيام به إلا جهابذة المحدثين، لما يحتاجه من دقة علمية ومنهجية نادرة؛ لذا كان له من الأهمية الخاصة في علوم الحديث.

قال الحافظ ابن كثير: "هو فن خفي على كثير من علماء الحديث؛ وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم"^(١) وتصريحات المحدثين بمثل ذلك كثيرة.

٢. منزلة كتاب العلل للدارقطني، المرجع الأصل للبحث؛ فالكتاب

أولاً: متخصص في علم العلل.

ثانياً: جمع كتب من تقدمه في هذا العلم فكان موسوعة في هذا العلم.

ثالثاً: تكلم على الأحاديث المعلة بمسالك متعددة، وأحكام في غاية الدقة، وقد شهد أئمة الحديث بذلك.

قال ابن كثير: "وقد جمع أئمة ما ذكرناه كله - من الكتب المؤلفة في هذا العلم - الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجل كتاب بل أجل ما رأيناه؛ وضع في هذا الفن، لم يسبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه"^(٢).

٣. علو مكانة الإمام سعيد المقبري في كونه أحد أوعية الحديث المكثرين من روايته، قال ابن عدي: "قد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير"^(٣).

(١) اختصار علوم الحديث ص ٦١.

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٦١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٥٨٩ (٨٢١).

وقد أخرج مروياته أصحاب الكتب الستة، والإمام أحمد في مسنده، وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد، وذلك على صعيد أحاديث الأحكام والفضائل على السواء.

أسباب اختيار الموضوع.

كان اختياري للموضوع للأسباب التالية:

١. الحرص على تحصيل الفوائد العلمية من دراسته.
٢. جدية هذا الموضوع، فلم يصل إلى علمي أن تعرض أحد لأحاديث سعيد المقبري بالبحث التفصيلي المبني على الجمع والدراسة والترجيح، وتمييز المعل منها من السالم من العلة، ومن ثم الحكم على تلك الأحاديث قبولاً ورداً.
٣. مكانة سعيد المقبري الحديثية وإمامته.

٤. الحاجة إلى معرفة الاختلاف على الشيوخ؛ لما يثمره من دقة في الحكم على الحديث الذي ظاهره الصحة، وذلك لأنه بوابة لمعرفة قرائن علمية ترجح إثبات علة في حديث المنفرد عن أصحاب الشيخ، أو نفيها عنه، أو صحة الوجهين.

الدراسات السابقة.

لم أقف بعد البحث في أوعية المعلومات في كل من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وفهارس الرسائل العلمية في الجامعات العربية، وبعد سؤال ذوي الخبرة من أهل العلم، لم أجد دراسة بهذا العنوان والمضمون قط، وقد سبقت دراسات فيما اختلف عليه من الشيوخ غير أحاديث سعيد المقبري، استعرض منها:

١. دراسة د. عبد الله دمغو (١٤١٩هـ) التي كانت بعنوان "مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب العلل للدارقطني - تخرجها ودراسة أسانيدھا والحكم عليها -"، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية طبعت في أربعة أجزاء.

وتعتبر هذه الرسالة من أوائل الرسائل التي ألقت في مجال العلل، وكان من أهم أهدافها: تذييل كثير من صعاب البحث في هذا المجال أمام الباحثين، وبيان مكانة الزهري الحديثية، والتعرف على منهجه في الراوية. وقد بلغت أحاديث الدراسة (١٥٠) حديثاً مُعَلَّلاً انتقاها الباحث من بين ما يقرب (٢٦٠) حديثاً، متبعاً في دراستها القواعد المتعارف عليها في دراسة الروايات الحديثية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ- مراسيل الإمام الزهري يمكن قبولها، فليست هي من شر المراسيل، ولا من أشدها ضعفاً كما وصفها بعض العلماء.

ب- مبحث العلة الخفية، قائم - في الغالب - على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه بنى الدارقطني كتابه العلل.

ج- من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك، فبالأكثر، فإن استووا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلدي الراوي، أو غيرها.

٢. دراسة د. عادل الزريقي (١٤٢٤هـ) التي كانت بعنوان "مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعللة في كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني، تخرجها ودراستها والحكم عليها"، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ومن أهداف هذه الدراسة: التعرف على مناهج العلماء في التعليل والترجيح وقواعدهم في ذلك، بيان مكانة الإمامين قتادة ويحيى الحديثية، أن العمل في الأحاديث المعللة تعطي طالب العلم دُرّة وملكة في علوم الحديث. وقد بلغت أحاديث الدراسة التي انتقاها الباحث (١١٢) حديثاً مُعَلَّلاً، سالكا في دراستها القواعد المتعارف عليها في دراسة الروايات الحديثية.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

أ- أن علم العلل علمٌ متكامل الأسس والقواعد، قائم على منهج مقعد بأصول، مدعم بقرائن وأقوال الراسخين من أهله السابقين.

ب- أن قرائن الترجيح بين الروايات هي أهم أسس هذا العلم، وأن من أهمها أضع أكبر أسباب إتقانه.

ج- أن الدارقطني لعلمه الفائق بالعلل قليل المخالفة لأقوال من سبقه في التعليل، وإذا وجد منه مخالفة فلقرائن قوية عنده.

٣. دراسة أ. أبرار القاسم (١٤٢٩هـ) التي كانت بعنوان "مرويات الإمام أيوب السخيتاني المعللة بالاختلاف في كتاب العلل للحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) من أول الكتاب إلى سؤال

رقم (٢٠٤١) من مسند أبي هريرة رضي الله عنه - جمعا ودراسة -"، وهي رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود.

وتهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على منهج أيوب في رواية الأحاديث، وعلى من يقدم من أصحاب أيوب عند الاختلاف وذلك من خلال تطبيق رأي النقاد والقراء التي استعملوها في ذلك. وقد بلغت عدد أحاديث هذه الدراسة (٤٥) حديثاً مُعَلَّاً، وقد اتبعت الباحثة في دراستها المنهج الاستقرائي التحليلي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

أ- أهمية "علل" الدارقطني، وغزارة نفعه، فهو يبحث في أدق مباحث علوم الحديث (علل الحديث) ولذا أثنى عليه كبار المحدثين، وأشادوا بعلو منزلته.

ب- تنوع طرق الأئمة في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

ج- تباين أصحاب أيوب في طول الصحبة والملازمة، له أثره في الترجيح والموازنة بين الأوجه المتعارضة.

د- دراسة علل الحديث يجعل طالبه يفعل جميع فنون الحديث وعلومه، من جرح وتعديل، ومصطلح الحديث، والتخريج، ودراسة الأسانيد.

٤. دراسة أ.مُيسَّر أبو عمرة (١٤٣٣هـ) التي كانت بعنوان "مرويات الإمام عبيد الله بن عمر المعللة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية -"، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة.

وتهدف هذه الدراسة إلى: بيان مكانة الإمام عبيد الله بن عمر الحديثية، وتمييز رواياته المقبولة من الروايات المعللة في كتاب العلل للدارقطني، وبيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني في كتابه. وقد بلغت أحاديث هذه الدراسة (٨٣) حديثاً مُعَلَّاً، سلكت الباحثة في دراستها المنهج الاستقرائي النقدي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

أ- يعد الإمام الدارقطني من أعلم الناس في علم العلل، كما يعتبر كتابه من أجل الكتب التي ألفت في هذا الفن؛ ولكنه لم يسلم من الوهم في بعض المواضع التي تقدم بيانها في الدراسة، ولا تقلل هذه المواضع من المكانة العالية له، ولكتابته الجليل.

- ب- لا يعني تصويب أو ترجيح الدارقطني لوجه من الأوجه أنه صحيح وثابت عن عبيد الله بن عمر، ولكن ترجيحه حسب تخريجه في مصنفات الحديث.
- ج- أن المنهج النقدي عند أئمة العلل شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهلة المسلمين أن المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.
- وثمة دراسات أخرى على نفس هذا النسق أسرد منها:
١. الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني، تخريج ودراسة، للباحث: خالد السبيت، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.
 ٢. أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافًا في كتابه العلل، جمعاً ودراسةً، للباحث: خالد محمد سعيد باسّم، وهي رسالة دكتوراه، ١٤٢٣هـ.
 ٣. حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ من كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام أبي الحسن بن عمر الدارقطني، تحقيقاً ودراسةً، للباحثة: وفاء بنت صالح الخزيم، وهي رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود، ١٤٢٦هـ.
 ٤. مرويات الإمام سفيان بن عيينة المعللة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني، من المجلد الأول وحتى نهاية المجلد الحادي عشر، للباحث: فرحان بن خلف العنزي، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الملك سعود، ١٤٣٠هـ.
 ٥. مرويات الإمام شعبة المعللة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني، من بداية الكتاب إلى نهاية المجلد الحادي عشر جمعاً ودراسةً، للباحث: عبد الله جبران القحطاني، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الملك سعود.
 ٦. الاختلاف على الثوري في كتاب العلل للدارقطني، للباحث: أيمن الشريدة، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 ٧. الاختلاف على الأوزاعي في كتاب العلل للدارقطني دراسة نظرية تطبيقية، للباحث: عبد الوهاب الزيد، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 ٨. مرويات الإمام هشام بن عروة المعللة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية-، للباحثة: أسماء محمد كامل عياش، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية غزة، ١٤٣٣هـ.

٩. مرويّات يحيى بن سعيد الأنصاري المعلّلة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية - ، للباحثة: إيمان عزالدين رشيد عودة، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٣ هـ .

١٠. الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعلّلة في كتاب الدارقطني، تخريجاً ودراسةً، للباحثة: حليلة عبدالله زيد الشخمي الشمراي، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٤٣٣ هـ.

ومن الملاحظ في مثل هذه الدراسات التشابه الكبير فيما بينها - وإن اختلفت عبارات الباحثين في التعبير عن مقصودهم إلا أن المعنى المراد واحد - خاصة في أسبابها وأهدافها ونتائجها، وهذا ما تقتضيه طبيعة هذا النوع من الدراسات؛ لأنه كالمشروع الواحد الجزئية فقط من علم العلل، وهو موضوع "الاختلاف على الشيوخ"، الذي يعتبر الوسيلة الأقوى في كشف العلل الخفية في أحاديث الثقات؛ لكن تختلف عناوين البحوث حسب أسماء الشيوخ الذين يختلف عليهم أصحابهم، وكتاب "علل الدارقطني" قد حوى من هذه الجزئية ما لا يقل عن (٨٠) حالة - في الإحصاء التقريبي - تحتاج إلى بحث ودراسة، مثل هذه الدراسة، ولعل هذا البحث يُعدّ الرقم الـ (٢٠) من هذا النوع.

وسيكون بحثي استكمالاً لما بدأه الباحثون قبلي في دراسة علل الأحاديث الواردة في كتاب علل الدارقطني، في ضوء مرويّات سعيد المقبري، التي اختلف عليه فيها، التي لم تسبق دراستها قط، وسوف يتميز هذا البحث فضلاً عما سبق بدراسة أصحاب سعيد المقبري؛ من حيث مدى الملازمة له، ومدى قوة الضبط لأحاديثه.

منهج البحث.

سلكت في دراسة هذه الأحاديث المنهج الاستقرائي والتحليلي المقارن مستفيدة من المنهج النقدي في دراسة الروايات، وكان عملي في هذه الدراسة وفق المنهج التالي:

١. ذكرت الحديث الذي صرح فيه الدارقطني بالاختلاف على سعيد المقبري^(١) مبتدئة بالقول: سئل .

٢. ذكرت نص كلام الدارقطني في الاختلاف على سعيد المقبري، اعتماداً على طبعة الشيخ صالح الدباسي لكماها، وقابلتها بطبعة د. محفوظ الرحمن السلفي في القدر الذي حققه. ٣. إذا تكرر كلام الدارقطني على الحديث في موطن آخر، وكان له علاقة بالاختلاف على سعيد المقبري؛ فإني أضمه إليه في الدراسة، وأنبه على ذلك.

٤. وضعت عدة عناوين درست من خلالها الأحاديث الواردة في هذه الرسالة، وذلك بعد ذكر كلام الدارقطني على الحديث، وهذه العناوين هي: "أوجه الاختلاف" و"تخريج أوجه الاختلاف" و"دراسة أوجه الاختلاف" و"الوجه الراجح عن المقبري" و"الحكم على الحديث". ٥. تحت عنوان "أوجه الاختلاف" ذكرت تلخيصاً للأوجه التي ورد فيها الاختلاف على سعيد المقبري؛ وما وقفت عليه من الأوجه ولم يذكره الدارقطني وضعتها تحت عنوان: "ومما لم يذكره الدارقطني" ثم أذكر هذه الأوجه المستدركة، ومن ثم أذكر الأوجه التي رواها كل راو، سواء ذكر ذلك الدارقطني عنه في المسألة أو بعد ما وقفت عليها في التخريج، وفي ختام هذا العنوان أبين جنس العلة في الحديث الذي تمت دراسته.

٦. وتحت عنوان "تخريج أوجه الاختلاف" خرجت الرواية بأوجهها المختلفة التي ذكرها الدارقطني، والأوجه التي وقفت عليها ولم يذكرها الدارقطني.

٧. قد يذكر الدارقطني رواية عن أحد تلاميذ سعيد المقبري، ولا أقف عليها في كتب السنة؛ لكني لا أهمله من الدراسة جرحاً وتعديلاً، مع باقي رواية الإسناد.

٨. وتحت عنوان "دراسة أوجه الاختلاف" درست حال رواية تلك الوجوه عن سعيد المقبري بالتفصيل، مراعية ترتيب أقوال العلماء بدءاً بأعلاها في التوثيق، ثم نزولاً إلى أدناها في

(١) يستثنى من ذلك الحديث (٢١) إذ لم يصرح الدارقطني فيه بالاختلاف على المقبري لكني ألحقته بأحاديث الدراسة وذلك لحاجة البحث إليه؛ فقد صرح فيه الدارقطني بالراوي المقدم عنده من أصحاب المقبري.

التحريج، ثم أذكر طبقته بين أصحاب المقبري في الملازمة له والضبط لأحاديثه، ثم أحتم بخلاصة القول في الراوي، فإن تكرر الراوي ذكرت خلاصة القول فيه، ثم أحلت على الحديث الذي وردت فيه الترجمة للراوي لأول مرة، مع رقم الصفحة.

٩. من حيث الجرح والتعديل وقرائن الترجيح إذا وقع على أحد أصحاب سعيد المقبري اختلاف؛ فأدرس أصحابه الذين اختلفوا عليه، وأذكر ذلك مباشرة تحت تراجمهم؛ وذلك للوصول إلى الوجه الراجح عن الراوي المختلف عنه، ولمعرفة مصدر الاختلاف هل كان من قبل المختلف عليه أو من قبل أصحابه، لما في ذلك من أثر في الترجيح بين أصحاب المقبري عند الاختلاف، وهو إن لم يختلف أصحاب المتفرد عن المقبري عليه، دل ذلك على جزمه بتفرده عنه.

١٠. إن لم أعثر على تخريج للطريق الذي ذكره الدارقطني في علله في أي من كتب السنة، فإني قد درست الطريق مكتفية بذكر الدارقطني له .

١١. وتحت عنوان "الوجه الراجح عن المقبري" صدرته بترجيح الدارقطني ثم ترجيح غيره من المحدثين، وقد رجحت بين الأوجه الواردة عن سعيد المقبري في كل حديث، بحسب حال رواها ثقة وضعفاً، أو كثرة وقلة للملازمة له وضبط أحاديثه، إلى غير ذلك من قرائن الترجيح، ذاكرة أقوال أهل العلم في الحديث وطرقه - إن وجدت ذلك-.

١٢. وتحت عنوان "الحكم على الحديث" بينت الحكم على الحديث من وجهه الراجح عن سعيد المقبري، فإن كان صحيحاً فذاك، وإلا ذكرت له من المتابعات والشواهد ما يقويه.

١٣. وفي ختام المسألة خرجت الحديث من غير الطريق المعلن، وذلك دفعاً لما قد يطرأ من توهم مفاده أنه إذا أعل طريق ما للحديث، فذلك يعني ضعف الحديث بكافة طرقه، والواقع خلاف ذلك؛ لذا كان لابد من الإيضاح للقارئ المعاصر أن الحديث كثيراً ما يروى من أوجه عدة، فإذا انتقد واحد من هذه الأوجه فالناقد لا يعني - بالضرورة - نقد أصل الحديث ومتمنه، فمثل هذه الانتقادات هي من قبيل ما وقع في بعض الطرق من وهم، وليست من قبيل الطعن في ثبوت الحديث.

١٤. ترجمت لبعض لأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة.

١٥. شرحت الغريب من الألفاظ.

١٦. لم أعرف بالمصدر أثناء البحث، بل اكتفيت بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة، وعرفت بالمصدر في قائمة المصادر والمراجع في آخر الرسالة، ذاكرة في كل مصدر معلوماته كاملة، إلا إن كان هناك تشابه في اسم الكتاب مع غيره، فلإني أميز بينهما بذكر اسم المؤلف بعده مباشرة.

خطة البحث.

اشتملت خطة البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة.

المقدمة: تضمنت أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحثة فيه.

الفصل الأول: أعلام البحث ومصطلحاته.

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول: ترجمة الإمامين سعيد المقبري والدارقطني، والتعريف بكتاب العلل. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام سعيد المقبري.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل للدارقطني.

المبحث الثاني: تعريف العلة، وأجناسها، وأسلوب كشفها، وأهم المصنفات فيها، ومفهوم الاختلاف على الشيوخ وأهميته.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أجناس العلة.

المطلب الثالث: أسلوب كشف العلة.

المطلب الرابع: أهم المصنفات في علم علل الحديث.

المطلب الخامس: مفهوم الاختلاف على الشيوخ وأهميته.

الفصل الثاني: دراسة الأحاديث المعلة بالاختلاف على المقبري.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسانيد الصحابة رضي الله عنهم.

ويحتوي على ستة مطالب:

المطلب الأول: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المطلب الثاني: مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: مسند أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

المطلب الرابع: مسند أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

المطلب الخامس: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

المطلب السادس: مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

المبحث الثاني: مسانيد الصحابييات رضي الله عنهن.

ويحتوي على أربعة مطالب:

المطلب الأول: مسند عائشة رضي الله عنها.

المطلب الثاني: مسند أم سلمة رضي الله عنها.

المطلب الثالث: مسند أم هانئ رضي الله عنها.

المطلب الرابع: مسند أم بجيد رضي الله عنها.

المبحث الثالث: أصحاب سعيد المقبري، والمقدم منهم في الترجيح.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أصحاب سعيد المقبري الذين اختلفوا عليه.

المطلب الثاني: أصحابه المقدمون في الترجيح.

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج التي أفرزتها الدراسة.

الفهارس: وتشتمل على الفهارس التالية:

- فهرس الآيات. - فهرس الأحاديث على الأطراف.
- فهرس الأحاديث على المسانيد. - فهرس غريب الحديث.
- فهرس الرواة المترجم لهم. - فهرس الفرق الإسلامية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم. - فهرس المصادر والمراجع العلمية.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١. التعرف على مناهج أئمة الحديث في الحكم على الأسانيد والمتون.
٢. الوقوف على القرائن التي استخدمها المحدثون في الترجيح بين الروايات المختلف فيها على المقبري، وأجناس علل تلك الروايات.
٣. إزالة العقبات التي تقف في طريق الدراسات النقدية لعلم العلل، وعرضها في شكل يناسب فهم الدارسين له؛ لتكون دافعاً قوياً للدارسين في تخصص السنة وعلومها من أجل مضاعفة العمل في مثل هذا النوع من الدراسات.
٤. استكمال ما بدأه الباحثون قبلي في العمل على كتاب "العلل" للدارقطني.

وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله العظيم، رب العرش الكريم على عظيم نعمه، وتوالي فضله، فله الحمد أولاً وآخراً على تيسيره وإعانتته، فله الحمد حمداً كثيراً حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

والشكر موصول لفضيلة شيعي وأستاذي الشيخ أ.د. محمد بن عبد الله حياني، الأستاذ بجامعة الملك فيصل، على ما بذل من جهد في قراءة وتصحيح هذه الرسالة، فقد أكرمني بحمّل خلقه، ولين جانبه، وسرعة تجاوبه، وأفادني من علمه ورأيه، فأسأل الله ﷻ أن ينفع بعلمه، ويغفر ذنبه، ويرفع درجته، ويوفقه في دنياه وآخرته، ويزيده من فضله إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أشكر كل من تكرم علي بفائدة، أو دعا لي بخير، فجزى الله الجميع عني خيراً.

الفصل الأول: أعلام البحث ومصطلحاته.

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول: ترجمة الإمامين سعيد المقبري

والدارقطني، والتعريف بكتاب العلل.

المبحث الثاني: تعريف العلة، وأجناسها، وأسلوب

كشفها، وأهم المصنفات فيها، ومفهوم الاختلاف

على الشيوخ وأهميته.

المبحث الأول: ترجمة الإمامين سعيد المقبري والدارقطني، والتعريف بكتاب العلل. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام سعيد المقبري.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل للدارقطني.

المطلب الأول: ترجمة الإمام سعيد المقبري.

.

ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري*

اسمه: سعيد بن أبي سعيد - كيسان - المَقْبُرِي اللَّيْثِي مولا هم المَكْدَنِي، الإمام المحدث^(١).

نسبه: ينسب بالولاء إلى بني ليث؛ فيقال اللَّيْثِي وهذه النسبة إلى ليث بن بكر بن عبد مناة ابن كنانة^(٢)؛ فقد كان أبوه - كيسان - مكاتباً لامرأة من أهل المدينة اسمها أم شريك من بني جُنْدَع وهو بطن من ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة^(٣).
كنيته: أبو سعد.

نسبته: المَقْبُرِي، نسبة إلى المقبرة، وقد كان يسكن بالقرب منها فنسب إليها^(٤).
قال هشام بن عمار^(٥): "قلت لابن المَقْبُرِي^(٦): لم سميت المَقْبُرِي: قال بما ترى وأشار

* لم يحظ المقبري على شهرته الحديثة بترجمة واسعة عن حياته في كتب التراجم والسير؛ وإنما كان الغالب على هذه الكتب نقل نصوص ترجمته من كتاب إلى آخر، إلا في بعض الكتب التي أتت على بعض التفاصيل، أو احتوت على مناقشة لأمر ما جاء في سيرته.

(١) من المراجع التي سطرت سيرته: الطبقات الكبير ٤٢٤/٧ (١٨٧٣)؛ التاريخ الكبير، البخاري ٤٧٤/٣ (١٥٨٥)؛ التاريخ الصغير ٣١٧/١؛ تاريخ ابن معين - رواية الدروي ١٦٥/١ (١٠٤١)؛ الكنى و الأسماء، الدوالي ٥٧٦/٢؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص ٢٢٩ (١٢٤٦)؛ الجرح والتعديل ٥٧/٤ (٢٥١)؛ الثقات ٢٨٤/٤، ٢٨٥؛ تاريخ دمشق ٢١٧/٢١ - ٢٨٧ (٢٥٤٩)؛ الأنساب ٤٣٦/١١، ٤٣٧؛ اللباب ٢٤٥/٣، ٢٤٦؛ تهذيب الكمال ١٠/٤٦٦ - ٤٧٣ (٢٢٨٤)؛ سير أعلام النبلاء ٢١٦/٥، ٢١٧ (٨٨)؛ تاريخ الإسلام ٤٢٣/٣، ٤٢٢ (١٢٧)؛ تذكرة الحفاظ ١١٦/١، ١١٧ (١٠١)؛ ميزان الاعتدال ٢٠٤/٣، ٢٠٥ (٣١٩٠)؛ العبر في خبر من غبر ١/١٢٢؛ تهذيب التهذيب ٢/٢٢، ٢٣؛ شذرات الذهب ١٠٢/٢. وغيرها.

(٢) الأنساب ٤٧/١١.

(٣) الأنساب ٣١٥/٣.

(٤) انظر. الأنساب ٤٣٦/١١. المَقْبُرِي: بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء وفي آخرها راء مهملة.

(٥) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، أبو الوليد الدمشقي، خطيب دمشق ومقرئ أهلها، ولد سنة (١٥٣هـ)، وتوفي سنة (٢٤٥هـ) وقيل (٢٤٦هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ١٩٩/٨ (٢٧٠١)؛ تاريخ دمشق ٣٦/٧٤ - ٣٧ (١٠٠٦٢)؛ تهذيب الكمال ٢٤٢/٣٠ - ٢٥٥ (٦٥٨٦)؛ سير أعلام النبلاء ١١/٤٢٠ - ٤٣٥ (٩٨).

(٦) المسئول هنا هو: سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو سهل المدني وقد كان أحد شيوخ هشام بن عمار.

انظر. الجرح والتعديل ٨٥/٤ (٣٧١)؛ المرحومين ٤٥٤/١ (٤٦٢)؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٥٠٢ -

٥٠٥ (٧٩٩)؛ تهذيب الكمال ١٠/٢٦١، ٢٦٢ (٢٢٠٧).

إلى المقبرة بجوارها"^(١).

واختلف في تحديد المقبرة التي كان يسكن بجوارها، والتي من أجلها نسبوا إليها، فذكر أبو الحسن المدائني^(٢): "أن أبا سعيد المقبري كان يحفظ ويتعاهد مقبرة بني دينار^(٣) في المدينة المنورة، وكان بلغه أنه يُبعث بها ستون ألفا يدخلون الجنة، فمات فدفن في مقبرة بني سلمة^(٤)، فكان ينسب (المَقْبُرِي) من أجل هذه المقبرة - مقبرة بني سلمة -"^(٥)، فدفن والد سعيد المقبري في مقبرة بني سلمة بناء على وصيته^(٦).

وذهب الذهبي إلى أن المقبرة التي كان ينزل إليها هي مقبرة البقيع بالمدينة المنورة، فقد قال: "وكان ينزل بمقبرة البقيع"^(٧).

وقيل إنه سمي المَقْبُرِي؛ لأن والده كيسان كان يحفر القبور، قال إبراهيم الحربي^(٨): "كان ينزل - أي كيسان - المقابر فسمي بذلك، قال: وسمعت في ذلك أن عمر جعله على حفر القبور، فسمي المَقْبُرِي"^(٩).

ثم المَدَنِي نسبة إلى المدينة النبوية^(١٠).

(١) تاريخ دمشق ٢١/٢٨٠، ٢٨١.

(٢) هو علي بن حفص المدائني، أبو الحسن البغدادي، اختلف في وفاته فقيل توفي سنة (٢٠١هـ) وقيل توفي سنة (٢١٠هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٦/٢٦٩ (٢٣٧١)؛ تاريخ بغداد ٣/٣٦٠، ٣٦١ (٦٢٤٥)؛ تهذيب الكمال ٢٠/٤١١ (٤٠٥٥)؛ تاريخ الإسلام ٥/١٢٥ (٢٦٩).

(٣) لم أهتد إلى تحديد موقعها.

(٤) لا تعرف عينها، وإنما تعرف جهتها، فهي تقع غربي جبل سلع الواقع شمال المدينة المنورة. انظر. تاريخ المدينة، ابن شبة ١/٩٢؛ آثار المدينة النبوية ص ٢٠٣.

(٥) انظر. الأنساب ١١/٤٣٧.

(٦) انظر. تاريخ المدينة، ابن شبة ١/٩٢، ٩٣.

(٧) انظر. تاريخ الإسلام ٣/٤٢٢.

(٨) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير الحربي، أبو إسحاق البغدادي، صاحب التصانيف، منها: "غريب الحديث"، ولد سنة (١٩٨هـ)، وتوفي سنة (٢٨٥هـ). انظر. طبقات الحنابلة ١/٢١٨ - ٢٣٥ (٨٦)؛ تاريخ بغداد ٦/٥٢٢ - ٥٣٧ (٣٠١٢)؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٣٥٦ - ٣٧٢ (١٧٣)؛ الوافي بالوفيات ٥/٢١١، ٢١٢ (٤١).

(٩) تهذيب الكمال ٢٤/٢٤١؛ تهذيب التهذيب ٣/٤٧٨.

(١٠) لب الباب ٢/٢٤٧.

توثيق العلماء له وثناؤهم عليه:

توارد ثناء العلماء على سعيد المقبري، فقد قال عنه ابن سعد: "كان سعيد بن أبي سعيد ثقة كثير الحديث" (١).

وقال ابن عدي: "روى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير" (٢).
وقال الذهبي: "الإمام المحدث الثقة، كان من أوعية الحديث" (٣).
وقد أجمع الأئمة على توثيق المقبري، فممن وثقه من الأئمة:
أحمد بن حنبل (٤)، ويحيى بن معين (٥)، وعلي بن المديني (٦)، وأبو زرعة الرازي (٧)،
والعجلي (٨)، وابن خراش (٩)، وابن حبان (١٠)، وابن حجر (١١)، وقال أبو حاتم (١٢) عنه:
"صدوق".

ووصفه الذهبي بأنه: "أسند من بقي في زمانه بالمدينة" (١٣).
وقد احتج به أصحاب الكتب الستة.

-
- (١) انظر. الطبقات الكبير ٤٢٤/٧ (١٨٧٣).
(٢) انظر. الكامل في ضعفاء الرجال ٥٨٩/٥ (٨٢١).
(٣) انظر. سير أعلام النبلاء ٢١٦/٥؛ تذكرة الحفاظ ١١٦/١ (١٠١)؛ ميزان الاعتدال ٢٠٤/٣ (٣١٩٠).
(٤) انظر. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢٨٥/٣ (٥٢٦٨).
(٥) انظر. تاريخ ابن معين — رواية الدارمي ص ١٧٤ (٦٢٤).
(٦) انظر. تاريخ دمشق ٢٨٥/٢١ (٢٥٤٩)؛ تهذيب الكمال ٤٧٠/١٠ (٢٢٨٤).
(٧) انظر. الجرح والتعديل ٥٧/٤ (٢٥١)؛ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ٨٧٣/٣ (٢٤٢).
(٨) انظر. معرفة الثقات ٤٠٠/١ (٥٩٤).
(٩) انظر. تهذيب الكمال ٤٧٠/١٠ (٢٢٨٤).
(١٠) انظر. الثقات ٢٨٤/٤، ٢٨٥.
(١١) انظر. تقريب التهذيب ص ٣٧٩ (٢٣٣٤).
(١٢) انظر. الجرح والتعديل ٥٧/٤ (٢٥١).
(١٣) تاريخ الإسلام ٤٢٢/٣ (١٢٧).

أهم شيوخه:

أخذ سعيد المَقْبُرِي الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، ولازم بعضهم حتى أصبحت جُلَّ أحاديثهم عنده؛ فأصبح مختصاً بهم؛ فقد أكثر من الرواية عن أبيه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، وكان والده أبو سعيد المَقْبُرِي من الرواة عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ لذا كان سعيد المَقْبُرِي كثيراً ما يروي الحديث نفسه مرة عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة، ومرة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، فأصبح إسناده عنهما سلسلة معروفة مشهورة^(١)، وقد ذكر المزي في كتابه من مشيخة المَقْبُرِي ثلاثة وأربعين شيخاً^(٢)، ممن له رواية عنهم، منهم ثلاثة عشر صحابياً، ومعلوم أن وقوع الرواية عن شيخ لا يستلزم السماع منه بالضرورة، فقد ذكر المزي عدداً من الشيوخ لا يصح لسعيد المقبري سماعه منهم^(٣)، وسأذكر الذين روى عنهم المقبري، ممن اشتملت عليهم أحاديث الدراسة، وهم:

أبو الحباب سعيد بن يسار، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وعبد الله بن رافع مولى أم سلمة، وعبد الله بن أبي قتادة، وعبد الله بن وديعة، وعبد الرحمن بن بجيد، وعبد الرحمن بن مهران المدني، وعطاء مولى ابن أبي أحمد، وعمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هاشم، وعمر بن سليم الزرقى، وعون بن عبد الله بن عتبة، والقعقاع بن حكيم، ومعاوية بن أبي سفيان، ووالده أبو سعيد المقبري، وأبو سعيد مولى المهري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو شريح الخزاعي، وأبو مرة مولى أم هانئ، وأبو هريرة.

(١) ومما يدل على أن هذين الطريقتين سلسلتان معروفتان يتطرق إليهما الرواة بكثرة، خاصة ممن خف ضبطه، أو من وقع في الوهم من الثقات، قول ابن رجب: "ولا ريب أن الذين قالوا فيه: "عن أبي هريرة" جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية (سعيد المقبري، عن أبي هريرة أو عن أبيه، عن أبي هريرة) سلسلة معروفة، تسبق إليها الألسن". انظر. فتح الباري ١١١/٨. وأحياناً يرجح النقاد زيادة أبيه في الإسناد، وأحياناً يرجحون الطريق الآخر من دون الزيادة، وذلك حسب القرائن التي تظهر لهم.

(٢) انظر. تهذيب الكمال ٤٦٧/١٠، ٤٦٨.

(٣) منهم على سبيل المثال لا الحصر: عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - فرواية المقبري عنهما مرسلة، فقد قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي هل سمع المقبري من عائشة؟ فقال: لا"، وذكر عبد الحق الإشبيلي أن المقبري لم يسمع من أم سلمة شيئاً. انظر المراسيل ص ٧٥ (١١٩)؛ تهذيب التهذيب ٢/٢٣.

أهم تلاميذه:

روى عن المقبري عدد وافر من الرواة، ذكر المزي في كتابه خمسة وخمسين راويا عنه، منهم: أسامة بن زيد الليثي، وإسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى، وحميد بن صخر المدني، والضحاك بن عثمان الحزامي، وعبد الله بن سعيد المقبري، وعبد الله بن عمر العمري، وعبد الحميد بن جعفر الأنصاري، وعبد الرحمن بن إسحاق المدني، وعبد الرحمن بن أبي عمرو، وعبيد الله بن عمر العمري، وليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن عبد الرحمن بن مهران، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن موسى الفطري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ونجیح أبو معشر المدني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم^(١).

(١) انظر. تهذيب الكمال ١٠/٤٦٨، ٤٦٩.

اختلاطه^(١):

نص غير واحد من الأئمة على أن سعيداً المَقْبُرِي قد اختلط عقله في نهاية حياته، فقال ابن سعد: "بقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين"^(٢). وقد كان شعبة بن الحجاج يقول: "حدثنا سعيد بعدما كبر"^(٣). لذلك ذكر ابن عدي سعيداً المَقْبُرِي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، وقال: "وإنما ذكرت سعيداً المَقْبُرِي في جملة من اسمه سعيد؛ لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعدما كبر، وأرجو أن سعيداً من أهل الصدق، وقد قبله الناس وما تكلم فيه أحد إلا بخير"^(٤). ونص الذهبي على أن سعيداً المَقْبُرِي لم يرو شيئاً في حال اختلاطه، فقال: "ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن سفيان بن عيينة أتاه فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه"^(٥).

بل نفى الذهبي في موضع آخر اختلاط المَقْبُرِي؛ فقال: "ووقع في الهرم ولم يختلط"^(٦). وقد أثار إنكار الذهبي اختلاط المَقْبُرِي تعجب ابن الكيال^(٧) فقال: "والعجب من

(١) الاختلاط: هو فساد في العقل، وعدم انتظام الأفعال والأقوال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال أو ذهاب كتب أو احتراقها، واستقر الأمر في الرواة المختلطين أن ما رواه من وصف به قبل اختلاطه فهو مقبول، وما رواه بعد الاختلاط، أو لم يتميز ترك. وذهب آخرون إلى قبول حديث المختلط إذا وافق روايته قبل الاختلاط، ولم يحصل منه ما يخالفها. ولا يلزم أن كل ما رواه المختلط بعد الاختلاط يكون خطأ، أو حصل له فيه تبديل في إسناد أو زيادة أو نقص، بل هذا الغالب منه، وقد يحصل أن يروي ويأتي بالحديث مستقيماً وموافقاً لما رواه قبل اختلاطه. انظر. فتح المغيث ٤/٣٦٦ - ٣٧٢.

(٢) الطبقات الكبير ٧/٤٢٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٨٢١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٨٢١.

(٥) انظر. ميزان الاعتدال ٢٤٧ (٣٣٣٠)؛ تاريخ الإسلام ٣/٤٢٢؛ سير أعلام النبلاء ٥/٢١٧؛ العبر ١/١٢٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/٢٠٤.

(٧) هو بركات بن أحمد بن محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي، الشهير بابن الكيال، العالم الواعظ، صنف عدة كتب منها: "حياة القلوب ونيل المطلوب" و"الكواكب النيرات، فيمن اختلط الرواة الثقات"، ولد سنة (٨٦٣هـ)، وتوفي سنة (٩٢٩هـ). انظر. الكواكب السائرة ١/١٦٧-١٦٩ (٣٥١)؛ شذرات الذهب ١٠/٢٢٧، ٢٢٨؛ الأعلام ٢/٤٩؛ معجم المؤلفين ١/٤٢٤ (٢١٧٤).

الذهبي إنكار اختلاطه، وقد أقر باختلاطه الواقدي^(١)، وابن سعد، ويعقوب بن شيبه^(٢)، وابن حبان^(٣).

قلت: الراجح أن سعيدا المَقْبُرِي قد تغير ولم يختلط كما رجح ذلك الذهبي بقوله: "ووقع في الهرم ولم يختلط"^(٤)، ولم يسمع منه في حال تغيره أحد من الرواة غير شعبة بن الحجاج كما صرح بذلك، و روى شعبة عن المقبري حديثان، فالحديث الأول أخرجه البخاري عن شعبة عن المقبري فقال: "حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار"^(٥)، والحديث الثاني أخرجه ابن عدي في الكامل، (لأن يطاء الرجل على جمرة خير له من أن يطاء على قبر)^(٦).

ولاشك أن الرواية التي أخرجه البخاري في صحيحه كانت على شرطه لذا ضمها لكتابه، ولم يرد في هذه الرواية قول شعبة: "حدثنا سعيد بعدما كبر" فلعله كان جازما بما رواه عنه.

(١) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم، أبو عبد الله الواقدي، صاحب التصانيف والمغازي، ولد بعد سنة

(١٢٠هـ)، وتوفي سنة (٢٠٧هـ). انظر. تاريخ بغداد ٤/ ٥ - ٣١ (١٢٠٣)؛ تاريخ دمشق ٤٣٢/٥٤ - ٤٧١

(٦٨٥٠)؛ سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٩ - ٤٦٩ (١٧٢)؛ الديباج المذهب ص ٣٢٩، ٣٣٠ (٤٣٨).

(٢) هو يعقوب بن شيبه بن الصلت، أبو يوسف السدودسي، العلامة الثقة، صنف "المسند الكبير"، ولد في حدود

سنة (١٨٠هـ)، وتوفي سنة (٢٦٢هـ). انظر. تاريخ بغداد ١٦/ ٤١٠، ٤١١ (٧٥٢٧)؛ المنتظم ١٢/ ١٨٦ (١٦٨٦)؛

سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٧٦ - ٤٧٩ (١٧٤)؛ الديباج المذهب ص ٤٣٧، ٤٣٨ (٦٢٣).

(٣) الكواكب النيرات ١/ ٤٦٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠٤.

(٥) صحيح البخاري ١٠/ ٢٥٦ (٥٧٨٧).

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل ٥/ ٥٨٩ إسناده ضعيف جدا؛ فيه الجارود بن يزيد النيسابوري وهو الراوي عن

شعبة بن الحجاج، وبلية الحديث منه؛ لأنه متروك الحديث.

رحلاته:

ذكر ابن عساكر في "تاريخ دمشق" أن المَقْبُرِي قدم الشام مرابطاً، وحدث ببيروت من ساحل دمشق، وسمع منه هناك عبد الرحمن بن يزيد بن جابر^(١).
ثم روى بإسناده عن ابن جابر قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي ونحن ببيروت، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ألا إن الله قد جعل لكل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث)^(٢)، ثم قال: فرق الخطيب أبو بكر في "المتفق والمفترق" بين المقبري وبين سعيد بن أبي سعيد الذي حدث ببيروت، ووهم في ذلك^(٣).
قلت: والصواب ما ذهب إليه الخطيب البغدادي في التفريق بين الشامي^(٤) وبين المَقْبُرِي فقد وافقه على ذلك الحافظ سعد الدين الحارثي^(٥) وابن حجر، حيث قال ابن حجر: "ذكر الحافظ سعد الدين الحارثي أن ابن عساكر لم يصب في توهيم الخطيب، وصدق الحارثي، فقد جاء في كثير من الروايات عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أنس^(٦)"، ومن ذلك ما أخرجه الدارقطني في سننه من طريق الوليد بن مزيد العُدري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل، قال: وذكر الحديث^(٧).

(١) هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي، الحافظ فقيه الشام، ولد في خلافة عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة (١٥٤هـ)، وقيل سنة (١٥٣هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٣٦٥/٥ (١١٥٥)؛ تاريخ بغداد ٤٧١/١١-٤٧٥-٥٣٠٦؛ تاريخ دمشق ٤٨/٣٦-٤٨-٦٤ (٣٩٨٩)؛ سير أعلام النبلاء ١٧٦/٧، ١٧٧ (٥٧).
(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١٨/٤ (٢٧١٤). إسناده ضعيف؛ لجهالة سعيد بن أبي سعيد الشامي.
(٣) تاريخ دمشق ٢١/٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) هو سعيد بن أبي سعيد الشامي، كان ينزل ببيروت، وحدث عن أنس بن مالك، وروى عنه يزيد بن عبد الرحمن ابن جابر وهو مجهول. انظر. المتفق والمفترق ٢/١٠٤٥، ١٠٤٦ (٥٧١)؛ تقريب التهذيب ص ٣٧٩ (٢٣٣٥).
(٥) هو مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي، أبو محمد العراقي المصري الحنبلي، الحافظ المتقن، من تصانيفه: "شرح المقنع لابن قدامة" و"شرح سنن أبي داود" ولم يكملهما، ولد سنة (٦٥٢هـ)، وتوفي سنة (٧١١هـ). انظر. تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٥ (١١٧٤)؛ الدرر الكامنة ٤/٣٤٧، ٣٤٨ (٩٤٦)؛ المقصد الأرشد ٣/٢٩، ٣٠ (١١٤٥)؛ الأعلام ٧/٢١٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٢/٢٢. للفائدة انظر. المتفق والمفترق ٢/١٠٤٢-١٠٥٧. فقد ذكر الخطيب البغدادي أربعة عشر رجلاً كلهم باسم سعيد بن أبي سعيد.
(٧) سنن الدارقطني ٥/١٢٣ (٤٠٦٧) وإسناده ضعيف؛ لجهالة سعيد بن أبي سعيد الشامي.

ولم يرد أي نص آخر، يفيد أن المَقْبُرِي قد ارتحل أو حدث خارج المدينة المنورة. والله أعلم.

وفاته:

اختلف أهل العلم في تحديد سنة وفاة المَقْبُرِي على عدة أقوال، هي:

١. قيل إنه توفي سنة ١١٧ هـ. قال ذلك: البخاري^(١)، ونوح بن حبيب القُومِسي^(٢) (٣).
٢. وقيل إنه توفي سنة ١٢٣ هـ. قال ذلك: ابن سعد، وابن أبي خيثمة، وغيرهما^(٤).
٣. وقيل إنه توفي سنة ١٢٥ هـ. قال ذلك: أبو عبيد القاسم بن سلام^(٥).
٤. وقيل إنه توفي سنة ١٢٦ هـ. قال بذلك خليفة بن خياط^(٦) (٧).

(١) انظر. التاريخ الصغير ٢٨٢/١.

(٢) وهو نوح بن حبيب القُومِسي، أبو محمد البَدَشِي، توفي سنة (٢٤٢ هـ). انظر. تاريخ بغداد ٤٣٨/١٥ - ٤٤١ (٧٢٤٢)؛ تهذيب الكمال ٣٠ / ٣٩ - ٤١ (٦٤٨٨)؛ تاريخ الإسلام ٥ / ١٢٦٨ (٥٥٩)؛ المقصد الأرشد ٧٠ / ٣ (١١٨٥).

(٣) انظر. تاريخ دمشق ٢٨٦/٢١؛ تهذيب الكمال ٤٧٢/١٠.

(٤) ذكر المزي في تهذيب الكمال ٤٧٢ / ١٠؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٨٤ / ٢١، أن سعيداً بن أبي سعيد المقبري توفي في أول خلافة هشام بن عبد الملك، واستشهدت هذه الكتب بقول الواقدي ويعقوب بن أبي شيبة ومحمد بن سعد وابن أبي خيثمة، وهذا القول غير صحيح، فلو فرضنا أن المقبري توفي في أول خلافة هشام بن عبد الملك والتي كانت في سنة ١٠٥ هـ، وقارناها بالمدة التي عاشها فسيكون مولده سنة ١٥ هـ؟! مما يجعله فرداً من كبار التابعين وليس من صغارهم وهذا قول بعيد جداً.

وقد ضبب مؤلف تهذيب الكمال على كلمة "أول" في متن كتابه واستبدلها بكلمة "آخر" في الحاشية، وقد كتب الذهبي بخطه على حاشية نسخة المؤلف: استخلف هشام في سنة خمس ومئة، وقد ذكر ذلك محقق الكتاب. وهذا يؤيد ما ذهب إليه من عدم صحة هذا القول؛ وقد ذكر ابن سعد في طبقاته ٤٢٤/٧ أنه توفي في خلافة هشام بن عبد الملك ولم يقل في أول خلافته.

(٥) انظر. تهذيب الكمال ٤٧٢/١٠؛ تاريخ دمشق ٢٨٦/٢١.

(٦) وهو خليفة بن خياط بن خليفة العصفري، أبو عمرو البصري، العلامة الإخباري، الملقب بشباب، صاحب كتابي: "التاريخ" و"الطبقات"، توفي سنة (٢٤٠ هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ١٩٣/٣ (٦٥٢)؛ الجرح والتعديل ٣ / ٣٧٨، ٣٧٩ (١٧٢٨)؛ تهذيب الكمال ٨ / ٣١٤ - ٣١٩ (١٧١٩)؛ سير أعلام النبلاء ١١ / ٤٧٢ - ٤٧٤ (١٢٢).

(٧) انظر. طبقات خليفة بن خياط ص ٢٥٧.

وليس هنالك نص يرجح أي هذه الأقوال أصح؛ فيبقى الأمر متردداً بين هذه الأقوال.
وذكر الذهبي أن المقبري عُمّر طويلاً، وكان من أبناء التسعين^(١).

(١) سير أعلام النبلاء ٥/٢١٧.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.

.

ترجمة علي بن عمر الدارقطني*

اسمه ونسبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الشافعي المقرئ المحدث^(١).

كنيته: أبو الحسن.

نسبه: الدارقطني نسبة إلى دار قطن، وكانت محلة كبيرة ببغداد^(٢).

مولده: ولد سنة ٣٠٦ هـ، أفاد ذلك الدارقطني نفسه^(٣).

* سأورد ترجمة الدارقطني رحمه الله بإيجاز ؛ فقد سجلت عدة رسائل جامعية في الدارقطني، تناولت ترجمته بشكل موسع يغني عن الإعادة والتفصيل هنا، ومن ذلك:

١. الإلزامات والتتبع للدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ١٣٩٩ هـ.

٢. الضعفاء والمتروكون، مع سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق ودراسة: موفق بن عبد الله عبد القادر، ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١ هـ.

٣. الإمام الدارقطني وكتابه السنن، دراسة: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣ هـ.

٤. المؤلف والمختلف للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله عبد القادر، دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦ هـ.

٥. مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب العلل للدارقطني تخريجها ودراسة أسانيدھا والحكم علیھا، دراسة: عبد الله بن محمد دمفوء، دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥ هـ.

وغيرها من الرسائل العلمية والكتب التي تناولت جانباً من العلوم التي كتب فيها الدارقطني.

(١) انظر. تاريخ بغداد ٤٨٧/١٣ - ٤٩٤ (٦٣٥٧)؛ طبقات الفقهاء الشافعية ٦١٦/٢ - ٦١٩ (٢٤٠)؛

طبقات علماء الحديث ١٨٣/٣ - ١٨٧ (٩٠١)؛ تاريخ دمشق ٩٣/٤٣ - ١٠٦ (٩٨٨)؛ تاريخ الإسلام

٥٧٦/٨ - ٥٨٠ (١٧٣)؛ سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ - ٤٦١ (٣٣٢)؛ تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣ - ٩٩٥ (٩٢٥)؛

طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٢/٣ - ٤٦٦ (٢٢٨)؛ غاية النهاية في طبقات القراء ٤٩٤/١ (٢٢٨١)؛ مغاني

الأخيار ٤٠٣/٣ (٣٦٧٦). وغيرها.

(٢) الأنساب ٢٤٥/٥، ٢٤٦؛ اللباب ٤٨٣/١.

(٣) تاريخ بغداد ٣٩/١٢ ؛ تاريخ دمشق ٩٥/٤٣.

طلبه للعلم:

بدأ الدارقطني في طلب العلم عندما كان صغيراً، حيث كان أول سماعه للحديث سنة ٣١٥هـ^(١)، وتحمل عن كبار المحدثين في عصره؛ كأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود السجستاني، وغيرهما، قال أبو الفتح ابن أبي الفوارس^(٢): "كنا نمر إلى البغوي، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ^(٣)"^(٤).

واجتمع للدارقطني من العلوم ما لم يجتمع لغيره من أقرانه وأهل عصره، فقد أدرك الكثير من علماء بلده؛ فأخذ عنهم فنون العلم كل حسب تخصصه وفنّه، فأخذ عن أهل الحديث أسانيدهم ومروياتهم وتصانيفهم، وأخذ عن أهل القراءات رواياتهم وتصانيفهم، وعن أهل العربية علمهم وتصانيفهم، حتى تقدم في فنون العلم، وانفرد بالصدارة على كل من كان في عصره، وفي ذلك يقول الذهبي: "كان الدارقطني من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس وغير ذلك.

قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب "مزي الأخبار": أبو الحسن صار واحداً عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراء والنحويين"^(٥).

(١) أطراف الغرائب والأفراد ٢٨/١.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن فارس ابن أبي الفوارس سهل البغدادي، أبو الفتح، الحافظ المحقق الرحال، ولد سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي سنة (٤١٢هـ). انظر. تاريخ بغداد ٢/٢١٣ - ٢١٤ (٢٣٠)؛ المنتظم ١٥/١٤٩،

١٥٠ (٣١٠٢)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٢٢٣، ٢٢٤ (١٣٣)؛ شذرات الذهب ٥/٦٦، ٦٧.

(٣) الكامخ: هو الذي يؤتد به. وهي كلمة معربة من الفارسية، ويقصد بها نوع من المربي. انظر. المعرب ص ٥٦٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥٢.

(٥) انظر. سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥٠.

وقد ساعده في تحصيل العلوم والبراعة فيها، ما حباه الله به من قوة في الحفظ، يدل على ذلك ما قاله الأزهري^(١): "بلغني أن الدارقطني حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار^(٢)، فجلس ينسخ جزءا كان معه، وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ. فقال له الدارقطني: فهمي خلاف فهمك. ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟. فقال: لا. فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثا. فعددت الأحاديث فوجدتها كما قال. ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا. والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فعجب الناس منه. أو كما قال"^(٣).

ولا شيء أدل على سعة حفظ الدارقطني من كتاب العلل؛ فقد أملاه من حفظه كما أخبر بذلك البرقاني^(٤)، وفي ذلك يقول الذهبي: "إن كان كتاب العلل الموجود، قد أملاه الدارقطني من حفظه، وهذا أمر عظيم، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا"^(٥).

وقال أيضا: "هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد؛ فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك"^(٦).

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري، أبو القاسم البغدادي الصيرفي، المحدث المقرئ، ولد سنة (٣٣٥هـ)، وتوفي سنة (٤٣٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/١٢٠، ١٢١ (٥٥١٢)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٨ (٣٨٣)؛ طبقات الشافعية الكبرى ٢٣٢/٥ (٤٨٦)؛ الوافي بالوفيات ١٩/٢٣٨ (٧٤٥٨).

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي، أبو علي الصفار، النحوي الأديب، مسند العراق، ولد سنة (٢٤٧هـ)، وتوفي سنة (٣٤١هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧/٣٠١ - ٣٠٣ (٣٢٩٧)؛ المنتظم ١٤/٨٨، ٨٩ (٢٥٣٣)؛ إنباه الرواة ١/٢٤٦ - ٢٤٨ (١٣٣)؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤٠، ٤٤١ (٢٥٠).

(٣) تاريخ بغداد ١٣/٤٨٩، ٤٩٠.

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي، أبو بكر البرقاني الشافعي، شيخ الفقهاء والمحدثين، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٣٦هـ)، وتوفي سنة (٤٢٥هـ). انظر: طبقات الشافعية ١/٢٠٣، ٢٠٤ (١٦٥)؛ تاريخ بغداد ٦/٢٦ - ٣٠ (٢٥١٥)؛ تاريخ دمشق ٥/١٩٥ - ٢٠٠ (١٠٤)؛ النجوم الزاهرة ٤/٢٨٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥٥؛ تاريخ الإسلام ٨/٥٧٨، ٥٨٨ بتصرف.

(٦) تذكرة الحفاظ ٣/٩٩٣، ٩٩٤.

رحلاته:

ارتحل الدارقطني إلى بلدان شتى منها الشام والحجاز ومصر، بعد أن أخذ عن مشايخ العراق، غير أنه لم يرحل إلى الشام ومصر إلا متأخراً.
 قال الحاكم: "دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن"^(١).
 وقال الذهبي: "رحل في الكهولة إلى الشام ومصر"^(٢).
 أهم شيوخه:

سمع من: أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد ابن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر الواسطي، ومحمد بن قاسم المحاربي، وأبي علي محمد بن سليمان المالكي، وبدر بن الهيثم، وأحمد بن إسحاق بن البهلول، وعبد الوهاب بن أبي حية، والفضل بن أحمد الزبيدي، وأبي عمر محمد بن يوسف القاضي، وأحمد بن القاسم الفرائضي، ومحمد بن نوح الجُنْدِيْسَابُورِيّ، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، وقد سمع من خلق كثير ببغداد، والكوفة والبصرة وواسط، وسمع من القاضي أبا الطاهر الذهلي وابن حيوة النيسابوري وأبي أحمد بن الناصح وطبقتهم، عندما ارتحل إلى الشام ومصر^(٣).

أهم تلاميذه:

روى عنه: أبو حامد الإسفرايني الفقيه، وأبو عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن عيد المصري، وتمام الرازي، وأبو بكر البرقاني، وأبو ذر عبد بن أحمد، وأبو نعيم الأصبهاني، وحمزة السهمي، وعلي بن السمسار، وأبو محمد الخلال، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وأبو القاسم ابن بشران، والأزهري، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وغيرهم^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٦.

(٢) تاريخ الإسلام ٥٧٦/٨.

(٣) انظر. تاريخ بغداد ٤٨٧/١٣؛ سير أعلام النبلاء ٤٤٩، ٥٠٠/١٦؛ تاريخ الإسلام ٥٧٦/٨.

(٤) انظر. تاريخ بغداد ٤٨٧/١٣؛ سير أعلام النبلاء ٤٥١/١٦؛ تاريخ الإسلام ٥٧٧، ٥٧٦/٨.

ثناء العلماء عليه:

أجمع الأئمة ممن عاصر الدارقطني، وممن أتى بعدهم من العلماء على الثناء عليه، وذكر عظيم منزلته بين أهل العلم، وتقدمه على أهل عصره.

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ^(١) - بمصر - : "أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة؛ علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته"^(٢).

وكان الدارقطني في زمانه بمنزلة يحيى بن معين في زمانه، فأخذ عنه حفاظ عصره معرفة الحديث، وسألوه عن الرجال، ودونوا ذلك عنه^(٣).

وقال أبو الطيب الطبري^(٤): "كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلم له - يعني: فسلم له التقدم في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم -"^(٥).

وقال الخطيب البغدادي: "كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة مع الصدق والأمانة، والفقهاء والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب"^(٦).

(١) هو عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي، أبو محمد المصري، محدث الديار المصرية، صاحب كتاب: "المؤتلف والمختلف"، ولد سنة (٣٣٢هـ)، وتوفي سنة (٤٠٩هـ). انظر: تاريخ دمشق ٣٦/٣٩٥-٤٠٠ (٤١٧٠هـ)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٢٦٨-٢٧٣ (١٦٤هـ)؛ الوافي بالوفيات ٢١/١٩ (٧١٤٥هـ)؛ شذرات الذهب ٥٤/٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/٤٨٩.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد ١٨/١.

(٤) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، أبو الطيب الشافعي، فقيه بغداد، له: "شرح مختصر المزني"، ولد سنة (٣٤٨هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: طبقات الشافعية ١/٢٣٥ - ٢٣٨ (١٨٩هـ)؛ تاريخ بغداد ١٠/٤٩١ - ٤٩٣ (٤٨٧٩هـ)؛ وفيات الأعيان ٢/٥١٢ - ٥١٥ (٣٠٧هـ)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨-٦٧١ (٤٥٩هـ).

(٥) تاريخ بغداد ١٣/٤٨٩.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/٤٨٧، ٤٨٨.

مؤلفاته:

صنف الدارقطني مصنفات كثيرة في علوم شتى، خاصة في الحديث وعلومه، ومن أشهر ما

صنف ما يلي:

١. الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس.

٢. أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزياداتهم ونقصاتهم.

٣. أطراف موطأ الإمام مالك.

٤. الإلزامات على صحيح البخاري ومسلم.

٥. الأفراد والغرائب من حديث رسول الله ﷺ.

٦. التتبع.

٧. الرواة عن مالك بن أنس.

٨. السنن.

٩. الضعفاء والمتروكون.

١٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

١١. غرائب مالك.

١٢. المؤتلف والمختلف.

١٣. النزول^(١).

(١) قام د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر باستيعاب كل ما ذكر أنه من مصنفات الدارقطني في تحقيقه لكتاب

المؤتلف والمختلف ٤١/١-٥٥. وبين فيها المطبوع من المفقود فأجاد في ذلك وأفاد، وعدة ما أحصاه من كتب

نسبت إلى الدارقطني بلغت اثنين وثمانين كتابا.

وفاته:

توفي الدارقطني في شهر ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ.

قال ابن طاهر^(١): "سمعت أبا القاسم بكر بن علي بن بكر بن علي بن حماد البُنْدَار ببغداد يقول: سمعت من علي بن عمر الدارقطني، وأخذت كتي، وحضرت جنازة الدارقطني، وصلي عليه في المسجد الذي في دار القطن في سنة خمس وثمانين وثلاثمائة"^(٢).

(١) هو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، أبو الفضل القيسراني، الحافظ، صاحب التصانيف منها: "أطراف الكتب الستة" و "أطراف الغرائب والأفراد" وغيرها، ولد سنة (٤٠٨هـ)، وتوفي سنة (٥٠٧هـ). انظر. المنتظم ١٣٦/١٧-١٣٨ (٣٨١٥)؛ تاريخ دمشق ٢٨٠/٥٣-٢٨٣ (٦٤٧١)؛ سير أعلام النبلاء ١٩/١٩-٣٦١-٣٧١ (٢١٣)؛ الوافي بالوفيات ١٤١/٣، ١٣٩ (١١٣٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد ٢٨/١.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب العلل
للدارقطني.

التعريف بكتاب العلل للدارقطني.

يعد كتاب العلل للدارقطني موسوعة علمية ضخمة في الأحاديث المعللة، وكتابه من أجمع ما أُلِف في هذا الباب، ولم يؤلف بعده مثله في علل الحديث.

سبب تأليفه:

وسبب تأليف الدارقطني لهذا السفر العظيم ذكره البرقاني، بقوله: "كان أبو منصور ابن الكرجي^(١) يريد أن يصنف مسنداً معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الورّاقين فينقلون كل حديث منها في رُقعة، فإذا أردتُ تعليق كلام الدارقطني على الأحاديث؛ نَظَر فيها أبو الحسن، ثم أَملى عليّ الكلام من حفظه؛ فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فاكتب كلامه في رُقعة مفردة، وكنت أقول له: لِمَ تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري، ثم مات أبو منصور والعلل في الرّقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عَزَمْتُ أن انقل الرّقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي"^(٢).

وفي أحيان أخرى كان البرقاني يأتي بأحاديث من سماعه من غير الدارقطني فيسأله عنها، ويستوضح جوابها من الدارقطني، فألحقها بكتاب العلل، ومن ذلك ما قاله البرقاني: "وكنّا أكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم بن مهران الحافظ^(٣)، فقال لي أبو مسلم: أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فسله عن حديث الرضراض عن ابن مسعود^(٤)؟ فجئت إلى

(١) هو إبراهيم بن الحسين بن حنّان، أبو منصور الصيرفي، المعروف بابن الكرجي، وهو أحد شيوخ الدارقطني، قيل

أنه توفي سنة (٣٨١هـ) وقيل سنة (٣٩٠هـ). انظر. تاريخ بغداد ٦/٥٦٧، ٥٦٨ (٣٠٤٢)؛ تاريخ الإسلام

٦٧٣/٨، ٦٧٤ (٤٢٠).

(٢) تاريخ بغداد ١٣/٤٩١.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهران، أبو مسلم البغدادي، الحافظ الثبت، توفي سنة (٣٧٥هـ).

انظر. تاريخ بغداد ١١/٦٠٤، ٦٠٥ (٥٣٩٢)؛ تاريخ دمشق ٣٥/٣٧٥-٣٧٨ (٣٩٤٢)؛ سير أعلام النبلاء

١٦/٣٣٥-٣٣٧ (٢٤٣)، النجوم الزاهرة ٤/١٥١.

(٤) انظر. العلل، الدارقطني ٢/٤٣٥-٤٣٦ (٨٤٥).

أبي الحسن وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وُضعتَ عليه، فقلت له: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلت: لا يمكنني أن أسميه، فقال: لا أجيبك أو تذكره لي، فأخبرته، فأملئ عليّ أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل ونقلتُ إليها" أو كما قال (١).

قيمه العلمية:

يُعدّ كتاب العلل للدارقطني من أجمع وأنفس الكتب التي ألفت في هذا الباب، وقد أثنى عليه كثير من العلماء حيث قال ابن كثير: "وقد جمع أزمنة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه" (٢). وعده ابن الصلاح من أجود ما أُلّف في علم العلل، حيث قال: "ومن كتب علل الحديث، وأجودها: كتاب العلل عن أحمد بن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني" (٣). وقال الذهبي: "وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد؛ فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك" (٤). وقال البلقيني (٥): "وأجلّ كتاب في العلل، كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم وكتاب العلل للخلال، وأجمعها كتاب الحافظ الدارقطني" (٦).

(١) تاريخ بغداد ١٣/٤٩٢، ٤٩١.

(٢) الباعث الحثيث ص ٦١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٣٢.

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/٩٩٣، ٩٩٤.

(٥) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني، أبو حفص البلقيني القاهري الشافعي، الحافظ، من

مؤلفاته: "محاسن الاصطلاح" و"الأجوبة المرضية عن المسائل المكية"، ولد سنة (٧٢٤هـ)، وتوفي سنة (٨٠٥هـ).

انظر. طبقات الشافعية ٤/٤٢-٥٢ (٧٣٧)؛ البدر الطالع ١/٥٠٦، ٥٠٧ (٢٥٤)؛ الضوء اللامع ٦/٨٥-

٩٠ (٢٨٦)؛ شذرات الذهب ٩/٨٠، ٨١.

(٦) محاسن الاصطلاح ص ٢٦٨.

ترتيب الكتاب:

رُتبت أحاديث هذا الكتاب على مسانيد الصحابة، ومؤلفي المسانيد أساليبهم المختلفة في الترتيب، فمنهم من يرتب على حسب الأكثر في الرواية، ومنهم من يرتب على حسب النسب والقرب من النبي ﷺ، ومنهم من يرتب على حسب الفضيلة، ومنهم من يرتب على حسب البلدان وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من وجه من وجوه الترتيب، كمسند الطيالسي، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أحمد بن حنبل وغيرهم.

فرتب البرقاني كتاب "العلل" مبتدئاً بمسانيد العشرة، ثم ابن مسعود، ثم معاذ بن جبل، وأبي بردة، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وغيرهم وفي آخره مسانيد النسوة ﷺ.

ورتبت الأحاديث داخل كل مسند على الرواة عن الصحابة حسب الأكثر في الرواية عن الصحابي.

ولاشك أن البحث عن حديث معين في كتاب "العلل" وهو على هذه الطريقة من الترتيب أمر عسر.

لذا قال ابن كثير: "ولكن يعوزه شيء لا بد منه، وهو أن يرتب على الأبواب ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم ليسهل الأخذ منه، فإنه مُبَدَّدٌ جداً لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة" (١).

ودُكرت الأحاديث داخل كل مسند على هيئة أسئلة طُرحت على الدارقطني من قبل أبي بكر البرقاني، فيقول البرقاني مثلاً: "وسئل عن حديث كذا، فقال:.....".

(١) الباعث الحثيث ص ٦٢، ٦١.

منهج الدارقطني في أجوبته:

أصل كتاب العلل للدارقطني مكون من أسئلة غير منتظمة وجهت إلى الدارقطني حول أحاديث فيها علة أو أكثر كان الدارقطني يجيب عنها بما يفتح الله به عليه، ويطيل النفس أحيانا ويقصر أحيانا، كل ذلك خاضع لما يقتضيه المقام من إيضاح. وقد صدرت هذه الأحاديث بـ "سئل" ثم يسرد الحديث المتضمن للسؤال ثم يتلوه الجواب مباشرة مصدرا بـ "قال".

- والمنهج الذي سلكه أبو الحسن الدارقطني في أجوبته متنوع وهو باختصار يتضح فيما يلي:
١. فهو غالبا يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه.
 ٢. وأحيانا يقول: هو حديث صحيح من حديث فلان، رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ، فاتفقوا على إسناده منهم فلان وفلان، ثم يذكر من رواه عنه، وخالف فيه الثقات.
 ٣. وأحيانا يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد.
 - ٤^(١). وأحيانا يذكر الراوي الذي يختلف الإسناد عنه، فيذكر عدد الرواة عنه، ثم يذكر الاختلاف أيضا عن هؤلاء الرواة، ويفصل في ذكرها.
 ٥. وأحيانا يذكر أكثر من راوٍ، ثم يذكر الاختلاف عنهم.
 ٦. وأحيانا يقول: حدث به فلان عن فلان ووهم، والصواب كذا.
 ٧. وأحيانا يسرد عددا من الرواة ثم يفصل، ويذكر الاختلاف في بعضهم.
 ٨. وأحيانا يقول: تفرد به فلان، وغيره يرويه كذا، وهو الصواب.
 ٩. وأحيانا يذكر الخلاف على راوٍ وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول: وروى هذا الحديث فلان واختلف عنه، ثم يذكر الخلاف عن هذا الراوي.
 ١٠. وأحيانا - وهذا نادر - لا يذكر أسماء الرواة الذين اختلفوا في الحديث أو سنده، بل يقول: من روى هذا الحديث فقد وهم، وقال ما لم يقله أحد من أهل العلم.
 ١١. غالبا يذكر الدارقطني العلل الموجودة في إسناد الحديث من الاتصال والارسال، أو الانقطاع والاضطراب، أو إبدال راوٍ براوٍ، وغيرها، وأحيانا يذكر في متن الحديث أيضا.

(١) هذه النقطة لم تتخذ عند د. محفوظ الرحمن السلفي في ذكره لمنهج كتاب العلل رقما، إنما ذكرها تبعا للرقم

١٢. في غالب الأحاديث لا يذكر السند من عنده، بل يكتفي بذكر ما فيه علة، وأحيانا يسرد الأحاديث بإسناده.
١٣. الأحاديث المسندة - غالبا - يختتم بها الجواب، مع متونها كاملة، وأحيانا يذكرها أثناء ذكر الخلاف.
١٤. أحيانا يكتفي بذكر طريق أو طريقين من الأحاديث المسندة، وأحيانا يطوّل فيذكرها من عدة طرق.
١٥. غالبا لا يذكر من أخرج الحديث، وأحيانا يعزو إلى من أخرجه.
١٦. أحيانا يتكلم في درجة الراوي جرحا وتعديلا، كما أنه يذكر أحيانا أن فلانا لقي فلانا، أو لم يسمع منه شيئا، وأحيانا يذكر اسم الراوي أو كنيته، وإذا كان فيه خلاف، فيبين وجه الصواب.
١٧. غالبا بعد ما ينتهي من ذكر الطرق والاختلاف في السند يحكم عليه، وأحيانا يحكم على الحديث أثناء ذكر العلل، وأحيانا يحكم في أول الجواب.
١٨. وأحيانا لا يحكم، بل يقول: والله أعلم.
١٩. أحيانا يذكر حديثا آخر غير حديث الباب، للتعريف برجل، أو لسبب آخر يقتضيه المقام^(١).

(١) انظر. مقدمة كتاب العلل، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي ٥٩/١ وما بعدها، فقد فصل - رحمه الله - في توثيق نسبة الكتاب للدارقطني ومنهجه تفصيلا شافيا كافيا.

المبحث الثاني: تعريف العلة، وأجناسها، وأسلوب كشفها، وأهم المصنفات فيها، ومفهوم الاختلاف على الشيوخ وأهميته.
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أجناس العلة.

المطلب الثالث: أسلوب كشف العلة.

المطلب الرابع: أهم المصنفات في علم علل الحديث.

المطلب الخامس: مفهوم الاختلاف على الشيوخ وأهميته.

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

العلة لغة^(١):

تطلق العلة على عدة معان في اللغة أشهرها:

١. التكرار أو التكرير. ويقصد بالعلّة: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، ويقال: علّل بعد نحل، ويقال: أعلّ القوم: شربت إبلهم العللّ.
 ٢. عائق يعوق عن الشيء. ويقصد بالعلّة هنا: العائق الذي يشغل صاحبه عن وجهه، فيقال: اعتلّه عن كذا، واعتلّ عليه بعلّة واعتلّهُ، إذا أعاقه عن أمر.
 ٣. ضعف في الشيء. ويقصد به: المرض، وصاحبها مُعتلّ.
- فيقال: علّ المريض يعلّ علّة فهو علّيل أي مريض.

وهذا المعنى يتفق كثيراً مع المعنى الذي ذكره الجرجاني، بقوله: العلّة لغة: عبارة عن معنىّ يحلّ بالحل؛ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف^(٢).

فكأن المحدث عندما يُعلّ حديثاً، يعيق ذلك عن الاحتجاج به، فيحتج بحديث سالم من العلة، أو ينشغل في البحث فيه، عن الحديث السالم من العلة الذي لا يحتاج إلى البحث فيه^(٣).

والعللّ: الضعيف من كبر أو مرض، وقد استعار المحدثون هذا المعنى، للحديث الذي ضعفت قوته عن الاحتجاج به، بسبب علة فيه، وهذا المعنى هو أقرب معنى لاصطلاح المحدثين.

(١) انظر. مادة (علل) في القاموس المحيط ص ١٠٣٥، ١٠٣٦؛ الصحاح ١٧٧٣/٥، ١٧٧٤؛ معجم مقاييس اللغة ١٢/٤-١٥؛ المحكم والمحيط الأعظم ٩١/١-٩٦؛ لسان العرب ٣٦٥/٩-٣٧٠؛ المصباح المنير ٢/٤٢٦؛ تهذيب اللغة ١٠٥/١-١٠٨؛ تاج العروس ٣٠/٤٤-٥٥. وهناك بعض الدراسات التي ناقشت أهل اللغة في معنى العلة، وفي إطلاق لفظ معلول، منها: مقدمة شرح علل الترمذي د. همام عبد الرحيم ١٩/١-٢١؛ أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء د. ماهر ياسين الفحل ص ١١-١٣؛ الحديث المعلول قواعد وضوابط د. حمزة المليباري ص ٩، ١٠؛ العلة وأجناسها د. مصطفى باحو ص ١٠.

(٢) التعريفات ص ١٢٩، ١٣٠.

(٣) الميسر في علم علل الحديث ص ٤٣.

٤. وتأتي العلة مرادفة لمعنى السبب. فيقال: هذه علته أي سببه، وهذا علة لهذا. أي سبب. وهذا المعنى ليس ببعيد عن اصطلاح المحدثين أيضاً؛ حيث يقولون أحياناً عن حديث دخلته علة: "علته فلان" يريدون سبب نزوله عن درجة القبول؛ لوجود راو ضعيف في إسناده. وبتدبر ما سبق من المعاني اللغوية للعلة، يظهر أنه يجمعها معنى واحد، وهو وجود مانع ما من الاحتجاج بالحديث، والانشغال عنه بغيره. والله أعلم^(١).

- والعلة مصدر الفعل الماضي الثلاثي المجرد (عَلَّ) يقال: عل الرجل يَعِل - بكسر ثانيه وضمه - عَالاً فهو عليل، واعتل اعتلالاً. والعلة اسم مصدر للفعل الرباعي المتعدي بالهمزة أيضاً، يقال: "أعله الله" أي أصابه بعلة فهو مُعَلٌّ ومعتل وعليل.

وكلا الفعل الثلاثي والرباعي من استعمال العرب والمحدثين؛ تقول العرب في الثلاثي: "علته كذا" أي مرضه، وسبب تغيره وضعفه، ويقول المحدثون: "علة هذا الحديث فلان" ويقولون من الرباعي: "أعله فلان بفلان" وهذا الأخير استعمله المحدثون أكثر من استعمالهم للفعل المجرد من الهمزة، بقولهم: "علله فلان بفلان".

واسم المفعول من الثلاثي (معلول) وقد استعمله العرب في الشرب مرة ثانية وأكثر، فقالوا: "عل الرجل فهو معلول" لكنه قلَّ استعمالهم له في المرض والضعف.

أما الرباعي "أعلَّ وعلل" فلا يأتي منه اسم المفعول (معلول) على القياس اللغوي. وقد أُطلق على قلة أيضاً، في سياق الاعتلال والمرض.

وقد منع أكثر اللغويين إطلاق اسم المفعول من الثلاثي والرباعي في سياق المرض لذلك^(٢)؛ لذا أنكره أبو عمرو بن الصلاح؛ فقال: "ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة"^(٣). وقال النواوي: "هو لحن"^(٤).

(١) الميسر في علم علل الحديث ص ٤٢، ٤٣.

(٢) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣٩/٤ - ٤١؛ القاموس المحيط ص ١٠٣٥، ١٠٣٦؛ الصحاح ١٧٧٣/٥، ١٧٧٤؛

لسان العرب ٣٦٥/٩ - ٣٧٠؛ تاج العروس ٣٠ / ٤٤ - ٥٥؛ الميسر في علم علل الحديث ص ٤٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٩.

(٤) التقريب والتيسير ص ٤٣.

لكن في واقع الأمر قد استعمله في هذا المعنى بعض اللغويين وكثير من المحدثين؛ فممن استعمله من اللغويين: الزجاج^(١)، وقُطْرُب^(٢)، والجوهري^(٣)، والمُطَرِّزي^(٤). بل ذهب صاحب "المصباح المنير"^(٥) إلى أن (المعلول من أعل) ليس من النوادر؛ وإنما من تداخل اللغتين؛ حيث قال: "أعله الله فهو معلول. قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك؛ فإنه من تداخل اللغتين، والأصل: أعله الله فَعُلَّ فهو معلول"^(٦). أما المحدثون فقد أطلق "المعلول" على الحديث عددٌ من كبارهم؛ كالبخاري، والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، وأبو يعلى الخليلي^(٧)، وغيرهم، حكاه الحافظ العراقي عنهم^(٨). وقال الزركشي: "وأما قول المحدثين "علله فلان بكذا" فهو غير موجود في اللغة؛ وإنما هو مشهور عندهم بمعنى: ألماه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام؛ لكن استعمال المحدثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة"^(٩). ويعني بالاستعارة من إطلاق العرب المعلول على الانشغال بالشرب مرة بعد المرة، يعني: كأن المحدث عندما يُعل حديثاً ينشغل عنه بغيره مما سلم من العلة، أو ينشغل بالبحث في الحديث المعلول عن غيره^(١٠).

(١) انظر. الحكم والمحيط الأعظم ٩٢/١.

(٢) انظر. التقييد والإيضاح ص ٩٦.

(٣) انظر. الصحاح ١٧٧٤/٥.

(٤) انظر. المغرب في ترتيب المعرب ٨٠/٢.

(٥) هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، كان فاضلاً عارفاً باللغة والفقه، صنف في ذلك كتاب "المصباح المنير" شرح أحاديث الرافعي الكبير، توفي سنة (٧٧٠هـ). انظر. الدرر الكامنة ٣١٤/١ (٧٨٧)؛ بغية الوعاة ٣٨٩/١ (٧٦٤)؛ الأعلام ٢٢٤/١.

(٦) المصباح المنير ٤٢٦/٢.

(٧) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد، أبو يعلى الخليلي القزويني الحافظ، له: "الإرشاد في معرفة المحدثين"، توفي سنة (٤٤٦هـ). انظر. تذكرة الحفاظ ٢١٤/٣ (١٠٠٨)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٦-٦٦٨ (٤٥٨)؛ الوافي بالوفيات ٢٤٧/١٣ (٤١٤٤)؛ شذرات الذهب ١٩٩/٥.

(٨) التقييد والإيضاح ص ٩٧.

(٩) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي ٢٠٦/٢.

(١٠) انظر. فتح المغيث ٢٧٤/١؛ توضيح الأفكار ٢٢/٢، ٢٣.

العلة اصطلاحاً:

عرفها الحاكم بقوله: "علة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمها؛ فيصير الحديث معلولاً"^(١).

وعرفها ابن الصلاح بأنها: "عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في صحة الحديث"^(٢).
وعرف الحديث المعلل بأنه: "الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها"^(٣).

وكل من جاء بعد ابن الصلاح تبعه على هذا التعريف منهم: النواوي، وابن الملقن، والعراقي، وابن حجر^(٤)، وغيرهم.

وتعريف الحاكم وابن الصلاح وأكثر المحدثين جمع ثلاثة أركان أساسية لا بد من توافرها في الحديث المعلل وهي:

الأول: صحة الحديث في الظاهر.

الثاني: خفاء العلة وغموضها.

الثالث: قدحها في صحة الحديث.

ولا يكون الحديث مُعللاً في اصطلاح الجمهور إذا فقد أحد هذه الأركان.

فيظهر مما سبق أن المعنى الاصطلاحي للعلة والحديث المعلل، هو المعنى الحقيقي الذي يقصده المحدثون، حيث توافقوا عليه عند تعريفهم للحديث المعلل، كما أنه يتوافق ويتناسب مع المعنى اللغوي في الاشتقاق^(٥).

لكن بعض العلماء توسع في استعمال معنى العلة واطلقها على ما هو أعم من ذلك؛ فالعلة عندهم هي كل سبب يقدح في صحة الحديث سواء كان غامضاً أو ظاهراً، وسواء كان قاذحاً أو غير قاذح.

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٩.

(٤) انظر. التقريب والتيسير ص ٤٤؛ المقنع في علوم الحديث ٢١٢/١؛ التقيد والإيضاح ص ٩٦؛ شرح التبصرة

والتذكرة ٢٧٤/١؛ النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر ٧١٠/٢.

(٥) انظر. الميسر في علم علل الحديث ص ٤٦.

قال ابن الصلاح: "قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المُخرِجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل - في الإطلاق دون قيد- ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح"^(١).

وقال ابن حجر بعد نقله تعريف ابن الصلاح للعلة اصطلاحاً: "وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط وإِ -ظاهر السقوط- وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه فيصير معلولاً"^(٢).

وقال ابن حجر أيضاً: "فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً، ولا الحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف معلولاً؛ وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك -بعد البحث وليس من أول وهلة- وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"^(٣).

وممن توسع في تعريف الحديث المعلل أبو يعلى الخليلي؛ حيث قال: "أما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها؛ فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، وينفرد به ثقة مسنداً؛ فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال"^(٤).

فقوله هذا مخالف للمعنى الاصطلاحي للعلة؛ لظهورها وعدم قدحها في صحة الحديث؛ لأن منهج المحدثين في مثل ذلك، هو: البحث عن سبب إirاده مسنداً، وعما يُرجح القدح في المرسل، أو جواز الوجهين، وذلك السبب غامض غير ظاهر؛ لذا جرى البحث عنه، ومن الجهابذة النقاد أيضاً^(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٢.

(٢) انظر. معرفة علوم الحديث ص ٣٥٩، ٣٦٠؛ النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧١٠/٢.

(٣) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧١٠/٢.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١٦٠/١ - ١٦٣؛ النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي ٢١٦/٢.

(٥) انظر. الميسر في علم علل الحديث ص ٥٠.

وقال ابن الملقن: "ذكر ابن خُشَيْش-ويقال ابن حُبَيْش-(١) في كتابه(علوم الحديث) أن المعلل: أن يروي عمن لم يجتمع به؛ إما بطريق التاريخ؛ كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، وإما بطريق الجهة؛ بأن يروي الخراساني عن المغربي، ولم ينقل أن الخراساني انتقل من خراسان، ولا أن المغربي انتقل من المغرب"(٢).

وعقب الحافظ ابن حجر على هذا التعريف، بقوله: "هو تعريف ظاهر الفساد؛ لأن هذا لا خفاء فيه"(٣).

ولا يقف الأمر بخروج بعض التعاريف عن حد الحقيقة في تعريف الخليلي وابن خُشَيْش فحسب؛ بل إن خروج المحدثين باستعمالاتهم عن التعريف الاصطلاحي كثير جداً، إلا أنه يمكن التوفيق بين التعريف الاصطلاحي واستعمالاتهم: بأنه لا يشترط أن تطلق العلة باضطراد على المعنى الاصطلاحي، عند من يخرج منهم في استعماله للعلة عن المعنى الحقيقي إلى المجازي، قال الحافظ ابن حجر: "وطريق التوفيق بين ما حققه ابن الصلاح، وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث، لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً"(٤). وهذا يقتضي تصور قلة الأحاديث المعللة بالمعنى الاصطلاحي، إذا قورنت بالمعللة بعلة غير اصطلاحية، ويتأكد ذلك لكل من تتبع ذلك في الأحاديث المعللة من كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرازي، وكتاب "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطني.

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو القاسم الأندلسي، المعروف بابن حبّيش نسبة إلى خاله، الإمام العالم بالقراءات والحديث، له مصنفات عدة منها: "اقتضاب الصلة لابن بشكوال" و"المغازي"، ولد سنة (٥٠٤هـ)، وتوفي سنة (٥٨٤هـ). انظر. بغية الوعاة ٨٥/٢ (١٥٠٣)؛ شجرة النور الزكية ٢٢٧/١ (٥١٨)؛ التكملة لكتاب الصلة ٣/ ٣٤-٣٦ (٩٣)؛ الوافي بالوفيات ١٥٤/١٨ (٦٨٦٦).

(٢) المقنع في علوم الحديث ٢١٣/١.

(٣) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧٤٦/٢.

(٤) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧٧١/٢.

ونخلص مما سبق:

إلى أن لفظ المعلل في اصطلاح المحدثين، لا يطلق على وجه الحقيقة إلا على الحديث ذي العلة الخفية القادحة والمؤثرة، ويمكن إطلاقه تجوزاً على الظاهرة، وغير المؤثرة، والمنفية، باعتبار ما كان؛ لأنه قد يصف محدث حديثاً بالمعلول، ثم بعد البحث تتبين براءة الحديث منها^(١).

(١) الميسر في علم علل الحديث ص ٥١.

المطلب الثاني: أجناس العلة.

أجناس العلة.

تعددت أساليب تقسيم الأحاديث المعللة إلى أكثر من تقسيم، وعلى عدة اعتبارات. فيمكن تقسيم العلة إلى قسمين:

الأول: باعتبار محلها.

- فتنقسم العلة بالنظر إلى محلها إلى علة في السند، وعلة في المتن.
- كما يمكن تقسيم هذين القسمين باعتبار القدح من عدمه إلى أقسام.
- وقد قسم ابن حجر العلة على هذا الاعتبار إلى ستة أقسام^(١)، أجمالها فيما يأتي:
١. أن تقع العلة في الإسناد، ولا تقدح فيه ولا في المتن مطلقاً.
 ٢. أن تقع العلة في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن.
 ٣. أن تقع العلة في الإسناد، وتقدح فيه وفي المتن.
 ٤. أن تقع العلة في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما.
 ٥. أن تقع العلة في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد.
 ٦. أن تقع العلة في المتن، وتقدح فيه دون الإسناد.

الثاني: باعتبار صورها وأجناسها.

فتنقسم العلة إلى عدة صور، قسمها الحاكم إلى عشرة أجناس^(٢)، دون تصريح بها ولكنه أورد لكل جنس مثالا يدل عليه، لكن من جاء بعده من العلماء كالسيوطي عرف بكل جنس ذكره الحاكم من خلال الأمثلة التي أوردتها، وسأجمل ما أورده السيوطي في تسميته لهذه الأجناس^(٣)، وهي:

١. أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بين أهل الحديث بالسماع عن روى عنه.
٢. أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.

(١) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧٤٧/٢ - ٧٥٢.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٦١ - ٣٧٤.

(٣) انظر. تدريب الراوي ٣٩٧/١ - ٤٠٣.

٣. أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته.
٤. أن يكون الحديث محفوظاً عن الصحابي، ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته.
٥. أن يكون الحديث مروياً بالنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق آخر محفوظ.
٦. أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.
٧. الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.
٨. أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.
٩. أن تكون ثم طريق معروفة، ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الراوي عنه في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة.
١٠. أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه.
- ثم قال الحاكم بعدها: "قد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"^(١).

(١) انظر. معرفة علوم الحديث ص ٣٧٤.

المطلب الثالث: أسلوب كشف العلة.

أسلوب كشف العلة.

لما كانت العلة سبباً خفياً غامضاً كان لا بد من وجود طرق ترشد إلى وجودها، ووسائل تعين على الوقوف عليها، وقد نص الأئمة على بعض الطرق والوسائل التي تعين على اكتشاف العلة في الحديث، ومن تلك الوسائل:

١. جمع طرق الحديث.

شريطة الفهم والمعرفة؛ ليتبين اختلاف الرواة ومقدار التوافق، وهذه الطريقة قد نص عليها أهل العلم، قال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتيان والضبط"^(١).

وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"^(٢).

وقال ابن معين: "اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة"، وقال أيضاً: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"^(٣).

وقال أبو زرعة العراقي^(٤): "والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات"^(٥).

٢. المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها.

فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف يتبين سلامة الحديث من العلة، قال ابن حجر: "فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف - يعني: ابن الصلاح - عن الخطيب: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته"^(٦).

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٤٥٢/٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٣١٦/٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٣١٥/٢.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو زرعة بن الزين أبي الفضل الكردي المصري، يعرف كآبيه بابن العراقي، الحافظ الفقيه المصنف، من كتبه: "البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مُسَّ بضرب من التجريح" و"أخبار المدلسين" وغيرها، ولد سنة (٧٦٢هـ)، وتوفي سنة (٨٢٦هـ). انظر. طبقات الشافعية ١٠٣/٤ - ١٠٦ (٧٦٢هـ)؛ الضوء اللامع ٣٣٦/١ - ٣٤٤؛ البدر الطالع ٧٢/١ - ٧٤ (٤١)؛ الأعلام ١٤٨/١.

(٥) طرح الشريب ١٨١/٧.

(٦) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧١٠/٢.

وإن اختلفت الطرق في الزيادة والنقصان، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، وغير ذلك، فذلك دليل على وجود علة، يقول ابن حجر: "... وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"^(١).

ولا بد من التنبيه إلى أمرين:

الأول: صحة الإسناد إلى الراوي المختلف عليه.

الثاني: إذا كان الاختلاف بين ثقة وضعيف، فلا عبرة برواية الضعيف^(٢)، وفي ذلك يقول الذهبي: "فإن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه واه فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيرا من هذا النمط في كتاب العلل، فلم يُصَب؛ لأن الحكم للثبت"^(٣).

٣. معرفة الشيخ مدار الإسناد.

معرفة مدار الإسناد ذو أهمية بالغة؛ لأن بمعرفته يدرك التفرد عن الشيخ والاختلاف عليه، الذي يعتبر نافذة إلى معرفة العلة.

أما مدار الحديث فهو الراوي الذي تلتقي الأسانيد عنده، مهما تعددت؛ بحيث يزيد عددهم على الواحد فأكثر، فينفرد بالحديث مطلقا، عمن انفرد به مطلقا، إلى أن يبلغ الصحابي، أو من هو دونه، سواء كان الحديث قد رواه صحابي آخر، ورواه عنه غير رواة الطريق الأول أم لا^(٤).

وقد استعمل المحدثون بكثرة لفظة (المدار) في التعبير عن الراوي الذي تلتقي طرق الحديث عنده، وذلك لينظر هل اختلف عليه أصحابه، ثم يتعين المتفرد عنه، ودرجته في التوثيق وسبب تفرده؛ بل ودرجة من خالفهم من أصحاب الشيخ في التوثيق أيضا، حتى يتمكن الناقد البصير من كشف علة في الحديث من خلال الاختلاف عليه^(٥).

(١) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٢/٧١١.

(٢) الجامع في العلل والفوائد ١/١٠٩، ١٠٨.

(٣) شرح الموقظة ص ١٦٨.

(٤) معرفة مدار الإسناد ١/٣٥.

(٥) انظر. معرفة مدار الإسناد ١/٣٦.

٤. معرفة مراتب الرواة.

وتتجلى أهمية معرفة طبقات الرواة عند التعارض من حيث الملازمة للشيخ، والضبط لأحاديثه؛ فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف، لهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيرا حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأيهم يقدم عند الاختلاف.

قال ابن رجب الحنبلي: "معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته، الوقوف على دقائق علل الحديث"^(١).

٥. التأمل في كيفية تحمل الراوي المتفرد بالحديث عن شيخه، هل هو سماع أو عرض أم إجازة أم غير ذلك.

وتراهم يعلون بمثل هذه الأمور؛ قال أحمد بن حنبل عن موسى بن عقبة: "ما أراه سمع من ابن شهاب إنما هو كتاب نظر فيه"^(٢).

وقال ابن معين عن الأوزاعي: "الأوزاعي في الزهري ليس بذاك؛ أخذ كتاب الزهري من الزبيدي"^(٣).

٦. معرفة المدارس الحديثية.

لما انتشرت رقعة أهل الحديث، وبلغت مبلغها من شهرة ورفعة عند الناس، كانت هناك بعض الأمصار التي يختلف الناس إليها؛ ليسمعوا من أهل الحديث بالعلو والنزول، وكان على رأس تلك الأمصار مكة والمدينة حيث الصحابة، ثم البصرة والكوفة، وبعدها الشام ومصر فنيسابور وغيرها كثير، ولكل مصر من هذه الأمصار خصائصه الحديثية التي يتميز بها عن غيره.

(١) شرح علل الترمذي ٦٦٣/٢.

(٢) شرح علل الترمذي ٦٧٥/٢.

(٣) شرح علل الترمذي ٦٧٥/٢.

فكان التلون الكبير في الحديث من بلد إلى آخر معينا على كشف العلل، قال الحاكم: "والمدينون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا"^(١).

وقد ذكر ابن رجب طائفة من الثقات، حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم، وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا:

فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب، وكذلك معمر بن راشد كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة^(٢).

٧. معرفة مواليد الرواة ووفياتهم.

لا يخفى أن من شروط صحة الحديث الاتصال وثبوت اللقاء، ومن الأمور المساعدة على معرفة ثبوت اللقيا من عدمها معرفة مولد الراوي ومقارنته بوفاة شيخه الذي حدث عنه، وحينئذ سيظهر رجحان اتصال السند على انقطاعه أو بالعكس.

قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"^(٣).

وقال حفص بن غياث^(٤): "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"^(٥).

٨. التشبث بأقوال النقاد في تعليلهم للحديث.

يقول ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به؛ أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم و المعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم"^(٦).

(١) انظر القصة بطولها في معرفة علوم الحديث ص ٣٦٦.

(٢) شرح علل الترمذي ١/١٢٩.

(٣) الكفاية ٣٠١/١ (٣١٣).

(٤) هو حفص بن غياث بن طلق النخعي الأزدي، أبو عمر الكوفي، الحافظ العلامة، قاضي الكوفة ومحدث أهلها،

ولد سنة (١١٧هـ)، وتوفي سنة (١٩٤هـ). انظر. تاريخ بغداد ٦٨/٩-٨٤ (٤٢٦٦)؛ تهذيب الكمال ٧/٥٦-٧٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ٩/٢٢-٣٤ (٦)؛ الأعلام ٢/٢٦٤.

(٥) الكفاية ٣٠١/١ (٣١٤).

(٦) شرح علل الترمذي ٢/٨٦١.

فإذا وجدنا حديثاً ظاهره الصحة، وقد حكم النقاد ببنكارته، فيجب حينئذ تحكيم قول النقاد؛ لأنهم جمعوا الطرق وسبروا الروايات، وعرفوا صحة هذه الرواية من سقمها. هذا في حال نقل الإجماع عنهم، أما إذا كان الاختلاف قائماً فالحكم للقارئ؛ لأن الإعلال دائر مع الترجيحات ومع القرائن.

قال ابن حجر: "فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه"^(١).

وبيّن ابن رجب سبب السير وراء هؤلاء الأئمة، فقال: "ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه"^(٢).

وغيرها من الوسائل والطرائق التي من خلالها يمكن الكشف عن علة الحديث"^(٣).

(١) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧١١/٢.

(٢) شرح علل الترمذي ٨٧٢/٢.

(٣) للاستزادة انظر. مقدمة شرح علل الترمذي لد. همام سعيد ١٢٨/١ - ١٣٧؛ العلة وأجناسها لمصطفى

باحو ص ١٠٦ - ١٣٣؛ والجامع في العلل والفوائد لد. ماهر ياسين الفحل ١٠٧/١ - ١١٦.

المطلب الرابع: أهم المصنفات في علم علل الحديث.

أهم المصنفات في علم علل الحديث^(١).

يمكن تقسيم الكتب التي ألفت في هذا العلم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المصنفات القديمة المخطوطة والمفقودة.

كـ "العلل" لعبد الله بن المبارك^(٢)، و"علل الحديث" ليحيى بن سعيد القطان^(٣)، و"علل حديث ابن عيينة" لعلي بن المديني^(٤)، وغيرها من الكتب.

القسم الثاني: المصنفات القديمة المطبوعة.

كـ "علل الحديث ومعرفة الرجال" لعلي بن المديني (رواية ابن البراء عنه)، و"العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله وصالح، ورواية المروزي والميموني)، و"المنتخب من العلل" للخلال لابن قدامة، وغيرها.

القسم الثالث: المصنفات الحديثة.

كـ "العلل في الحديث" (دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب) لـ د. همام ابن عبد الرحيم بن سعيد، و"الحديث المعلول وقواعد وضوابط" لـ د. حمزة بن عبد الله مليباري، و"جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث" لـ د. علي بن عبد الله الصياح، وغيرها.

(١) نظراً لقيام بعض الباحثين بتتبع المصنفات المؤلفة في علم علل الحديث الموجود منها والمفقود، فإنني سأكتفي بضرب الأمثلة في كل قسم من الأقسام الأربع.

فقد أحصى د. محفوظ الرحمن في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني ٤٧/١ - ٥٦ خمسين كتاباً، أما د. وصي الله عباس فذكر في مقدمة تحقيقه لعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٤٤-٣٨/١ ستة وخمسين كتاباً، وذكر د. علي ابن عبد الله الصياح في كتابه جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث ص ٤١ - ٥٣ قريبا من هذا العدد وكل من جاء بعدهم أضاف على ما أحصوه عدداً من الكتب، وفي بعض ما ذكره تكرار وفي بعضه نظر؛ لأن بعضهم ذكر بعض الكتب التي هي مظان لعلل وليست مخصصة فيه.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١١/١٤٨.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٨٩٢.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٢.

القسم الرابع: مصنفات هي مظان للأحاديث المعللة.

ك مصنفات الأحاديث المسندة منها: "جامع الترمذي" و"سنن النسائي"، و"سنن الدارقطني"، و"مسند البزار"، و"مسند يعقوب بن شيبه" وغيرهم، وكتب التراجم ومنها: "التاريخ الكبير" للبخاري، وكتب السؤالات ومنها: "سؤالات الحاكم للدارقطني"، و"سؤالات الدوري والدارمي وابن محرز لابن معين"، وغير ذلك كثير، وكتب التواريخ ومنها: "تاريخ ابن أبي خيثمة". وغيرها من المصنفات.

المطلب الخامس: مفهوم الاختلاف على الشيوخ
وأهميته.

مفهوم الاختلاف على الشيوخ وأهميته.

الاختلاف لغة:

الاختلاف: مصدر اختلف، والاختلاف نقيض الاتفاق، ويقال: تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر. واختلف الأمران لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد اختلف. ومنه قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة أي مختلفون؛ لأن كل واحد منهم يُنحِي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه^(١). قال الراغب الأصبهاني: "الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر، في حاله أو فعله، والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين"^(٢).

ومنه حديث النبي ﷺ: "سوا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم"^(٣). أما الخلاف فهو المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً. والخلاف أيضاً: المخالفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾^(٤). أي مخالفة رسول الله ﷺ^(٥). وعليه: فالاختلاف يطلق على كل أمرين اختلفا ولم يتفقا؛ سواء تضاداً، أو أمكن الجمع بينهما، وسواء كان ذلك في الأفعال أو الأقوال^(٦).

(١) انظر. مادة (خلف) في معجم مقاييس اللغة ٢/٢١٣؛ المحكم والمحيط الأعظم ٥/٢٠٠، ٢٠١؛ تاج العروس

٢٣/٢٧٤، ٢٧٥؛ القاموس المحيط ص ٨٠٨؛ لسان العرب ٤/١٨٥-١٨٧.

(٢) المفردات ١/٢٠٧.

(٣) تاج العروس ٢٣/٢٧٤. والحديث أخرجه أبو داود في سننه ٧/٢ (٦٦٤)؛ والنسائي في المجتبى ٢/٢٦٢

(٨٢٣) بنحوه وهو صحيح.

(٤) سورة التوبة آية ٨١.

(٥) تاج العروس ٢٣/٢٧٤.

(٦) انظر. الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة ١/٢.

الاختلاف اصطلاحاً:

لم أجد تعريفاً للعلماء في الاختلاف^(١)؛ إلا ما قاله أبو داود السجستاني فقد عرف الاختلاف على الراوي بقوله: "الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"^(٢).

وهذا تعريف جامع مانع؛ فقد جمع كل نوع من أنواع المختلف فيه على راويه، ومنع من دخول ما سوى ذلك، مما لم يتحقق فيه شرط التفرد والمخالفة. وهو بهذا الإطلاق مطابق لمعنى الاختلاف في اللغة^(٣).

لذلك يمكن أن نقول: إن الاختلاف هو: ما اختلف الرواة فيه على راوٍ في حديث ما، سنداً أو متناً أو كليهما معاً.

وقد أوضح الاختلاف وأبرز أنواعه مسلم بن الحجاج في كتابه "التمييز" فقال: "اعلم، أرشدك الله، أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث — إذا هم اختلفوا فيه — من جهتين:

(١) لا يعني قولي هذا أن العلماء السابقين لم يجعلوا للاختلاف حداً، بل لوضوح حده عندهم اكتفوا بتعريف أنواعه عن تعريف أصله الذي تفرعت منه هذه الأنواع في مصطلح الحديث، فكتب المصطلح مليئة بتعريفات تفريعات الاختلاف الذي منها المنكر والشاذ والمضطرب والمقلوب وغيرها.

(٢) انظر. تهذيب الكمال ٢٦ / ٤٣١.

— معلوم أن مفهوم الاختلاف الذي أشار إليه أبو داود هنا هو اختلاف التضاد وليس اختلاف التنوع، حيث أن اختلاف التنوع ما كانت المخالفة لا تقتضي المنافاة، ولا تقتضي إبطال أحد القولين للآخر، فيكون كل وجه نوعاً لا ضدّاً، حيث يقع الاختلاف بين الرواة في أمور كثيرة غير محصورة، فيها ما يؤثر القبول وفيها ما لا يؤثر، كما اختلفوا في العبارات والألفاظ بحيث لا يغير المعنى المقصود، وكذا في التقديم والتأخير، وصيغ التلقي مثل حدثنا وأخبرنا ونحوهما. أما اختلاف التضاد فهو: القولان المتنافيان. ويكون الاختلاف مؤثر حالة اتحاد الحديث كما قال ابن الترمذاني: "إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث". انظر. اقتضاء الصراط المستقيم ١٣٢/١ - ١٣٤؛ الاختلاف وما إليه ص ١٩، ٢٠؛ الجوهر النقي في الرد على البيهقي ٧٢/١؛ المقرب في بيان المضطرب ص ٧٩، ٨٠؛ الحديث المعلول ص ٢٨ - ٣٠.

(٣) انظر. الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة ٣/١.

إحداهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد؛ فينسب رجلاً مشهوراً نسب في إسناد، خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسمى باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد وهم مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه؛ فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن؛ فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث؛ مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم^(١).

(١) انظر. التمييز ص ٢١-٢٤.

أهمية معرفة الاختلاف على الشيوخ.

تظهر أهمية الاختلاف على الشيخ بكشف صحة الرواية وضعفها، وذلك بعد الوقوف على التفرد وأسبابه، ومدى قوته المرجحة له أو الطرف المقابل له بالقرائن المعتمدة عند المحدثين؛ لذا حث على معرفته والاهتمام به جهابذة المحدثين، قال النواوي: "ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات. أعني معرفة متونها، صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها، ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها، ومشهورها وغريبها وعزيزها، متواترها وآحادها وأفرادها، ومعروفها وشاذها ومنكرها ومعللها، وموضوعها ومدرجها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومجملها ومبينها. ومختلفها، وغير ذلك من أنواعها المعروفة"^(١).

لأن معرفة العلل واختلاف الأسانيد والمتون هي لب القضايا في تمييز الرواة والروايات؛ فالناظر في كتب العلل يلاحظ اشتغالها على ذكر طرق الحديث المختلفة، والمقارنة بينها، وذكر اختلاف الرواة فيما بينهم، فقد أصبحت مسألة الاختلاف من أهم المعايير في:

١. الحكم على الرجال عند نقاد الحديث وجهابذته.

قال مسلم بن الحجاج: "وعلمة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته أو لم تكد توافقها"^(٢)، وقال أيضا: "فجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ"^(٣).

٢. تنقية طرق الحديث وحفظها من أوهام الناقلين وأخطائهم.

لذا كان يحرص صيارفة الحديث وأفذاذه على استيعاب كافة طرق الحديث ورواياته، قال ابن المديني: "والباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه"^(٤).

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم ١/١٩، ٢٠.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٧.

(٣) التمييز ص ٧٩.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٣١٦.

وقال الخطيب البغدادي: "السييل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"^(١).

٣. الترجيح بين الطرق على حسب القرائن التي تحيط بكل طريق.

بعد جمع الطرق واستيعابها يصير الأئمة والنقاد إلى الترجيح فيما بينها، قال ابن حجر: "إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع، والمرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن، بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه"^(٢).

وقال العلائي^(٣): "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم، يقتضي أنهم لا يحكمون في المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث"^(٤).

وقال العراقي: "وتدرك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الجهد؛ أي الناقد بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وأهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فأمضاه وحكم به..."^(٥).

وقال ابن حجر أيضاً: "الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم"^(٦).

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٤٥٢/٢.

(٢) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧٤٦/٢.

(٣) هو خليل بن كيكلدي العلائي، أبو سعيد الدمشقي، الفقيه الحافظ، ولد سنة (٦٩٤هـ)، وتوفي سنة (٧٦١هـ). انظر. الدرر الكامنة ٩٠/٢ - ٩٢ (١٦٦٦)؛ طبقات الشافعية الكبرى ٣٨-٣٥/١٠ (١٣٥٦)؛ البدر الطالع ٢٤٥/١-٢٤٧ (١٦٥)؛ الأعلام ٣٢١/٢، ٣٢٢.

(٤) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٦٠٤/٢.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١.

(٦) هدي الساري ٩٧٠/٢.

وقال العلائي أيضا: "... وأن المختلفين إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا، فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا، فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم، وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق" (١).

وسئل الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؛ مثل أن يروي الثوري حديثا ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: "ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة تثبت، تقبل منه تلك الزيادة، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه" (٢).

وقال ابن حجر أيضا: "والذي يجري عليه على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن" (٣).

(١) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٧٧٨/٢.

(٢) سؤالات السلمى للدارقطني ص ٣٦٠ (٤٧٠).

(٣) النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر ٦٨٧/٢.

أثر اختلاف الشيوخ على الرواية والراوي.

اهتمام الأئمة النقاد بمسألة الاختلاف، وجمعهم للطرق ووضعهم للقواعد التي يترجح بها الطريق دون الآخر؛ إنما كان بسبب ما يتركه الاختلاف من أثر على الرواية والراوي، فمن آثاره:

١. أنه يحيل الرواية من حيز الصحة والقبول إلى دائرة الضعف والترك.
 ٢. إثبات علة في الحديث، فيتحول طريق المخالف إلى المرجوحية أو الترك.
 ٣. من لم يختلف عليه مقدم على من اختلف عليه، وذلك منهج البخاري في صحيحه.
 ٤. أن الاختلاف يؤثر على الراوي من حيث الجرح والتعديل، فقد اعتمد أئمة الجرح والتعديل في حكمهم على كثير من الرواة على سير مروياتهم، واختبار حفظهم وضبطهم من خلال عرض أحاديثهم على أحاديث غيرهم من الثقات.
 ٥. إثبات علة في الحديث من ناقد، ونفيها بحجة قاطعة من آخر.
 ٦. العمل بوجهي الاختلاف عند توفر قرائن للعمل بهما.
- قال ابن رجب: "فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً، فإنه ينسب إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسبه إلى الاضطراب وعدم الضبط؛ وإنما يحتمل ذلك ممن كثر حديثه وقوي ضبطه؛ كالزهري وشعبة ونحوهما"^(١).
- قال الذهبي: "أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم للأثبات"^(٢).
- قال ابن حجر: "أما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة؛ فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فراوه من هو أحفظ منه، أو أكثر منه عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة، أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً"^(٣).

(١) شرح علل الترمذي ٤٢٤/١.

(٢) شرح موقظة الذهبي ص ١٦٨.

(٣) هدي الساري ١٠٠٣/٢.

وقال أيضا: "والتلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج، يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه"^(١).

(١) التلخيص الحبير ٣/١٤٨٧.

الفصل الثاني: دراسة الأحاديث المعللة بالاختلاف على المقبري.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسانيد الصحابة - رضي الله عنهم -.

المبحث الثاني: مسانيد الصحابييات رضي الله عنهن -.

المبحث الثالث: أصحاب سعيد المقبري، والمقدم منهم في الترجيح.

المبحث الأول: مسانيد الصحابة - رضي الله عنهم -.

ويحتوي على ستة مطالب:

المطلب الأول: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المطلب الثاني: مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: مسند أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

المطلب الرابع: مسند أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

المطلب الخامس: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

المطلب السادس: مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الأول: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(١) سئل عن حديث علي بن أبي طالب، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ: (ما من عبد يُذنب ذنباً، فيتوضأ، ثم يصلي . . . الحديث) (١).

.... وروى هذا الحديث أبو المثني سليمان بن يزيد، واختلف عنه:

فحدث به عبد الله بن حمزة الزُّبيري، عن عبد الله بن نافع الصائغ، عن أبي المثني، عن المغيرة بن علي (٢)، عن علي، عن أبي بكر.

ووهم فيه؛ وإنما رواه أبو المثني، عن المَقْبُرِيِّ، واختلف عن المقبري فيه:

فقال مسلم بن عمرو الحذاء المديني: عن ابن نافع، عن أبي المثني سليمان بن يزيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، عن أبي بكر.

ورواه سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه عبد الله بن سعيد، عن جده أبي سعيد المقبري: أنه سمعه من علي بن أبي طالب، عن أبي بكر، ولم يذكر فيه: أبا هريرة.

وأحسنها إسناداً وأصحها ما رواه الثوري، ومسعر، ومن تابعهما، عن عثمان بن المغيرة (٣).
أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الثاني: المقبري، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.

- روى أبو المثني الكعبي الوجهين جميعاً عن المقبري.

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية البيهقي في الجامع لشعب الإيمان ٢٩٣/٩، ٢٩٤ (٦٦٧٧): "عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: ما حدثني أحد بحديث عن رسول الله ﷺ إلا استحلفته عليه إلا أبو بكر الصديق ﷺ عنه فإنه لا يكذب قال: قال رسول الله ﷺ: "ما أذنب عبد ذنباً فذكره فتوضأ، فصلّى ركعتين، ثم استغفر الله من ذلك الذنب إلا غفر الله له". ورواية الطبراني في الدعاء ١٦٢٦/٢ (١٨٤٥) بنحوه إلا أنه لم يذكر قصة الاستحلاف وزاد في أثناءه: "فيحسن الوضوء".

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) العلل، الدارقطني ١٤/١، ١٥ (٨). والإسناد الذي رجحه الدارقطني هو الذي يرويه [عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة الوالبي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي بن أبي طالب] وقد ذكر الدارقطني هذا الوجه في أول جوابه على المسألة عند إيراده لاختلاف الرواة عن عثمان بن المغيرة.

وجنس العلة في هذا الحديث زيادة رجل ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.
أخرجه الطبراني في "الدعاء"^(١)، من طريق عبد الله بن نافع الصائغ عن أبي المثني الكعبي،
عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.
أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"^(٢)، من طريق عبد الله بن نافع الصائغ عن أبي المثني
الكعبي، عن المقبري به.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: المقبري، عن علي، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري راو واحد، وهو:

١. أبو المثني سليمان بن يزيد بن قنفذ الحزاعي الكعبي المدني.

ضعفه الدارقطني^(٣)، وابن حجر^(٤).

وقال عنه أبو حاتم: "منكر الحديث، ليس بقوي"^(٥).

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٦)، ومرة في كتابه "المجروحين" وقال: "شيخ يروي عن هشام

بن عروة، روى عنه عبد الله بن نافع الصائغ، يخالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به،

ولا الرواية عنه إلا للاعتبار"^(٧).

(١) الدعاء ١٦٢٦/٢ (١٨٤٥).

(٢) الجامع لشعب الإيمان ٩/٢٩٣، ٢٩٤ (٦٦٧٧).

(٣) العلل، الدارقطني ٥١/٩ (٣٨٢٣).

(٤) تقريب التهذيب ص ١٢٠٠ (٨٤٠٦).

(٥) الجرح والتعديل ١٤٩/٤ (٦٤٥).

(٦) الثقات ٣٩٥/٦.

(٧) المجروحين ٥٠٥/٢ (١٢٦٤).

وقال عنه الذهبي: "سليمان بن يزيد أبو المثني، وإِ وبعضهم تركه" (١).

وخلاصة القول فيه: ضعيف متفق على تضعيفه. والله أعلم.

وأما توثيق ابن حبان له فقد تعقبه ابن عبد الهادي (٢) بقوله: "تبين أن ابن حبان تناقض في ذكره أبا المثني في الكتابين؛ كتاب "الثقات" وكتاب "المجروحين"، وكأنه توهم أنه رجلان، وذلك خطأ، بل هو رجل واحد منكر الحديث غير محتج به" (٣).

وقد روى كلا الوجهين عن أبي المثني الكعبي عبد الله بن نافع الصائغ، وهو: ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين (٤)، ولم يتابع الكعبي في روايته لكلا الوجهين، كما أنه لم يثبت للمقبري سماع من علي رضي الله عنه (٥) فالحمل فيهما عليه، وهو ضعيف.

الحكم على الحديث:

إسناد هذا الحديث عن المقبري ضعيف، وهذه الرواية غير ثابتة عنه؛ لضعف أبي المثني الكعبي الراوي عن المقبري، وهي معلة أيضا بانفراد ضعيف واضطرابه فيها؛ لذا ضعفه

(١) انظر . مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم ٢٧٩٦/٦ (٩٤٢) ؛ الكاشف ٥٦/٢

(٦٨١٢) ؛ ميزان الاعتدال ٣٢١/٣ (٣٥٢٧) ؛ المغني في الضعفاء ٤٠٨/١ (٢٦٣٢).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة الجماعيلي، أبو عبد الله المقدسي الحنبلي، الحافظ، من مؤلفاته:

"الأحكام" و"الصارم المنكي في الرد على السبكي" و"المحرر في الحديث"، ولد سنة (٧٠٥هـ)، وتوفي سنة (٧٤٤هـ).

انظر. الدرر الكامنة ٣٣١/٤، ٣٣٢ (٨٨٨)؛ المقصد الأرشد ٣٦٠/٢ (٨٨٣)؛ البدر الطالع ١٠٨/٢، ١٠٩ (٣٩٩)؛

معجم المؤلفين ٧٨/٣، ٧٩ (١١٨٤٠).

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي ١٦٤/١ (١١).

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٥٢ (٣٦٨٣)

(٥) المقبري توفي على خلاف في تاريخ وفاته بين سنة (١١٧هـ) - (١٢٦هـ) وهو من أبناء التسعين، وعلي بن أبي طالب

رضي الله عنه توفي سنة (٤٠هـ)، وقد انتقل قبلها بأربع سنين إلى الكوفة وكان ذلك سنة (٣٦هـ) فبالنظر إلى تاريخ الوفيات،

وتقدير ميلاد المقبري فلا يثبت أي لقاء أو حتى معاصرة بين المقبري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعلى فرض أنه أدركه

فيكون المقبري في ذلك العمر ممن لا يصح تحمله لصغر سنه، فدل ذلك على وجود سقط في الإسناد فيما بينهما. والله

أعلم.

انظر. تهذيب الكمال ٤٧٢/١ (٢٢٨٤)؛ سير أعلام النبلاء ٢١٧/٥ (٨٨) ؛ البداية والنهاية ٤٢٩/١٠ وما بعدها.

الدارقطني، وقد صوّب وحسّن طريق غير المقرري وهو طريق عثمان بن المغيرة فقال: "وأحسنها إسناداً وأصحّها ما رواه الثوري، ومسعر، ومن تابعهما، عن عثمان بن المغيرة" (١).

وقد أخرج طريق عثمان بن المغيرة أبو داود في سننه (٢)، و الترمذي في جامعه (٣)، وابن ماجه في سننه (٤)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٦)، وغيرهم عن عثمان بن المغيرة الثقفي (٧)، عن علي بن ربيعة (٨)، عن أسماء بن الحكم الفزاري (٩) قال: سمعت علياً يقول: إني كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، حدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر فيحسن الطهور، ثم يستغفر الله تبارك وتعالى إلا غفر له) ثم قرأ هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] والسياق لأبي داود.

حسن إسناده الترمذي (١٠)، وابن عدي وقال: "هذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحاً" (١١)، وصححه ابن حبان (١٢).

(١) العلل، الدارقطني ١٥/١ (٨).

(٢) سنن أبي داود ٦٣٠/٢ (١٥٢١).

(٣) جامع الترمذي ٢٥٧/٢ - ٢٥٩ (٤٠٦)؛ ٢٢٨/٥، ٢٢٩ (٣٠٠٦).

(٤) سنن ابن ماجه ٤٠٣/٢ (١٣٩٥).

(٥) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٧٩/١ (٢)؛ ٢١٨/١، ٢١٩ (٤٧)، (٤٨)؛ ٢٢٣/١ (٥٦).

(٦) السنن الكبرى، النسائي ١٥٨/٩ - ١٦٠ (١٠١٧٥)، (١٠١٧٦)، (١٠١٧٧)، (١٠١٧٨)؛ ١٠١/٥٢، ٥٢ (١١٠١٢).

(٧) ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ٦٦٩ (٤٥٥٢).

(٨) ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ٦٩٦ (٤٧٦٧).

(٩) صدوق. انظر. تقريب التهذيب ص ١٣٥ (٤١٢).

(١٠) انظر . جامع الترمذي ٢٥٨/٢.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٧٨/٢.

(١٢) انظر . صحيح ابن حبان ٣٨٩/٢، ٣٩٠ (٦٢٣).

ومال المزني إلى تصحيحه^(١)، وجوّد إسناده ابن حجر، فقال: "وهذا الحديث جيد الإسناد"^(٢)

وللحديث شواهد من رواية ابن مسعود^(٣)، وأنس بن مالك^(٤)، وأبي أمامة^(٥)، ومعاذ بن جبل^(٦)، وأبي اليسر واسمه كعب بن عمرو^(٧) ، وغيرهم.

(١) انظر . تهذيب الكمال ٥٣٤/٢ . فقد قال المزني في معرض كلامه عن هذا الحديث : " وقلت: ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح أن يكون لروايه متابع عليه وفي الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد... إلخ".
(٢) تهذيب التهذيب ١/ ١٣٧ .

(٣) انظر. صحيح البخاري ١٨٤/١ (٥٢٦)، ٢٤٣/٣، (٤٦٨٧)؛ صحيح مسلم ٢١١٥/٤، ٢١١٧ (٢٧٦٣-٣٩) - (٤٣-٢٧٦٣)؛ سنن أبي داود ٥١٦/٦ (٤٤٦٨)؛ جامع الترمذي ٢٨٩/٥، ٢٩٠ (٣١١٢)، ٢٩١/٥، ٢٩٢ (٣١١٤)؛ سنن ابن ماجه ٤٠٦/٢ (١٣٩٨)، ٣٢٣/٥ (٤٢٥٤) ولفظه: "أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فأنزل الله عز وجل (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ).... الحديث" والسياق للبخاري (٥٢٦) .

(٤) انظر. صحيح البخاري ٢٥٥/٤ (٦٨٢٣)؛ صحيح مسلم ٢١١٥/٤، ٢١١٧ (٢٧٦٤-٤٤) ولفظه: "كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً فأقمه علي، قال: ولم يسأله عنه، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قام إليه الرجل فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً فأقم لي كتاب الله، قال: أليس قد صليت معنا" قال: نعم، قال: "فإن الله قد غفر لك ذنبك، أو قال: حدك" والسياق للبخاري (٦٨٢٣).

(٥) انظر. صحيح مسلم ٢١١٧/٤ (٤٥-٢٧٦٥)؛ سنن أبي داود ٤٣٤/٦، ٤٣٥ (٤٣٨١) ولفظه: "بينما رسول الله ﷺ في المسجد ونحن قعود معه إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً، فأقمه علي، فسكت عنه رسول الله ﷺ ... الحديث" والسياق لمسلم.

(٦) انظر. جامع الترمذي ٢٩١/٥، ٢٩٢ (٣١١٣) ولفظه: "أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً لقي امرأة وليس بينهما معرفة فليس يأتي الرجل شيئاً إلى امرأته إلا قد أتى هو إليها إلا أنه لم يجامعها؟ قال: فأنزل الله (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) {سورة هود: ١١٤} فأمره أن يتوضأ ويصلي الحديث".

(٧) انظر. جامع الترمذي ٢٩١/٥، ٢٩٢ (٣١١٥) ولفظه: "أتيت امرأة تتباع تمرًا، فقلت إن في البيت تمرًا أطيب منه، فدخلت معي في البيت، فأهويت إليها فتقبلتها، فأتيت أبا بكر فذكرت ذلك له قال: استر على نفسك وتب ولا تخبر أحداً، فلم أصبر الحديث".

المطلب الثاني: مسند علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) وسئل عن حديث عاصم بن عمرو، عن علي قال: (خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْحَرَّةِ^(١) الَّتِي بِالسُّقْيَا^(٢))، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ دَعَاكَ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَذْعُوكَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الحديث^(٣)).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ليث بن سعد، عن المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي.
وخالفه عبد الحميد بن جعفر، فرواه عن سعيد المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي.

وخالفهما ابن أبي ذئب، فرواه عن المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.
قاله عثمان بن عمر: عن ابن أبي ذئب.
ورواه ابن جريح، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة.

(١) الحرة: هي أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، وهي في بلاد العرب كثيرة، أكثرها حوالي المدينة إلى الشام، والمدينة مشهورة بجرارها، وأشهرها حرة واقم؛ وهي تقع شرق المدينة المنورة، وحرّة الوبرة؛ وهي تقع غربي المدينة المنورة. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦٥/١؛ معجم البلدان ٢/٢٤٥؛ آثار المدينة المنورة ص ٢١٠.

(٢) السُّقْيَا - بضم أوله، وسكون ثانيه - : السُّقْيَا بئر بالمدينة، وهذه البئر مأثورة شرب الرسول ﷺ من مائها وتوضأ منه. ومالك هذه البئر هو: سعد بن أبي وقاص، كما ورد في الروايات. وهذه البئر تقع اليوم جنوبي محطة السكة الحديدية بالمدينة المنورة، يفصل بينهما طريق مكة، وتسمى البقعة التي فيها البئر بالثلججان، وكانت منازل الحجاج الزائرين للمدينة عند هذه البئر، ولتجديدها من قبل بعض العجم - الفرس - عام (٧٧٨هـ) عُرفت في بعض تواريخ المدينة ببئر الأعاجم. انظر. معجم البلدان ٣/٢٢٨؛ آثار المدينة المنورة ص ٢٥١.

(٣) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية ابن أبي ذئب عند أحمد بن حنبل في مسنده ٣٧/٣١٢ (٢٢٦٣٠) عن أبي قتادة رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ توضأ، ثم صلى بأرض سعد بأصل الحرة عند بيوت السقيا، ثم قال: "اللهم إن إبراهيم خليلك وعبدك ونبيك دعاك لأهل مكة، وأنا محمد عبدك ونبيك وأرسولك أدعوك لأهل المدينة مثل ما دعاك به إبراهيم لأهل مكة؛ ندعوك أن تبارك لهم في صاعهم ومدهم وثمارهم، اللهم حبب إلينا المدينة كما حبيت إلينا مكة، واجعل ما بها من وباء بخم، اللهم إني قد حرمت ما بين لابتها كما حرمت على لسان إبراهيم الحرم"، وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعض الطرق أتم من بعض، إلا أن الليث بن سعد في رواية الترمذي عنه في جامعه ٥/٧١٨ (٣٩١٤) قال: "بحرة السقيا التي كانت لسعد ابن أبي وقاص"، وقال عبد الحميد بن جعفر كما في رواية الطبراني عنه في المعجم الأوسط ٧/٥٠ (٦٨١٨): "حتى إذا كنا عند السقاية التي كانت لسعد"، وقال ابن أبي ذئب كما في رواية عبد الرزاق الصنعاني عنه في مصنفه ٩/٢٦٢ (١٧١٤٩): "حتى إذا كان عند السقيا من الحرة".

والأشبه بالصواب لا أحكم فيه بشيء^(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو^(٢)، عن علي، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، عن النبي ﷺ.

(١) العلل، الدارقطني ٤٥/٢ ، ٤٦ (٤٤٠)؛ تكرر الحديث في مسند أبي قتادة الأنصاري ﷺ ٩٧/٣ ، ٩٨ (١٠٣١).

(٢) مما تجدر الإشارة إليه أنه قد اختلف الرواة في اسم والد عاصم، الراوي عن علي بن أبي طالب ﷺ؛ ففي رواية الليث عند الترمذي والنسائي وغيرهما - كما سيأتي في التخريج - قال: "عن عاصم بن عمرو، عن علي"، وفي رواية عبد الحميد عند الطبراني قال: "عن ابن عمر، عن علي". وقد جزم المزني، والذهبي، وابن حجر أنه يصح القولان في اسم والد عاصم، فقال المزني: "عاصم بن عمرو، ويقال: ابن عمر حجازي وهو ثقة".

لكن الإشكال أن الدارقطني قد حكى القولين عن عبد الحميد بن جعفر؛ ففي المسألة الأولى في مسند علي بن أبي طالب ﷺ (٤٤٠) ذكر مخالفة عبد الحميد لليث بن سعد، وفي المسألة الثانية في مسند أبي قتادة الأنصاري ﷺ (١٠٣١) ذكر متابعة عبد الحميد بن جعفر لليث. وكلام الدارقطني مشكل لما يقتضي التردد بين الجمع أو التفريق، فهل الخلاف هنا اختلاف في اسم والد الراوي؛ أم أنه اختلاف في الراوي نفسه؟

قلت: يُحتمل الأمران: فمن قال: أن الخلاف هنا اختلاف في اسم والد الراوي؛ فقد نظر إلى اتحاد المخرج وهو المقبري في رواية الليث وعبد الحميد، وفسر كلام الدارقطني على أنه حيث ذكر المتابعة؛ فيعني بذلك أصل السند، أي أن الليث وعبد الحميد اتفقا على رواية الحديث عن المقبري، عن عمرو بن سليم عن عاصم عن علي ﷺ، وحيث ذكر المخالفة بين الليث وعبد الحميد فيعني بذلك اختلافهما في تسمية والد عاصم.

ومن قال: أن الخلاف هنا اختلاف في الراوي نفسه؛ فقد نظر إلى مصدر تخريج الرواية، فرواية عبد الحميد بن جعفر التي ذكر فيها (ابن عمر) رواية غريبة مخرجة في معجم الطبراني الأوسط، وهو مجمع الغرائب والأفراد - هذا وصف عام للكتاب لكن لا يعتمد عليه في إثبات حكم على حديث ما، فإن الطبراني قد يذكر في كتابه هذا ما هو متفق عليه بإسناده ومثله في الصحيحين فينظر - وهو موضوع هذا الكتاب.

وقد قال مغلطاي: "عاصم بن عمرو، ويقال: ابن عمر. كذا ذكره المزني، وفيه نظر من حيث أن أبا حاتم، والبخاري، وابن حبان، وابن المديني، ويعقوب بن شيبه، وابن أبي خيثمة، لم يسم أحد منهم أباه إلا عمراً، فلا أدري من سماه (عمر) فينظر".

فدل ذلك على أن ابن عمر المقصود في إسناده عبد الحميد هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، ويؤيد ذلك أن عمر بن سليم الزرقني يروي عن ابن عمر ﷺ. والله أعلم. انظر. تهذيب الكمال ١٣/٥٣٢ (٣٠٢١)؛ ميزان الاعتدال ٤/١١ (٤٠٦٧)؛ تهذيب التهذيب ٢/٢٥٨؛ الجرح والتعديل ٦/٣٤٩ (١٩٢٢)؛ التاريخ الكبير، البخاري ٦/٤٨٠ (٣٠٤٨)؛ الثقات ٥/٢٣٥؛ إكمال تهذيب الكمال ٧/١١٧ (٢٦٣٥).

الثالث: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى الليث بن سعد الوجه الأول عنه، وروى عبد الحميد بن جعفر الوجه الأول والثاني عنه، وروى ابن أبي ذئب الوجه الثالث والرابع عنه.
وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في "جامعه" (١)، وأحمد في "مسنده" (٢)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد.
وذكره الدارقطني في موضع آخر من "علله" (٥)، من طريق عبد الحميد بن جعفر. ولم أجد من أخرجه.

كلاهما (الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦)، من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري به.

(١) جامع الترمذي ٧١٨/٥ (٣٩١٤).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٥١/٢ (٩٣٦).

(٣) السنن الكبرى، النسائي ٢٥٥/٤ (٤٢٥٦).

(٤) صحيح ابن خزيمة ٣١٦/١، ٣١٧ (٢٠٩).

(٥) العلل، الدارقطني ٩٨/٣ (١٠٣١).

(٦) المعجم الأوسط ٥٠/٧ (٦٨١٨).

الوجه الثالث: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في "مسنده" ^(١)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(٢)، والمفضل الجندي ^(٣) في "فضائل المدينة" ^(٤)، من طرق عن ابن أبي ذئب، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" ^(٥)، من طريق ابن أبي ذئب، عن المقبري به.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي،

عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري.

وثقه جمع من الأئمة منهم: يحيى بن معين ^(٦)، أحمد بن حنبل ^(٧)، وابن حبان ^(٨).

والذهبي ^(٩)، وابن حجر ^(١٠)، وغيرهم.

وقدم روايته عن المقبري يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

(١) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣١٢/٣٧ (٢٢٦٣٠).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣١٧/١ (٢١٠).

(٣) هو المفضل بن محمد بن إبراهيم الشعبي، أبو سعيد الجندي، محدث مكة، له: "فضائل مكة" و"فضائل المدينة"، توفي سنة (٣٠٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٢٥٧، ٢٥٨ (١٦٣)؛ تاريخ الإسلام ١٣٩/٧، ١٤٠ (٤٠٩)؛ غاية النهاية ٢/٢٦٨ (٣٦٣٨)؛ شذرات الذهب ٤/٤٠.

(٤) فضائل المدينة ص ١٨ (١).

(٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢٦٢/٩ (١٧١٤٩).

(٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن طهمان ص ٩٧ (٢٩٧)؛ ص ١١٥ (٣٦٩).

(٧) انظر: الجرح والتعديل ١٧٩/٧ (١٠١٥)؛ تاريخ بغداد ١٤/٥٣٥ (٦٩١٨).

(٨) الثقات ٣٦٠/٧، ٣٦١ (١٠٤٤٥).

(٩) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦ (١٢)؛ الكاشف ١٥١/٢ (٤٦٩١)؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٢٤ (٢١٠)؛ ميزان

الاعتدال ٥/٥١٥، ٥١٦ (٧٠٠٤)؛ تاريخ الإسلام ٤/٧١٠ (٢٤٢).

(١٠) تقريب التهذيب ص ٨١٧ (٥٧٢٠).

فقال يحيى بن معين: "أثبت الناس في سعيد المقبري الليث بن سعد"^(١).
وقال أحمد: "أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً"^(٢).
وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري. والله أعلم.
٢. عبد الحميد بن جعفر الأنصاري المدني.
وثقه يحيى بن معين^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤)، وابن المديني^(٥)، والذهبي في رواية عنه^(٦).
وقال أبو حاتم: "محلّه الصدق"^(٧)، وكذلك قال الذهبي في رواية: "صدوق"^(٨)، وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر، وربما وهم"^(٩).
وذكره ابن حبان في "ثقاته" وقال: "ربما أخطأ"^(١٠)، ومرة قال: "من خيار أهل المدينة، وكان يهتم في الأحايين"^(١١)، وقال أيضاً: "عبد الحميد، أحد الثقات المتقنين، قد سبرت أخباره فلم أره انفرد بحديث منكر لم يُشارك فيه"^(١٢).

-
- (١) انظر. الجرح والتعديل ١٨٠/٧ (١٠١٥) ؛ العلل، الدارقطني ٢٤٢/٥ (٢٠٥٣).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٥٠/١ (٦٥٩).
(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري ١٢٢/١ (٧١٨)، ١٤١/١ (٨٥٣)؛ معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٩٧/١ (٤٠١)؛ تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٩٧ (٢٦٣)، ص ١٧٠ (٦١٠).
(٤) الجرح والتعديل ١٠/٦ (٤٦).
(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٩ ، ١٠٠ (١٠٥).
(٦) انظر. الكاشف ٦١٤/١ (٣٠٩٨)؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/٧ ، ٢١ (٤) ؛ ديوان الضعفاء ص ٢٣٦ (٢٣٨٩).
(٧) الجرح والتعديل ١٠/٦ (٤٦). وقد نُقل عن أبي حاتم أنه قال: "لا يحتج به ضعفه القطان وفيه قدرية" - المغني في الضعفاء ١/٥٢٦ (٣٤٨٥) - ولعل سبب جرح أبي حاتم لعبد الحميد بن جعفر بعد توثيقه ؛ ما قيل فيه من اعتناقه لمذهب القدرية، وبمثل ذلك يجاب على سبب تضعيف القطان له. والله أعلم.
(٨) المغني في الضعفاء ١/٥٢٦ (٣٤٨٥) ؛ من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٢٠-٣٢٢ (٣٠٢).
(٩) تقريب التهذيب ص ٥٦٤ (٣٧٨٠).
(١٠) الثقات ١٢٢/٧ (٩٢٧٧).
(١١) مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٩ (١٠٢٨).
(١٢) صحيح ابن حبان ١٨٤/٥.

وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه" (١).

وخلاصة القول فيه: صدوق. والله أعلم.

وما رمي به من القدر (٢) فيجاء عنه بما قاله الذهبي: "قد لطخ بالقدر جماعة، وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما؛ لأنهم موصفون بالصدق والإتقان، واحتج به الجماعة سوى البخاري وهو حسن الحديث" (٣).

والظاهر أنه يرى القدر إلا أن ذلك غير مؤثر في عدالته؛ لأنه لم يكن غالباً فيه، بدليل توثيق الأئمة، له كأمثال ابن معين وأحمد بن حنبل؛ فقد قال أحمد: "سمعت يحيى - يعني ابن معين - يقول: كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر، ثم قال: عبد الحميد عندنا ثقة ثقة يعني أظنه من أجل القدر" (٤).

وأما غمز الثوري له فقد قيل: إنه كان بسبب القدر، ويدل عليه قول أحمد، والذهبي كما تقدم.

وقيل: إنه بسبب خروجه مع محمد بن عبد الله العلوي (٥)، قال النسائي: "كان الثوري ينقم عليه خروجه مع محمد بن عبد الله" (٦).

واختلف على عبد الحميد بن جعفر على وجهين:

أ- فمرة يرويه عبد الحميد، عن المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي، عن النبي ﷺ.

(١) الكامل في الضعفاء ٤٦٨/٨ (١٤٧٠).

(٢) **القدرية**: هم الذين ينكرون القدر، ويرون أن ما يجري في هذا الكون ليس بقدر وقضاء الله تعالى، وإنما هو فعل يحدث بفعل العبد، وبدون سابق علم وتقدير من الله تعالى. انظر. الملل والنحل ١/٥٧؛ موسوعة الفرق والجماعات الإسلامية ص ٣١٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١/٧، ٢٢ (٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ١٥٣/٣ (٤٦٧٨).

(٥) هو محمد بن عبد الله بن حسن الهاشمي، المدني (يلقب بالنفوس الزكية)، ثقة، من السابعة، قتل سنة (١٤٥هـ)، وكان خرج على المنصور وغلب على المدينة، وتسمى بالخلافة فقتل. انظر. تقريب التهذيب ص ٨٦٠ (٦٠٤٨).

(٦) تاريخ الإسلام ١١٤/٤ (١٥٢).

ذكر الدارقطني في "علله"^(١) هذا الوجه عن عبد الحميد ، ولم أقف على من رواه عنه.

وقد تابعه في هذا الوجه الليث بن سعد.

ب- ومرة يرويه عبد الحميد، عن المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، عن النبي ﷺ.

رواه عنه يحيى بن سعيد اللخمي - سعدان - وهو: صدوق وسط^(٢).

ولم يتابع عبد الحميد على هذا الوجه.

قال الطبراني بعد أن ساق إسناده لهذا الوجه: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الحميد بن جعفر إلا سعدان بن يحيى، تفرد به: سليمان بن عبد الرحمن^(٣)، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد"^(٤).

فتفرد الصدوق - عبد الحميد بن جعفر - في هذا الطريق جعله مرجوحاً.

ويظهر أن الوجه الراجح عن عبد الحميد هو الوجه الأول؛ وذلك لمتابعة الليث بن سعد له؛ فهو ثقة ثبت، وأحد المقدمين في الرواية عن المقبري، فمتابعته لعبد الحميد تقوي هذه الرواية، حتى لو لم نقف على الراوي الذي رواها عن عبد الحميد، وأما الوجه الثاني فهو محل بالتفرد ممن لا يحتمل تفرده. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٥).

(١) العلل، الدارقطني ٩٧/٣ (١٠٣١).

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٩٠ (٢٤٢٩).

(٣) سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي وهو صدوق يخطئ. تقريب التهذيب ص ٤١٠ (٢٦٠٣).

(٤) المعجم الأوسط ٥٠/٧ (٦٨١٨).

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧١.

الوجه الثالث: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي المدني.

وثقه جمع من الأئمة منهم: يحيى بن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن المديني^(٣)، وأبو

حاتم، وأبو زرعة^(٤)، والذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦)، وغيرهم.

وعده علي بن المديني وغيره من المتقدمين في الرواية عن المقبري فقال ابن المديني: "ليس

أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد، ومحمد بن

إسحاق، هؤلاء الثلاث يسندون أحاديث حسناً، ابن عجلان كان يخطئ فيها"^(٧).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت، وأحد المتقدمين في المقبري. والله أعلم.

واختلف على ابن ذئب على وجهين:

أ- فمرة يرويه الثقات عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الله بن قتادة، عن أبيه،

عن النبي ﷺ.

رواه عنه عثمان بن عمر العبدي البصري، وهو: ثقة^(٨)، وأبو قرّة موسى بن طارق اليماني،

وهو: ثقة يغرب^(٩).

(١) الجرح والتعديل ١٧٩/٧ (١٠١٥)

(٢) انظر. سؤالات أبي داود ص ٢١٨، ٢١٩ (١٩٢)؛ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية المروزي

والميموني ص ٦٣ (٦٠).

(٣) الجرح والتعديل ٣١٤/٧ (١٧٠٤).

(٤) الجرح والتعديل ٣١٤/٧ (١٧٠٤).

(٥) انظر. الكاشف ١٩٤/٢ (٥٠٠١)؛ تذكرة الحفاظ ١٩١/١ (١٨٥)؛ سير أعلام النبلاء ١٣٩/٧، ١٤٠ (٥٠)؛

ميزان الاعتدال ٢٢٩/٦ (٧٨٤٣).

(٦) تقريب التهذيب ص ٨٧١ (٦١٢٢).

(٧) معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٢٠٧/٢ (٦٨٩).

(٨) تقريب التهذيب ص ٦٦٧ (٤٥٣٦).

(٩) تقريب التهذيب ص ٩٨١ (٧٠٢٥).

ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه أبو بكر عبد الله بن أبي سبرة، وهو: متهم بالكذب^(١).

ولم يتابع ابن أبي ذئب على كلا الوجهين.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن ابن أبي ذئب؛ لرواية ثقتين عنه، بخلاف الوجه الثاني

فقد رواه عن ابن أبي ذئب أبو بكر بن أبي سبرة، وهو متهم بالوضع في الحديث. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن

علي، عن النبي ﷺ، حيث قال: "ويشبه أن يكون القول قول الليث ومن تابعه، لأن الليث من

أثبت الناس في حديث سعيد المقبري. والله أعلم"^(٢).

ويترجح أيضا الوجه الثالث: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

فقد جاء من رواية ابن أبي ذئب وهو ثقة ثبت، وأحد الحفاظ المقدمين في المقبري كما تقدم

بيان ذلك، وهو وإن تفرد بهذا الطريق إلا أن تفرد من هو مثله محتمل، والمقبري صاحب

حديث واسع الرواية، فلا يستبعد أنه روى الحديث من كلا الوجهين.

وأما الوجه الثاني الذي يرويه عبد الحميد بن جعفر؛ فهو محل بالتفرد ممن لا يحتمل تفرد،

وخالف راويه من هو أولى منه بالحفظ.

وأما الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فهو يروى من طريق ابن أبي ذئب

في وجه ضعيف عنه كما تقدم.

فالقربة المرجحة هي ترجيح رواية الأضبط والأحفظ، وسعة رواية المقبري حيث أنه أحد

الشيوخ المكثرين من الرواية فبذلك يمكن الجمع بين الوجهين الراجحين خاصة أن الرواة

المختلفين عنه من الحفاظ الأثبات. والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب ص ١١١٦ (٨٠٣٠) ولفظ ابن حجر: "رموه بالوضع".

(٢) العلل، الدارقطني ٩٧/٣ (١٠٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي، عن النبي ﷺ، والمقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ إسنادهما صحيح؛ لأن سندهما كله ثقات، وقد قال الترمذي في الحكم على الوجه الأول: "هذا حديث حسن صحيح"^(١)، وصحح ابن خزيمة^(٢) الوجه الثالث.

وللحديث شواهد من رواية عائشة^(٣)، وعبد الله بن زيد^(٤)، وأبي هريرة^(٥) من وجه آخر غير الطريق السالف الذكر.

(١) جامع الترمذي ٧١٨/٥ (٣٩١٤).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣١٧/١ (٢١٠).

(٣) انظر. صحيح البخاري ٢٧/٢ (١٨٨٩)، ٧٦/٣ (٣٩٢٦)، ٢٥/٤، ٢٦ (٥٦٥٤)، ٣١/٤ (٥٦٧٧)، ١٦٦/٤ (٦٣٧٢)؛ صحيح مسلم ١٠٠٣/٢ (٤٨٠-١٣٧٦) ولفظه: "لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال فكان أبو بكر.... وفي الحديث: "اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد، اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا، وصححها لنا، وانقل حماتها إلى الجحفة".... الحديث" والسياق للبخاري (١٨٨٩).

(٤) انظر. صحيح البخاري ٩٧/٢ (٢١٢٩)؛ صحيح مسلم ٩٩١/٢ (٤٥٤-١٣٦٠) ولفظه: "إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة" والسياق للبخاري.

(٥) انظر. صحيح مسلم ١٠٠٠/٢ (٤٧٣-١٣٧٣)، (٤٧٤-١٣٧٣)؛ جامع الترمذي ٥٠٦/٥ (٣٤٥٤)؛ سنن ابن ماجه ٤٣٨/٤ (٣٣٢٩) ولفظه: "كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاءوا به إلى النبي ﷺ فإذا أخذه ﷺ قال: "اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك، وإني عبدك ونبيك، وإنه دعاك لمكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة، ومثله معه.... الحديث" والسياق لمسلم (٤٧٣-١٣٧٣).

المطلب الثالث: مسند أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) وسئل عن حديث عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال رجل: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا قُتِلَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِلَّا الدَّيْنَ، كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ)^(١).

فقال: يرويه محمد بن قيس بن مخزومة، وسعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، واختلف عنهما:

وأما سعيد المقبري، فرواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه: فرواه الثوري، وزهير، وعلي بن مسهر، وبشر بن الفضل، وابن جريج، ويزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. وكذلك قال مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، واختلف عن مالك: فقال معن، وابن وهب، وأبو مصعب، وابن بكير، وأصحاب "الموطأ"، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن المقبري.

وخالفهم القعني، ومصعب الزيري، فروياه عن مالك، عن سعيد المقبري. أسقطا من الإسناد يحيى بن سعيد. وقول من قال: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن المقبري أصح. وروى جرير بن عبد الحميد، عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن أبي قتادة. ورواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، والزييري أبي خالد، عن المقبري، عن أبي قتادة. لم يذكر فيه: ابن أبي قتادة. وقال المقدمي: عن حماد بن زيد، عن يحيى، عن سعيد المقبري، عن أبي قتادة، أو عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عند مسلم في صحيحه ١٥٠١/٣ (١١٧-١٨٨٥): "عن أبي قتادة؛ أنه سمعه يحدث عن رسول الله ﷺ؛ أنه قام فيهم فذكر لهم: "أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال" فقام رجل فقال: يا رسول الله! أرايت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي؟ فقال له رسول الله ﷺ: "نعم. إن قتلت في سبيل الله، وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر"، ثم قال رسول الله ﷺ: "كيف قلت"، قال: أرايت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ: "نعم. وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر. إلا الدين. فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك". وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

ورواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

ورواه عباد بن إسحاق - وهو عبد الرحمن بن إسحاق -، ومحمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهما فيه.

والقول قول من رواه عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، بمتابعة الليث، وابن أبي ذئب، عن المقبري على ذلك^(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى يحيى بن سعيد الأنصاري الأوجه الثلاث جميعاً، وروى مالك بن أنس عنه الوجه الأول مرة بواسطة يحيى بن سعيد الأنصاري ومرة بدونه، وروى الليث بن سعد وابن أبي ذئب الوجه الأول عن المقبري، وروى الزبير أبو خالد الوجه الثاني عنه، وروى عبد الرحمن بن إسحاق وابن عجلان وحמיד بن زياد وأبو معشر الوجه الثالث عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وتغيير جهة الإسناد.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في "صحيحه"^(٢)، والنسائي في "المجتبى"^(٣)، وأحمد في "مسنده"^(٤)،

(١) العلل، الدارقطني ٩٣/٣ - ٩٥ (١٠٢٨)؛ تكرر الحديث في مسند أبي هريرة ١١٢/٤، ١١٣ (١٤٦٤).

(٢) صحيح مسلم ١٥٠١/٣ (١١٧-١٨٨٥).

(٣) المجتبى ٣٨٤/٥ (٣١٨٠).

(٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٢٩/٣٧، ٢٣٠ (٢٢٥٤٢)؛ ٣٠٩/٣٧، ٣١٠ (٢٢٦٢٦).

ومالك بن أنس في "الموطأ"^(١)، وغيرهم، من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري.
وأخرجه الجوهري^(٢) في "مسند الموطأ"^(٣)، وابن عساكر في "معجم الشيوخ"^(٤)، من طريق
مالك بن أنس.
وأخرجه مسلم في "صحيحه"^(٥)، والترمذي في "جامعه"^(٦)، والنسائي في "المجتبى"^(٧)،
وأحمد في "مسنده"^(٨)، من طرق عن الليث بن سعد.
وأخرجه أبوداود الطيالسي في "مسنده"^(٩)، والدارمي في "سننه"^(١٠)، وغيرهم من طرق
عن ابن أبي ذئب.
كلهم (يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب) عن
سعيد المقبري به.

(١) في رواية أبي مصعب ٣٦٥/١ (٩٣٣)؛ وفي رواية يحيى الليثي ٥٩٣/١ ، ٥٩٤ (١٣٢٨)؛ وفي رواية ابن القاسم
ص ٣٥٧ (٥٠٧).

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي، أبو القاسم الجوهري، الفقيه المحدث، من كبار فقهاء المالكية، له:
"مسند الموطأ" و"حديث مالك مما ليس في الموطأ"، توفي سنة (٣٨١هـ) أو سنة (٣٨٥هـ). انظر. الوافي بالوفيات
٩٧/١٨ (٦٧٦٣)؛ سير أعلام النبلاء ٤٣٥/١٦، ٤٣٦ (٣٢١)؛ الديباج المذهب ٢٤١/١، ٢٤٢ (٣٠٦)؛ شجرة النور
الزكية ١٣٩/١، ١٤٠ (٢٥١).

(٣) مسند الموطأ ص ٣٤٣ (٣٧٨).

(٤) معجم الشيوخ ٤٩٢/١.

(٥) صحيح مسلم ١٥٠/٣ (١٨٨٥).

(٦) جامع الترمذي ٢١٢/٤ (١٧١٢).

(٧) المجتبى ٣٨٥/٥ (٣١٨١).

(٨) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٧٧/٣٧ (٢٢٥٨٥).

(٩) مسند أبي داود الطيالسي ٥١٠/١، ٥١١ (٦٢٨).

(١٠) سنن الدارمي ١٥٦٣/٣ (٢٤٥٦).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"^(١)، عن يحيى بن سعيد والزبير أبي خالد، عن المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في موضع آخر من "عِلَّله"^(٢)، من طريق يحيى بن سعيد. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه النسائي في "المجتبى"^(٣)، وفي "السنن الكبرى"^(٤)، من طريق ابن عجلان. وأخرجه أبو عبد الله الرُّوذُبَارِي^(٥) في كتابه "ثلاثة مجالس من أماليه"^(٦)، من طريق أبي معشر.

وذكره الدارقطني في موضع آخر من "عِلَّله"^(٧)، من طريق أبي صخر حميد بن زياد، وعبد الرحمن بن إسحاق عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه. كلهم (يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن عجلان، وأبو معشر، وأبو صخر، وعبد الرحمن بن إسحاق) عن المقبري به.

(١) الآحاد والمثاني ٤٣٧/٣ (١٨٧٣).

(٢) العِلَل، الدارقطني ١١٢/٤ (١٤٦٤).

(٣) المجتبى ٣٨٣/٥، ٣٨٤ (٣١٧٩).

(٤) السنن الكبرى، النسائي ٢٩٤/٤ (٤٣٤٨).

(٥) هو أحمد بن عطاء بن أحمد بن محمد بن عطاء، أبو عبد الله الرُّوذُبَارِي، شيخ الصوفية، قال الخطيب البغدادي: "روى أحاديث وهم فيها و غلط غلطا فاحشا"، توفي سنة (٣٦٩هـ). انظر. تاريخ بغداد ٥/٥٥٢، ٥٥٣ (٢٤٣١)؛ تاريخ دمشق ٥/١٦-٢٣ (٨)؛ الوافي بالوفيات ٧/١٢٢ (٧٧٩)؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٢٢٧-٢٢٨ (١٦١).

(٦) ثلاثة مجالس من أمالي أبي عبد الله الرُّوذُبَارِي ص ٦.

(٧) العِلَل، الدارقطني ١١٢/٤ (١٤٦٤).

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري أربعة من أصحابه، وهم:

١. يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المدني.

وصفه أحمد بن حنبل بأنه: "من أثبت الناس" (١).

وذكره ابن المديني في جماعة قال عنهم: "أصحاب صحة الحديث وثقاته، ومن ليس في

النفس من حديثهم شيء" (٢).

ووثقه أيضا يحيى بن معين (٣)، وأبو زرعة (٤)، وأبو حاتم (٥)، والنسائي (٦)، والذهبي (٧)،

وابن حجر (٨) وغيرهم. وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٩).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت. والله أعلم.

واختلف على يحيى بن سعيد على ثلاثة أوجه:

أ- رواه جماعة من الحفاظ عنه، عن المقبري، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه،

عن النبي ﷺ.

منهم: سفيان الثوري، وهو: ثقة حافظ (١٠)، وزهير بن معاوية الجعفي، وهو: ثقة ثبت (١١)،

(١) انظر. تهذيب الكمال ٣١/٣٥٦ (٦٨٣٦)؛ تذكرة الحفاظ ١/١٣٨ (١٣٠)؛ سير أعلام النبلاء ٥/٤٧١ (٢١٣).

(٢) تهذيب الكمال ٣١/٣٥٥ (٦٨٣٦).

(٣) التاريخ الكبير، ابن خيثمة ٢/٢٩٩ (٣٠١٩)؛ الجرح والتعديل ٩/١٤٩ (٦٢٠).

(٤) الجرح والتعديل ٩/١٤٩ (٦٢٠).

(٥) الجرح والتعديل ٩/١٤٩ (٦٢٠).

(٦) تهذيب الكمال ٣١/٣٥٦ (٦٨٣٦).

(٧) انظر. الكاشف ٢/٣٦٦ (٦١٧٦)؛ تذكرة الحفاظ ١/١٣٧ (١٣٠)؛ سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٨ (٢١٣).

(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٥٦ (٧٦٠٩).

(٩) الثقات ٥/٥٢١.

(١٠) تقريب التهذيب ص ٣٩٤ (٢٤٥٨).

(١١) تقريب التهذيب ص ٣٤٢ (٢٠٦٢).

وزيد بن هارون، وهو: ثقة متقن^(١)، ومالك بن أنس.

وتابع يحيى بن سعيد على هذا الوجه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، ومالك في وجه عنه.

ب- ومرة يرويه يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه حماد بن سلمة، وهو: ثقة عابد تغير حفظه بآخره^(٢)، وجريز بن عبد الحميد

الضبي، وهو: ثقة صحيح الكتاب، وقيل كان في آخر عمره يهم في حفظه^(٣).

وتابع يحيى بن سعيد الأنصاري على هذا الوجه الزبير أبو خالد.

ولعل الظاهر وجود انقطاع في هذا الوجه؛ لأن المقبري تابعي لم يثبت له رواية عن أبي

قتادة ﷺ^(٤).

ج- ومرة يرويه يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه محمد بن فضيل، وهو: صدوق عارف رمي بالتشيع^(٥).

وتابع يحيى بن سعيد الأنصاري على هذا الوجه محمد بن عجلان، وأبو معشر، وعبد الرحمن

ابن إسحاق، وحيد بن زياد.

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٦٨، ٢٦٩ (١٥٠٧).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٩٦ (٩٢٤). في المطبوع (من حفظه) بدلا من (في حفظه) .

(٤) لم يرو سعيده المقبري عن أبي قتادة ؓ - الحارث بن ربيعي السلمي - مباشرة ، إذ أن المقبري توفي - على خلاف في

تحديد سنة وفاته - بين سنة (١١٧هـ) - (١٢٦هـ) وكان المقبري من أبناء التسعين، وأبو قتادة ؓ توفي سنة (٣٨هـ)

وقيل سنة (٥٤هـ) وكان من أبناء السبعين، فلو ثبت أن أبا قتادة ؓ توفي سنة (٣٨هـ) كما رجح الهيثم بن عدي، فعلى

هذا لا يثبت أي لقاء أو حتى معاصرة بين المقبري وأبي قتادة ؓ، وذلك بالنظر إلى تاريخ الوفيات، وتقدير ميلاد

المقبري؛ أما لو كان أبو قتادة قد توفي سنة (٥٤هـ) كما رجح الواقدي فيصح هنا تحمل المقبري عن أبي قتادة؛ ولكن بعد

النظر في كتب التراجم والتاريخ لم أر من يثبت للمقبري روايته عن أبي قتادة إلا بواسطة، فدل ذلك على وجود سقط في

الإسناد فيما بينهما. والله أعلم.

انظر. تهذيب الكمال ١٠/٤٧٢ (٢٢٨٤)، ٣٤/١٩٤ - ١٩٦ (٧٥٧٤)؛ سير أعلام النبلاء ٥/٢١٧ (٨٨).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٨٩ (٦٢٦٧).

والذي يظهر رجحان الوجه الأول: يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛ فقد تعاضد بروايته العدد الأكثر والأحفظ من أصحاب يحيى ابن سعيد.

وهو ما رجحه الدارقطني عنه، فقال: "والقول قول من رواه عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، بمتابعة الليث، وابن أبي ذئب، عن المقبري على ذلك" (١). أما الوجه الثاني فمعل بالانقطاع وبمخالفة روايته للعدد الأكثر.

وكذلك الوجه الثالث معل بمخالفة راويه لمن هم أولى منه حفظاً وعدداً. والله أعلم.

٢. مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي المدني.

هو إمام دار الهجرة، وعالم الدنيا، ولشهرته، فهو مستغن عن نقل الأقوال الدالة على ثقته وأكتفي بذكر قول معن بن عيسى (٢)، وابن حجر.

فقال معن: "كان مالك ثقة، مأموناً، ثباتاً، ورعاً، فقيهاً، عالماً، حجة" (٣).

ووصفه ابن حجر بأنه: "رأس المتقين، وكبير المشتبئين" (٤).

وخلاصة القول فيه: رأس المتقين، وكبير المشتبئين. والله أعلم.

واختلف على مالك بن أنس على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. - بواسطة يحيى بن سعيد الأنصاري -.

(١) العلل، الدارقطني ٩٥/٣ (١٠٢٨).

(٢) هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي، أبو يحيى المدني القزاز، أحد الأعلام، لزم مالكا بن أنس زمناً، وكان من خيار أصحابه ومتقنيهم ومفتيهم، وهو من أوثق أصحاب مالك، روى عنه الموطأ، ولد بعد سنة (١٣٠هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٣٩٠/٧، ٣٩١ (١٧٠٣)؛ سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٩ - ٣٠٦ (٩١)؛ الدياج المذهب ص ٤٢٦ (٥٩٨)؛ شذرات الذهب ٤٦٨/٢.

(٣) الطبقات الكبير ٥٧٥/٧ (٢١٩٣).

(٤) تقريب التهذيب ص ٩١٣ (٦٤٦٥).

رواه عنه جمع من أصحابه منهم: يحيى الليثي، وهو: صدوق فقيه قليل الحديث، وله أوهام^(١)، وعبد الرحمن بن القاسم، وهو: ثقة^(٢)، وعبد الله بن وهب، وهو: ثقة حافظ^(٣)، ومعن بن عيسى القزاز، وهو: ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو من أثبت أصحاب مالك^(٤). وتابع مالكا على هذا الوجه جماعة من أصحاب يحيى بن سعيد، منهم: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، ويزيد بن هارون.

وهو الوجه الذي رجحه الدارقطني عن مالك، فقال: "وقول من قال: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، أصح"^(٥).

ب- ومرة يرويه الحفاظ عن مالك، عن المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ - بدون واسطة يحيى بن سعيد الأنصاري -.

رواه عنه عبد الله بن مسلمة القعنبي، وهو: ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً^(٦)، ومعن بن عيسى القزاز، وهو: ثقة ثبت قال أبو حاتم: هو من أثبت أصحاب مالك^(٧)، ومصعب الزبيري، وهو: صدوق^(٨).

وتابع مالكا على هذا الوجه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب.

والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن مالك، فقد قال ابن عبد البر: "هكذا رواه يحيى الليثي عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وتابعه على ذلك جمهور رواة الموطأ عن مالك، ورواه معن بن عيسى، والقعنبي عن مالك عن سعيد بن

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٦٩ (٧٧١٩).

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٩٥ (٤٠٠٦).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٤) تقريب التهذيب ص ٩٦٣ (٦٨٦٨).

(٥) انظر. العلل، الدارقطني ٩٤/٣ (١٠٢٨).

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٤٧ (٣٦٤٥).

(٧) تقريب التهذيب ص ٩٦٣ (٦٨٦٨).

(٨) تقريب التهذيب ص ٩٤٦ (٦٧٣٨).

أبي سعيد المقبري لم يذكروا يحيى بن سعيد الأنصاري، وفي الممكن أن يكون مالك سمعه من يحيى بن سعيد الأنصاري ثم سمعه من سعيد المقبري^(١).

ومالك بن أنس صاحب حديث واسع الرواية فلا يستبعد أن يكون قد روى الحديث من كلا الوجهين. والله أعلم.

٣. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٢).

٤. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٣).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. يحيى بن سعيد الأنصاري المدني: ثقة ثبت^(٤).

٢. الزبير أبو خالد.

ترجم له البخاري^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٧).

وخلاصة القول فيه: مجهول. والله أعلم.

وفي هذا الوجه انقطاع بين المقبري، وأبي قتادة كما تقدم.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري خمسة من أصحابه، وهم:

١. يحيى بن سعيد الأنصاري المدني: ثقة ثبت^(٨).

(١) انظر. التمهيد ٢٣/٢٣١.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٢.

(٥) التاريخ الكبير ٣/٤١٣ (١٣٧٣).

(٦) الجرح والتعديل ٣/٥٨١ (٢٦٤١).

(٧) الثقات ٦/٣٣٣ (٧٩٨٢).

(٨) تقدمت ترجمته ص ٨٢.

٢. محمد بن عجلان القرشي المدني.

وثقه يحيى بن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٣)، وغيرهم.

وقال الذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

وقال الذهبي أيضا في "السير": "فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحط عن رتبة الحسن"^(٦).

وذكره البخاري في "الضعفاء"^(٧).

ونقل البخاري عن ابن القطان أنه قال: "لا أعلم إلا أنني سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلفت علي فجعلتها عن أبي هريرة"^(٨).

وقال الدارقطني: "يقال إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري"^(٩).

وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة^(١٠) من طبقات المدلسين التي يقول في وصف أصحابها: "من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم"^(١١).

(١) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١/١٤٥ (٨٩٤)؛ الجرح والتعديل ٨/٥٠ (٢٢٨).

(٢) الجرح والتعديل ٨/٥٠ (٢٢٨).

(٣) الجرح والتعديل ٨/٥٠ (٢٢٨).

(٤) انظر. ديوان الضعفاء ص ٣٦٥ (٣٨٧٧)؛ المغني في الضعفاء ٢/٢٤٠ (٥٨١٦)؛ ميزان الاعتدال

٦/٢٥٦ (٧٩٤٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٧٧ (٦١٧٦).

(٦) سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٢ (١٣٥).

(٧) المغني في الضعفاء ٢/٢٤٠ (٥٨١٦)؛ ميزان الاعتدال ٦/٢٥٦ (٧٩٤٤).

(٨) التاريخ الكبير، البخاري ١/١٩٧ (٦٠٣).

(٩) العلل، الدارقطني ٤/١٢٠.

(١٠) طبقات المدلسين ص ١٠٦ (٩٨).

(١١) طبقات المدلسين ص ٢٣.

و**خلاصة القول فيه**: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة. والله أعلم.

٣. **نجيح بن عبد الرحمن السندي**، أبو معشر المدني.

كان أحمد بن حنبل يرضاه ويقول: "كان بصيرا بالمغازي"^(١).

وقال أحمد بن حنبل في رواية عنه ^(٢)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٣): "صدوق".

وزاد أحمد: "لكنه لا يقيم الإسناد ليس بذلك"، وزاد أبو زرعة: "ليس بقوي في الحديث".

وضَعفه ابن سعد^(٤)، ويحيى بن معين^(٥)، والدارقطني^(٦)، وابن حجر^(٧)، وغيرهم.

وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(٨).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان ممن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أن

يموت سنين في تغير شديد، لا يدري ما يحدث به، فكثر المناكير في روايته في اختلاطه،

فبطل الاحتجاج به"^(٩).

وقال البخاري: "يخالف في حديثه"^(١٠).

وقال مرة: "منكر الحديث، كان ابن مهدي يقول: كان أبو معشر تعرف، وتُنكر"^(١١).

وعده أحمد بن حنبل من أضعف الرواة عن المقبري، فقال: "وأضعفهم عنه حديثاً

أبو معشر"^(١٢).

(١) الجرح والتعديل ٤٩٤/٨ (٢٢٦٣)، تاريخ بغداد ٥٩١/١٥ (٧٢٥٦)

(٢) الجرح والتعديل ٤٩٤/٨ (٢٢٦٣)؛ تاريخ بغداد ٥٩٥/١٥ (٧٢٥٦).

(٣) الجرح والتعديل ٤٩٥/٨ (٢٢٦٣).

(٤) الطبقات الكبير ٥٩٧/٧ (٢٢٥١).

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ٢٢١ (٨٢٩)، ص ٢٤٦ (٩٥٨).

(٦) سنن الدارقطني ٣٢٩/٢.

(٧) تقريب التهذيب ص ٩٩٨ (٧١٥٠).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٢٧/١٠.

(٩) المجروحين ٤٠٤/٢ (١١٢٣).

(١٠) التاريخ الصغير ١٨٧/٢.

(١١) انظر. التاريخ الكبير، البخاري ١١٤/٨ (٢٣٩٧)؛ الضعفاء الصغير ص ١١٩ (٣٨٠).

(١٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٣٤/١ (٦٠٢).

وقال ابن المديني عنه : "شيخ ضعيف، كان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن نافع و المقبري بأحاديث منكراً" (١).
ومن الملاحظ هنا اختلاف أقوال العلماء في أبي معشر؛ فبعضهم يضعفونه، وآخرون يحسنون من حاله، ولدى تدبر اختلافهم هذا يحمل على أنهم كانوا يرضونه في المغازي، أما في الحديث فمتفقون على ضعفه. والله أعلم.

وخلاصة القول فيه: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخره. والله أعلم.

٤. حميد بن زياد بن أبي المخارق المدني، أبو صخر الحرَّاط.
وحيد من الرواة الذين اختلف العلماء فيهم فقد قال الذهبي عنه "مختلف فيه" (٢):
فوثقه يحيى بن معين (٣)، والدارقطني (٤)، والعجلي (٥)، وذكره ابن حبان في "ثقافته" (٦).
وقال عنه ابن معين في رواية (٧)، وأحمد بن حنبل (٨)، وأبو حاتم (٩): "ليس به بأس".
وقال ابن عدي: "صالح الحديث، وإنما أنكرت عليه حديثين، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً" (١٠).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم" (١١).

(١) تاريخ بغداد ٥٩٥/١٥ (٧٢٥٦).

(٢) انظر. الكاشف ٣٥٣/١ (١٢٤٩)؛ من تكلم فيه وهو موثق ص ١٨٣ (٩٧).

(٣) الجرح والتعديل ٢٢٢/٣ (٩٧٥)؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٣٨٧/٣ (٤٣٢).

(٤) تهذيب التهذيب ٤٩٥/١.

(٥) معرفة الثقات ٣٢٣/١ (٣٦٢).

(٦) الثقات ١٨٨/٦.

(٧) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ٩٥ (٢٦٠)؛ سؤالات ابن الجنيد ص ٤٧٧ (٨٣٥).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٥٢/٣ (٤١٢٦).

(٩) تاريخ الإسلام ٨٥٢/٣ (١٠٥).

(١٠) انظر. الكامل في ضعفاء الرجال ٣٨٦/٣ (٤٣٢)، ٤٠١/٣ (٤٣٨). ذكر ابن عدي حميد بن زياد في موضعين

في كتابه مرة تحت اسم حميد بن زياد ومرة تحت اسم حميد بن صخر، وهذا وهم من ابن عدي رحمه الله، وسببه أن

حاتم بن إسماعيل - تلميذ حميد - كان يسميه حميد بن صخر.

(١١) تقريب التهذيب ص ٢٧٤ (١٥٥٥).

وضَعَّفه يحيى بن معين^(١) وأحمد بن حنبل في رواية عنهما^(٢) وغيرهم.

وقال ابن شاهين: "وهذا الخلاف في حميد من أحمد ويحيى يوجب التوقف فيه، وكان حميد ابن زياد صاحب علم بالتفسير وليس له حديث كثير ولعل يحيى وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه. والله أعلم"^(٣).

أما أحاديثه التي يرويها عن المقبري فقد قال ابن عدي: "ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هذه الأحاديث عن المقبري ويزيد الرقاشي ما لا يتابع عليه"^(٤).

وأقرب الأقوال في وصف حاله هو قول ابن حجر عنه: "صدوق يهمل"، إذا أوهامه في الأحاديث قليلة كما نص على ذلك ابن عدي في كتابه؛ ولعل من نزل به إلى درجة الضعف كان بسبب الأحاديث التي يرويها عنه تلميذه حاتم بن إسماعيل.

وخلاصة القول فيه: صدوق يهمل. والله أعلم.

٥. عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي المدني.

اختلف العلماء فيه :

فوثقه يحيى بن معين في رواية^(٥)، والبخاري^(٦)، وأبو داود السجستاني^(٧)، و ذكره ابن حبان في "الثقات" ووصفه بأنه: "متقن جداً"^(٨).

(١) الجرح والتعديل ٢٢٢/٣ (٩٧٥).

(٢) الضعفاء ، العقيلي ٢٩١/١ (٣٣٣).

(٣) المختلف فيهم ص ٢٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠٣/٣ (٤٣٨).

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٢٧/١ (٧٦٥).

(٦) علل الترمذي الكبير ص ١٧٩.

(٧) تهذيب الكمال ٥٢٤/١٦ (٣٧٥٥).

(٨) الثقات ٨٦/٧.

وقال أحمد بن حنبل^(١)، والنسائي^(٢)، وابن خزيمة^(٣) وغيرهم: "ليس به بأس".
 وقال الساجي^(٤) وابن حجر^(٥): "صدوق يرمى بالقدر".
 وقال ابن معين^(٦)، وأحمد بن حنبل^(٧) في رواية عنهما: "صالح الحديث".
 وقال ابن عدي: "وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث، كما قال ابن حنبل^(٨)".
 وقال البخاري في رواية عنه: "ربما وهم"^(٩)، ومرة قال: "مقارب الحديث"^(١٠).
 وقال أيضا: "ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض"^(١١).
 وقال العجلي^(١٢): "يكتب حديثه، وليس بالقوي"، وقريب منه قول أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يُحتج به وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي"^(١٣).
 وضعفه الدارقطني فقال: "يرمى بالقدر، ضعيف الحديث"^(١٤).
 وقال الجوزجاني: "كان غير محمود في الحديث"^(١٥).

-
- (١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٥٠١/٢ (٣٣٠٧).
 (٢) تهذيب التهذيب ٤٨٧/٢.
 (٣) انظر. تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٤ / ١٩٦) ؛ تهذيب التهذيب ٦ / ١٣٨.
 (٤) تهذيب التهذيب ٤٨٨/٢.
 (٥) تقريب التهذيب ص ٥٧٠ (٣٨٢٤).
 (٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٨٩ / ٥ (١١٢٨).
 (٧) انظر. الجرح والتعديل ٢١٣/٥ (١٠٠٠).
 (٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/٧ (١١٢٩).
 (٩) التاريخ الكبير، البخاري ٢٥٨/٥ (٨٣٤).
 (١٠) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي ٨٨/٢، ٨٩ (١٨٤٩).
 (١١) انظر. تهذيب الكمال ٥٢٤/١٦ (٣٧٥٥)؛ تاريخ دمشق ١٩٨/٣٤ (٣٧٥٣)؛ تهذيب التهذيب ٤٨٧/٢.
 (١٢) تهذيب التهذيب ٤٨٧/٢.
 (١٣) انظر. الجرح والتعديل ٢١٣/٥ (١٠٠٠).
 (١٤) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني ص ٢٧٦، ٢٧٧ (٣٤١).
 (١٥) تهذيب التهذيب ٤٨٧/٢.

ولعل السبب في تضعيف من ضعفه كان بسبب قوله بالقدر قال ابن الجوزي: "إنما لم يحمده في مذهبه فإنه كان قدريا فنفوه من المدينة أما رواياته فلا بأس بها"^(١)، وبسبب المناكير التي رواها، وقد ذكر ابن عدي أنها قليلة في جانب الروايات التي وافق فيها رواية الثقات، وتوبعت عليها. والله أعلم.

وخلاصة القول فيه: صدوق، له مناكير. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فقال: "والقول قول من رواه عن يحيى بن سعيد، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، بمتابعة الليث، وابن أبي ذئب، عن المقبري على ذلك"^(٢).

وقال في موضع آخر: "وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله عن أبي قتادة وهو الصواب"^(٣).

ووافق ترجيح الدارقطني ترجيح أبي حاتم^(٤)، وصححه الترمذي؛ حيث قال: "وهذا حديث حسن صحيح، وروى بعضهم هذا الحديث، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى يحيى بن سعيد الأنصاري، وغير واحد هذا، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهذا أصح من حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة"^(٥).

وقد تعاضد في روايته العدد الأكثر من أصحاب المقبري الثقات.

فجاء هذا الوجه من طريق الليث بن سعد، وهو من أثبت أصحاب المقبري، وروايته هذه أخرجها مسلم في صحيحه، وتابعه على هذا الوجه ابن أبي ذئب، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس في وجه عنه.

(١) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي ٨٨ / ٢ (١٨٤٩).

(٢) العلل، الدارقطني ٩٣/٣ (١٠٢٨).

(٣) العلل، الدارقطني ١١٣/٤ (١٤٦٤).

(٤) انظر. العلل، ابن أبي حاتم ٤١٦/٣ (٩٧٤).

(٥) جامع الترمذي ٢١٢/٤ (١٧١٢).

أما الوجه الثاني: المقبري، عن أبي قتادة؛ فمعل بالانقطاع، وبمخالفة رواته لمن هم أحفظ وأكثر منهم عددا

والوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة؛ فقد أعله أبو حاتم^(١)، والدارقطني بالوهم فقال: "ورواه عباد بن إسحاق - وهو عبد الرحمن بن إسحاق -، ومحمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهمها فيه"^(٢).

فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأكثر والأضبط على غيرها. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ صحيح.

وللحديث شواهد من رواية أنس بن مالك^(٣)، وأبي قتادة الأنصاري^(٤) من غير الوجه السالف الذكر وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٥)، وغيرهم.

(١) العلل، ابن أبي حاتم ٤١٦/٣ (٩٧٤).

(٢) انظر. العلل، الدارقطني ٩٣/٣ (١٠٢٨).

(٣) انظر. جامع الترمذي ١٧٥/٤، ١٧٦ (١٦٤٠) ولفظه: "القتل في سبيل الله يكفر كل خطيئة فقال جبريل إلا الدين، فقال النبي ﷺ: "إلا الدين".

(٤) انظر. صحيح مسلم ١٥٠٢/٣ (١١٨-١٨٨٥)؛ المجتبى ٣٨٦/٥ (٣١٨٢) ولفظه: "أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو على المنبر، فقال: أ رأيت إن ضربت بسيفي؟ بمعنى حديث المقبري" والسياق لمسلم.

(٥) انظر. صحيح مسلم (١١٩-١٨٨٦)، (١٢٠-١٨٨٦) ولفظه: "يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين" وفي الرواية الثانية: "القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين".

(٤) وسئل عن حديث عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه: أن رسول الله دعا لأهل المدينة، فقال: (اللهم إني إبراهيم عبدك وخليفك دعا لأهل مكة، وأنّ محمداً عبدك ورسولك يدعوك لأهل المدينة بمثل ما دعاك إبراهيم لأهل مكة، وفيه: اللهم إني حرّمت ما بين لابتيها^(١)).... الحديث).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:
فرواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه.
وخالفه الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر، روياه عن المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي بن أبي طالب.
ويشبهه أن يكون القول قول الليث، ومن تابعه؛ لأن الليث من أثبت الناس في حديث سعيد المقبري، والله أعلم^(٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:
الأول: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي، عن النبي ﷺ.
ومما لم يذكره الدارقطني:
الثالث: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، عن النبي ﷺ.
الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
- روى ابن أبي ذئب الوجه الأول والرابع عنه، وروى الليث بن سعد الوجه الثاني عنه، وروى عبد الحميد بن جعفر الوجه الثاني والثالث عن المقبري.

(١) لا بتيها : تشية لابة، واللابية: الحرّة، وهي الأرض ذات الحجارة السود التي قد ألبستها لكثرتها، وجمعها: لابات، فإذا كثرت فهي الآب واللّوب. وألفها منقلبة عن واو. والمدينة ما بين حرّتين عظيمتين وهما حرة واقم وحرة الوبرة. وهما اللابتان المقصودتان في الحديث النبوي الذي حدد حرم المدينة. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٧٤/٤؛ معجم البلدان ٣/٥؛ آثار المدينة المنورة ص ٢١٠.

(٢) العلل، الدارقطني ٩٧/٣، ٩٨ (١٠٣١).

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد.

وقد تقدم تخريج هذا الحديث ودراسته في مسند علي بن أبي طالب عليه السلام رقم (٢).

الخلاصة:

وخلاصة ما توصلت إليه دراسة هذا الحديث ترجيح:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

والذي يرويه ابن أبي ذئب.

والوجه الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي،

عن النبي ﷺ.

والذي يرويه الليث بن سعد و عبد الحميد بن جعفر.

وهو الوجه الذي رجحه الدارقطني؛ حيث قال: "ويشبه أن يكون القول قول الليث، ومن

تابعه؛ لأن الليث من أثبت الناس في حديث سعيد المقبري".

وكلا الوجهين قد جاء من رواية الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري.

والمقبري صاحب حديث واسع الرواية، فلا يستبعد أن يروي الحديث من كلا الوجهين.

فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأضبط والأحفظ، وسعة رواية المقبري حيث أنه أحد

الشيوخ المكثرين من الرواية فبذلك يمكن الجمع بين الوجهين الراجحين خاصة أن الرواة

المختلفين عنه من الحفاظ الأثبات. والله أعلم.

وكلا الوجهين إسنادهما صحيح؛ لأن سندهما كله ثقات، وقد صحح ابن خزيمة^(١) الوجه

الأول، وقال الترمذي في الحكم على الوجه الثاني: "هذا حديث حسن صحيح"^(٢).

(١) صحيح ابن خزيمة ٣١٧/١ (٢١٠).

(٢) جامع الترمذي ٧١٨/٥ (٣٩١٤).

المطلب الرابع: مسند أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٥) وسئل عن حديث عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ: في فضل غسل يوم الجمعة^(١).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن ابن وداعة، عن أبي ذر.
وخالفه الضحاك بن عثمان، وابن أبي ذئب، فروياه عن المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي.
والله أعلم بالصواب^(٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على تسعة أوجه:
الأول: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
الثاني: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.
ومما لم يذكره الدارقطني:
الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
الخامس: المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
السادس: المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

(١) ولفظ الحديث كاملاً من رواية ابن أبي ذئب عند البخاري في صحيحه ٢٨٢/١ (٨٨٣): "لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، إلا أن ابن عجلان - كما عند الحميدي في مسنده ٢٢٧/١، ٢٢٨ (١٣٨) وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ٢٦٧/٣ (٥٥٨٩) - وصالح بن كيسان - كما عند ابن خزيمة في صحيحه ٢٧٦/٣ (١٨٠٣) والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣١/٦ (٦٠٤٢) - وعمر بن بكر - كما عند أبي الفضل الزهري في أحاديثه ٦٤٢/٢ (٧٠٤) - وأبا أمية الثقفي - كما عند الذهبي في السير ٣٢٤/١٦ وفي تذكرة الحفاظ ٩٨٣/٣، ٩٨٤ - زادوا في آخر الحديث: "وزيادة ثلاثة أيام"، قلت: لا يعني ذلك خطأ من لم يذكر هذه الزيادة فلعل عدم ذكرها كان من باب الاختصار، ولا تعارض هنا بين الروايات فمن ذكرها كانت زيادة من ثقة. والله أعلم.

(٢) العلل، الدارقطني ١٧٦/٣ (١١٠٨)؛ تكرر الحديث في مسند أبي هريرة ٢٢٩/٥، ٢٣٢ (٢٠٤٥).

السابع: المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

الثامن: المقبري، عن النبي ﷺ.

التاسع: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن النبي ﷺ.

- روى ابن عجلان الوجه الأول والخامس عنه، وروى الضحاك بن عثمان الوجه الثاني والرابع والسادس عنه، وروى ابن أبي ذئب الوجه الثاني والسادس والسابع عن المقبري، كما روى صالح بن كيسان وعبد الله بن سعيد المقبري الوجه الثالث عنه، وروى ابن جريج وعبد الله العمري وعمر بن بكر وأبو أمية الثقفي الوجه الرابع عنه، وروى عبيد الله العمري الوجه الرابع والثامن عن المقبري، وروى مالك بن أنس الوجه السادس عنه، وتفرد أبو معشر برواية الوجه التاسع عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وفي وصل الحديث وإرساله.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ. أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(١)، وأحمد في "مسنده" ^(٢)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ^(٣)، والحميدي في "مسنده" ^(٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن محمد بن عجلان، عن المقبري به.

(١) سنن ابن ماجه ١٩٦/٢ (١٠٩٧).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط . الرسالة ٤٢٧/٣٥، ٤٢٦، (٢١٥٣٩) ؛ ٤٤٩/٣٥ (٢١٥٦٩).

(٣) مسند أبي داود الطيالسي ٣٨٣/١.

(٤) مسند الحميدي ٢٢٧/١، ٢٢٨ (١٣٨). ساق الحميدي إسناده على سبيل الشك فقال: "أراه عن أبيه".

(٥) صحيح ابن خزيمة ٢٤٤/٣ (١٧٦٣)، ٢٤٥/٣ (١٧٦٤)، ٢٨٢/٣ (١٨١٢).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في "صحيحه" ^(١)، وأحمد في "مسند" ^(٢)، وابن أبي شيبة في "مسند" ^(٣)، وفي "مصنفه" ^(٤)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب.

وذكره أبو نعيم ^(٥) في "معرفة الصحابة" ^(٦) من طريق الضحاك بن عثمان، وأبي معشر.

كلهم (ابن أبي ذئب، والضحاك بن عثمان، وأبو معشر) عن سعيد المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" ^(٧)، والبيهقي في "السنن الكبير" ^(٨)، من طريق صالح بن كيسان.

وذكره الدارقطني في موضع آخر من "علله" ^(٩)، من طريق عبد الله بن سعيد المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

كلهم (صالح بن كيسان، وعبد الله بن سعيد المقبري) عن سعيد المقبري به.

(١) صحيح البخاري ٢٨٢/١، (٨٨٣)، ٢٨٨/١، ٢٨٩، (٩١٠).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١١٣/٣٩، ١١٤، (٢٣٧١٠)، ١٢٩/٣٩، (٢٣٧٢٥).

(٣) مسند ابن أبي شيبة ٣٠٤/١، (٤٥٧).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٦١٩/٢، (٥٥٦٠).

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المهراني، أبو نعيم الأصبهاني، الثقة الحافظ، صاحب التصانيف، منها:

"الحلية" و"معرفة الصحابة" و"المسند المستخرج على صحيح مسلم"، ولد سنة (٥٣٦هـ)، وتوفي سنة (٥٤٣٠هـ). انظر.

تاريخ بغداد ٩/٤٦٨-٤٧١ (٣٣١)؛ وفيات الأعيان ١/٩١، ٩٢ (٣٣)؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/٤٥٣-٤٥٤ (٣٠٥)؛

طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٨-٢٥ (٢٥٣).

(٦) معرفة الصحابة، أبو نعيم ٤/١٧٩٧ (٤٥٤٩).

(٧) صحيح ابن خزيمة ٣/٢٧٦ (١٨٠٣).

(٨) السنن الكبير، البيهقي ٦/٤٣١ (٦٠٢٤).

(٩) العلل، الدارقطني ٥/٢٢٩ (٢٠٤٥).

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن السكن^(١) في "معرفة الصحابة"^(٢)، من طريق ابن جريج.
وأخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده"^(٣)، والبزار في "مسنده"^(٤)، من طريق عبيد الله العمري.

وأخرجه البزار في "مسنده"^(٥)، من طريق عبد الله العمري.
وأخرجه أبو الفضل الزهري^(٦) في "أحاديثه"^(٧)، من طريق عمر بن بكر.
 وذكره الذهبي في "السير"^(٨)، وفي "تذكرة الحفاظ"^(٩)، من طريق أبي أمية الثقفى.
 وذكره الدارقطني في "التتبع"^(١٠)، من طريق الضحاك بن عثمان. ولم أقف على من أخرجه.
 أخرجه.

كلهم (الضحاك بن عثمان، وعبيد الله، وعبد الله العمريان، وأبو أمية الثقفى، وعمر بن بكر، وابن جريج) عن المقبري به.

الوجه الخامس: المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"^(١١)، من طريق محمد بن عجلان، عن المقبري.

(١) هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، أبو علي البغدادي المصري، الحافظ المجود الكبير، له: "الصحيح المنتقى"، ولد سنة (٢٩٤هـ)، وتوفي سنة (٣٥٣هـ). انظر: تاريخ دمشق ٢١/٢٢٠-٢٢١ (٢٥١٩)؛ سير أعلام النبلاء ١١٧/١٦-١١٩ (٨٥)؛ الوافي بالوفيات ١٥/١٥١ (٤٩١٦)؛ النجوم الزاهرة ٣/٣٨٧.

(٢) كما في الإصابة ٧/٣٠٤؛ فتح الباري، ابن حجر ٣/١٤٨.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي ١١/٤٢٦ (٦٥٤٩).

(٤) مسند البزار ١٥/١٣٩، ١٤٠ (٨٤٥٧).

(٥) مسند البزار ١٥/١٨١ (٨٥٥٤).

(٦) هو عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله القرشي، أبو الفضل الزهري، الحافظ العابد، مسند العراق، ولد سنة (٢٩٠هـ)، وتوفي سنة (٣٨١هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/٩٦-٩٨ (٥٤٨٤)؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٣٩٢-٣٩٤ (٢٨٢)؛ النجوم الزاهرة ٤/١٦٤؛ شذرات الذهب ٤/٤٢٨.

(٧) حديث أبي الفضل الزهري ٢/٦٤٢ (٧٠٤).

(٨) سير أعلام النبلاء ١٦/٣٢٤.

(٩) تذكرة الحفاظ ٣/٩٨٤، ٩٨٣.

(١٠) التتبع ص ٢٠٦ (٧٥).

(١١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٣/٢٦٧ (٥٥٨٩).

الوجه السادس: المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ. أخرجه الإسماعيلي^(١) في "مستخرجه"^(٢)، وقوام السنة^(٣) في "الترغيب والترهيب"^(٤)، من طرق عن ابن أبي ذئب.

وذكره ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن"^(٥)، من طريق مالك بن أنس. وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"^(٦)، من طريق الضحاك بن عثمان. كلهم (ابن أبي ذئب، ومالك بن أنس، والضحاك بن عثمان) عن المقبري به. **الوجه السابع:** المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي الخيار، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده"^(٧)، من طريق ابن أبي ذئب، عن المقبري به. **الوجه الثامن:** المقبري، عن النبي ﷺ. ذكره الدارقطني في "التتبع"^(٨)، وابن حجر في "الهدى"^(٩)، من طريق عبيد الله العمري، عن المقبري به.

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، أبو بكر الإسماعيلي، الإمام الحافظ، صاحب "الصحيح"، ولد سنة (٢٧٧هـ)، وتوفي سنة (٣٧١هـ). انظر. تاريخ جرجان ص ٦٩ - ٧٦ (٩٨)؛ المنتظم ٢٨١/١٤، ٢٨٢ (٢٧٦٥)؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٢٩٢-٢٩٦ (٢٠٨)؛ طبقات الشافعية الكبرى ٧/٣، ٨ (٧٣).

(٢) كما في فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣.

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي، التيمي الطلحي، أبو القاسم الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، مصنف كتاب "الترغيب والترهيب"، ولد سنة (٤٥٧هـ)، وتوفي سنة (٥٣٥هـ). انظر. المنتظم ١٨/١٠ (٤٠٦٦)؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/٨٨-٨٠ (٤٩)؛ الوافي بالوفيات ٩/١٢٧ (١٧٧٢)؛ شذرات الذهب ٦/١٧٤.

(٤) الترغيب والترهيب ١/٥٠٩ (٩١٧)؛ ١/٥١٤ (٩٢٨).

(٥) جامع المسانيد والسنن ٣/٧٨٣.

(٦) المعجم الكبير ٦/٢٧١ (٦١٨٩).

(٧) مسند أبي داود الطيالسي ١/٣٨٢، ٣٨٣ (٤٧٩)؛ ٢/٤٨ (٦٩٤).

(٨) التتبع ص ٢٠٦ (٧٥).

(٩) هدي الساري ٢/٩٣٦.

الوجه التاسع: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن النبي ﷺ.
أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبير"^(١)، من طريق أبي معشر، عن المقبري به.
دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.
رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٢).

واختلف على ابن عجلان على وجهين:

أ- فقد رواه جماعة من الحفاظ عنه، عن المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

وهم: يحيى بن سعيد القطان، وهو: ثقة متقن^(٣)، والليث بن سعد، وهو: ثقة ثبت، وإسماعيل بن عياش، وهو: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم^(٤)، وسفيان بن عيينة، وهو: ثقة حافظ^(٥).

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه-.
رواه عنه سفيان بن عيينة.

تفرد ابن عجلان برواية هذين الوجهين عن المقبري.

والذي يظهر أن الوجه الراجح عن ابن عجلان هو الوجه الأول؛ فقد جاء في طريق يحيى ابن سعيد القطان تصريح ابن عجلان بالسماع من المقبري؛ فقال مرة: "حدثنا"، ومرة "حدثني"^(٦).

(١) الطبقات الكبير ٢٩٢/٥.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥، ١٠٥٦ (٧٦٠٧).

(٤) تقريب التهذيب ص ١٤٢ (٤٧٧).

(٥) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤) وستأتي ترجمته مفصلة في مسند أم هانئ (٢٩).

(٦) انظر. العلل، الدارقطني ٢٣١/٥، ٢٣٢ (٢٠٤٥).

وتعاضد في هذا الوجه رواية العدد الأكثر عن ابن عجلان، وخاصة أن فيهم الليث بن سعد، وهو أحد المقدمين في الرواية عن ابن عجلان، وروايته عنه كانت قبل اختلاط ابن عجلان؛ قال الدارقطني: "الليث بن سعد - فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل - أنه أصح الناس رواية عن المقبري وعن ابن عجلان عنه، يُقال أنه أخذها عنه قديماً" (١).
في حين أن الوجه الثاني لم يرويه عنه إلا راو ثقة، وقد جاء الطريق بصيغة العنعنة، وابن عجلان كما تقدم مدلس، لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع أو إذا توبع عليه. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (٢).

واختلف عن ابن أبي ذئب على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة رواه جماعة من الحفاظ عنه، عن المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ. منهم: آدم بن أبي إياس العسقلاني، وهو: ثقة (٣)، وشبابة بن سوار، وهو: ثقة حافظ (٤)، وعبد الله بن المبارك، وهو: ثقة ثبت (٥)، وأبو النضر هاشم بن القاسم الليثي، وهو: ثقة ثبت (٦).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه الضحاك بن عثمان، وأبو معشر.

ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

(١) العلل، الدارقطني ١٢٠/٤ .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٢ (١٣٣).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٢٩ (٢٧٤٨).

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٤٠ (٣٥٩٥).

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠١٧ (٧٣٠٥).

رواه عنه القاسم بن يزيد الجرمي، وهو: ثقة^(١)، وحماد بن مسعدة التميمي، وهو: ثقة^(٢)، ويعقوب بن الوليد الأزدي وقد كذبه أحمد وغيره^(٣).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه مالك بن أنس، والضحاك بن عثمان أيضا. لكن هذه الرواية غير ثابتة عن مالك بن أنس؛ لأنها جاءت من طريق يعقوب بن الوليد^(٤) وقد كذبه أحمد وغيره كما تقدم.

ج- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

رواه عنه أبو داود الطيالسي، وهو: ثقة حافظ، غلط في أحاديث^(٥). وأخطأ أبو داود، حيث سمى شيخ أبي سعيد المقبري عبيد الله بن عدي بالخيار، والحديث معروف لعبد الله بن وداعة، قال أبو حاتم: "أخطأ أبو داود حدثنا آدم العسقلاني وغير واحد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عبيد الله بن وداعة، عن النبي ﷺ"^(٦). وحكم ابن حجر على هذا الوجه بالشذوذ فقال: "وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه - أي الطيالسي -، ولأن الحديث محفوظ لعبد الله بن وداعة، لا لعبيد الله بن عدي"^(٧). وإذا تقرر خطأ هذا الوجه فينبغي النظر في الوجهين الأولين عن ابن أبي ذئب. فقد رجح الدارقطني الوجه الأول عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم. ورجح ابن المديني الوجه الثاني حيث قال: "والحديث عندي حديث سلمان؛ لأنه رواه عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن ابن وداعة عن سلمان، ولم يقل عن أبيه وتابع ابن أبي ذئب"^(٨).

(١) تقريب التهذيب ص ٧٩٦ (٥٥٤٠).

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٦٩ (١٥١٣).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٩٠ (٧٨٨٩).

(٤) انظر. تحفة الأشراف ٥٤١/٣ (٤٤٩٣).

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٩٠ (٧٨٨٩).

(٦) العلل، ابن أبي حاتم ٥٤٨/١ (٥٨٠).

(٧) هدي الساري ٩٣٧/٢.

(٨) العلل، ابن المديني ص ٩٠ (١٤٦).

واختار ابن حجر الجمع بين الوجهين عن ابن أبي ذئب، مستدلاً بما رواه الضحاك بن عثمان عن سعيد المقبري - (فحدث بذلك عمارة بن عمرو بن حزم وأنا معهم)^(١) - فقال ابن حجر: "وأفاد في هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وديعة، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن وديعة، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويهِ على الوجهين، وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات"^(٢).

فحفظ ابن أبي ذئب الطريقين ورواهما معاً؛ لكن من قال فيه عن أبيه أضبط وأتقن.

٢. الضحاك بن عثمان القرشي المدني.

وثقه ابن سعد^(٣) ويحيى بن معين^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥)، وابن المديني^(٦)، وأبو داود السجستاني^(٧)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٨)، وقال عنه في "المشاهير": "من المتقنين وأهل الورع في الدين"^(٩). وقال العجلي: "جائز الحديث"^(١٠).

وقال الذهبي^(١١)، وابن حجر^(١٢): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "يهم".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به وهو صدوق"^(١٣).

(١) العلل، الدارقطني ٢٣٠/٥ (٢٠٤٥)؛ فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣.

(٢) فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣.

(٣) الطبقات الكبير ٥٥٠/٧.

(٤) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٣٥ (٤٤٢).

(٥) الجرح والتعديل ٤٦٠/٤ (٢٠٢٩).

(٦) تهذيب التهذيب ٢٢٣/٢.

(٧) تهذيب الكمال ٢٧٤/١٣ (٢٩٢٢).

(٨) الثقات ٤٨٢/٦.

(٩) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٥.

(١٠) معرفة الثقات ٤٧١/١ (٧٧٣).

(١١) انظر. ميزان الاعتدال ٤٤٤/٣، ٤٤٥ (٣٩٤٤)؛ الكاشف ٥٠٨/١ (٢٤٣٣)؛ المغني في الضعفاء ٤٤٦/١.

(٢٩١١).

(١٢) تقريب التهذيب ص ٤٥٨ (٢٩٨٩).

(١٣) الجرح والتعديل ٤٦٠/٤ (٢٠٢٩) وليس فيه: "وهو صدوق"؛ تهذيب الكمال ٢٧٤/١٣ (٢٩٢٢).

وقال يعقوب بن شيبه: "صدوق في حديثه ضعف^(١).

لينه يحيى القطان مع أنه كان يروي عنه^(٢).

وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"^(٣).

وخلاصة القول فيه: صدوق. والله أعلم.

واختلف على الضحاك على ثلاثة أوجه :

أ- فمرة يرويه الضحاك، عن المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

ولم أقف على من رواه عنه.

ب- ومرة يرويه الضحاك، عن المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

رواه عنه عبد العزيز بن أبي حازم المدني، وهو: صدوق فقيه^(٤).

وتوبع الضحاك على هذين الوجهين تابعه ابن أبي ذئب.

ج- ومرة يرويه الضحاك، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ولم أقف على من رواه عنه.

وتابع الضحاك على هذه الوجه جمع من الرواة منهم: عبيد الله، وعبد الله العمريان، وسيأتي الكلام على هذا الوجه.

والذي يظهر رجحان كلا الوجهين الأول والثاني عن الضحاك بن عثمان؛ وذلك لمتابعة ابن أبي ذئب له في كلا الوجهين فهو أحد المقدمين في الرواية عن المقبري، فمتابعته للضحاك تقوي روايته.

وأما الرواية الثالثة فلم أقف على من أخرجها عن الضحاك، وهو وإن توبع على هذه الرواية إلا أنها رواية معلولة بسلوك الجادة وسيأتي الكلام على هذا الوجه. والله أعلم.

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٤ ؛ المغني في الضعفاء ١/ ٤٤٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٤ .

(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٤٦٠ (٢٠٢٩).

(٤) تقريب التهذيب ص ٦١١ (٤١١٦).

٣. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخره^(١).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهم:

١. صالح بن كيسان المدني.

أكد أحمد بن حنبل توثيقه فقال أحمد: "بخ بخ"^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه^(٣)، وابن حجر^(٤): "ثقة ثبت".

ووصفه الذهبي بأنه: "ثقة جامع للفقه والحديث والمروءة"^(٥).

ووثقه أيضا جمع من الأئمة منهم: يحيى بن معين^(٦)، وأبو حاتم^(٧)، والنسائي^(٨)، وابن

حبان^(٩) وغيرهم.

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت. والله أعلم.

٢. عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني.

ضعفه ابن معين^(١٠)، أحمد بن حنبل^(١١)، وأبو داود السجستاني^(١٢)، والدارقطني^(١٣).

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٢) الجرح والتعديل ٤/٤١١ (١٨٠٨).

(٣) تهذيب الكمال ١٣/٨٢ (٢٨٣٤)؛ تهذيب التهذيب ٢/١٩٨.

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٤٧ (٢٩٠٠).

(٥) انظر. الكاشف ١/٤٩٨ (٢٣٥٨)؛ سير أعلام النبلاء ٥/٤٥٤ (٢٠٣)؛ تذكرة الحفاظ ١/١٤٩، ١٤٨، ١٤٢ (١٤٢)؛

المغني في الضعفاء ١/٤٣٥ (٢٨٣٩)؛ ديوان الضعفاء ص ١٩٢ (١٩٢٩).

(٦) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ٤٣ (٨).

(٧) الجرح والتعديل ٤/٤١١ (١٨٠٨).

(٨) تهذيب الكمال ١٣/٨٢ (٢٨٣٤).

(٩) الثقات ٦/٤٥٤.

(١٠) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١/٦٠ (٢٩٩).

(١١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣/٢٨٥ (٥٢٦٩).

(١٢) الضعفاء، العقيلي ٢/٦٥٥ (٨١٢).

(١٣) سنن الدارقطني ١/١١٠؛ ٣/١٤٣.

وذكره ابن حبان في "المجروحين" ^(١) وقال: "كان ممن يقلب الأخبار، ويهم في الآثار، حتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها".

وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه الضعف عليه بين" ^(٢).

وقال أحمد بن حنبل ^(٣)، والنسائي ^(٤)، والدارقطني في رواية ^(٥)، وابن حجر ^(٦) وغيرهم: "متروك الحديث".

وقال البخاري ^(٧)، والذهبي ^(٨): "تركوه"؛ وقال الذهبي أيضا: "واه بمرّة" ^(٩).

وقال يحيى بن سعيد القطان: "جلست إلى عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وكنيته أبو عباد، واستبان لي كذبه في مجلس" ^(١٠).

وخلاصة القول فيه: متروك الحديث. والله أعلم.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ستة من أصحابه، وهم:

١. الضحاك بن عثمان: صدوق ^(١١).

(١) المجروحين ٥٠١/١ (٥٢٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٠/٦ (٩٨٤).

(٣) الجرح والتعديل ٧١/٥ (٣٣٦).

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ٢٠٣ (٣٤٣).

(٥) الضعفاء و المتروكون، الدارقطني ص ٢٥٨ (٣١٠).

(٦) تقريب التهذيب ص ٥١١ (٣٣٧٦).

(٧) الضعفاء، العقيلي ٦٥٥/٢ (٨١٢).

(٨) المغني في الضعفاء ٤٨٤/١ (٣١٩٤).

(٩) ميزان الاعتدال ١٠٨/٤ (٤٣٥٨).

(١٠) انظر. التاريخ الكبير، البخاري ١٠٥/٥ (٣٠٧)؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٥٠٧، ٥٠٨ (٩٨٤).

(١١) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

٢. عبيد الله بن عمر العمري المدني.

أكد توثيقه النسائي^(١)، والعجلي^(٢)، وابن حبان^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥).

ووثقه أيضا يحيى بن معين^(٦)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: "أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري: ليث بن سعد، وعبيد الله

ابن عمر يقدم في سعيد"^(٨).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري. والله أعلم.

واختلف على عبيد الله على وجهين:

أ- فمرة يرويه عبيد الله بن عمر، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه عبد الله بن رجاء المكي، وهو: ثقة تغير حفظه قليلاً^(٩).

وتوبع عبيد الله بن عمر على هذا الوجه تابعه الضحاك بن عثمان، وابن جريج وغيرهما.

ب- ومرة يرويه عبيد الله بن عمر، عن المقبري، عن النبي ﷺ.

رواه عنه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وهو: صدوق، كان يحدث من كتب غيره

فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر^(١٠).

(١) تهذيب الكمال ١٢٨/١٩ (٣٦٦٨).

(٢) معرفة الثقات ١١٣/٢ (١١٦٦).

(٣) الثقات ١٤٩/٧.

(٤) انظر. الكاشف ٦٨٥/١ (٣٥٧٦)؛ تاريخ الإسلام ٩٢٢/٣ (٢٨٧)؛ سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٦ (١٢٩)؛

تذكرة الحفاظ ١٦٠/١ (١٥٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ٦٤٣ (٤٣٥٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٦٠٥/٢ (٣٨٧٧)؛ الجرح والتعديل ٣٢٧/٥

(١٥٤٥).

(٧) الجرح والتعديل ٣٣٧/٥ (١٥٤٥).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٣٤/١ (٦٠٢).

(٩) تقريب التهذيب ص ٥٠٥ (٣٣٣٣).

(١٠) تقريب التهذيب ص ٦١٥ (٤١٤٧).

ويظهر أن الوجه الأول هو الأرجح عن عبيد الله؛ حيث رواه عنه ثقة وتابعه عليه عدد من الرواة ومع ذلك فهذا الطريق محل بسلوك الجادة، وأما الوجه الثاني عنه فقد جاء من طريق الدَّارَوَزْدِي وروايته عن عبيد الله منكره، وهي أيضا معلولة بالانقطاع.

قال ابن حجر: "وأما عبيد الله بن عمر فهو من الحفاظ، إلا أنه اختلف عليه كما ترى، فرواية الدَّارَوَزْدِي لا تنافي رواية ابن أبي ذئب؛ لأنها قصرت عنها، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله. ورواية عبد الله بن رجاء - إن كانت محفوظة - فقد سلك الجادة في أحاديث المقرري، فقال: عن أبي هريرة^(١). والله أعلم.

٣. عبد الله بن عمر العمري المدني.

وثقه يعقوب بن شيبه وقال: "ثقة صدوق في حديثه اضطراب"^(٢)

وقال الخليلي: "ثقة، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه، ولم يخرج لذلك في الصحيحين"^(٣).

وقال يحيى بن معين^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥): "صالح لا بأس به".

وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن عمر حديث صالح، وأروى من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين، وهو لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوق، لا بأس به"^(٦).

وذكره العجلي في "الثقات" وقال: "لا بأس به"^(٧).

أما الذهبي فقال: "صدوق، حسن الحديث"^(٨)، ومرة قال: "صدوق في حفظه شيء"^(٩)،

(١) هدي الساري ٩٣٧/٢.

(٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ١٩٦/١١ في ترجمته ٥٠٨٨.

(٣) الإرشاد ١٩٣/١ في ترجمته (١٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٣٣/٦ (٩٧٧)؛ تاريخ بغداد ١٩٥/١١ (٥٠٨٨)؛ من كلام يحيى بن معين في

الرجال - رواية ابن طهمان ص ٥٦ (١١٥)، الجرح والتعديل ١١٠/٥ (٤٩٩).

(٥) الجرح والتعديل ١٠٩/٥ (٤٩٩).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٠/٦ (٩٧٧)

(٧) معرفة الثقات ٤٨/٢ (٩٣٧)

(٨) المغني في الضعفاء ٤٩٦/١ (٣٢٨١)

(٩) ميزان الاعتدال ١٥١/٤ (٤٤٧٧).

وقال: "وحديثه يتردد فيه الناقد أما إن تابعه شيخ في روايته فذلك حسن قوي إن شاء الله" (١).
 وضعفه ابن سعد (٢)، ويحيى بن معين في رواية (٣)، وعلي بن المديني (٤)، والدارقطني (٥)
 وابن حجر (٦) وغيرهم.
 فقال ابن سعد: "كان كثير الحديث، يستضعف".
 وقال أحمد بن حنبل: لين الحديث (٧)، وسئل في موضع آخر فقال: كذا وكذا (٨).
 وقال صالح بن محمد (جزرة): يلين، مختلط الحديث (٩).
 وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به" (١٠).
 وقال النسائي في رواية عنه: "ليس بالقوي" (١١).
 وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم" (١٢).
 أما البخاري فقد قال: "ذهب، لا أروي عنه" (١٣).
 وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال عنه: "كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى
 غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ والاثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه
 استحق الترك" (١٤).

(١) سير أعلام النبلاء ٣٤١/٧

(٢) الطبقات الكبير ٥٣٢/٧ (٢١٠٨).

(٣) الضعفاء للعقيلي ٦٧٩/٢؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٤٣٣/٦ (٩٧٧)

(٤) تاريخ بغداد ١٩٦/١١ (٥٠٨٨)

(٥) سؤالات البرقاني ص ١٥٠ (٥٨٨).

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٢٨ (٣٥١٣).

(٧) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي ص ٩٠ (١٢٤)

(٨) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله ٥٠٧/٢ (٣٣٣٩).

(٩) تاريخ بغداد ١٩٦/١١ (٥٠٨٨).

(١٠) الجرح والتعديل ١١٠/٥ (٤٩٩).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ١٤٦ (٣٤١).

(١٢) تهذيب التهذيب ٣٨٩/٢.

(١٣) ترتيب علل الترمذي الكبير ص ٣٨٩ (٥٥).

(١٤) ٤٩٩/١ (٥٢٢).

وقال الحاكم: "هو من جملة من غلب عليه الزهد ، فشغلته العبادة عن الاشتغال بحفظ الحديث وضبطه" (١) .

ويلاحظ اختلاف أقوال العلماء فيه ما بين توثيق وتضعيف؛ فيحمل تضعيف من ضعفه مطلقاً على المناكير التي رواها، كما يحمل توثيق من وثقه على جانب العدالة كما تقدم وصفه بذلك.

وخلاصة القول فيه: ضعيف يعتبر به. والله أعلم.

٤. إسماعيل بن يعلى الثقفي، أبو أمية البصري.

ضعفه يحيى بن معين^(٢)، وأبو داود السجستاني^(٣)، والدارقطني^(٤)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كثير الخطأ فاحش الوهم"^(٥)، وذكره في موضع آخر من كتابه وقال: "ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات حتى إذا سمعها من العلم صناعته لم يشك أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، أو الرواية عنه إلا للخواص من الاعتبار"^(٦).

وقال ابن عدي: "هو في جملة الضعفاء وهو ممن يكتب حديثه"^(٧).

وقال يحيى بن معين^(٨)، والدارقطني^(٩) في رواية عنهما، والنسائي^(١٠): "متروك الحديث".

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث أحاديثه منكورة"^(١١).

وقال أبو زرعة: "واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بقوي"^(١٢).

(١) المدخل إلى الصحيح ١٣٧/٤.

(٢) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٠٤/٢ (٣٥٣١).

(٣) سؤالات الآجري ٣٥٧/١ (٦٣١).

(٤) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني ص ٤١٢ (٦٢٤).

(٥) المجروحين ١٣٣/١ (٤٤).

(٦) المجروحين ٥٠٢/٢ (١٢٥٥).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٣/٢ (١٤١).

(٨) الضعفاء، العقيلي ١١٠/١ (١١٠).

(٩) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني ص ١٣٥ (٧٨).

(١٠) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ١٥٢ (٣٩).

(١١) الجرح والتعديل ٢٠٣/٢ (٦٨٦).

(١٢) الجرح والتعديل ٢٠٣/٢ (٦٨٦).

وقال البخاري: "سكتوا عنه"^(١).

وخلاصة القول فيه: متروك الحديث. والله أعلم.

٥. عمر بن بكر.

لم أقف على ترجمته.

وخلاصة القول فيه: مجهول. والله أعلم.

٦. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي المكي.

قال أحمد بن حنبل عنه: "ابن جريج ثبت، صحيح الحديث، لم يحدث بشيء إلا

أتقنه"^(٢)، وسئل أبو زرعة عنه فقال: "بخ من الأئمة"^(٣).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" وقال: "كان من فقهاء المدينة وقرائهم ومتقنيهم، وكان

يدلس"^(٤).

وقال الدارقطني: "ثقة حافظ وربما حدث عن الضعفاء ودلس أسماءهم مثل أبي بكر بن

أبي سبرة، وإبراهيم بن أبي يحيى وغيرهما"^(٥).

وقال الذهبي: "أحد الأعلام الثقات، يدلس، وهو في نفسه مجمع على ثقته"^(٦).

وقال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل"^(٧).

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"^(٨).

(١) التاريخ الكبير، البخاري ١/٣٧٧ (١١٩٨).

(٢) الجرح والتعديل ٥/٣٥٧ (١٦٨٧).

(٣) الجرح والتعديل ٥/٣٥٨ (١٦٨٧).

(٤) الثقات ٧/٩٣.

(٥) المؤلف والمختلف ١/٥٣٢.

(٦) انظر. ميزان الاعتدال ٤/٤٠٤ (٥٢٣٢)؛ الكاشف ١/٦٦٦ (٣٤٦١)؛ سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥ (١٣٨).

(٧) تقريب التهذيب ص ٦٢٤ (٤٢٢١).

(٨) الجرح والتعديل ٥/٣٥٨ (١٦٨٧).

وابن جريج من المشهورين بالتدليس والإرسال، فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(١) الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: "إذا قال ابن جريج: ((قال)) فاحذره، وإذا قال: ((سمعت))، أو ((سألت))، جاء بشيء ليس في النفس منه شيء"^(٣).

وخلاصة القول فيه: ثقة يدلس. والله أعلم.

الوجه الخامس: المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٤).

الوجه السادس: المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٥).

٢. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المشتبهين^(٦).

٣. الضحاك بن عثمان: صدوق^(٧).

(١) طبقات المدلسين ص ٩٥ (٨٣).

(٢) طبقات المدلسين ص ٢٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٨/٣٤٨ (٣٥٣٩).

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٧) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

الوجه السابع: المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي الخيار، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١).

الوجه الثامن: المقبري، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٢).

الوجه التاسع: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(٣).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ، فقال: "والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان؛ لأن للحديث أصلاً محفوظاً عن سلمان يرويه أهل الكوفة"^(٤).

ورجح علي بن المديني^(٥) الوجه السادس: المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ - بدون زيادة أبيه -.

(١) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٤) العلل، الدارقطني ٢٣١/٥ (٢٠٤٥).

(٥) العلل، ابن المديني ص ٩٠ (١٤٦).

وذهب أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان^(١)، وابن حجر^(٢) إلى ترجيح كلا الوجهين عن ابن أبي ذئب، عن المقبري.

أما الوجه الأول الذي يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ. فقد رجحه أبو زرعة فقال: "حديث ابن عجلان أشبه"^(٣)؛ لكن رواية ابن عجلان لا تقاوم رواية ابن أبي ذئب؛ لأن ابن عجلان صدوق، وابن أبي ذئب ثقة من أوثق الناس في سعيد، بل نص غير واحد على أنه أوثق من ابن عجلان في المقبري.

قال ابن حجر: "وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تُعلل رواية ابن أبي ذئب، مع اتقانه في الحفظ، برواية ابن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان ابن عجلان حافظاً لأمكن القول: أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر رضي الله عنه، فحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا، وقد اختار ابن خزيمة هذا الجمع فأخرج الطريقتين معاً: طريق ابن أبي ذئب من مسند سلمان، وطريق ابن عجلان من مسند أبي ذر رضي الله عنه جميعاً، ويرجح كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه"^(٤).

وأما الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

والوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فقد سلك رواتهما الجادة، قال ابن رجب معتذراً عن الثقات ممن سلك الجادة في رواية هذا الحديث: "ولا ريب أن الذين قالوا فيه: "عن أبي هريرة" جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية "سعيد المقبري، عن أبي هريرة أو عن أبيه، عن أبي هريرة" سلسلة

(١) العلل، ابن أبي حاتم ٥٤٥/٢ - ٥٤٨ (٥٨٠)؛ ٥٤٨/٢ - ٥٥٠ (٥٨١). ترجيح أبو حاتم وأبو زرعة جاء عاماً في كل الأوجه التي جاءت عن سلمان رضي الله عنه، بلا التفات إلى الخلاف في إثبات أبي سعيد المقبري أو إسقاطه. فقد صوباً كلا الوجهين في موضعين كما ورد في كتاب العلل لابن أبي حاتم.

(٢) فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣.

(٣) العلل، ابن أبي حاتم ٥٤٩/٢.

(٤) فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣. والوجه الذي يعنيه ابن حجر أخرجه النسائي في المجتبى ١٨٧/٣ (١٤١٩) من طريق علقمة بن قيس، عن قرثع الضبي، عن سلمان، عن النبي ﷺ وإسناده صحيح.

معروفة، تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية: "سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان"؛ فأنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ متقن^(١).

وعلى هذا فالقرينة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأضبط، وتقديم الوجه المحفوظ على غيره، وسعة رواية المقبري فالجمع بين الوجهين الراجحين أولى من ترجيح أحدهما على الآخر، خاصة أن كلا الوجهين جاءا من طريق راو واحد. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ، والمقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ؛ إسنادهما صحيح.

وطريق ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان الفارسي ﷺ أخرج البخاري في صحيحه، من طريق آدم بن أبي إياس، وعبد الله بن المبارك، عن ابن أبي ذئب به.

وللحديث شواهد من رواية أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة - من غير الطريق السالف الذكر -^(٢)، وأوس بن أوس الثقفي^(٣)، وغيرهم.

(١) فتح الباري، ابن رجب ١١١/٨.

(٢) انظر. صحيح مسلم ٥٨٧/٢ (٨٥٧-٢٦)، ٥٨٨/٢ (٨٥٧-٢٧)؛ وقرنت رواية أبي هريرة برواية أبي سعيد الخدري في سنن أبي داود ٢٥٧/١، ٢٥٨ (٣٤٣) ولفظه: "من اغتسل يوم الجمعة، ولبس من أحسن ثيابه، ومس من طيب إن كان عنده، ثم أتى الجمعة فلم يتخط أعناق الناس، ثم صلى ما كتب الله له، ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها - قال: "ويقول أبو هريرة: "وزيادة ثلاثة أيام - ويقول: "إن الحسنه بعشر أمثالها". والسياق لأبي داود.

(٣) انظر. سنن أبي داود ٢٥٩/١ (٣٤٥)، ٢٦٠/١ (٣٤٦)؛ جامع الترمذي ٣٦٧/٢، ٣٦٨ (٤٩٦)؛ المحتجى ١٦٧/٣، ١٦٨ (١٣٩٧)، ١٧١/٣ (١٤٠٠)، ١٨٣/٣، ١٨٤ (١٤١٤)؛ سنن ابن ماجه ١٨٨/٢ (١٠٨٧) ولفظه: "من غسل يوم الجمعة واغتسل، ثم بكر وابتكر، ومشى ولم يركب، ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها" والسياق لأبي داود (٣٤٥).

المطلب الخامس: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٦) وسئل عن حديث أبي سعيد المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ: (ما من امرأة تجعل في رأسها شعر غيرها إلا كان زوراً^(١))^(٢).

فقال: يرويه سعيد بن أبي سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه زيد بن أسلم، عن سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه إسماعيل بن عياش، عن زيد بن أسلم، عن^(٣) سعيد المقبري، عن أبيه، عن معاوية.

وخالفه مسلم بن خالد، فرواه عن زيد بن أسلم، عن سعيد المقبري، عن معاوية.

واختلف عن فليح:

فرواه محمد بن بكار، عن فليح، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن معاوية.

وخالفه سريج بن النعمان، والمعافى بن سليمان، فروياه عن فليح، عن سعيد المقبري، عن

معاوية، ولم يذكر: أباه.

وكذلك رواه بكير بن الأشج، عن المقبري، عن معاوية، لم يذكر: أباه.

ويشبه أن يكون القول قول من لم يذكر: أبا سعيد^(٤).

(١) زور: الزور - بضم الزاي وسكون الواو - هو الكذب والباطل والتهمة، قال ابن القيم: "والزور يقال على الكلام الباطل، وعلى العمل الباطل، وعلى العين نفسها، كما في حديث معاوية لما أخذ قصة من شعر يوصل به، فقال: هذا الزور" بمعنى أنه يلبس بها، وقال القرطبي: "أصل التزوير: التمويه بما ليس بصحيح". قلت: والزور يعني وصل الشعر بشعر آخر؛ وهو أن تضيف المرأة لشعرها شعرا خارجيا، مما يوهم طول شعرها أو حسنه ونحو ذلك. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣١٨/٢؛ إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ٢٦١/١؛ المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٤٤٨/٥.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً من رواية بكير بن الأشج عند النسائي في المجتبى ٥٨/٨ (٥١٣٧): "رأيت معاوية بن أبي سفيان على المنبر ومعه في يده كُبة من كُتب النساء من شعر، فقال: ما بال المسلمات يصنعن مثل هذا! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أما امرأة زادت في رأسها شعرا ليس منه فإنه زور تزيد فيه". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ.

(٣) تصحف في المطبوع إلى (و) وما أثبتته هو الصواب؛ وذلك لأن الدارقطني قال: (فرواه زيد بن أسلم، عن سعيد المقبري، واختلف عنه) فأثبت هنا وجود اختلاف عن زيد بن أسلم في رواية هذا الحديث، أيضا إسماعيل بن عياش لم يرو عن المقبري إلا بواسطة، وجميع من أخرج هذه الرواية - كما سيأتي في التخريج - قال عن إسماعيل بن عياش، عن زيد بن أسلم، عن المقبري. والله أعلم.

(٤) العلل، الدارقطني ٢٧٣/٣، ٢٧٤ (١٢٢٠).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

- روى زيد بن أسلم وفليح بن سليمان الوجهين جميعاً عنه، وروى بكير بن الأشج الوجه الثاني عن المقبري. وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢)، من طريق زيد بن أسلم.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٣)، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥)، من طريق فليح بن سليمان.

كلاهما (فليح بن سليمان، وزيد بن أسلم) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" (٦) من طريقي زيد بن أسلم، وفليح بن سليمان. ولم أقف على من أخرجهما.

وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨)، من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه.

(١) مسند أبي يعلى الموصلي ٣٤٥/١٣ (٧٣٥٨).

(٢) المعجم الكبير ٣٤٥/١٩ (٧٩٩).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي ٣٤٣/١٣ (٧٣٥٧).

(٤) صحيح ابن حبان ٣٢٠/١٢ (٥٥١٠).

(٥) المعجم الكبير ٣٤٥/١٩ (٧٩٨).

(٦) العلل، الدارقطني ٢٧٤/٣ (١٢٢٠).

(٧) المجتبى ٥٨/٨ (٥١٣٧).

(٨) المعجم الكبير ٣٤٥/١٩ (٨٠٠).

كلهم (زيد بن أسلم، و فليح بن سليمان، وبكير بن الأشج) عن المقبري به.
دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. زيد بن أسلم القرشي العدوي المدني.

قال عنه الذهبي: "ثقة حجة" (١).

وقال ابن حجر: "ثقة عالم، وكان يرسل" (٢).

ووثقه أيضا يحيى بن معين (٣)، وأحمد بن حنبل (٤)، وأبو زرعة (٥)، وأبو حاتم (٦)، والنسائي (٧)،

وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٨).

وخلاصة القول فيه: ثقة متفق على توثيقه. والله أعلم.

واختلف على زيد بن أسلم على وجهين:

أ- فمرة يرويه زيد بن أسلم، عن المقبري، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ.

رواه عنه إسماعيل بن عياش، وهو: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم (٩).

وقد تابع زيدا على هذا الوجه فليح بن سليمان.

(١) انظر. ميزان الاعتدال ١٤٥/٣ (٢٩٩٢)؛ سير أعلام النبلاء ٣١٦/٥ (١٥٣)؛ الكاشف ٤١٤/١ (١٧٢٢)؛

تاريخ الإسلام ٦٥٦/٣ (٨٥)

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٥٠ (٢١٢٩).

(٣) تاريخ دمشق ٢٧٨/١٩ (٢٣٢٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٤١٠/١ (٨٥٦).

(٥) الجرح والتعديل ٥٥٥/٣ (٢٥١١).

(٦) الجرح والتعديل ٥٥٥/٣ (٢٥١١).

(٧) تهذيب الكمال ١٧/١٠ (٢٠٨٨).

(٨) الثقات ٢٤٦/٤.

(٩) تقريب التهذيب ص ١٤٢ (٤٧٧).

ب- ومرة يرويه زيد بن أسلم، عن المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه-.

رواه عنه مسلم بن خالد المخزومي، وهو: صدوق كثير الأوهام^(١).
وتابع زيد بن أسلم على هذا الوجه فليح بن سليمان، وبكير بن الأشج.
والذي يظهر رجحان الوجه الثاني عن زيد بن أسلم؛ فقد تابعه اثنان من الرواة.
وأما الوجه الأول فقد جاء من رواية إسماعيل بن عياش وهو شامي، وزيد بن أسلم مدني،
وتقدم أن إسماعيل بن عياش ضعيف فيما يرويه عن غير الشاميين، وهذه منها. والله أعلم.
٢. فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي المدني.
وفليح من الرواة الذين اختلف العلماء فيهم:
وثقه يحيى بن معين^(٢)، والدارقطني^(٣)، وقال الدارقطني مرة: "يختلفون فيه، ليس به بأس"^(٤).

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٥).
وقال ابن حجر: "صدوق، كثير الخطأ، وحديثه من قبيل الحسن"^(٦).
وقال ابن عدي بعد أن ساق له حديثين من مناكيره: "ولفليح أحاديث صالحة يرويها،
ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره، أحاديث مستقيمة وغرائب،
وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو
عندي لا بأس به"^(٧).

(١) تقريب التهذيب ص ٩٣٨ (٦٦٦٩).

(٢) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٦٦ (١٠٨٨).

(٣) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني ص ٢٨٢ (٣٥١).

(٤) ميزان الاعتدال ٤٤٤/٥ (٦٧٨٨).

(٥) الثقات ٣٢٤/٧.

(٦) انظر فتح الباري، ابن حجر ٢٥٥/١ ؛ ٣١١/٣؛ تقريب التهذيب ص ٧٨٧ (٥٤٧٨).

(٧) انظر. الكامل في ضعفاء الرجال ٦٦١/٨ (١٥٨٠).

وقال الحاكم: "احتجا به جميعاً - يعني الشيخان-، وقال أحمد بن شعيب -النسائي-: "ليس بالقوي"، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره، ويسكن القلب فيه إلى تعديله"^(١). وضعفه يحيى بن معين في رواية^(٢)، وابن المديني^(٣)، والنسائي^(٤). وقال أبو حاتم بأنه: "ليس بالقوي"^(٥). وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"^(٦). وقال أبو أحمد الحاكم^(٧)، والذهبي^(٨) بأنه: "ليس بالمتين".

وخلاصة القول فيه: صدوق له أوهام. والله أعلم.

فيحمل توثيق من وثقه على أحاديثه المستقيمة، وتضعيف من ضعفه على المناكير والغرائب التي يرويها؛ لأنه أتي من جهة ضبطه.

وأما إخراج البخاري له في صحيحه، فقال ابن حجر: "لم يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق"^(٩).

وأما أحاديث الأحكام فلم يخرج له البخاري من حديثه إلا ما توبع عليه^(١٠). وإخراج الشيخين لأحاديث فليح في صحيحهما، لا يعني أبداً صحة جميع الأحاديث التي يرويها، فلا بد عند الحكم على الحديث الذي جاء من طريقه، التنبه في كون هذا الحديث مما

(١) المدخل إلى الصحيح ١٤٣/٤، ١٤٤ (٤٩).

(٢) انظر . سؤالات ابن الجنيد ص ٤٧٣ (٨١٧)؛ تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٩٠ (٦٩٥)؛ معرفة

الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٦٩/١ (١٥٦).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبه ص ١١٧ (١٣٧).

(٤) تهذيب التهذيب ٤٠٤/٣.

(٥) الجرح والتعديل ٨٥/٧ (٤٧٩).

(٦) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ٤٢٥/٢، ٣٦٦/٢.

(٧) انظر . تهذيب التهذيب ٤٠٤/٣.

(٨) من تكلم فيه وهو موثق ص ٤٢٧ (٢٨١).

(٩) هدي الساري ١١٦٣/٢.

(١٠) فتح الباري، ابن حجر ٢٥٥/١.

أورداه في صحيحهما أم كان خارجهما، فالشيخان قد تخيرا من حديث فليح ما يصلح للحجية ويوافق شرطهما، كما هي عادتهما في التخرج للرواة المتكلم فيهم، فلا يكون حديث الراوي المتكلم فيه في "الصحيحين" كقوته خارج "الصحيحين"، حتى وإن كانت الترجمة على شرطهما، فلا يلزم من كون هذا الراوي محتجا به في الصحيحين أنه إذا وجد في أي حديث - خارج الصحيحين - كان ذلك على شرطهما؛ فصاحبا الصحيح إذا أخرجا للراوي المتكلم فيه، فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعُلم أن له أصلا، أو كان ضابطا لحديث شيخ معين، وغير ذلك، ولا يروون ما تفرد به لاسيما إذا خالفه الثقات؛ لذا قبل الحكم على صحة أحاديث المتكلم فيه خارج الصحيحين لابد من النظر في كل حديث ومدى سلامته من الشذوذ وخلوه من العلة سواء كان ذلك في الإسناد أو في المتن ثم الحكم عليه بما يناسبه. والله أعلم.

واختلف على فليح على وجهين:

- أ - فمرة يرويه فليح، عن المقبري، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ.
رواه عنه محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولا هم، وهو: ثقة^(١).
وقد تابع فليحا على هذا الوجه زيد بن أسلم.
وقد صرح المقبري في هذا الطريق بسماع أبيه من معاوية بقوله: "سمعت معاوية يقول على المنبر وفي يده قصة من شعر... وذكر الحديث"^(٢).
ب - ومرة يرويه فليح، عن المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه - .
رواه عنه سريح بن النعمان الجوهري، وهو: ثقة يهم قليلا^(٣)، والمعافى بن سليمان الجزري، وهو: صدوق^(٤).
وقد تابع فليحا على هذا الوجه زيد بن أسلم أيضا، وبكير بن الأشج.

(١) تقريب التهذيب ص ٨٢٨ (٥٧٩٥).

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي ٣/١٣ (٧٣٥٧).

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٦٦ (٢٢٣١).

(٤) تقريب التهذيب ص ٩٥٣ (٦٧٩٢).

وفي رواية بكير بن الأشج ما يدل على سماع المقبري مباشرة من معاوية فقد قال سعيد المقبري: "رأيت معاوية بن أبي سفيان على المنبر، ومعه في يده كبة من كعب النساء من شعر... وذكر الحديث" (١).

فالذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن فليح بن سليمان؛ فلكل وجه منهما قرينة ترجحه؛ فالأول جاء من رواية الثقة عن فليح وفيه تصريح والد سعيد المقبري بالسماع من معاوية رضي الله عنه، والوجه الثاني جاء من رواية رجلين عن فليح، وقد صرح فيه المقبري بالسماع مباشرة من معاوية رضي الله عنه، والمقبري واسع الرواية فلعله روى الحديث مرة عن أبيه ومرة مباشرة بدون زيادة أبيه، وحفظهما فليح ورواهما عنه، وكل واحد من الرواة عن فليح روى الحديث كما سمع. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن معاوية، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. زيد بن أسلم القرشي العدوي: ثقة متفق على توثيقه (٢).
 ٢. فليح بن سليمان الخزاعي: صدوق له أوهام (٣).
 ٣. بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي المدني.
- وثقه الأئمة منهم: يحيى بن معين (٤)، وأحمد بن حنبل (٥)، وأبو حاتم (٦)، والعجلي (٧)، والنسائي (٨)، والذهبي (٩)، وابن حجر (١٠).

(١) المجتبى ٥٨/٨ (٥١٣٧).

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٢١.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٢٢.

(٤) الجرح والتعديل ٤٠٣/٢ (١٥٨٥).

(٥) الجرح والتعديل ٤٠٣/٢ (١٥٨٥).

(٦) الجرح والتعديل ٤٠٤/٢ (١٥٨٥).

(٧) معرفة الثقات ٢٥٤/١ (١٧٨).

(٨) تهذيب الكمال ٢٤٥/٤ (٧٦٥).

(٩) انظر. الكاشف ٢٧٥/١ (٦٤٣)؛ سير أعلام النبلاء ١٧٠/١ (٨٠)؛ تاريخ الإسلام ٣٧٩/٣ (٣١).

(١٠) تقريب التهذيب ص ١٧٧ (٧٦٨).

وذكره ابن حبان في "ثقافته" وقال: "كان من صلحاء الناس" (١).
 قال ابن المديني: "لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب، ويحيى بن سعيد
 الأنصاري، وأبي الزناد، وبكير بن عبد الله بن الأشج" (٢).
 وخلاصة القول فيه: ثقة متفق على توثيقه. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن معاوية، عن النبي ﷺ فقال: "ويشبه أن يكون
 القول قول من لم يذكر: أبا سعيد" (٣)، وتعاضد في الوجه الثاني رواية العدد الأكثر من
 أصحاب المقبري وجاء في رواية بكير بن الأشج ما يدل على سماع سعيد المقبري من معاوية -
 بدون زيادة أبيه - وشهوده لرواية معاوية ﷺ للحديث فقال: "عن سعيد المقبري، قال: "رأيت
 معاوية بن أبي سفيان على المنبر، ومعه في يده كبة من كعب النساء من شعر... الحديث" (٤)،
 وكذلك يترجح الوجه الأول عن سعيد المقبري فقد ذكر المقبري سماع أبيه من معاوية وشهوده
 للواقعة، وسعيد المقبري واسع الرواية وقد روى كثير من الأحاديث عن أبيه، فلعله كان يروي
 الحديث مرة بواسطة أبيه ومرة بدونها.
 والقرينة المرجحة هي سعة رواية المقبري فهو من الشيوخ المكثرين من الرواية وقد كان كثيراً
 ما يروي بواسطة أبيه وأحياناً يسقط هذه الوساطة . والله أعلم.

(١) الثقات ١٠٥/٦.

(٢) الجرح والتعديل ٤٠٤/٢، ٤٠٣، (١٥٨٥).

(٣) العلل، الدارقطني ٢٧٤/٣ (١٢٢٠).

(٤) المجتبى ٥٨/٨ (٥١٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الأول إسناده حسن؛ لأجل فليح بن سليمان، وهو صدوق له أوهام كما تقدم، أما الوجه الثاني فإسناده صحيح لغيره فقد تعاضدت فيه الروايات عن سعيد المقبري.

وقد جاء هذا الحديث من غير طريق المقبري عن معاوية رضي الله عنه^(١)؛ وله شواهد من حديث عائشة^(٢)، وابن عمر^(٣)، وأبي هريرة^(٤) وغيرهم.

(١) ممن روى عن معاوية حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيب وروايتهما متفق على تخريجها في الصحيحين، أما طريق حميد فانظر. صحيح البخاري ٤٩٧/٢ (٣٤٦٨)، ٧٨/٤، ٧٩، ٧٩٣٢؛ صحيح مسلم ١٦٧٩/٣ (١٢٢-٢١٢٧)؛ جامع الترمذي ١٠٤/٥ (٢٧٨١)؛ سنن أبي داود ٢٤٢/٦، ٢٤٣، ٤١٦٧)؛ المجتبى ١٧٩/٨ (٥٢٨٩) ولفظه: "أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر فتناول قصة من شعر كانت في يد حرسى، فقال: يا أهل المدينة، أين علماؤكم؟ سمعت النبي ﷺ ينهى عن مثل هذه؟ ويقول: "إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا نساؤهم" والسياق للبخاري (٣٤٦٨)؛ وأما طريق ابن المسيب فانظر. صحيح البخاري ٥٠١/٢ (٣٤٨٨)، ٧٩/٤، ٥٩٣٨؛ صحيح مسلم ١٦٨٠/٣ (١٢٣-٢١٢٧)، ٢١٢٧-١٢٤)؛ المجتبى ٥٧/٨ (٥١٣٦)، ١٨١-١٧٩/٨، ١٨١ (٥٢٩٠)، ٥٢٩١، ٥٢٩٢) ولفظه: "قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها فخطبنا فأخرج كبة من شعر قال: ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود، وإن النبي ﷺ سماه الزور يعني الوصال في الشعر" والسياق للبخاري (٣٤٨٨).

(٢) انظر. صحيح البخاري ٣٩٠/٣ (٥٢٠٥)، ٧٩/٤ (٥٩٣٤)؛ صحيح مسلم ١٦٧٧/٣ (١١٧-٢١٢٣)، ٢١٢٣-١١٨)؛ المجتبى ٦٠/٨، ٦١ (٥١٤١) ولفظه: "أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت فتمتع شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: "لعن الله الواصلة والمستوصلة" والسياق للبخاري (٥٢٠٥).

(٣) انظر. صحيح البخاري ٧٩/٤ (٥٩٣٧)، ٨٠/٤ (٥٩٤٠)، ٥٩٤٢، ٥٩٤٧)؛ صحيح مسلم ١٦٧٧/٣ (١١٩-٢١٢٣)؛ سنن أبي داود ٢٤٣/٦، ٢٤٤، ٤١٦٨)؛ جامع الترمذي ٢٣٦/٤ (١٧٥٩)، ١٠٥/٥ (٢٧٨٣)؛ المجتبى ٦٠/٨، ٦١ (٥١٣٩)، ١٨١/٨ (٥٢٩٣)، ١٨٢/٨، ١٨٣ (٥٢٩٥)؛ سنن ابن ماجه ١٥٣/٣، ١٥٤ (١٩٨٧) ولفظه: "لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة" والسياق للبخاري (٥٩٣٧).

(٤) انظر. صحيح البخاري ٧٩/٤ (٥٩٣٣) ولفظه: "لعن الله الواصلة والمستوصلة".

المطلب السادس: مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) سئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (مَنْ مَسَّ دَكْرَهُ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ)^(١).

فقال: اختلف فيه على سعيد المقبري؛

فرواه يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه نافع بن أبي نعيم القارئ، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وقال عبد الله بن نافع الصائغ: عن يزيد بن عبد الملك، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وكذلك روي عن شبل بن عباد المكي، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه أبو سعيد -مولى بني هاشم- بإسناد آخر، عن عمرو بن وهب، عن جميل، عن

أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وغير أبي سعيد يرويه موقوفاً، وهو الصواب^(٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى يزيد بن عبد الملك النوفلي الوجهين جميعاً عنه، وروى نافع بن أبي نعيم

وأبو موسى الحنات الوجه الأول عنه، وروى شبل بن عباد الوجه الثاني عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

(١) ولفظ الحديث كاملاً من رواية نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك عند البزار في مسنده ١٨٠/١٥ (٨٥٥٢)

: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس بينهما سترة ولا حجاب فليتوضأ" وكل طرق الحديث الآتي تخرجها جاءت

بنحو هذا اللفظ إلا أنه في رواية يزيد بن عبد الملك عن أحمد في مسنده ١٣٠/١٤ (٨٤٠٤) قال: "فقد وجب

عليه الوضوء" وعند الدارقطني في سننه ٢٦٧/١، ٢٦٨ (٥٣٢) قال: "فليتوضأ وضوءه للصلاة".

(٢) العلل، الدارقطني ١٠٣/٤ (١٤٥٤).

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" ^(١)، والبزار في "مسنده" ^(٢)، وابن حبان في "صحيحه" ^(٣)، والطبراني في "المعجم الأوسط" ^(٤)، والدارقطني في "سننه" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن يزيد بن عبد الملك.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" ^(٦)، والطبراني في "المعجم الأوسط" ^(٧)، وغيرهم، من طرق عن نافع بن أبي نعيم.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" ^(٨)، وغيره، من طريق أبي موسى الحنات.

وكلهم (يزيد بن عبد الملك، ونافع بن أبي نعيم، وأبو موسى الحنات) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" ^(٩)، من طريق يزيد بن عبد الملك. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" ^(١٠)، من طريق شبل بن عباد.

وكلاهما (يزيد بن عبد الملك، وشبل بن عباد) عن المقبري به.

(١) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٣٠/١٤ (٨٤٠٤)، ١٤ / ١٣١ (٨٤٠٥).

(٢) مسند البزار ١٨٠/١٥ (٨٥٥٢).

(٣) صحيح ابن حبان ٤٠١/٣ (١١١٨).

(٤) المعجم الأوسط ٢٣٧/٢ (١٨٥٠).

(٥) سنن الدارقطني ٢٦٧/١، ٢٦٨ (٥٣٢).

(٦) صحيح ابن حبان ٤٠١/٣ (١١١٨).

(٧) المعجم الأوسط ٢٣٧/٢ (١٨٥٠).

(٨) المعجم الأوسط ٣٤٨/٨ (٨٨٣٤).

(٩) العلل، الدارقطني ١٠٣/٤ (١٤٥٤).

(١٠) المعجم الأوسط ٣٧٨/٦ (٦٦٦٨).

دراسة أوجه الاختلاف :

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم :

١. يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي المدني.

ضعفه يحيى بن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وأبو حاتم، وابن حجر^(٣).

وزاد أبو حاتم: "منكر الحديث جدا"^(٤).

وقال الذهبي: "مجمع على ضعفه"^(٥).

أما علي بن المدني فقال: "لا أروي عنه شيئا، ولا أحدث عنه شيئا"^(٦).

وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"^(٧)، ومرة قال: "واهي الحديث" وغلظ القول فيه جدا^(٨).

وقال البخاري: "أحاديثه شبه لاشيء" وضعفه جدا^(٩)، وفي رواية عنه قال: "ذاهب

الحديث"^(١٠).

وقال النسائي: "متروك الحديث"^(١١).

-
- (١) انظر. التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة ٣٥٢/٢ (٣٣٣٢)؛ الجرح والتعديل ٢٧٩/٩ (١١٧١). ولفظ يحيى بن معين عندهما: "ضعيف الحديث"؛ ولفظه في معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٥٧/١ (٥٧)؛ وفي من كلام يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان ص ١١٧ (٣٨١) "ليس بشيء".
- (٢) الجرح والتعديل ٢٧٩/٩ (١١٧١) ولفظ أحمد: "عند يزيد بن عبد الملك مناكير"؛ ولفظه في تهذيب الكمال ١٩٨/٣٢ (٧٠٢٥) "ضعيف الحديث".
- (٣) تقريب التهذيب ص ١٠٧٩ (٧٨٠٣).
- (٤) الجرح والتعديل ٢٧٩/٩ (١١٧١).
- (٥) انظر. المغني في الضعفاء ٤٢٣/٢ (٧١٢٣)؛ ديوان الضعفاء ص ٤٤٣ (٤٧٣٦).
- (٦) معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ١٨٣/٢ (٦٠٤).
- (٧) الجرح والتعديل ٢٧٩/٩ (١١٧١).
- (٨) سؤالات البرذعي ٣٩٩/٢.
- (٩) تهذيب التهذيب ٤٢٢/٤.
- (١٠) علل الكبير للترمذي ص ٣٩٢ (١٠٨).
- (١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ٢٥١ (٦٤٥).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان ممن ساء حفظه، حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات، ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه، من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأساً، كان أحمد ابن حنبل سيئ الرأي فيه" (١).

وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه غير محفوظ" (٢).

وخلاصة القول فيه: واهي الحديث. والله أعلم.

٢. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني.

وثقه يحيى بن معين (٣)، وابن حبان وقال: "كان إمام أهل المدينة في القراءة" (٤).

وقال أبو حاتم: "صدوق، صالح الحديث" (٥).

وكذلك قال ابن حجر: "صدوق ثبت في القراءة" (٦).

وقال ابن عدي: "لم أر في أحاديثه شيئاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به" (٧).

وقال الذهبي: "هو صالح الحال في الحديث" (٨)، وقال مرة: "ما هو من فرسان الحديث،

وينبغي أن يعد حديثه حسناً" (٩).

(١) المجروحين ٤٥٣/٢ (١١٧٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦٧٥/١٠ (٢١٦٨).

(٣) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٢٧/١ (٧٦١).

(٤) الثقات ٥٣٢/٧.

(٥) الجرح والتعديل ٤٥٧/٨ (٢٠٨٩).

(٦) تقريب التهذيب ص ٩٩٥ (٧١٢٧).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٥/١٠ (١٩٨٨).

(٨) تاريخ الإسلام ٥٢٩/٤ (٤٠٦).

(٩) انظر. سير أعلام النبلاء ٣٣٧/٧ (١٢١).

وضعفه أحمد بن حنبل فقال: "كان يؤخذ عنه القرآن، وليس في الحديث بشيء"^(١)،
ومرة قال: "منكر الحديث"^(٢).

وخلاصة القول فيه: صدوق في الحديث، ثبت في القراءة. والله أعلم.

٣. عيسى بن أبي عيسى - ميسرة - الحنات^(٣) الغفاري المدني.

ضعفه العجلي، والساجي^(٤)، والدارقطني^(٥)، وغيرهم.

وقال عنه أحمد بن حنبل^(٦)، والبخاري^(٧): "لا يساوي شيئاً".

وقال ابن معين: "ليس بشيء"^(٨).

ووصفه أبو حاتم بأنه: "ليس بالقوي مضطرب الحديث"^(٩).

ووصفه أبو داود السجستاني^(١٠)، والنسائي^(١١)، والدارقطني^(١٢) في رواية عنه،

وابن حجر^(١٣)، وغيرهم بأنه: "متروك الحديث".

(١) الجرح والتعديل ٤٥٦/٨ (٢٠٨٩)؛ المغني في الضعفاء ٣٤٦/٢ (٦٥٨٦).

(٢) تهذيب التهذيب ٢٠٨/٤.

(٣) ويقال فيه أيضاً: الخياط والخباط، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة. انظر. تقريب التهذيب ص ٧٧٠ (٥٣٥٢).

(٤) انظر. تهذيب التهذيب ٣٦٥/٣.

(٥) سنن الدارقطني ٩٦/١ ؛ ٩٧/١. وقال أيضاً: "متروك".

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٢٣٣/١ (٢٩٢).

(٧) تهذيب التهذيب ٣٦٥/٣.

(٨) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ٢٢/٢ (٢٩٦٠)؛ تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٨٥ (٦٧١).

(٩) الجرح والتعديل ٢٨٩/٦ (١٦٠٥).

(١٠) سؤالات الآجري ٢٢٥/١ (٢٥٩).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ٢١٦ (٤٢٧).

(١٢) سؤالات البرقاني ص ١١٥ (٣٨٨).

(١٣) تقريب التهذيب ص ٧٧٠ (٥٣٥٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(١) كما ذكره في "المجروحين" أيضا، فقال: "كان سيء الفهم والحفظ، كثير الوهم، فاحش الغلط، استحق الترك لكثرتة" ^(٢).

وقال ابن عدي: "ولعيسى هذا أحاديث لا يتابع عليها متنا وإسنادا" ^(٣).
وخلاصة القول فيه: متروك. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. يزيد بن عبد الملك: واهي الحديث ^(٤).

٢. شبل بن عباد المكي.

وثقه يحيى بن معين ^(٥)، وأحمد بن حنبل ^(٦)، ويعقوب بن سفيان ^(٧)، والدارقطني ^(٨)، وذكره ابن حبان في ثقاته ^(٩).

وكذلك وثقه أبو داود السجستاني ^(١٠)، وابن حجر ^(١١) إلا أنهما قالوا: "ثقة إلا أنه يرى القدر".

وخلاصة القول فيه: ثقة، رمي بالقدر. والله أعلم.

(١) الثقات ٤٩٠/٨ .

(٢) المجروحين ٩٨/٢ (٦٩٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٨٧/٨ (١٣٩٤).

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٣١.

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ٦٠/١ (٢٩٤).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٢٦٠/٣ (٥١٤٨)؛ سؤالات أبي داود ص ٢٣٤

(٢٢٩).

(٧) المعرفة والتاريخ ١/٤٣٥.

(٨) سؤالات الحاكم ص ٢٢٩ (٣٥٥).

(٩) الثقات ٣١٢/٨ .

(١٠) انظر. الكاشف ٤٧٨/١ (٢٢٣٣)؛ تهذيب التهذيب ١٥٠/٢.

(١١) تقريب التهذيب ص ٤٣٠ (٢٧٥٢).

الوجه الراجح عن المقبري:

رجح الدارقطني الطريق الموقوف من غير طريق المقبري، ولم يرجح بين الاختلافات التي أوردها عن المقبري، لكن الذي يظهر رجحان الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فابن حبان، والحاكم^(١)، وابن عبد البر رجحوا هذا الوجه، خاصة من طريق نافع بن أبي نعيم دون غيره من الطرق، قال ابن حبان: "احتجاجنا في هذا الخبر بنافع بن أبي نعيم دون يزيد بن عبد الملك النوفلي؛ لأن يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهده في كتاب الضعفاء"^(٢).

وقال ابن عبد البر: "كان حديث أبي هريرة هذا لا يعرف إلا بيزيد بن عبد الملك هذا، حتى رواه أصبغ بن الفرّج، عن ابن القاسم، عن نافع بن أبي نعيم، ويزيد بن عبد الملك النوفلي جميعاً، عن ابن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وأصبغ وابن القاسم ثقتان فقيهان فصح الحديث"^(٣).

أما بقية الطرق التي أوردت هذا الوجه فضعيفة؛ لضعف روايتها بيزيد بن عبد الملك واهي الحديث كما تقدم، وأبو موسى الحنات متروك.

وأما الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

جاء من طريق يزيد بن عبد الملك، وهو واهي الحديث، ومن طريق شبل بن عباد، رواه عنه حبيب بن أبي حبيب المصري، وهو: متروك، كذبه أبو داود وجماعة^(٤).

قال ابن عدي بعد إيراد عدد من الأحاديث، التي يرويها حبيب عن شبل، ومن ضمنها هذا الحديث: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن حبيب عن شبل عن مشايخ شبل، كلها موضوعة على شبل، وشبل عزيز المسند"^(٥).

فالقريّة المرجحة هي تقديم رواية الأضبط والأحفظ. والله أعلم

(١) المستدرک ٢٣٣/١.

(٢) صحيح ابن حبان ٤٠٢/٣.

(٣) فقال ابن السكن: "هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم وأما يزيد فضعيف. والله أعلم". انظر . الاستذکار ٣/٣١، ٣٢.

(٤) تقريب التهذيب ص ٢١٨ (١٠٩٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١٣١/٤.

الحكم على الحديث :

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ إسناده حسن؛ لأجل نافع بن أبي نعيم، وقد صحح هذا الحديث ابن حبان^(١)، والحاكم^(٢)، وابن عبد البر، وجوّد إسناده ابن السكن^(٣).

وقد روي هذا الحديث عن جمع من الصحابة غير أبي هريرة منهم: بسرة بنت صفوان^(٤)، وأم حبيبة^(٥)، وأبي أيوب^(٦)، وجابر بن عبد الله^(٧)، وغيرهم.

(١) التلخيص الحبير ١/ ٣٣٦ .

(٢) المستدرک ١/ ٢٣٣ .

(٣) الاستذکار ٣/ ٣١، ٣٢ .

(٤) انظر. سنن أبي داود ١/ ١٣٠ (١٨١)؛ جامع الترمذي ١/ ١٢٦ (٨٢)، ١/ ١٢٩ (٨٣)، (٨٤)؛ المجتبى ١/ ٣٤٦ (١٦٨)، ١/ ٣٤٧ (١٦٩)، ١/ ٥٤٤، ٥٤٥ (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٢ (٤٧٩) ولفظه: "من مس ذكره فليتوضأ" والسياق لأبي داود.

(٥) انظر. سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٣ (٤٨١) ولفظه: "من مس فرجه فليتوضأ" .

(٦) انظر. سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٣ (٤٨٢) ولفظه: "من مس فرجه فليتوضأ" .

(٧) انظر. سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٤ (٤٨٠) ولفظه: "إذا مس أحدكم ذكره، فعليه الوضوء" .

(٨) وسئل عن حديث روي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ، فقال: (أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا كَفَّرَ ذَلِكَ عَنِّي مِنْ سَيِّئَاتِي؟ قال: نَعَمْ. ثُمَّ قال: إِلَّا الدَّيْنَ).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن عجلان، وعباد بن إسحاق، وأبو صخر حميد بن زياد، وأبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وتابعهم محمد بن فضيل، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وخالف ابن فضيل جماعة من الثقات، فيهم: مالك، والثوري، وابن عيينة، وزهير، وبشر ابن المفضل، ويزيد بن هارون، وعلي بن مسهر، روه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصواب^(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الثالث: المقبري، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ.

- روى محمد بن عجلان وعبد الرحمن بن إسحاق وأبو معشر وحميد بن زياد الوجه الأول عنه، وروى يحيى بن سعيد الأنصاري الأوجه الثلاث جميعاً عنه، وروى مالك بن أنس عنه الوجه الأول مرة بواسطة يحيى بن سعيد الأنصاري ومرة بدونه، وروى الليث بن سعد وابن أبي ذئب الوجه الأول عن المقبري، وروى الزبير أبو خالد الوجه الثالث عنه.

(١) العلل، الدارقطني ٤/١١٢، ١١٣ (١٤٦٤).

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

**تقدم تخريج هذا الحديث ودراسته في مسند أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه رقم (٣).
الخلاصة :**

وخلاصة ما توصلت إليه دراسة هذا الحديث ترجيح:
الوجه الثاني: المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
وهو الذي يرويه عنه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وصوّب الدارقطني هذا الوجه فقال: "وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وهو الصواب".
ورجح أبو حاتم^(١)، والترمذي^(٢) هذا الوجه أيضا عن المقبري.
فالقرينة المرجحة هي ترجيح رواية الأكثر والأضبط على غيرها.
والحديث من وجهه الراجح صحيح وهو مخرّج في صحيح مسلم^(٣). والله أعلم.

(١) انظر. العلل، ابن أبي حاتم ٤١٦/٣ (٩٧٤).

(٢) انظر. جامع الترمذي ٢١٢/٤ (١٧١٢).

(٣) صحيح مسلم ١٥٠١/٣ (١١٧-١٨٨٥).

(٩) وسئل عن حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ... الحديث) (١).

فقال: اختلف فيه على سعيد المقبري:

فرواه ابن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وأبو بكر بن عمر، وعبد الله بن عبد العزيز الليثي، عن المقبري، عن أبي هريرة.

ورواه ابن جريج، عن زياد بن سعد، واختلف عنه:

فرواه أبو قرة، عن ابن جريج، عن زياد، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة.

قال ابن جريج في آخره: فسألت ابن عجلان، فحدثني نحوه من حديث زياد.

وقال حجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وعنده فيه إسناد آخر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، والقولان محفوظان (٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على خمسة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

(١) ولفظ الحديث كاملاً من رواية الليث بن سعد عند البخاري في صحيحه ٩٥/٤ (٦٠١٩) : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته" قيل: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: "يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه. ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خير أو ليصمت". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها جاءت مقتصرة على شطر من الحديث دون باقيه وفي بعض ألفاظها تقدم وتأخير.

(٢) العلل، الدارقطني ١١٣/٤، ١١٤ (١٤٦٥).

الخامس: المقبري، عن النبي ﷺ.

- روى ابن عجلان الأوجه الأربعة عنه، وروى عبد الرحمن بن إسحاق وأبو بكر بن عمر وعبد الله بن عبد العزيز الليثي وأبو معشر وعبد الله بن عمر الوجه الأول عنه، وروى محمد بن إسحاق الوجه الثاني والثالث والرابع عن المقبري، وروى مالك بن أنس الوجهين الأول والرابع عنه، كما روى الليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر وعبد الله بن سعيد المقبري ويحيى بن أبي كثير الوجه الرابع عنه، وتفرد عمر بن طلحة برواية الوجه الخامس عن المقبري. وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وتغيير جهة الإسناد، وفي وصل الحديث وإرساله.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١)، ومن طريقه النسائي في "السنن الكبرى" (٢)، من طريق ابن عجلان.

وأخرجه إبراهيم الحري في "إكرام الضيف" (٣)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥)، والحاكم في "مستدركه" (٦)، وغيرهم، من طرق عن عبد الرحمن ابن إسحاق.

وذكره الدارقطني في "علله" (٧)، من طريق أبي بكر بن عمر. ولم أقف على من أخرجه. وأخرجه الطبراني في "مكارم الأخلاق" (٨)، من طريق عبد الله بن عبد العزيز الليثي.

(١) الزهد، ابن المبارك ص ١٣٩ (٣٧٢).

(٢) السنن الكبرى، النسائي ٣٨٢/١٠ (١١٧٨٣).

(٣) إكرام الضيف ص ٢٦ (١٤)؛ ص ٥٧ (١١٦).

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي ١١/٤٧٠، ٤٧١ (٦٥٩٠).

(٥) صحيح ابن حبان ٩٢/١٢ (٥٢٨٤).

(٦) المستدرك ١٨٢/٤ (٧٢٩٧).

(٧) العلل، الدارقطني ١١٣/٤ (١٤٦٥).

(٨) مكارم الأخلاق، الطبراني ص ١٢٥ (٢٢٩).

وأخرجه إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف"^(١)، من طريق أبي معشر.
 وأخرجه أيضا إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف"^(٢)، من طريق عبد الله العمري.
 وذكره ابن أبي حاتم في "علله"^(٣)، من طريق مالك بن أنس. ولم أقف على من أخرجه.
 كلهم (محمد بن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وأبو بكر بن عمر، وعبد الله بن
 عبدالعزيز الليثي، وأبو معشر، وعبد الله العمري، ومالك بن أنس) عن المقبري به.
الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 أخرجه الفاكهي^(٤) في "فوائده"^(٥)، من طريق ابن عجلان.
 وذكره ابن أبي حاتم في "علله"^(٦)، من طريق محمد بن إسحاق. ولم أقف على من أخرجه.
 كلاهما (محمد بن عجلان، ومحمد بن إسحاق) عن المقبري به.
الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.
 أخرجه هناد بن السري^(٧) في "الزهد"^(٨)، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف"^(٩)، والطبراني
 في "المعجم الكبير"^(١٠)، من طرق عن ابن عجلان.
 وذكره ابن أبي حاتم في "علله"^(١١)، من طريق محمد بن إسحاق. ولم أقف على من
 أخرجه.

(١) إكرام الضيف ص ٢٥ (١٣).

(٢) إكرام الضيف ص ٢٦ (١٦).

(٣) العلل، ابن أبي حاتم ٥٢/٦ (٢٣٠٩).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي، له: "أخبار مكة"، توفي سنة (٣٥٣هـ). انظر. سير

أعلام النبلاء ١٦/٤٤، ٤٥ (٢٩)؛ النجوم الزاهرة ٣/٣٨٨؛ شذرات الذهب ٤/٢٨٠؛ الأعلام ٤/١٢٠.

(٥) فوائده الفاكهي ص ١٤٢ - ١٤٤ (٢٣).

(٦) العلل، ابن أبي حاتم ٥١/٦ (٢٣٠٩).

(٧) هو هناد بن السري بن مصعب الدارمي، أبو السري التميمي، المحدث، له مصنف كبير في "الزهد"، توفي سنة

(٢٤٣هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٨/٢٤٨ (٢٨٨٩)؛ تهذيب الكمال ٣٠/٣١١، ٣١٣ (٦٦٠٣)؛ سير

أعلام النبلاء ١١/٤٦٦ - ٤٦٨ (١١٩)؛ شذرات الذهب ٣/١٩٩؛

(٨) الزهد، هناد بن السري ٥١٢/٢ (١٠٥٣).

(٩) إكرام الضيف ص ٢٧ (٢١).

(١٠) المعجم الكبير ٢٢/١٨٣ (٤٧٨).

(١١) العلل، ابن أبي حاتم ٥٨٤/٥ (٢١٩٥).

كلاهما (ابن عجلان، ومحمد بن إسحاق) عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) في "صحيحهما"، والترمذي في "جامعه"^(٣)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(٤)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"^(٥)، وأبو داود في "سننه"^(٦)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(٧)، ومالك في "الموطأ"^(٨)، وغيرهم، من طرق عن مالك بن أنس.

وأخرجه مسلم في "صحيحه"^(٩)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(١٠)، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف"^(١١)، وغيرهم، من طرق عن عبد الحميد بن جعفر.

وأخرجه الترمذي في "جامعه"^(١٢)، وابن ماجه في "سننه"^(١٣)، والحميدي في "مسنده"^(١٤)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان.

-
- (١) صحيح البخاري ٩٥/٤ (٦٠١٩)، ١٨٧/٤ (٦٤٧٦).
- (٢) صحيح مسلم ١٣٥٢/٣، ١٣٥٣ (١٤-٤٨).
- (٣) جامع الترمذي ٣٤٥/٤ (١٩٦٧).
- (٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٦/٢٩٥ (١٦٣٧٤).
- (٥) صحيح البخاري ١١٦/٤ (٦١٣٥).
- (٦) سنن أبي داود ٥٧٤/٥، ٥٧٥ (٣٧٤٨).
- (٧) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٥/١٣٨ (٢٧١٦١).
- (٨) الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٣٠٧ (٩٥٣)؛ وبرواية يحيى الليثي ٥١٦/٢ (٢٦٨٧)؛ برواية أبي مصعب الزهري ١٠٦، ١٠٥ (١٩٥١)؛ وبرواية ابن القاسم ص ٢٩٧ (٤١٦)؛ وبرواية سويد بن سعيد ص ٥٠٦ (٧٢٠).
- (٩) صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ (٤٨-١٥)، (٤٨-١٦).
- (١٠) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٦/٢٩٢ (١٦٣٧١)؛ ١٤١، ١٤٢/٤٥ (٢٧١٦٥).
- (١١) إكرام الضيف ص ٢٧ (٢٠).
- (١٢) جامع الترمذي ٣٤٥/٤ (١٩٦٨).
- (١٣) سنن ابن ماجه ٦٣٨/٤، ٦٣٩ (٣٦٧٥).
- (١٤) مسند الحميدي ٤٩٠/١ (٥٨٦).

وأخرجه هناد بن السري في "الزهد" ^(١)، والدارمي في "سننه" ^(٢)، وغيرهم، من طرق عن محمد بن إسحاق.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ^(٣)، من طريق عبد الله بن سعيد المقبري.
وأخرجه إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" ^(٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" ^(٥)، من طرق عن يحيى بن أبي كثير ^(٦).

جميعهم (الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وعبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن إسحاق، وعبد الله المقبري، ويحيى بن أبي كثير) عن سعيد المقبري به.
الوجه الخامس: المقبري، عن النبي ﷺ.

أخرجه إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" ^(٧)، من طريق عمر بن طلحة، عن المقبري به.
دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ
رواه عن المقبري سبعة من أصحابه، وهم:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة ^(٨).

وقد اختلف عن ابن عجلان على أربعة أوجه:

أ- فمرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

(١) الزهد، هناد السري ٥١١/٢ (١٠٥٢).

(٢) سنن الدارمي ١٢٩٤/٢، ١٢٩٥ (٢٠٧٨).

(٣) المعجم الكبير ١٨٣/٢٢ (٤٧٧).

(٤) إكرام الضيف ص ٢٧، ٢٨ (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦).

(٥) المعجم الكبير ١٨٣/٢٢، ١٨٤ (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢).

(٦) في هذا الإسناد قال يحيى: "أخبرني أبو سعد" وهو يعني بذلك سعيد بن أبي سعيد المقبري، فقد قال البخاري:

"روى عنه يحيى بن أبي كثير، قال: عن أبي سعد، عن أبي شريح - وهو سعيد بن أبي سعيد -". انظر. تهذيب

الكمال ٤٧٠/١٠، ٤٧١.

(٧) إكرام الضيف ص ٢٦ (١٥).

(٨) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

رواه عنه عبد الله بن المبارك^(١)، وزياذ بن سعد الخراساني^(٢)، وكلاهما ثقة ثبت.
وتابع ابن عجلان على هذا الوجه مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن إسحاق، وأبو بكر بن
عمر وغيرهم.

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
رواه عنه زياد بن سعد، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج^(٣)، وسفيان بن عيينة، وهو:
ثقة حافظ^(٤).

وقد صرح ابن عجلان بسماع المقبري من أبيه، فقال: "عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه
سمع أباه يقول: سمعت أبا هريرة يقول:.... الحديث"^(٥).

ج - ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.
رواه عنه سفيان بن عيينة وزياذ بن سعد.

وتابع ابن عجلان على كلا الوجهين محمد بن إسحاق.
قال الدارقطني بعد إيراده للأسانيد: "والقولان محفوظان"^(٦) يعني بهما الوجهين الثاني
والثالث.

د - ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ - بدون
واسطة أبيه-.

رواه عنه زياد بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك.
وتابع ابن عجلان على هذا الوجه جمع من الرواة منهم: الليث بن سعد، ومالك بن أنس،
وعبد الحميد بن جعفر.

(١) تقريب التهذيب ص ٥٤٠ (٣٥٩٥).

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٤٥ (٢٠٩١).

(٣) تقدمت ترجمته ص ١١٣.

(٤) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤).

(٥) فوائد الفاكهي ص ١٤٢ - ١٤٤ (٢٣).

(٦) العلل، الدارقطني ١١٤/٤ (١٤٦٥).

وصرح ابن عجلان في هذا الوجه بالسماع من المقبري، فقال: "عن محمد بن عجلان حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري أن أبا شريح العدوي...." (١).
والذي يظهر رجحان الأوجه جميعها عن ابن عجلان؛ فلكل وجه من الأوجه الأربع قرينة ترجحه؛ فقد توبع ابن عجلان على الأوجه الأربع التي رواها، وجاءت من رواية الثقات عنه، وصرح في بعضها بالسماع كما في الوجه الثاني والرابع، ورجح الدارقطني عنه كما تقدم الوجه الثاني والثالث. والله أعلم.

٢. عبد الرحمن بن إسحاق: صدوق، له مناكير (٢).

٣. أبو بكر بن عمر القرشي العدوي المدني.

وثقه الخليلي (٣)، والذهبي (٤)، وابن حجر (٥).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٦).

وقال أبو حاتم: "لا بأس به" (٧).

وخلاصة القول فيه: ثقة. والله أعلم.

٤. عبد الله بن عبد العزيز الليثي المدني.

وثقه سعيد بن منصور (٨)، فقال: "كان مالك يرضاه وكان ثقة" (٩).

(١) فوائد الفاكهي ص ١٤٠، ١٤١ (٢٢).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٠.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢١٥/١ (٤٣).

(٤) الكاشف ٤١٢/٢ (٦٥٣٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ١١١٧ (٨٠٤١).

(٦) الثقات ٦٥٥/٧.

(٧) الجرح والتعديل ٣٣٧/٩ (١٤٩١).

(٨) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي، شيخ الحرم، وصاحب السنن، توفي سنة (٢٢٧هـ). انظر تاريخ دمشق ٣٠٣/٢١ - ٣٠٩ (٢٥٦٠)؛ الجرح والتعديل ٦٨/٤ (٢٨٤)؛ سير أعلام النبلاء

٥٨٦/١٠ - ٥٩٠ (٢٠٧)؛ الوافي بالوفيات ١٦٣/١٥ (٤٩٤٥).

(٩) تهذيب الكمال ٢٤٠/١٥ (٣٣٩٥).

وضعه أبو حاتم، وأبو زرعة^(١)، والنسائي^(٢)، وابن حجر^(٣).

وذكره العقيلي^(٤) في "الضعفاء"^(٥).

وقال عنه أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه ليس في وزن يشتغل بخطائه، عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثاً مستقيماً، يكتب حديثه"^(٦).

وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٧).

وقد أثبت له الاختلاط أبو ضمرة^(٨) والساجي^(٩) وابن حبان فقال: "كان ممن اختلط بآخرة، حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم، ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم، فاستحق الترك"^(١٠).

وأثبت له الاختلاط ابن حجر أيضاً^(١١).

وخلاصة القول فيه: ضعيف اختلط بآخرة. والله أعلم.

٥. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(١٢).

٦. عبد الله العمري: ضعيف، يعتبر به^(١٣).

(١) الضعفاء، أبو زرعة الرازي ٣٥٥/٢.

(٢) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ١٩٩ (٣٢٢).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٢٣ (٣٤٦٧).

(٤) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، أبو جعفر الحجازي، الحافظ الناقد، صاحب كتاب "الضعفاء الكبير"، توفي سنة (٣٢٢هـ). انظر. سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣٦-٢٣٩ (٩٣)؛ الوافي بالوفيات ٤/٢٠٤ (١٨٢٢)؛ شذرات الذهب ٤/١١٧؛ الأعلام ٦/٣١٩.

(٥) الضعفاء، العقيلي ٢/٦٧٥ (٨٤٢).

(٦) الجرح والتعديل ٥/١٠٣ (٤٧٥).

(٧) انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٥/١٤٠ (٤٢٢)؛ الضعفاء الصغير ص ٦٨ (١٨٧).

(٨) الكواكب النيرات ١/٥٠٢ (٤).

(٩) الكواكب النيرات ١/٥٠٣.

(١٠) المجروحين ١/٥٠٠، ٥٠١ (٥٢٤).

(١١) تقريب التهذيب ص ٥٢٣ (٣٤٦٧).

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(١٣) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

٧. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المثبتين^(١).

وقد اختلف على مالك على وجهين:

أ- فمرة يرويه مالك، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ولم أقف على من رواه عنه.

وتابع مالكاً على هذا الوجه محمد بن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وغيرهم.

ب- ومرة يرويه الحفاظ عن مالك، عن المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

منهم: عبدالله التنيسي، وهو: ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ^(٢)، ومعن بن عيسى، وهو: ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك^(٣)، وعبد الله القعني، وهو: ثقة عابد، كان يحيى بن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً^(٤)، وغيرهم.

وقد تابع مالكاً على هذا الوجه الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر، وغيرهم.

والذي يظهر أن الوجه الثاني هو الوجه الراجح عن مالك بن أنس؛ فقد جاء من رواية الثقات عنه، وهو الوجه المحفوظ عنه، قال ابن عبد البر: "لم يختلف الرواة للموطأ في هذا الحديث عن مالك وهو حديث صحيح"^(٥) بخلاف الوجه الأول فهو ضعيف؛ لجهالة الراوي عن مالك. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٦).

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٥٩ (٣٧٤٥).

(٣) تقريب التهذيب ص ٩٦٣ (٦٨٦٨).

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٤٧ (٣٦٤٥).

(٥) التمهيد ٣٥/٢١.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

٢. محمد بن إسحاق بن يسار المدني.

اختلف العلماء في حال ابن إسحاق.

فوصفه شعبة بن الحجاج بأنه: "أمير المؤمنين في الحديث" (١).

ووثقه البوشنجي (٢) (٣)، والخليلي (٤)، والعجلي (٥)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "ثقاته" وقال: "من أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنما أتى ما أتى؛ لأنه كان يدلّس على الضعفاء، فوقعت المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته" (٦).

وقال يحيى بن معين (٧)، والنسائي (٨): "ثقة، ولكن ليس بحجة".

وسئل أحمد بن حنبل عن ابن إسحاق فقال: "هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع بين الرجلين يحمل حديث أحدهما على الآخر" (٩) وقال أيضاً: "يكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي وغيرها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين" (١٠).

ووصفه شعبة في رواية عنه (١١)، وابن المديني (١٢)، وأبو زرعة (١٣)، وغيرهم، بأنه: "صدوق".

(١) الجرح والتعديل ١٩٢/٧ (١٠٨٧)؛ الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٨٨/١ (١٣٨).

(٢) وهو محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن البوشنجي، أبو عبد الله المالكي، شيخ أهل الحديث في عصره، ولد سنة (٢٠٤هـ)، وتوفي سنة (٢٩٠هـ). انظر. الثقات ١٥٢/٩؛ طبقات الحنابلة ٢٢٨-٢٢٥/١ (٣٧٥)؛ تاريخ دمشق ٢٠٣/٥١-٢٠٩ (٦٠٣٨)؛ سير أعلام النبلاء ٥٨١/١٣-٥٨٩ (٣٠٣).

(٣) تهذيب التهذيب ٥٠٧/٣.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٨٨/١ (١٣٨).

(٥) معرفة الثقات ٢٣٢/٢ (١٥٧١).

(٦) الثقات ٣٨٣/٧، ٣٨٤.

(٧) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٦٦/١ (١٠٤٧).

(٨) المغني في الضعفاء ١٥٩/٢ (٥٢٧٥).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية المروزي ص ٦١ (٥٥).

(١٠) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٨٢/١ (١١٦١).

(١١) انظر. الكامل في ضعفاء الرجال ٣٨/٩ (١٦٢٨)؛ المغني في الضعفاء ١٥٩/٢ (٥٢٧٥).

(١٢) معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٢٠٠/٢ (٦٦٧).

(١٣) الجرح والتعديل ١٩٢/٧ (١٠٨٧).

وقال عنه ابن حجر: "صدوق يدلّس، وقد رمي بالتشيع والقدر"^(١).
 وقال ابن عدي: "فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يختلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به"^(٢).
 ووصفه الذهبي بأنه: "حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة"^(٣).
 وكذلك قال ابن حجر في "الفتح": "حسن الحديث إلا أنه لا يحتج به إذا خولف"^(٤).
 وقال الدارقطني: "لا يحتج به وإنما يعتبر به"^(٥)، ووهاه في موضع آخر^(٦).
 وكان يرمى بغير نوع من البدع، والتي منها التشيع^(٧)، والاعتزال^(٨)، ورأيه في القدر بالإضافة إلى التدليس وغيره.
 فقد أخبر غير واحد منهم: أبو داود السجستاني بأن: ابن إسحاق كان قد رآه معتزلياً^(٩).

(١) تقريب التهذيب ص ٨٢٥ (٥٧٦٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٩ / ٤٨، ٤٩ (١٦٢٨).

(٣) انظر. ميزان الاعتدال ٦٢/٦ (٧٢٠٣)؛ سير أعلام النبلاء ٤١/٧ (١٥)؛ تاريخ الإسلام ١٩٦/٤ (٣٢٦)؛ تذكرة الحفاظ ١٧٣/١ (١٦٧).

(٤) فتح الباري، ابن حجر ٩٥/٥.

(٥) سؤالات البرقاني ص ١٢٤ (٤٢٣).

(٦) ميزان الاعتدال ٥٧/٦ (٧٢٠٣).

(٧) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته نصاً ووصية، إما جلياً أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. انظر. الملل والنحل ١٦٩/١؛ موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ص ٢٦٥.

(٨) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء الغزال وعمرو بن عبيد، سمو بذلك؛ لاعتزالهم الحسن البصري لما اختلفوا معه في حكم مرتكب الكبيرة، فاعتزلوا عن مجلسه في المسجد، ومذهبهم في الجملة يقوم على الأصول الخمسة، وهي: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ستروا تحت كل واحد منها جملة من المعاني الباطلة؛ التي تخالف مفهومها الشرعي. انظر. الملل والنحل ٥٦/١ وما بعدها؛ موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ص ٣٥٨.

(٩) ميزان الاعتدال ٥٧/٦ (٧٢٠٣)؛ المغني في الضعفاء ١٥٩/٢ (٥٢٧٥).

وذكره يحيى القطان من ضمن جماعة كان يرون التشيع ويقدمون عليا على عثمان^(١).
وقد عده العلائي^(٢)، وابن حجر^(٣) في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين الذين اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل^(٤).

وقال الخطيب البغدادي: "وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب، منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه. فأما الصدق فليس بمدفوع عنه"^(٥).

وخلاصة القول فيه: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس. والله أعلم.

وقد اختلف على محمد بن إسحاق على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة يرويه محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
ولم أقف على من رواه عنه.

ب- ومرة يرويه محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ. رواه عنه محمد بن سلمة الحراني، وهو: ثقة^(٦).
وتابع ابن إسحاق في كلا الوجهين محمد بن عجلان.

ج- ومرة يرويه الحفاظ عن محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

وهم: يزيد بن هارون السلمي، وهو: ثقة متقن عابد^(٧)، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وهو:

(١) معجم الأدباء ٦/٢٤١٩ (٩٩٥).

(٢) جامع التحصيل ص ١١٣

(٣) طبقات المدلسين ص ١٣٢ (١٢٥).

(٤) طبقات المدلسين ص ٢٤.

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢١ (١).

(٦) تقريب التهذيب ص ٨٤٩ (٥٩٥٩).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

ثقة يحفظ^(١)، وعبد الله بن نمير الهمداني، وهو: ثقة^(٢)، وعبد بن سليمان الكلبي، وهو: ثقة ثبت^(٣).

وتابع ابن إسحاق على هذا الوجه جمع من الرواة منهم: الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وعبد الحميد بن جعفر.

والذي يظهر رجحان هذه الأوجه جميعها عن محمد بن إسحاق؛ فلعله حفظها جميعا عن المقبري، فقد جاءت من رواية الثقات عنه وقد توبع عليها جميعا. والله أعلم.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري سبعة من أصحابه، وهم:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٤).

٢. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المثبتين^(٥).

٣. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٦).

٤. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٧).

٥. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٨).

٦. عبد الله بن سعيد المقبري: متروك الحديث^(٩).

(١) تقريب التهذيب ص ٨٧٥ (٦١٥٤).

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٥٣ (٣٦٩٢).

(٣) تقريب التهذيب ص ٦٣٥ (٤٢٩٧).

(٤) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٨) تقدمت ترجمته ص ١٤٨.

(٩) تقدمت ترجمته ص ٩٠.

٧. يحيى بن أبي كثير الطائي اليمامي.

قال عنه أيوب السخيتاني: "ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير" (١).
 ووصفه أحمد بن حنبل بأنه: من أثبت الناس (٢)، وقال أيضا: "بخ بخ نقى الحديث جداً"
 وجعل يطربه جداً، ثم قال: "لا نكاد نجد في حديثه شيئاً" (٣).
 ووصفه أبو حاتم بالإمامة فقال: "يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة" (٤).
 ووثقه العجلي (٥)، والذهبي (٦)، وابن حجر (٧).
 وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٨).
 ومع جلالة قدر يحيى بن أبي كثير إلا أنه عرف بالإرسال والتدليس.
 فقد قال يحيى القطان واصفا مراسيل يحيى بن أبي كثير بأنها: "مرسلات شبه الريح" (٩).
 وسئل أحمد بن حنبل عن مراسيل يحيى، فقال: "لا تعجبني، لأنه روى عن رجال ضعاف
 صغار" (١٠).

ووصفه النسائي (١١)، وابن حبان (١٢)، والدارقطني (١٣)، والعلائي، وغيرهم، بالتدليس.

-
- (١) انظر. الطبقات الكبير ١١٦/٨ (٢٦١٦)؛ التاريخ الكبير، البخاري ٨ / ٣٠٢ (٣٠٨٧).
 (٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٤٩٤/٢ (٣٢٥٤).
 (٣) سؤالات أبي داود ص ٣٢٤، ٣٢٥ (٤٤٦).
 (٤) الجرح والتعديل ١٤٢/٩ (٥٥٩).
 (٥) معرفة الثقات ٣٥٧/٢ (١٩٩٤).
 (٦) انظر. ميزان الاعتدال ٢١٢/٧ (٩٦١٥)؛ تذكرة الحفاظ ١٢٨/١ (١١٥)؛ سير أعلام النبلاء ٢٧/٦ (٩)؛
 تاريخ الإسلام ٥٥٦/٣ (٣٦١).
 (٧) تقريب التهذيب ص ١٠٦٥ (٧٦٨٢).
 (٨) الثقات ٥٩١/٧.
 (٩) انظر. الضعفاء، العقيلي ١٥٣٢/٤ (٢٠٥٥)؛ تهذيب الكمال ٥٠٩/٣١ (٦٩٠٧).
 (١٠) مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ ٢٢٢/٢ (٢٢١٥).
 (١١) سؤالات السلمي ص ٣٦٥ (٤٧٧).
 (١٢) الثقات ٥٩٢/٧.
 (١٣) انظر. التتبع ص ١٢٦؛ العلل، الدارقطني ٣٤٤/٥..

وعده العلائي^(١)، وابن حجر^(٢) في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم وقلة تدليسهم^(٣).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت، لكنه يدلّس ويرسل. والله أعلم.

الوجه الخامس: المقبري، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عمر بن طلحة بن علقمة الليثي المدني.

ذكره ابن حبان في "الثقات"^(٤).

وقال أبو حاتم عنه: "محله الصدق"^(٥).

وقال ابن حجر عنه: "صدوق"^(٦)، وقال في موضع آخر: "لين"^(٧).

وقال عنه أبو زرعة: "ليس بقوي"^(٨).

وذهب الذهبي إلى تجهيله؛ فقال: "مجهول"^(٩)، وقال في موضع آخر: "لا يكاد يعرف"^(١٠).

وأورد له ابن عدي أحاديث، وقال: "له غير ما ذكرت، وبعض أحاديثه عن سعيد المقبري مالا يتابعه عليه أحد"^(١١).

وخلاصة القول فيه: ضعيف، يعتبر به. والله أعلم.

(١) جامع التحصيل ص ٢٩٩ (٨٨٠).

(٢) طبقات المدلسين ص ٧٦ (٦٣).

(٣) طبقات المدلسين ص ٢٣. لكن ابن حجر خالف نفسه في كتابه "النكت على كتاب مقدمة ابن الصلاح

٦٤٣/٢" وذكر يحيى بن أبي كثير في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين أكثروا من التدليس وعرفوا به.

(٤) الثقات ٤٤٠/٨.

(٥) الجرح والتعديل ١١٧/٦ (٦٣١).

(٦) تقريب التهذيب ص ٧٢٢ (٤٩٥٨).

(٧) لسان الميزان ٣٨٠/٩ (٢٠٢٩).

(٨) الجرح والتعديل ١١٧/٦ (٦٣١).

(٩) ديوان الضعفاء ص ٢٩٤ (٣٠٧٢).

(١٠) ميزان الاعتدال ٢٥١/٥ (٦١٥٧).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٦/٧ (١٢١٧).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
والوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ، فقال:
"والقولان محفوظان"، وقد جاء من طريق ابن عجلان ومحمد بن إسحاق عنه؛ فقد جاءت
هذه الأوجه من رواية الثقات عن ابن عجلان، وصرح ابن عجلان بسماع المقبري من أبيه في
الوجه الثاني الذي رواه فأؤمن بذلك من تدليسه.

ورجح ابن المديني^(١)، وأبو حاتم^(٢)، وابن عبد البر^(٣) الوجه الرابع المقبري، عن أبي شريح
الخبزاعي، عن النبي ﷺ. وتعارض في هذا الوجه، رواية الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري
كالليث بن سعد، ومالك بن أنس.

وأما الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فرواه عنه جمع من أصحابه،
وفيه عدد من الثقات كأبي بكر بن عمر، ومحمد بن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق.
وقد تكلم ابن المديني عن رواية عبد الرحمن بن إسحاق، وقال: "والحديث عندي حديث
مالك وابن عجلان - يعني الوجه الرابع - وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق"^(٤).

(١) العلل، ابن المديني ص ٧٨ (١١٩).

(٢) العلل، ابن أبي حاتم ٥/٥٨٥ (٢١٩٥). ذكر أبو حاتم في العلل وجهها جديدا عن المقبري ورجحه فقد قال: "إنما
هو سعيد المقبري عن أبي شريح الخزاعي عن علي عن النبي ﷺ" هكذا وقع في ط. الحميد والجريسي - وهي الطبعة
المعتمدة في البحث - ٥٥/٦ (٢٣١٢) وفي ط. الدباسي أيضا ٦٨/٣ (٢٣١٢) بإثبات علي، أما في ط. المصري ٣/٣٥٣
(٢٣١٢) فوقعت بدون ذكر علي في السند. ولم يسم أبو حاتم راوي هذا الوجه عن المقبري فلذلك لم أثبته من
ضمن الأوجه التي اختلف الرواة فيها على المقبري، خاصة أن الحديث معروف من حديث أبي شريح عن النبي ﷺ
كما تقدم.

(٣) التمهيد ٢١/٣٥.

(٤) العلل، ابن المديني ص ٧٨ (١١٩).

وقال الحاكم: "وقد صحت الرواية فيه أيضا عن أبي هريرة وأظنهما قد خرجاه، والذي عندي أن الشيخين رضي الله عنهما أهملتا حديث أبي هريرة^(١) لرواية عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه"^(٢).

لكن عبد الرحمن لم يتفرد بهذا الإسناد وقد توبع عليه. والذي يظهر رجحان الأوجه الأربعة عن المقبري؛ وهو محدث واسع الرواية؛ فلا يستبعد أن يكون سمعها أولا بواسطة أبيه، ثم سمعها مباشرة من شيوخه فحدث بها على الوجهين. وأما الوجه الخامس: المقبري عن النبي ﷺ، تفرد به عمر بن طلحة، وقد قال ابن عدي عنه: "وبعض أحاديثه عن سعيد المقبري مالا يتابعه عليه أحد"^(٣)؛ وإسناده معلول بالإرسال. فالقرينة المرجحة هي سعة رواية المقبري فمرة يروي الحديث بواسطة أبيه ومرة يسقط الواسطة. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

والحديث من وجوهه الأربعة الراجحة إسناده صحيح، وقد أخرج الشيخان الحديث من طريق الليث عن المقبري عن أبي شريح الخزاعي، وكذا الترمذي^(٤) والحاكم^(٥) صححا هذا الحديث.

(١) في المطبوع (أبي شريح) وما أثبتته هو الصواب إذ سياق الكلام لا يستقيم إلا بذلك، بالإضافة إلى أن

عبد الرحمن بن إسحاق لم يرو الوجه الرابع عن المقبري.

(٢) المستدرک ١٨١/٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٦/٧ (١٢١٧).

(٤) جامع الترمذي ٣٤٥/٤ (١٩٦٨).

(٥) المستدرک ١٨١/٤ (٧٢٩٦).

وقد جاء هذا الحديث من غير طريق المقرري عن أبي هريرة^(١)، وعن أبي شريح الخزاعي^(٢) رضي الله عنه. وللحديث أيضا شواهد من حديث عائشة^(٣)، وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٤) رضي الله عنه وغيرهما.

-
- (١) ممن روى عن أبي هريرة أبو صالح، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو حازم . فأما رواية أبو صالح فانظر . صحيح البخاري ٩٤/٤ (٦٠١٨)، ١١٦/٤ (٦١٣٦)؛ صحيح مسلم ٦٨/١ (٤٧-٧٥)، ٦٩/١ (٤٧-٧٦)؛ سنن أبي داود ٥٧٦/٥ (٣٧٤٩)؛ سنن ابن ماجه ١١٥/٥ (٣٩٧١) ولفظه : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت" والسياق للبخاري (٦٠١٨) ؛ وأما رواية أبو سلمة بن عبد الرحمن فانظر . صحيح البخاري ١١٦/٤ (٦١٣٨)، ١٨٧/٤ (٦٤٧٥)؛ صحيح مسلم ٦٨/١ (٤٧-٧٤)؛ سنن أبي داود ٤٦٣/٧ (٥١٤٥)؛ جامع الترمذي ٦٥٩/٤ (٢٥٠٠) ولفظه : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت" والسياق للبخاري (٦١٣٨) ؛ ورواية أبو حازم فانظر . صحيح البخاري ٣٨٢/٣، ٣٨٣ (٥١٨٥) ولفظه : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره واستوصوا بالنساء خيرا ،... الحديث" والسياق للبخاري .
- (٢) وممن روى عن أبي شريح الخزاعي نافع بن جبير وروايته في : انظر . صحيح مسلم ٦٩/١ (٧٧-٤٨)؛ سنن ابن ماجه ٦٣٧/٤ (٣٦٧٢) ولفظه : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليسكت" . والسياق لمسلم .
- (٣) انظر . صحيح البخاري ٩٤/٤ (٦٠١٤)؛ صحيح مسلم ٢٠٢٥/٤ (١٤٠-٢٦٢٤)؛ سنن أبي داود ٤٦١/٧ (٥١٥١)؛ جامع الترمذي ٣٣٢/٤ (١٩٤٢)؛ سنن ابن ماجه ٦٣٧/٤ (٣٦٧٣) ولفظه : "ما زال يوصيني جبريل بالجار حتى ظننت أنه سيورثه" والسياق للبخاري .
- (٤) انظر . سنن أبي داود ٤٦١/٧ (٥١٥٢)؛ جامع الترمذي ٣٣٢/٤ (١٩٤٣) ولفظه : "أنه ذبح شاة فقال : أهديتم لجلي اليهودي ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : " ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه " والسياق لأبي داود .

(١٠) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، سأل صفوان بن المعطل رسول الله ﷺ، فقال: (إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ أَمْرٍ أَنْتَ بِهِ عَالِمٌ، وَأَنَا بِهِ جَاهِلٌ، هَلْ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ سَاعَةٍ يُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) (١).

قال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه الضحاك بن عثمان، وعياض بن عبد الله القرشي، عن المقبري، عن أبي هريرة، أن صفوان بن المعطل، سأل النبي ﷺ.

وخالفهما الليث بن سعد؛ فرواه عن سعيد المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن مسعود: أنه قال: (بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَقَالَ لَهُ: عَلَّمَنِي مِمَّا أَنْتَ بِهِ عَالِمٌ، ... الْحَدِيثَ).

وقول الليث أصح.

ورواه زيد بن يحيى بن عبيد، عن الليث، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عبسة.

ووهم في ذكر ابن المسيب، وإنما روى الليث في آخر الحديث ألفاظا عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري مرسلاً (٢).

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية الضحاك بن عثمان عند ابن ماجه في سننه ٣٠٣/٢ (١٢٥٢): "سأل صفوان بن المعطل ﷺ رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني سائلك عن أمر أنت به عالم وأنا به جاهل. قال: "وما هو؟" قال: هل من ساعات الليل والنهار ساعة تكرر فيها الصلاة؟ قال: "نعم. إذا صليت الصبح فدع الصلاة حتى تطلع الشمس، فإذا تطلع بقرني الشيطان، ثم صل فالصلاة محضرة متقبلة حتى تستوي الشمس على رأسك كالرمح، فإذا كانت على رأسك كالرمح فدع الصلاة، فإن تلك الساعة تُسَجَرُ فيها جهنم وتفتح فيها أبوابها، حتى تزيغ الشمس عن حاجبك الأيمن، فإذا زالت فالصلاة محضرة متقبلة حتى تصلي العصر، ثم دع الصلاة حتى تغيب الشمس". وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض، إلا أن عياضاً بن عبد الله لم يسم السائل في روايته - كما عند أبي يعلى الموصلي في مسنده ٤٥٧/١١ (٦٥٨١) وابن خزيمة في صحيحه ٤٢٧/٢، ٤٢٨، (١٢٧٥) - وقد اختلف في اسم السائل ففي رواية الليث بن سعد - كما عند إسحاق بن راهويه في مسنده ذكر ذلك ابن حجر في المطالب العالية ٢٥٢/٣ (٢٨٩)؛ والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة ١/١٤٦٥ (٨٦٦)، وأبو سعيد الشاشي في مسنده ٣١٩/٢، ٣٢٠ (٩٠١) - وعبد الحميد بن جعفر - كما عند الدارقطني في النزول ص ١٠٠، ١٠١ (١٢)، وأبو نعيم في الحلية ٢٦٥/٤ - قالوا: "عمرو بن عبسة ﷺ"، خلافا لما ذكره الضحاك بن عثمان في روايته.

(٢) العلل، الدارقطني ١١٤/٤، ١١٥ (١٤٦٦).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على سبعة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن عون، بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عبسة، عن النبي ﷺ.

الرابع: المقبري، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الخامس: المقبري، عن صفوان بن المعطل، عن النبي ﷺ.

السادس: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود،

عن النبي ﷺ.

السابع: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى الضحاك بن عثمان وعياض بن عبد الله الوجه الأول عنه، وروى الليث بن سعد الوجه الثاني عنه، وتفرد ابن عجلان برواية الوجهين الثالث والرابع عن المقبري، كما تفرد الضحاك بن عثمان برواية الوجه الخامس عنه، وروى عبد الحميد بن جعفر الحميد الوجهين الثاني والسادس عن المقبري، وروى يزيد بن أبي حبيب الوجه السابع وتفرد به. وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(١)، وابن حبان في "صحيحه"^(٢)، وغيرهما، من طريق الضحاك ابن عثمان.

(١) سنن ابن ماجه ٣٠٣/٢ (١٢٥٢).

(٢) صحيح ابن حبان ٤/٤٠٩، ٤١٠ (١٥٤٢).

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢)، وغيرهما، من طريق عياض بن عبد الله.

وكلاهما (الضحك بن عثمان، وعياض بن عبد الله) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٣)، وأبو سعيد الشاشي (٤) في "مسنده" (٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦)، من طرق عن الليث بن سعد.

وأخرجه الدارقطني في "النزول" (٧)، من طريق عبد الحميد بن جعفر.

وكلاهما (الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر) عن المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عبسة، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: المقبري، عن النبي ﷺ.

ذكرهما الدارقطني في "علله" (٨)، من طريق ابن عجلان، عن المقبري. ولم أجد من أخرجهما.

(١) مسند أبي يعلى الموصلي ٤٥٧/١١ (٦٥٨١).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤٢٧، ٤٢٨/٢ (١٢٧٥).

(٣) كما في المطالب العالية ٢٥٢/٣ (٢٨٩)؛ إتحاف الخيرة المهرة، البوصيري ٤٦٥/١ (٨٦٦).

(٤) هو الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل المعقلي، أبو سعيد الشاشي، الحافظ الثقة الرحال، مؤلف "المسند الكبير"، توفي سنة (٣٣٥هـ). انظر. سير أعلام النبلاء ١٥/٣٥٩، ٣٦٠ (١٨٣)؛ تاريخ

الإسلام ٦٩٧/٧ (١٨٨)؛ الوافي بالوفيات ٢٣٩/٢٧ (٤٠٧)؛ شذرات الذهب ١٩٦/٤.

(٥) مسند الشاشي ٣١٩/٢، ٣٢٠ (٩٠١).

(٦) حلية الأولياء ٢٦٦/٤.

(٧) النزول ص ١٠٠، ١٠١ (١٢). تصحف اسم عمرو بن عبسة في هذا الطريق إلى عمرو بن عتبة.

(٨) العلل، الدارقطني ١١٤/٤، ١١٥ (١٤٦٦).

الوجه الخامس: المقبري، عن صفوان بن المعطل، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (١)، وعبد الله بن أحمد (٢) في زياداته على "المسند" (٣)، وغيرهما، من طريق الضحاك بن عثمان، عن المقبري به.

الوجه السادس: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٤)، من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري به.

الوجه السابع: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥)، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن المقبري به.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. الضحاك بن عثمان: صدوق (٦).

واختلف على الضحاك على وجهين:

أ- فمرة يرويه الضحاك، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وهو: صدوق (٧).

تابع الضحاك على هذا الوجه عياض بن عبد الله.

(١) كما في إتحاف الخيرة المهرة، البوصري ٤٦٨/١ (٨٧٠).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي، محدث بغداد، روى عن أبيه شيئاً كثيراً من جملته "المسند" كله، و"الزهد"، ولد سنة (٢١٣هـ)، توفي سنة (٢٩٠هـ). انظر الجرح والتعديل ٧/٥ (٣٢)؛ طبقات الحنابلة ٥/٢ - ٢٠ (٤٩)؛ تاريخ بغداد ١١/١٢ - ١٤ (٤٩٠٤)؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٥١٦ (٢٥٧).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٧ / ٣٣١ (٢٢٦٦١).

(٤) حلية الأولياء ٤/٢٦٥.

(٥) المعجم الأوسط ٩/٥ (٨٩٥٠).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

(٧) تقريب التهذيب ص ٨٢٦ (٥٧٧٣).

ب- ومرة يرويه الضحاك، عن المقبري، عن صفوان بن المعطل، عن النبي ﷺ.
رواه عنه حميد بن الأسود، وهو: صدوق يهم قليلاً^(١).

ولم يتابع الضحاك على هذا الوجه.

قال الهيثمي^(٢) في "مجمع الزوائد" بعد إيراده لهذا الوجه: "رواه عبد الله في زياداته على المسند، ورجاله رجال الصحيح، إلا أني لا أدري سمع سعيد المقبري منه أم لا"^(٣).
والراجح أن سعيداً المقبري لم يدرك صفوان بن المعطل، وروايته عنه مرسل^(٤).
والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن الضحاك بن عثمان؛ فقد توبع على هذا الوجه، وصحح ابن حجر في "الإصابة"^(٥) هذه الرواية على رواية صفوان نفسه.
بخلاف الوجه الثاني؛ فقد رواه عنه حميد، وهو كما تقدم صدوق يهم، ولعل الانقطاع الواقع في هذا الوجه كان من أوهام حميد. والله أعلم.

٢. عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري القرشي المدني.

ذكره ابن حبان^(٦) في "ثقاته"، وذكره الذهبي في الميزان ورمز للعمل على توثيقه^(٧)، وقال: وقال: "وثق"^(٨).

(١) تقريب التهذيب ص ٢٧٣ (١٥٥١).

(٢) هو علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن المصري، صاحب التصانيف الكثيرة، منها: "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي" و"زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة"، ولد سنة (٧٣٥هـ)، وتوفي سنة (٨٠٧هـ).
انظر. الضوء اللامع ٢٠٠/٥ - ٢٠٣ (٦٧٦)؛ البدر الطالع ٤٤١/١، ٤٤٢ (٢١٤)؛ شذرات الذهب ١٠٥/٩، ١٠٦؛ الأعلام ٢٦٦/٤، ٢٦٧.

(٣) مجمع الزوائد ٣٩٢، ٣٩٣/٢ (٣٣٤٦).

(٤) اختلف في تحديد سنة وفاة صفوان بن المعطل رحمه الله، لكن أرجحها أنه توفي شهيداً في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غزوة إرمينية سنة (١٩هـ)، ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في حادثة الأفك - كما في صحيح البخاري ١٢٣/٣ - ١٢٦ (٤١٤١) - حيث قالت: "ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله" وقولها هذا يقتضي تقدم موته عليها.
والله أعلم. انظر. ترجمته في الاستيعاب ٤٣٥/١، ٤٣٦ (١٢٢٢)؛ الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٦/٥ - ٢٨٢ (٤١١)؛ سير أعلام النبلاء ٥٤٥/٢ - ٥٥٠ (١١٥).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٩/٥ (٤١١١).

(٦) الثقات ٢٨٣/٧.

(٧) ميزان الاعتدال ٣٧٠/٥ (٦٥٤٧).

(٨) انظر. ميزان الاعتدال ٣٧١/٥ (٦٥٤٧)؛ الكاشف ١٠٧/٢ (٤٣٥٩)؛ تاريخ الإسلام ١٧٤/٤ (٢٧٢٢).

وضعه يحيى بن معين^(١)، وقال ابن حجر: "فيه لين"^(٢).

وقال الساجي: "روى عن ابن وهب أحاديث فيها إضطراب".

وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"^(٣).

وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ"^(٤).

ووصفه البخاري بأنه: "منكر الحديث"^(٥).

وخلاصة القول فيه: ضعيف. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن مسعود،

عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٦).

٢. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٧).

واختلف على عبد الحميد على وجهين:

أ- فمرة يرويه عبد الحميد، عن المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله

ابن مسعود، عن النبي ﷺ - بدون واسطة والد عون بن عبد الله -.

ب- ومرة يرويه عبد الحميد، عن المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن

عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

وكلا الوجهين رواهما عنه أبو بكر الحنفي، وهو: ثقة^(٨).

تابع عبد الحميد على الوجه الأول الليث بن سعد.

(١) تهذيب التهذيب ٣/٣٥٣.

(٢) تقريب التهذيب ص ٧٦٥ (٥٣١٣).

(٣) الجرح والتعديل ٦/٤٠٩ (٢٢٨٥).

(٤) الضعفاء، العقيلي ٣/١٠٥٥ (١٣٨٥).

(٥) الضعفاء، العقيلي ٣/١٠٥٥ (١٣٨٥).

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٨) تقريب التهذيب ص ٦١٨ (٤١٧٥).

ولم يتابع عبد الحميد على الوجه الثاني.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول، عن عبد الحميد بن جعفر؛ فقد تابعه على هذا الوجه الليث بن سعد، وهو أوثق الرواة عن المقبري، وقد أورد إسناده ابن حجر في "المطالب العالية"، فقال: "وهذا الإسناد صحيح إلا أن فيه انقطاعاً؛ لأن عوناً لم يدرك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد جاءت عنه أحاديث من روايته عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، غير هذا" (١).

وقد نص غير واحد من الأئمة منهم: الترمذي (٢)، وأبو داود السجستاني (٣) على أن عوناً لم يدرك ابن مسعود.

فدل ذلك على أن الزيادة في الوجه الثاني مرجوحة؛ لانقطاع إسناده. والله أعلم.

الوجه الثالث: المقبري، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عبسة، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: المقبري، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة (٤).

وقد اختلف على ابن عجلان على وجهين، وابن عجلان غير ضابط لرواية سعيد المقبري، والحمل في ذلك عليه. والله أعلم.

الوجه الخامس: المقبري، عن صفوان بن المعطل، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. الضحاك بن عثمان: صدوق (٥).

(١) المطالب العالية ٢٥٣/٣.

(٢) جامع الترمذي ٤٧/٢.

(٣) سنن أبي داود ١٦٣/٢.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

الوجه السادس: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(١).

الوجه السابع: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. يزيد بن أبي حبيب واسمه سويد الأزدي المصري.

وثقه أبو زرعة^(٢)، والعجلي^(٣)، والحاكم^(٤)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٥).

وقال عنه الذهبي: "ثقة من العلماء الحكماء الأتقياء"^(٦).

وقال ابن حجر بأنه: "ثقة فقيه وكان يرسل"^(٧).

وخلاصة القول فيه: ثقة فقيه، وكان يرسل. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٢) الجرح والتعديل ٢٦٧/٩ (١١٢٢).

(٣) معرفة الثقات ٣٦٢/٢ (٢٠١٠).

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٣٧٧.

(٥) الثقات ٥٤٦/٥.

(٦) انظر. الكاشف ٣٨١/٢ (٦٢٨٩)؛ تذكرة الحفاظ ١٢٩/١ (١١٦)؛ سير أعلام النبلاء ٣١/٦ (١٠)؛ تاريخ

الإسلام ٥٦٢/٣ (٣٦٨).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٧٣ (٧٧٥١).

الوجه الراجح عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني المنقطع: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله ابن مسعود، عن النبي ﷺ، فقال: "وقول الليث بن سعد أصح"^(١) وتابعه على هذا الترجيح ابن حجر، فقال: "وهذا الإسناد صحيح إلا أن فيه انقطاعاً؛ لأن عوناً لم يدرك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه"^(٢).

وعلة ترجيح هذا الوجه دون غيره؛ أن الليث بن سعد، من أوثق الرواة عن المقبري، ولا يكاد يقدم عليه أحد في الرواية، وتابعه على هذا الوجه عبد الحميد بن جعفر. وأما الوجه الأول والذي جاء من رواية الضحاك بن عثمان وعياض بن عبد الله؛ فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما؛ لكن روايتهما معلة بمخالفة الثقات. وأما الوجه السابع: الذي يرويه يزيد بن أبي حبيب؛ فقد جاء من رواية ابن لهيعة عنه، وهو ضعيف^(٣)، وقد قال ابن رجب بعد ذكره لهذا الإسناد: "وابن لهيعة سيء الحفظ"^(٤). فالقرينة المرجحة هي تقديم رواية الأضبط والأحفظ. والله أعلم.

(١) العلل، الدارقطني ١١٤/٤، ١١٥ (١٤٦٦).

(٢) المطالب العالمة ٢٥٣/٣.

(٣) اختلف العلماء في حال ابن لهيعة كثيراً، فمنهم من وثقه ومنهم من ذهب إلى تضعيفه مطلقاً، ومنهم ضعفه بعد احتراق كتبه واختلاطه، ومنهم من حسن رواية العبادة عنه على ضعفها. ولبعض الباحثين دراسة وافيه عن حال ابن لهيعة، ناقشوا فيها أقوال العلماء حول ابن لهيعة، منهم: د. أحمد معبد عبد الكريم في حاشيته على النفح الشذي، والشيخ طارق بن عوض الله في النقد البناء لحديث أسماء، وخلاصة ما رجحوه في حال ابن لهيعة أنه: ضعيف مطلقاً، وإن كان ضعفه أكثر بعد احتراق كتبه في أواخر عمره، ورواية القدماء عنه صالحة للاعتبار في المتابعات إذا لم يخالف فيها أو ينفرد. انظر. النفح الشذي ٨٦٣/٢؛ النقد البناء ص ٥٩.

(٤) فتح الباري، ابن رجب ٦٣/٥.

الحكم على الحديث:

والحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، إسناده ضعيف؛ لانقطاعه.

وقد جاء الحديث من غير طريق المقبري منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه مطولاً، من طريق أبي أمامة الباهلي^(١) قال، قال عمرو بن عبسة السلمي^(٢): (كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء، وهم يعبدون الأوثان، فسمعت برجل بمكة، يخبر أخباراً؛ فقدمت راحلتي فقدمت عليه فإذا رسول الله ﷺ مستخفياً، جُراءً عليه قومه، فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة..... الحديث)^(٣).

وللحديث شواهد أخرى كثيرة من حديث أبي سعيد الخدري^(٤)، وأبي هريرة^(٥)، ورفاعة الجهني^(٥)، وغيرهم.

(١) وهو صحابي مشهور. انظر. تقريب التهذيب ص ٤٥٢ (٢٩٣٩).

(٢) صحيح مسلم ٥٦٩/١ (٢٩٤ - ٨٣٢).

(٣) انظر. صحيح مسلم ٥٢٣/١ (١٧٢-٧٥٨) ولفظه: "إن الله يمهّل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول، نزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر" وهذا الإسناد جاء مقروناً برواية أبي هريرة.

(٤) انظر. صحيح البخاري ٣٥٦/١ (١١٤٥)، ١٥٧/٤، (٦٣٢١) ٤٠٣/٤، (٧٤٩٤)؛ صحيح مسلم ٥٢١/١ (٧٥٨-١٦٨)، ٥٢٢/١، (٧٥٨-١٦٩) ٥٢٢/١، (٧٥٨-١٧٠)، (٧٥٨-١٧١)، (٧٥٨-١٧٢) ٥٢٣/١، وهذا الإسناد جاء مقروناً بأبي سعيد الخدري؛ سنن أبي داود ٤٨٢/٢، ٤٨٣، (١٣١٥)، ١١٤/٧، (٤٧٣٣)؛ جامع الترمذي ٥٢٦/٥ (٣٤٩٨)؛ سنن ابن ماجه ٣٨٣/٢، ٣٨٤، (١٣٦٦) ولفظه: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له" والسياق للبخاري (١١٤٥).

(٥) انظر. سنن ابن ماجه ٣٨٥/٢ (١٣٦٧) ولفظه: "إن الله يمهّل، حتى إذا ذهب من الليل نصفه أو ثلثاه، قال: لا يسألن عبادي غيري، من يدعني أستجب له، من يسألني أعطه، من يستغفرني أغفر له، حتى يطلع الفجر".

(١١) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَلَا يُؤْذِي بِمَا أَحَدًا، لِيَجْعَلَهُمَا تَحْتَ رِجْلَيْهِ، أَوْ لِيُصَلَّ فِيهِمَا)^(١).

فقال: اختلف فيه عن سعيد المقبري:

فرواه عياض بن عبد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

ورواه الأوزاعي، عن الزبيدي، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

واختلف عن الأوزاعي:

فرواه ابن أبي العشرين، وعمرو بن أبي سلمة، وبشر بن بكر، ومحمد بن كثير، عن

الأوزاعي، عن الزبيدي، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه...^(٢)، عن الأوزاعي، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، لم يذكر:

الزبيدي.

وكذلك رواه ابن سمعان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأيد قول من قال: عن المقبري، عن أبيه^(٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ موقوفا.

(١) ولفظ الحديث كما في رواية عياض بن عبد الله عند عبد الله بن وهب في موطئه ص ١٢٧ (٤٢٩): "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ

أَحَدَكُمْ فَلْيَبْسُ نَعْلَيْهِ، أَوْ لِيَجْعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَلَا يُؤْذِي بِمَا غَيْرُهُ". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو

هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض، إلا أن عبد الله بن سعيد المقبري - كما في رواية ابن ماجه في سننه ٤٢٩/٢

(١٤٣٢) - ساق الحديث بلفظ غريب بنحو معنى هذا الحديث، حيث قال: "أَلْزِمَ نَعْلَيْكَ قَدَمَيْكَ، فَإِنْ خَلَعْتَهُمَا

فاجعلهما بين رجليك، ولا تجعلهما عن يمينك، ولا عن يمين صاحبك، ولا وراءك فتؤذي من خلفك".

(٢) فراغ في الأصل.

(٣) العلل، الدارقطني ١١٨، ١١٧/٤ (١٤٦٩).

- روى عياض بن عبد الله ومحمد بن عجلان وعبد الله المقبري، وإبراهيم بن الفضل الوجه الأول عنه، وروى الزبيدي الوجه الثاني عنه، وروى الأوزاعي الوجه الثاني مرة بواسطة الزبيدي ومرة بدونه، وروى ابن سمعان الوجهين الأول والثاني عنه، وروى ابن أبي ذئب الوجهين الثاني والثالث عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وفي رفع الحديث ووقفه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن وهب^(١) في "موطئه"^(٢)، ومن طريقه ابن خزيمة في "صحيحه"^(٣)، وغيرهم، من طريق عياض بن عبد الله.

وذكره الطبراني في "المعجم الصغير"^(٤)، من طريق محمد بن عجلان.
وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"^(٥)، من طريق ابن سمعان.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه"^(٦)، من طريق عبد الله بن سعيد المقبري.
وأخرجه ابن المقرئ^(٧) في "معجمه"^(٨)، من طريق إبراهيم بن الفضل.

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري، أبو محمد المصري، الحافظ الفقيه، من تصانيفه: "الموطأ" و"الجامع" و"البيعة" وغيرها، ولد سنة (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧هـ). انظر. وفيات الأعيان ٣/٣٦ (٣٢٤)؛ سير أعلام النبلاء ٩/٢٢٣ - ٢٣٤ (٦٣)؛ الوافي بالوفيات ١٧/٣٥٥ (٦٥٢٦)؛ الديباج المذهب ص ٢١٤-٢١٦ (٢٦٥).

(٢) موطأ ابن وهب ص ١٢٧ (٤٢٩).

(٣) صحيح ابن خزيمة ٢/٢٠٢، ٢٠٣ (١٠٠٩).

(٤) المعجم الصغير ٦١/٢ (٧٨٣).

(٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ١/٣٨٩ (١٥١٩).

(٦) سنن ابن ماجه ٢/٤٢٩ (١٤٣٢).

(٧) هو محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، أبوبكر الخازن، المشهور بابن المقرئ، الحافظ، مسند الوقت، صاحب "المعجم الكبير" و"الأربعين"، ولد سنة (٢٨٥هـ)، وتوفي سنة (٣٨١هـ). انظر. تاريخ دمشق ٥١/٢٢٠ - ٢٢٣ (٦٠٤٧)؛ غاية النهاية ٢/٤٢ (٢٦٧١)؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٣٩٨ - ٤٠٢ (٢٨٨)؛ شذرات الذهب ٤/٤٢٨.

(٨) معجم ابن المقرئ ص ٥٢ (٢٢٤).

جميعهم (عياض بن عبدالله، ومحمد بن عجلان، وعبدالله بن سمعان، وعبدالله المقبري، وإبراهيم بن الفضل) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في "سننه" (١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢)، والحاكم في "مستدركه" (٣)، وغيرهم، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

وأخرجه ابن الجعد (٤) في "مسنده" (٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦)، والبزار في "مسنده" "مسنده" (٧)، من طريق ابن أبي ذئب.

وذكره الدارقطني في "علله" (٨)، من طريق الأوزاعي. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني (١٠) في "طبقاته" (١١)، من طريق طريق عبد الله بن سمعان.

كلهم (محمد الزبيدي، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن سمعان) عن المقبري به.

(١) سنن أبي داود ٤٨٧/١ (٦٥٥).

(٢) صحيح ابن حبان ٥٥٧/٥ (٢١٨٢).

(٣) المستدرک ٣٩١/١ (٩٥٧).

(٤) هو علي بن الجعد البغدادي، أبو الحسن الجوهري مولى بني هاشم، الحافظ الحجة، صاحب "المسند"، ولد سنة (١٣٤هـ)، وقيل سنة (١٣٦هـ)، وتوفي سنة (٢٣٠هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٢٦٦/٦ (٢٣٦٢)؛ الجرح والتعديل ١٧٨/٦ (٩٧٤)؛ سير أعلام النبلاء ١٠/٤٥٩ - ٤٦٨ (١٥٢)؛ الوافي بالوفيات ٢٠/١٧٤، ١٧٥ (٢٦٥).

(٥) مسند ابن الجعد ١٠١٧/٢ (٢٩٤٧).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٦/٣ (٧٩٧٥).

(٧) مسند البزار ١٢٨/١٥ (٨٤٣٢).

(٨) العلل، الدارقطني ١١٨/٤ (١٤٦٩).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠٠/٦، ٤٠١ (٩٦٩).

(١٠) هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأنصاري، أبو محمد، المعروف بأبي الشيخ الأصفهاني، الإمام المسند الحافظ، محدث أصبهان، ولد سنة (٢٧٤هـ)، ومات سنة (٣٦٩هـ). انظر. سير أعلام النبلاء ١٦/٢٧٦ - ٢٨٠ (١٩٦)؛ الوافي بالوفيات ١٧/٢٦٢، ٢٦٣ (٦٣٧٣)؛ النجوم الزاهرة ٤/١٤٠؛ شذرات الذهب ٤/٣٧٣، ٣٧٤.

(١١) طبقات أبو الشيخ الأصفهاني ٣/٥٧٣، ٥٧٤ (٧٢٣). تصحف اسم ابن سمعان في هذا الإسناد إلى ابن شعبان.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(١) من طريق ابن أبي ذئب عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري خمسة من أصحابه، وهم:

١. عياض بن عبد الله: ضعيف^(٢).

٢. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، روايته عن المقبري مضطربة^(٣).

٣. عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي المدني.

ضعفه يحيى بن معين في رواية^(٤)، وابن المديني^(٥)، وقال عنه أبو حاتم: "ابن سمعان ضعيف

الحديث، سبيله سبيل الترك"^(٦).

وامتنع أبو زرعة عن التحديث عنه، وقال: "هو لا شيء"^(٧).

ووصفه أحمد^(٨)، والنسائي^(٩)، والدارقطني^(١٠)، والذهبي^(١١)، وابن حجر^(١٢)، وغيرهم بأنه:

بأنه: "متروك الحديث".

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٦/٣ (٧٩٧٢).

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦١.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٤) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١٦٦/١ (١٠٥٥).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٣٢ (١٦٨).

(٦) الجرح والتعديل ٦١/٥، ٦٢ (٢٧٩).

(٧) الجرح والتعديل ٦٢/٥ (٢٧٩).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية المروزي ص ٨٤ (١١٥).

(٩) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ٢٠٢ (٣٣٩).

(١٠) الضعفاء والمتروكون ص ٢٥٧ (٣٠٩)؛ العلل، الدارقطني ٢٩٨/١، ١٢٧/٤.

(١١) انظر. الكاشف ٥٥٣/١ (٢٧٢٧)؛ المغني في الضعفاء ٤٨٢/١ (٣١٧٦)؛ ديوان الضعفاء ص ٢١٦.

(١٢) تاريخ الإسلام ٩٨/٤ (١٣٠).

(١٢) تقريب التهذيب ص ٥٠٧ (٣٣٤٦).

وقال ابن عدي: "أروى الناس عنه عبد الله بن وهب، والضعف على حديثه وروايته
بيّن" (١).

وكذبه جماعة منهم مالك بن أنس (٢)، ويحيى بن معين في رواية عنه (٣).
وقال عنه البخاري: "سكتوا عنه" (٤).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان ممن يروي عن من لم يره، ويحدث بما لم
يسمع" (٥).

وابن سمعان أحد الرواة الذين لم يسمع من سعيد المقبري، وروايته عن المقبري كانت من
الكتب والدواوين، أخبر بذلك أبو معشر، عندما سئل عن كيفية سماعه من المقبري (٦).

وخلاصة القول فيه: متروك الحديث، متهم بالكذب. والله أعلم.

٤. عبد الله بن سعيد المقبري: متروك الحديث (٧).

٥. إبراهيم بن الفضل المخزومي المديني.

ضعفه أحمد بن حنبل (٨)، أبو زرعة (٩)، وأبو حاتم، والذهبي (١٠)، وغيرهم.

وزاد أبو حاتم: "منكر الحديث" (١١).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان فاحش الخطأ" (١٢).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠٣/٦ (٩٦٩).

(٢) الجرح والتعديل ٦٠/٥ (٢٧٩).

(٣) الضعفاء، العقيلي ٦٥٠/٢ (٨١٠).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري ٩٦/٥ (٢٧١).

(٥) المجروحين ٥٠٠/١ (٥٢٣).

(٦) تاريخ بغداد ١٢٦/١١ (٥٠٤١).

(٧) تقدمت ترجمته ص ١٠٧.

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٤٠٠/٢ (٢٧٨٨).

(٩) الجرح والتعديل ١٢٢/٢ (٣٧٦).

(١٠) انظر. ميزان الاعتدال ١٧٦/١ (١٦٥)؛ المغني في ضعفاء الرجال ٥٧/١، ٥٨ (١٤٢)؛ ديوان الضعفاء

ص ١٨ (٢٢٥)؛ الكاشف ٢٢٠/١ (١٨٥)؛ تاريخ الإسلام ٣٠٢/٤ (٨).

(١١) الجرح والتعديل ١٢٢/٢ (٣٧٦).

(١٢) المجروحين ١٠١/١ (١٥).

ووصفه البخاري^(١)، والنسائي^(٢) بأنه: "منكر الحديث".

وقال الدارقطني^(٣)، وابن حجر^(٤): "متروك".

وقال أحمد بن حنبل في رواية^(٥)، ويحيى بن معين^(٦): "ليس بشيء".

وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي أملتها مع أحاديث سواه عن إبراهيم عن المقبري عن أبي هريرة مما لم أذكرها، فكل ذلك غير محفوظ، ولم أر في أحاديثه أوحش منها، وإنما يرويه إبراهيم بن الفضل عن المقبري، ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه"^(٧).

وخلاصة القول فيه: متروك. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري أربعة من أصحابه، وهم:

١. محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي.

أكد توثيقه علي بن المديني^(٨)، وابن حجر^(٩) فقالا: "ثقة ثبت".

وقال ابن حبان عنه: "كان من الحفاظ المتقنين والفقهاء في الدين"^(١٠).

ووثقه أيضا يحيى بن معين^(١١)، وأبو زرعة^(١٢)، والنسائي^(١٣)، وغيرهم.

(١) التاريخ الكبير، البخاري ٣١١/١ (٩٨٩).

(٢) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ١٤٦ (٤).

(٣) تهذيب التهذيب ٨٠/١.

(٤) تقريب التهذيب ص ١١٣ (٢٣٠).

(٥) تهذيب التهذيب ٨٠/١.

(٦) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١١٩/١ (٦٩١).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٤/١ (٦٤).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٢ (١٤٩).

(٩) تقريب التهذيب ص ٩٠ (٦٤١٢).

(١٠) الثقات ٣٧٣/٧.

(١١) معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ١١١/١ (٥٣٤).

(١٢) الجرح والتعديل ١١٢/٨ (٤٩٤).

(١٣) تهذيب الكمال ٥٨٩/٢٦ (٥٦٧٣).

وقال عنه أحمد بن حنبل: "كان لا يأخذ إلا عن الثقات" (١).

وقال أبو داود السجستاني: "ليس في حديثه خطأ" (٢).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت. والله أعلم.

٢. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (٣).

واختلف على ابن أبي ذئب على وجهين:

أ - فمرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه شبابة بن سوار، وهو: ثقة حافظ (٤).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه محمد بن الوليد الزبيدي، والأوزاعي.

ب - ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

رواه عنه وكيع بن الجراح، وهو: ثقة حافظ (٥)، وعمار بن عبد الجبار، وهو: صدوق (٦).

ولم يتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه.

والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن ابن أبي ذئب إذ لا تعارض بينهما؛ فقد جاء الوجه

الأول موافقاً لما رواه الثقات عن المقبري، وجاء الوجه الثاني جواباً لسؤال كيسان - والد سعيد

المقبري - لأبي هريرة؛ حيث قال: (قلت لأبي هريرة: كيف أصنع بنعلي إذا صليت؟ قال:

اجعلهما بين رجليك، ولا تؤذ بهما مسلماً) (٧). والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب ٣/٧٢٤.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/٥٩٠ (٥٦٧٣).

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٢٩ (٢٧٤٨).

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٣٧ (٧٤٦٤).

(٦) هو عمار بن عبد الجبار المروزي أكد الحاكم توثيقه، فقال: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الخليلي: ليس بالقوي عندهم وقال السليمان: فيه نظر.

وخلاصة القول فيه: صدوق. والله أعلم. انظر. الجرح والتعديل ٦/٣٩٣، ٣٩٤ (٢١٩٣)؛ الثقات ٨/٥١٨؛

الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٣/٨٩٧ (٨١٧)؛ سؤالات السجزي ص ٩٢ (٥٨)؛ ميزان الاعتدال ٥/٢٠٠

(٥٩٩٦)؛ لسان الميزان ٦/٤٦ (٥٥٣٨).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة ٣/٤٣٦ (٧٩٧٢).

٣. عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي.
وثقه يحيى بن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن حبان، والذهبي^(٣)، وابن حجر^(٤)، وغيرهم.

قال ابن حبان عنه : " كان من فقهاء الشام وقرائهم وزهادهم ومرابطيهم " ^(٥).
ووصفه أبو حاتم بأنه: " فقيه متبع لما سمع " ^(٦).
قال علي بن المديني : " نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ، الزهري وعمرو بن دينار وقتادة ويحيى بن أبي كثير وأبو إسحاق الهمداني والأعمش ، ثم صار علم هؤلاء الستة من أهل الشام إلى عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي " ^(٧).

وقال عمرو بن علي الصيرفي : " الأئمة في الحديث أربعة . وعدّ منهم الأوزاعي " ^(٨).
وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت ، إمام أهل زمانه بالشام . والله أعلم .
وبالنظر إلى ترجمة الأوزاعي في كتب التراجم والتواريخ يغلب على الظن أنه لم يسمع من المقبري إلا بواسطة ، وذلك لأمر عدة :

أولاً: عدة ما روى الأوزاعي عن المقبري مباشرة حديثان ، وقد ذكرهما الدارقطني في " علله " أحدهما هذا الحديث والآخر في مسند عائشة رقم (٢٧) .

ثانياً: لم يصرح الأوزاعي في أي منهما بسماعه من المقبري ، بل كل الطرق التي وردت فيها روايته مباشرة عن المقبري كانت معننة ، ولم أجد من ذكرها غير الدارقطني وحده .

(١) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ٤٥ (٢٣)؛ سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٨ (١٤٧) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٤٧/٢ (٢٥٣٨) .

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٣٠٥/٤ (٤٩٣٤)؛ الكاشف ٦٣٨/١ (٣٢٧٨)؛ تذكرة الحفاظ ١٧٨/١ (١٧٧)؛

سير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ (٤٨)؛ تاريخ الإسلام ١٢٠/٤ (١٦٠) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٩٣ (٣٩٩٢) .

(٥) الثقات ٦٢/٧ .

(٦) الجرح والتعديل ٢٦٧/٥ (١٢٥٧) .

(٧) الجرح والتعديل ٢٦٦/٥ (١٢٥٧) .

(٨) الجرح والتعديل ٢٦٦/٥ ، ٢٦٧ (١٢٥٧) .

ثالثاً: ورد في أحد طرق المسألة (٢٧) من هذه الدراسة قول الأوزاعي: "أثبت أن سعيداً ابن أبي سعيد المقبري... الحديث" فدل ذلك على وجود واسطة بينه وبين المقبري، ولو كان قد سمعه من المقبري مباشرة لما احتاج إلى مثل تلك الصيغة عند تحديثه. ولقائل أن يحتج بقول ابن حبان في تبويبه للحديث: "ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة العلم أن الأوزاعي لم يسمع هذا الخبر من سعيد المقبري"^(١)، ونقل عنه ابن حجر قوله: "يجوز أن يكون الأوزاعي سمعه من ابن عجلان عن سعيد ثم سمعه من سعيد"^(٢). وقد أعل ابن حجر هذا الحديث في "التلخيص الحبير" وضعف إسناده^(٣)، وذهب الحاكم الحاكم إلى تصحيح أحد الأوجه التي وردت بذكر الواسطة بين الأوزاعي والمقبري فقال: "صحيح على شرط مسلم فإن المصيصي صدوق، وقد حُفِظَ في إسناده ذكر ابن عجلان"^(٤). عجلان"^(٤).

رابعاً: من أثبت سماع الأوزاعي من المقبري فقد استدل بما ذكره ابن عساكر في "تاريخه" أن المقبري قدم الشام مرابطاً، وحدث ببيروت من ساحل دمشق^(٥)، وما ذكره ابن عساكر وهم منه، والصواب ما ذهب إليه الخطيب البغدادي، والحافظ سعد الدين الحارثي، وابن حجر^(٦) في أن الرجل الذي ذكره ابن عساكر سعيد بن أبي سعيد الشامي^(٧) هذا رجل آخر غير المقبري، ولم يرد أي نص آخر يفيد أن المقبري قد ارتحل أو حدث خارج المدينة المنورة.

خامساً: ورد في ترجمة الأوزاعي أنه كان حاجاً؛ إلا أنه لم يذكر قط أنه التقى بالمقبري أو سمع منه، بل إنه لما قدم إلى المدينة في خلافة هشام بن عبد الملك، سأل عن العلماء المتواجدين في ذلك الزمان، وذكر له أشخاص منهم: محمد بن المنكدر (١٣٠هـ) ومحمد بن كعب القرظي (١٢٠هـ) وغيرهم، ولم يذكر من بينهم المقبري، فلعل قدومه للمدينة كان في فترة

(١) صحيح ابن حبان ٢٥٠/٤ (١٤٠٤).

(٢) إتحاف المهرة، ابن حجر ٤٧١/١٥.

(٣) التلخيص الحبير ٧٩٨/٢.

(٤) المستدرک ٢٧٢/١ (٥٩١).

(٥) تاريخ دمشق ٢٧٨/٢١، ٢٧٩ (٢٥٤٩).

(٦) تهذيب التهذيب ٢٢/٢.

(٧) انظر ترجمة الشامي في المتفق والمفترق ١٠٤٦/٢، ١٠٤٥ (٥٧١).

اختلاط المقبري أو بعد وفاته؛ فقد تقدم أن المقبري توفي على اختلاف في تحديد سنة وفاته، في فترة خلافة هشام بن عبد الملك^(١).

سادسا: على فرض سماع الأوزاعي من المقبري مباشرة، فمروياته عنه معدودة، وقد تكلم الدارقطني وغيره عنها، وحكموا عليها بما يناسب حالها. فعلى هذا يغلب على الظن أن الأوزاعي لم يسمع من المقبري، ولم يرو عنه إلا بواسطة رجل. والله أعلم.

واختلف على الأوزاعي على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. منهم: شعيب بن إسحاق الدمشقي، وهو: ثقة^(٢)، وبشر بن بكر التنيسي، وهو: ثقة يغرب^(٣)، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وهو: ثقة^(٤)، ومحمد بن كثير الصنعاني، وهو: صدوق كثير الغلط^(٥). وغيرهم.

ب- ومرة يرويه الأوزاعي، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة الزبيدي-. ولم أقف على من رواه عنه.

ج- ومرة يرويه الأوزاعي عن محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه-. رواه عنه محمد بن كثير الصنعاني.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن الأوزاعي؛ فقد تعاضد برواية العدد الأكثر عنه، أما الوجه الثاني فضعيف؛ لأن الأوزاعي لم يسمع من المقبري، وأما الوجه الثالث فقد رواه عنه محمد بن كثير وحده؛ فلا تقدم رواية الواحد على الجماعة. والله أعلم.

٤. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(٦).

(١) انظر. تاريخ دمشق ٣٥/١٦٩ (٣٩٠٧)؛ حلية الأولياء ٦/١٤٦ (٣٥٤). تقدم ذكر اختلاف العلماء في

تحديد سنة وفاته وأقوالهم فيها في مبحث ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري ص ١١.

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٣٦ (٢٨٠٨).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٦٨ (٦٨٣).

(٤) تقريب التهذيب ص ٦١٨ (٤١٧٣).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٩١ (٦٢٩١).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١).

الوجه الرابع عن المقبري:

ذكر الدارقطني اختلافات هذا الحديث على المقبري ولم يحكم فيها بشيء، والذي يظهر رجحان الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فقد رواه عنه جمع من الثقات؛ منهم ابن أبي ذئب، وهو أحد المقدمين في الرواية عن المقبري كما تقدم. بخلاف الوجه الأول فقد رواه عن المقبري عدد من الرواة إلا أن الغالب في حالهم الضعف؛ فأقوى الطرق نسبياً طريق ابن عجلان عن المقبري، وابن عجلان كما تقدم قد اختلطت عليه أحاديث المقبري؛ فيما يرويه عن أبي هريرة؛ فقد قال ابن عجلان: "كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عليّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة"^(٢) ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي اختلطت عليه خاصة، أنه قد خالف الثقات في روايته ولم يتابعه ثقة في هذا الوجه، وأما بقية الطرق فقد جاءت من طريق ممن لا تصح الرواية عنهم. وعلى هذا فالقرينة المرجحة هي تقديم رواية الأحفظ والأضبط والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح؛ فقد جاء من رواية الثقات عن المقبري. وللحديث رواية من غير طريق المقبري عن أبي هريرة^(٣).

(١) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٢) الثقات ٣٨٦/٧.

(٣) انظر. سنن أبي داود ٤٨٦/١، ٤٨٧، (٦٥٤) لفظه: "إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه، ولا عن يساره، فتكون عن يمين غيره، إلا أن لا يكون عن يساره أحد، وليضعهما بين رجليه".

(١٢) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة: (بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالُوا: الْأَمْعَرُ^(١) الْمُرْتَفِقُ^(٢))، فَدَنَا مِنْهُ، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ وَمُشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَذَكَرَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ^(٣)).

فقال: يختلف فيه على سعيد المقبري:

فروى عن عبيد الله بن عمر، وعن أخيه عبد الله، وعن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

ووهما فيه على سعيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن شريك ابن أبي نمر، عن أنس بن مالك.

وقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن الليث، عن ابن عجلان، عن المقبري.

وقد سمعه الليث من المقبري وهو صحيح عنه^(٤).

(١) الأمعر: أي هو الأحمر، مأخوذ من المغرة وهو المدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب، وقيل: أراد بالأمعر الأبيض؛ لأنهم يسمون الأبيض أحمر. والمراد هنا: هو الذي في وجهه حمرة مع بياض صاف. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٤٥/٤؛ الفائق في غريب الحديث ٣٧٩/٣.

(٢) المرتفق: أي المتكئ على المرفقة وهي كالوسادة، وأصله من المرفق كأنه استعمل مرفقه واتكأ عليه. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٦/٢.

(٣) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية عبيد الله العمري عند النسائي في المجتبى ٤/١٩٧، ١٩٨ (٢١١٢): "بينما النبي ﷺ مع أصحابه جاءهم رجل من أهل البادية، قال: أيكم ابن المطلب؟ قالوا: هذا الأمعر المرتفق — قال: الأمعر: الأبيض مشرب حمرة — فقال: إني سأللك فمشتد عليك في المسألة، قال: "سل عما بدا لك"، قال أسألك برب من قبلك ورب من بعدك، الله أرسلك؟ قال: "اللهم نعم"، قال: فأنشذك به، الله أمرك أن تصلي خمس صلوات في كل يوم وليلة؟ قال: "اللهم نعم"، قال: فأنشذك به، الله أمرك أن تأخذ من أموال أغنيائنا فترده على فقرائنا؟ قال: "اللهم نعم"، قال: فأنشذك به، الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من اثني عشر شهراً؟ قال: "اللهم نعم"، قال: فأنشذك به، الله أمرك أن يحج هذا البيت من استطاع إليه سبيلاً؟ قال: "اللهم نعم". قال: فإني آمنت وصدقت، وأنا ضمام بن ثعلبة". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض، وفي رواية عبد الله العمري كما عند أبي داود الطيالسي في مسنده ٩٠/٩١ (٢٤٤٩) زيادة في آخره: "فإني قد آمنت بك وصدقتك، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة، فأما الهنة والهنيات، فقد كنا ندعها تكراً في الجاهلية. قال: فكان عمر بن الخطاب يقول: ما رأيت رجلاً كان أوجز من ضمام بن ثعلبة".

(٤) العلل، الدارقطني ٤/١١٨، ١١٩ (١٤٧٠).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

- روى عبيد الله وعبد الله العمريان، والضحاك بن عثمان الوجه الأول عنه، وروى محمد ابن عجلان الوجه الثاني عن المقبري، كذلك رواه الليث بن سعد مرة بزيادة ابن عجلان في الإسناد ومرة من دونه.

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في "المجتبى" (١)، وفي "السنن الكبرى" (٢)، من طريق عبيد الله العمري. وأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٣)، والبزار في "مسنده" (٤)، من طريق عبد الله العمري.

وذكره ابن منده (٥) في "الإيمان" (٦)، وابن أبي حاتم في "علة" (٧)، من طريق الضحاك .

كلهم (عبيد الله، وعبد الله العمريان، والضحاك بن عثمان) عن المقبري به.

(١) المجتبى ٤/ ١٩٧، ١٩٨ (٢١١٢).

(٢) السنن الكبرى، للنسائي ٣/ ٩١، ٩٢ (٢٤١٥).

(٣) مسند أبي داود الطيالسي ٤/ ٩٠، ٩١ (٢٤٤٩).

(٤) مسند البزار ١٥/ ١٨٢ (٨٥٥٥).

(٥) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي مولاهم، أبو عبد الله الأصبهاني، الحافظ الجوال، قال الباطرقاني: "حدثنا ابن منده إمام الأئمة في الحديث"، من تصانيفه: "الإيمان" و"التوحيد" و"معرفة الصحابة"، ولد سنة (٣١٠هـ)، أو سنة (٣١١هـ)، وتوفي سنة (٣٩٥هـ). انظر. تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٩-٣٤ (٦٠٨٣)؛ وفيات الأعيان ٦٨/ ١٦٨-١٧١ (٧٩٥)؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٨-٤٣ (١٣)؛ الوافي بالوفيات ٨/ ١٣٨-١٣٩ (٦٨٣٩).

(٦) الإيمان، ابن منده ١/ ٢٧٣.

(٧) العلل، ابن أبي حاتم ٢/ ٤٠٨ (٤٧٥).

الوجه الثاني: المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ.
أخرجه البخاري في "صحيحه" (١)، وأبو داود في "سننه" (٢)، والنسائي في "المجتبى" (٣)، وابن ماجه في "سننه" (٤)، وأحمد في "مسنده" (٥)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد.
وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٦)، وفي "السنن الكبرى" (٧)، من طريق ابن عجلان.
وكلاهما (الليث بن سعد، ومحمد بن عجلان) عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:
١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (٨).
٢. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به (٩).
٣. الضحاك بن عثمان: صدوق (١٠).
الوجه الثاني: المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.
رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:
١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري (١١).

(١) صحيح البخاري ٣٩/١ (٦٣).

(٢) سنن أبي داود ٣٦١/١ (٤٨٦).

(٣) المجتبى ١٩٤/٤، ١٩٥ (٢١١٠).

(٤) سنن ابن ماجه ٤٠٩/٢، ٤١٠ (١٤٠٢).

(٥) مسند أحمد بن حنبل. ط الرسالة ١٣٨/٢٠، ١٣٩ (١٢٧١٩).

(٦) المجتبى ١٩٦/٤، ١٩٧ (٢١١١).

(٧) السنن الكبرى، النسائي ٩١/٣ (٢٤١٤).

(٨) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٩) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(١٠) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

(١١) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

واختلف على الليث بن سعد على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن الليث، عن المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ - بدون زيادة ابن عجلان - .

منهم: عيسى بن حماد، وهو: ثقة، وآخر من حدث عن الليث من الثقات^(١)، وعبدالله ابن وهب، وهو: ثقة حافظ^(٢)، وعبد الله بن يوسف التتيسي، وهو: ثقة متقن^(٣)، وشعيب بن الليث، وهو: ثقة نبيل فقيه^(٤)، ويحيى بن بكير، وهو: ثقة في الليث^(٥)، ويونس بن محمد البغدادي، وهو: ثقة ثبت^(٦)، وغيرهم.

ب- ومرة يرويه الليث، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ . رواه عنه يعقوب بن إبراهيم الزهري، وهو: ثقة فاضل^(٧)، ومحمد بن ربح التُّجِيبِي، وهو: ثقة ثبت^(٨).

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن الليث؛ فقد رواه جمع من أصحابه الثقات عنه، بخلاف الوجه الثاني؛ فلم يروه عنه إلا راويان، وقد تكلم ابن حجر في الترجيح والجمع بين الوجهين، فقال: "في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد، وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد، موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد، أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به"^(٩) فجمع بين الوجهين. والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب ص ٧٦٧ (٥٣٢٦)

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨)

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٥٩ (٣٧٤٥)

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٣٨ (٢٨٢١)

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٥٩ (٧٦٣٠)

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠٩٩ (٧٩٧١)

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٨٧ (٧٨٦٥)

(٨) تقريب التهذيب ص ٨٤٤ (٥١٩٨).

(٩) فتح الباري، ابن حجر ٢٦٧/١

٢. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(١).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، عن النبي ﷺ، فقال: "والصواب ما رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس ابن مالك"^(٢) وأثبت الدارقطني سماع الليث بن سعد من المقبري بلا واسطة، فقال: "وقد سمعه الليث من المقبري وهو صحيح عنه"^(٣).

وعدّ الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من أوهام الرواة عن المقبري، وكذلك قال أبو حاتم عندما سئل عن رواية هذا الحديث، من طريق الضحاك بن عثمان، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: "هذا وهم؛ إنما رواه الليث عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نمر عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا أشبه"^(٤).

ورجح ابن حجر أيضا الوجه الثاني عن المقبري على الوجه الأول، فقال: "تترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة؛ فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطا متثبتا"^(٥).

وعلى هذا فالقرينة المرجحة هي عدول الثقة الثبت عن الجادة إلى الطريق الأصعب، وكذا جزم الدارقطني، وأبو حاتم بأن هذا هو الوجه المحفوظ. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٢) العلل، الدارقطني ١١٧/٤ (١٤٧٠).

(٣) العلل، الدارقطني ١١٧/٤ (١٤٧٠).

(٤) العلل، ابن أبي حاتم ٤٠٨/٢، ٤٠٩ (٤٧٥).

(٥) فتح الباري، ابن حجر ٢٦٧/١.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ صحيح، فقد أخرجه البخاري في صحيحه من طريق الليث بن سعد، عن المقبري به. وقد روى الحديث أيضا ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه (١).

(١) انظر. صحيح البخاري ٣٩/١ (٦٣)؛ صحيح مسلم ٤١/١، ٤٢ (١٠-١٢)، (١١-١٢) ولفظه: "نحينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، اتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال: "صدق الحديث" والسياق لمسلم.

(١٣) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة: (أَنَّ ثُمَامَةَ أَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ) (١).

فقال: اختلف فيه عن سعيد:

فرواه عبيد الله، وعبد الله ابنا عمر، وعبد الحميد بن جعفر، والليث بن سعد، وعمار بن غزيرة، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.
واختلف عن عمار بن غزيرة؛ فرواه إسماعيل بن جعفر، عن عمار، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفه عبد العزيز بن عمران، فرواه عن عمار، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكذلك روي عن محمد بن إسحاق، عن سعيد المقبري.
والصواب عن سعيد، عن أبي هريرة (٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية الليث بن سعد عند مسلم في صحيحه ١٣٨٦/٣، ١٣٨٧ (٥٩-١٧٦٤): "بعث رسول الله ﷺ خيلاً له نحو أرض نجد، فجاءوا برجل يقال له ثُمَامَةُ بن أُنَالٍ الحنفي سيد أهل اليمامة، فربطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج عليه رسول الله ﷺ فقال: "ما عندك يا ثُمَامَةُ؟" فقال: عندي يا محمد خير، إن تقتلني تقتل ذا دم، وإن تنعم تنعم على شاكِر، فإن ترد المال فسئل تعط منه ما شئت. قال: فتركه رسول الله ﷺ حتى كان الغد ثم قال له: "ما عندك يا ثُمَامَةُ؟" قال: عندي ما قلت لك، فردها عليه، فقال رسول الله ﷺ: "أطلقوا ثُمَامَةَ". فخرج إلى نخل قريب من المسجد فخرج فاغتسل ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، يا محمد! ما كان على وجه الأرض من وجه أبغض إليّ من وجهك، وقد أصبحت ووجهك أحب الوجوه إليّ، وما كان دين أبغض إليّ من دينك، ولقد أصبح دينك أحب الأديان إليّ، وما كان بلد أبغض إليّ من بلدك، وقد أصبح بلدك أحب البلدان إليّ كلها؛ وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى؟ فسره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتمر، فلما قدم مكة قالوا: صبوت يا ثُمَامَةُ! قال: لا والله ما صبوت، ولكني أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ، والله لا تأتیکم حبة من حنطة من اليمامة حتى يأذن فيها رسول الله ﷺ". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٢) العلل، الدارقطني ١٢٨/٤ (١٤٨١).

- روى عبيد الله وعبد الله العمريان، وعبد الحميد بن جعفر والليث بن سعد وزيد بن أسلم الوجه الأول عنه، وروى عمارة بن غزية ومحمد بن عجلان ومحمد بن إسحاق الوجهين جميعاً عن المقبري مرة بزيادة أبيه ومرة بدونه.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" (١)، ومن طريقه ابن خزيمة (٢)، وابن حبان (٣) في "صحيحهما"، وغيرهم، من طريق عبيد الله بن عمر.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٤)، وعبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" (٥)، ومن طريقه ابن خزيمة (٦)، وابن حبان (٧) في "صحيحهما"، وغيرهم، من طريق عبد الله بن عمر.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٨)، وأبو عوانة (٩) في "مستخرجه" (١٠)، وغيرهما، من طرق عن عبد الحميد بن جعفر.

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٩/٦، ١٠ (٩٨٣٤).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣٥٣/١ (٢٥٣).

(٣) صحيح ابن حبان ٤١/٤، ٤٢ (١٢٣٨).

(٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٠٦/١٣ (٨٠٣٧)؛ ١٦/١٨٨ (١٠٢٦٨).

(٥) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني ٩/٦، ١٠ (٩٨٣٤).

(٦) صحيح ابن خزيمة ٣٥٣/١ (٢٥٣).

(٧) صحيح ابن حبان ٤١/٤، ٤٢ (١٢٣٨).

(٨) صحيح مسلم ١٣٨٧/٣ (٦٠ - ١٧٦٤).

(٩) هو الواضح بن عبد الله اليشكري، أبو عوانة الواسطي البزاز، محدث البصرة، ولد سنة (٩٠ هـ) ونيف، وتوفي

سنة (١٧٦ هـ)، وقيل (١٧٥ هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ١٨١/٨ (٢٦٢٨)؛ تهذيب الكمال ٤٤١/٣٠ -

٤٤٨ (٦٦٨٨)؛ سير أعلام النبلاء ٢١٧/٨، ٢٢٢ (٣٩)؛ شذرات الذهب ٢/٣٤٤.

(١٠) مسند أبي عوانة ٢٥٧/٤ (٦٦٩٦).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" ^(١)، ومسلم في "صحيحه" ^(٢)، وأبو داود في "سننه" ^(٣)،
والنسائي في "المجتبى" ^(٤)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن
سعد.

وذكره الدارقطني في "علله" ^(٦)، من طريق عمارة بن غزية.
وأخرجه البيهقي في "السنن الكبير" ^(٧)، وفي "الدلائل" ^(٨)، من طريق محمد بن إسحاق.
وأخرجه الطحاوي ^(٩) في "شرح مشكل الآثار" ^(١٠)، من طريق زيد بن أسلم.
وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" ^(١١)، من طريق محمد بن عجلان.
كلهم (عبد الله، وعبيد الله العمريان، وعبد الحميد بن جعفر، الليث بن سعد، وعمارة
ابن غزية، ومحمد بن إسحاق، وزيد بن أسلم، ومحمد بن عجلان) عن المقبري به.

(١) صحيح البخاري ١/١٦٦، ١٦٥؛ (٤٦٢)؛ ١/١٦٨؛ (٤٦٩)؛ ٢/١٨٢؛ (٢٤٢٢)، (٢٤٢٣)؛ ٣/١٦٨؛ (٤٣٧٢).

(٢) صحيح مسلم ٣/١٣٨٦، ١٣٨٧؛ (٥٩ - ١٧٦٤).

(٣) سنن أبي داود ٤/٣١٣؛ (٢٦٧٩).

(٤) المجتبى ١/٣٦٣؛ (١٩٤)، ٢/١٨٨، ١٨٩؛ (٧٢٤).

(٥) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٥/٥١٧ - ٥١٩؛ (٩٨٣٣).

(٦) العلل، الدارقطني ٤/١٢٨؛ (١٤٨١).

(٧) السنن الكبير، البيهقي ١٨/٢٢٢، ٢٢٣؛ (١٨٠٨٥).

(٨) دلائل النبوة، البيهقي ٤/٧٩، ٨٠.

(٩) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري، أبو جعفر الطحاوي الحنفي، من تصانيفه: "أحكام القرآن" و
"اختلاف العلماء" وغيرهما، ولد سنة (٢٣٩هـ)، وتوفي سنة (٣٢١هـ). انظر. تاريخ دمشق ٥/٣٦٧ - ٣٧٠؛ (١٥٢)؛

المنتظم ١٣/٣١٨؛ (٢٣٢١)؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧ - ٣٣؛ (١٥)؛ الجواهر المضية ١/٢٧١ - ٢٧٧؛ (٢٠٤).

(١٠) مشكل الآثار ١١/٤٠٧؛ (٤٥١٨).

(١١) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٢/٣١٧ - ٣١٩؛ (٧٣٦١).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 أخرجه ابن شبة^(١) في "تاريخ المدينة"^(٢)، من طريق عمار بن غزيرة.
 وأخرجه البيهقي في "الدلائل"^(٣)، من طريق محمد بن إسحاق.
 وأخرجه ابن قانع^(٤) في "معجم الصحابة"^(٥)، من طريق محمد بن عجلان.
 كلهم (عمارة بن غزيرة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان) عن المقبري به.
دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 رواه عن المقبري ثمانية من أصحابه، وهم:
 ١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٦).
 ٢. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به^(٧).
 ٣. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٨).
 ٤. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٩).

(١) هو عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد النميري، أبو زيد البصري، العلامة الأخباري، صاحب التصانيف، منها: "أخبار مكة" و"أخبار المدينة" و"الأمراء" وغيرها، ولد سنة (١٧٣هـ)، وتوفي سنة (٢٦٢هـ). انظر. الجرح والتعديل ١١٦/٦ (٦٢٤)؛ تاريخ بغداد ٤٥/١٣ - ٤٨ (٥٨٦٧)؛ تهذيب الكمال ٣٨٦/٢١ - ٣٩٠ (٤٢٥٥)؛ سير أعلام النبلاء ٣٦٩/١٢ - ٣٧٢ (١٥٨).

(٢) تاريخ المدينة، ابن شبة ٤٣٨/٢، ٤٣٩. وسمى في هذه الرواية الصحابي الذي قام بأسر ثمامة بن أثال ﷺ وهو وهو محمد بن مسلمة الأنصاري ﷺ.

(٣) دلائل النبوة ٨١/٤.

(٤) هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، أبو الحسين البغدادي، الإمام الحافظ، صاحب "معجم الصحابة" و "الوفيات" ولد سنة (٢٦٥هـ)، وتوفي سنة (٣٥١هـ). انظر. تاريخ بغداد ٣٧٥/١٢ - ٣٧٧ (٥٧٢٨)؛ المنتظم ١٤٧/١٤، ١٤٨ (٢٦٢٢)؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٥٢٦، ٥٢٧ (٣٠٣)؛ الجواهر المضئية ٢/٣٥٥، ٣٥٦ (٧٤٦).

(٥) معجم الصحابة، ابن قانع ١٣١/١ (١٣٨).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٧) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٩) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

٥. عمارة بن غَزِيَّة بن الحارث الأنصاري المدني.
 وثقه أحمد بن حنبل^(١)، وأبو زرعة^(٢)، والدارقطني^(٣)، والذهبي^(٤)، ومرة قال عنه : "صدوق
 "صدوق مشهور"^(٥).
 وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٦)، وقال في "المشاهير" عنه : "من حفاظ أهل المدينة، كان
 يخطئ"^(٧).
 وقال عنه يحيى بن معين: "ليس به بأس"^(٨).
 وقال أبو حاتم: "ما بحديثه بأس، كان صدوقاً"^(٩).
 وقال النسائي: "ليس به بأس"^(١٠).
 وقال ابن حجر: "لا بأس به، وروايته عن أنس مرسله"^(١١).
 وقال ابن عدي: "مديني، عزيز الحديث"^(١٢).
 وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وقال: قال ابن عيينة فيه: "جالسته كم من مرة، فلم أحفظ
 عنه شيئاً"^(١٣).

-
- (١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٤٧٤/٢ (٣١٠٦).
 (٢) الجرح والتعديل ٣٦٨/٦ (٢٠٣٠).
 (٣) سؤالات البرقاني ص ١١٣، ١١٤ (٣٧٥).
 (٤) انظر. سير أعلام النبلاء ١٣٩/٦ (٥٠)؛ تاريخ الإسلام ٧١٠/٣ (٢٠٩)؛ من تكلم فيه وهو موثق
 ص ٣٩٥، ٣٩٦ (٢٥٩).
 (٥) ميزان الاعتدال ٢١٤/٥ (٦٠٤٢).
 (٦) الثقات ٢٦٠/٧.
 (٧) مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٤ (١٠٦٤).
 (٨) انظر. تاريخ يحيى بن معين - رواية الدرامي ص ١٦٤ (٥٨٥)؛ من كلام يحيى بن معين في الرجال - رواية
 ابن طهمان ص ١١٨ (٣٨٨).
 (٩) الجرح والتعديل ٣٦٨/٦ (٢٠٣٠).
 (١٠) تهذيب الكمال ٢٦١/٢١ (٤١٩٥).
 (١١) تقريب التهذيب ص ٧١٣ (٤٨٩٢).
 (١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٧٦/٦.
 (١٣) الضعفاء، العقيلي ١٠٢٨/٣ (١٣٣٣).

وضعه ابن حزم^(١)(٢).

وتضعيف ابن حزم والعقيلي له، فقد تعقبه الذهبي بقوله: "وما علمت أحدا ضعفه سوى ابن حزم"، ثم قال: "وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئا يُلَيِّنُه أبدا سوى قول ابن عيينة، وقال بعدها: "وهذا تغفل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة تُلَيِّنُ، لا والله"^(٣).
وخلاصة القول فيه: ثقة له أخطاء. والله أعلم.

واختلف على عمارة بن غزية على وجهين:

أ- فمرة يرويه عمارة، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون زيادة أبيه -
 رواه عنه إسماعيل بن جعفر، وهو: ثقة ثبت^(٤).

وتابع عمارة على هذا الوجه، جمع من أصحاب المقبري، منهم: الليث بن سعد،
 وعبيد الله العمري.

ب- ومرة يرويه عمارة، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 رواه عنه عبد العزيز بن عمران، وهو: متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد
 غلظه^(٥).

وتابع عمارة على هذا الوجه محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان.
 والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن عمارة فقد رواه عنه ثقة، وتوبع من قبل عدد من
 الثقات بخلاف الوجه الثاني فراويه عن عمارة رجل متروك والضعف في هذا الوجه عائد إليه.
 ٦. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٦).

(١) وهو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، أبو محمد، الإمام البحر، من مؤلفاته: "المحلى" و"الإيصال إلى فهم الخصال" و"الأحكام"، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة (٤٥٦هـ). انظر: بغية الملتمس ٥٤٣/٢-٥٤٥ (١٢٠٨)؛ وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ - ٣٣٠ (٤٤٨)؛ سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٤ - ٢١٢ (٩٩)؛ وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ - ٣٣٠ (٤٤٨).

(٢) انظر. المحلى ٥/٢١٣.

(٣) انظر. ميزان الاعتدال ٥/٢١٤ (٦٠٤٢).

(٤) تقريب التهذيب ص ١٣٨ (٤٣٥).

(٥) تقريب التهذيب ص ٦١٥، ٦١٤ (٤١٤٢).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٤٨.

واختلف على محمد بن إسحاق على وجهين:

أ- فمرة يرويه محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون زيادة أبيه -.

رواه عنه يونس بن بكير، وهو: صدوق يخطئ^(١).

وتابع ابن إسحاق على هذا الوجه الليث بن سعد، وعبيد الله العمري وغيرهما.

ب- ومرة يرويه محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه محمد بن سلمة الباهلي، وهو: ثقة^(٢).

وتابع ابن إسحاق على هذا الوجه عمار بن غزيرة، ومحمد بن عجلان.

قرائن الترجيح تقتضي تقديم الوجه الثاني عن ابن إسحاق فقد رواه عنه ثقة بخلاف الوجه الأول فقد رواه عنه صدوق يخطئ، لكن ابن حجر رجح كلا الطريقين، فقال: "قد صرح فيه - أي الليث بن سعد - بسماع سعيد المقبري له من أبي هريرة، وأخرجه ابن إسحاق عن سعيد، فقال: "عن أبيه عن أبي هريرة"، وهو من المزيد في متصل الأسانيد؛ فإن الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري، ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة، وكان أبوه قد حدثه به قبل، أو ثبتته في شيء منه فحدث به على الوجهين"^(٣). والله أعلم.

٧. زيد بن أسلم: ثقة متفق على توثيقه^(٤).

٨. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٥).

واختلف على ابن عجلان وعلى من دونه على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة يرويه سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه أحمد بن حنبل، وهو: ثقة حافظ فقيه حجة^(٦).

وتابع ابن عجلان على هذا الوجه الليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر، وغيرهما.

(١) تقريب التهذيب ص ٩٨ (٧٩٥٧).

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٤٩ (٥٩٥٩).

(٣) فتح الباري، ابن حجر ٩/٥١٨، ٥١٩.

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٢١.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٦) تقريب التهذيب ص ٩٨ (٩٧).

ب- ومرة يرويه سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

رواه عنه محمد بن يحيى بن أبي عمر، وهو: صدوق صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة^(١).

ورواية ابن عجلان عن المقبري بواسطة زيد بن أسلم، لم يتابع عليها.

ج - ومرة يرويه ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه الحميدي، وهو: ثقة حافظ فقيه من أجل أصحاب ابن عيينة^(٢).

وتابع ابن عجلان على هذا الوجه عمارة بن غزية، ومحمد بن إسحاق.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول والثالث عن سفيان عن ابن عجلان، بخلاف الوجه الثاني؛ فهو معل بمخالفة راويه لمن هو أحفظ وأوثق منه؛ ولعل زيادة زيد بن أسلم في الإسناد كانت من قبل محمد بن أبي عمر. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. عمارة بن غزية: ثقة له أخطاء^(٣).

٢. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٤).

٣. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٥).

(١) تقريب التهذيب ص ٩٠٧ (٦٤٣١).

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٠٦ (٣٣٤٠).

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٨٨.

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٤٨.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

الوجه الراجح عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون زيادة أبيه - فقال: "والصواب عن سعيد، عن أبي هريرة"^(١).

وتعاضد في هذا الوجه رواية الثقات عن المقبري، منهم: الليث بن سعد الذي وصفه أحمد ابن حنبل بأنه: "أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً"^(٢).

وطريق الليث بن سعد متفق على تخريجه في الصحيحين.

وجاء في هذا الوجه أيضاً؛ تصريح المقبري بالسماع من أبي هريرة بلا واسطة أبيه؛ لذلك قال البيهقي: "ورواية الليث بن سعد ومن تابعه أصح في كيفية أخذه"^(٣).

واختار ابن حجر الجمع بين الوجهين، فقال: "قد صرح فيه - أي الليث بن سعد - بسماع سعيد المقبري له من أبي هريرة، وأخرجه ابن إسحاق عن سعيد، فقال: "عن أبيه عن أبي هريرة"، وهو من المزيد في متصل الأسانيد؛ فإن الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري، ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة، وكان أبوه قد حدثه به قبل، أو ثبته في شيء منه فحدث به على الوجهين"^(٤).

فالقرينة المرجحة هي سعة رواية المقبري حيث أنه أحد الشيوخ المكثرين من الرواية فقد كان يروي الحديث مرة بواسطة أبيه ومرة بإسقاط الوسطة . والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الوجه الأول : المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح، متفق على تخريجه في الصحيحين من طريق الليث بن سعد، عن المقبري به.

والوجه الثاني : المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح.

(١) العلل، الدارقطني ١٢٨/٤ (١٤٨١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٥٠/١ (٦٥٩).

(٣) دلائل النبوة، البيهقي ٨١/٤.

(٤) فتح الباري، ابن حجر ٥١٨/٩، ٥١٩.

(١٤) وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، فَيَقْبِضُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِيَمِينِهِ، فَيُرِيَّهَا كَمَا يُرِيِّي أَحَدُكُمْ فَلَوَّهُ^(١))^(٢).

.... فقال: ورواه سعيد بن أبي سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

ورواه عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه أبو ضمرة، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن الخيار، عن أبي هريرة.

ووهم أبو ضمرة في قوله: الخيار.

ورواه ابن المبارك، عن عبيد الله بن علي الصواب، فقال: عن سعيد المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة.

وأبو الحباب هو سعيد بن يسار، وهذا موافق لقول الليث وابن أبي ذئب عن المقبري.

ورواه أبو صخر حميد بن زياد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحداً.

وكذلك رواه محمد بن عمرو، عن سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه عبدة بن سليمان، ويزيد بن هارون، وجنادة بن سلم، عن محمد بن عمرو، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفهم علي بن مسهر، فرواه عن محمد بن عمرو، عن سعيد، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة.

(١) فَلَوَّهُ: المهر الصغير، وقيل: هو الفطيم من أولاد ذات الحافر. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٤/٣.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية الليث بن سعد عند مسلم في صحيحه ٧٠٢/١ (٦٣ - ١٠١٤): "ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يُرِيِّي أَحَدُكُمْ فَلَوَّهُ أو فصيله". وفي رواية عبيد الله العمري - كما عند ابن المبارك في الزهد ص ٢١١ (٦٤٨) - زيادة في آخره: "حتى تبلغ التمرة مثل أحد"، وبنحوها في رواية محمد بن عمرو - كما عند البزار في مسنده ١٦٧/١٥ (٨٥٢٢)، ابن حبان في صحيحه ١١٢/٨ (٣٣١٨) - زيادة في آخره: "حتى تكون في يده جل وعلا مثل جبل" واللفظ لابن حبان. وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ.

والصواب من ذلك قول من قال: عن سعيد المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة^(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

- روى الليث بن سعد وابن أبي ذئب وعبيد الله العمري الوجه الأول عنه، وروى الوجه الثاني حميد بن زياد، وروى محمد بن عمرو الوجه الثاني والثالث والرابع عن المقبري.

وجنس العلة تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل ونقصه، ورفع الحديث ووقفه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في "صحيحه"^(٢)، والترمذي في "جامعه"^(٣)، والنسائي في "المجتبى"^(٤)، وابن ماجه في "سننه"^(٥)، وأحمد في "مسنده"^(٦)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد. وأخرجه ابن خزيمة في "التوحيد"^(٧)، من طريق ابن أبي ذئب.

(١) العلل، الدارقطني ٧٠/٥، ٧١ (١٨٩٤).

(٢) صحيح مسلم ٧٠٢/١ (٦٣ - ١٠١٤).

(٣) جامع الترمذي ٤٠/٣ (٦٦١).

(٤) المجتبى ٥٣٢/٤ (٢٥٤٤).

(٥) سنن ابن ماجه ٥٠/٣ (١٨٤٢).

(٦) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٥٥١/١٦ (١٠٩٤٥).

(٧) التوحيد، ابن خزيمة ١٤٤، ١٤٥ (٧٨ - ٩).

وأخرجه ابن المبارك في "الزهد"^(١)، ومن طريقه ابن خزيمة في "صحيحه"^(٢)، وغيرهم، من طريق عبيد الله العمري.

كلهم (الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وعبيد الله العمري) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله"^(٣)، من طريق حميد بن زياد. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه البزار في "مسنده"^(٤)، وغيره، من طريق محمد بن عمرو.

كلاهما (حميد بن زياد، ومحمد بن عمرو) عن المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن حبان في "صحيحه"^(٥)، من طريق محمد بن عمرو، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد"^(٦)، من طريق محمد بن عمرو، عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٧).

٢. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٨).

٣. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٩).

(١) الزهد، ابن المبارك ص ٢١١ (٦٤٨).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤/١٥٥، ١٥٦ (٢٤٢٥).

(٣) العلل، الدارقطني ٥/٧٠ (١٨٩٤).

(٤) مسند البزار ١٥/١٦٧ (٨٥٢٢).

(٥) صحيح ابن حبان ٨/١١٢ (٣٣١٨).

(٦) التوحيد، ابن خزيمة ١/١٤٠ (٧٥-٣).

(٧) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٩) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. حميد بن زياد: صدوق يهم^(١).

٢. محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني.

وثقه يحيى بن معين^(٢)، وعلي بن المديني^(٣)، والنسائي^(٤).

وذكره ابن حبان في "ثقاته"، وقال: "كان يخطئ"^(٥).

وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"^(٦).

وقال الذهبي: "صدوق وحديثه في عداد الحسن"^(٧).

ووصفه ابن حجر بأنه: "صدوق له أوهام"^(٨).

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ"^(٩).

وقال ابن معين في رواية عنه: "ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال:

كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة"^(١٠).

وخلاصة القول فيه: صدوق له أوهام. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٩.

(٢) انظر. من كلام يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان ص ٣٤ (٢٤)؛ معرفة الرجال ليحيى بن معين

معين - رواية ابن محرز ١٠٧/١ (٤٩٥).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٤ (٩٤).

(٤) تهذيب الكمال ٢١٧/٢٦ (٥٥١٣).

(٥) الثقات ٣٧٧/٧.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٨٨/٩ (١٦٩٩).

(٧) انظر. سير أعلام النبلاء ١٣٦/٦ (٤٦)؛ الكاشف ٢٠٧/٢ (٥٠٨٧)؛ تاريخ الإسلام ٩٧٣/٣،

٩٧٤ (٣٩٤).

(٨) تقريب التهذيب ص ٨٨٤ (٦٢٢٨).

(٩) الجرح والتعديل ٣١/٨ (١٣٨).

(١٠) الجرح والتعديل ٣١/٨ (١٣٨).

واختلف على محمد بن عمرو على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة يرويه محمد بن عمرو، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
رواه عنه عدد من أصحابه وهم: جُنادة بن سَلَم السُّوَّائِي، وهو: صدوق له أغلاط^(١)،
وأبو زهير عبد الرحمن بن مَعْرَاء، وهو: صدوق^(٢)، وعبدَة بن سليمان الكِلَابِي، وهو: ثقة
ثبت^(٣)، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وهو: ثقة^(٤)، ويزيد بن هارون، وهو: ثقة متقن^(٥).
متقن^(٥).

وتابع محمد بن عمرو على هذا الوجه حميد بن زياد.
ب- ومرة يرويه محمد بن عمرو، عن المقبري، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة،
عن النبي ﷺ.

رواه عنه علي بن مسهر، وهو: ثقة له غرائب بعد ما أضر^(٦)، ويزيد بن هارون.
ولم يتابع محمد بن عمرو على هذا الوجه.

ج- ومرة يرويه محمد بن عمرو، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.
رواه عنه يعلى بن عبيد بن أبي أمية، وهو: ثقة^(٧).
ولم يتابع محمد بن عمرو على هذا الوجه.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول؛ فقد رواه عن محمد بن عمرو جمع من أصحابه، وهو
الوجه المحفوظ عنه، حيث قال البزار بعد أن ساق إسناده لهذا الوجه: "ولا نعلم أسند محمد بن
عمرو، عن سعيد، عن أبي هريرة، إلا هذا الحديث"^(٨)، وتوبع محمد بن عمرو على هذا الوجه،

(١) تقريب التهذيب ص ٢٠٣ (٩٨١).

(٢) تقريب التهذيب ص ٦٠٠ (٤٠٣٩).

(٣) تقريب التهذيب ص ٦٣٥ (٤٢٩٧).

(٤) تقريب التهذيب ص ٨٢٠ (٥٧٣٣).

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

(٦) تقريب التهذيب ص ٧٠٥ (٤٨٣٤).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٩١ (٧٨٩٨).

(٨) مسند البزار ١٥/١٦٧ (٨٥٢٢).

الوجه، بخلاف الوجه الثاني والثالث فقد خالف فيه رواته العدد الأكثر، والاضطراب في الرواية عائد إلى محمد بن عمرو؛ فلعله كان من أوهامه. والله أعلم.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

رواهما عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عمرو: صدوق له أوهام^(١).

الوجه الرابع: المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، فقال: "والصواب من ذلك قول من قال: عن سعيد المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة"^(٢)، وتعاصد في هذا الوجه رواية الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري؛ فقد جاء من من طريق الليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وعبيد الله بن عمر.

أما بقية الأوجه فقد خالف رواها العدد الأكثر والأوثق في الرواية عن المقبري. وعلى هذا فالقرينة المرجحة هي ترجيح رواية الأكثر والأوثق. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الرابع: المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، صحيح فقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق الليث بن سعد عن المقبري به. وللحديث شاهد بالمعنى من رواية عائشة^(٣) وغيرها.

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٦.

(٢) العلل، الدارقطني ٧١/٥ (١٨٩٤).

(٣) انظر. صحيح البخاري ٤٤٠/١، ٤٤١ (١٤٢٥)، ٤٤٤/١ (١٤٣٧)، (١٤٣٩)، (١٤٤٠)، (١٤٤١)، ٧٩/٢ (٢٠٦٥)؛ صحيح مسلم ٧١٠/٢ (٨٠-١٠٢٤)، (٨١-١٠٢٤)، ٧٥٦/٢، ٧٥٧ (١٧٦-١٠٧٨)؛ سنن أبي داود ١١٢/٣ (١٦٨٥)؛ جامع الترمذي ٤٩/٣، ٥٠ (٦٧١)، (٦٧٢)؛ المحتجى ٥٤٣/٤ (٢٥٥٨)؛ سنن ابن ماجه ٣٩٣/٣ (٢٢٩٤) ولفظه: "إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا" والسياق للبخاري (١٤٢٥).

(١٥) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (إذا كان يوم الجمعة اغتسل الرجل وغسل رأسه، وتطيّب ولبس من صالح ثيابه، ثم خرج إلى الصلاة؛ فلم يفرق بين اثنين، واستمع من الإمام، غُفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام).

فقال: اختلف فيه على سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه صالح بن كيسان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه معارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي هريرة.

وخالفه زفر بن الهذيل فرواه عن عبد الله بن سعيد، عن جدّه، وهو أبو سعيد.

ورواه ابن جريج، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وعن عمارة بن عامر الأنصاري، عن

النبي ﷺ.

ورواه عبيد الله، وعبد الله ابنا عمر، وعمر بن بكر مديني، وأبو أمية بن يعلي الثقفي،

كلهم عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفهم محمد بن عجلان، فرواه عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن وداعة،

عن أبي ذر.

قاله يحيى القطان، وإسماعيل بن عياش، عن ابن عجلان.

واختلف عن ابن عيينة:

فقال الحميدي: عنه، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري: أراه عن أبيه.

وقال أبو عبيد الله المخزومي: عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري،

عن ابن وداعة ولم يقل: عن أبيه..... إلخ^(١).

(١) العلل، الدارقطني ٢٢٩/٥، ٢٣٢ (٢٠٤٥).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على تسعة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

الرابع: المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

الخامس: المقبري، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

السادس: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

السابع: المقبري، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.

الثامن: المقبري، عن النبي ﷺ.

التاسع: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وداعة، عن النبي ﷺ.

- روى صالح بن كيسان وعبد الله بن سعيد المقبري الوجه الأول عنه، وروى ابن جريج وعبد الله العمري وعمر بن بكر وأبو أمية الثقفي الوجه الثاني عنه، وروى عبيد الله العمري الوجهين الثاني والثامن عنه، وروى ابن عجلان الوجه الثالث والرابع عن المقبري، وروى ابن أبي ذئب الوجه الخامس والسادس السابع عنه، وروى الضحاك بن عثمان الوجه الثاني والخامس والسادس عن المقبري، وروى مالك بن أنس الوجه الخامس عنه، وروى أبو معشر الوجهين السادس والتاسع عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وتغيير جهة الإسناد، وفي وصل الحديث وإرساله.

تقدم تخريج هذا الحديث ودراسته في مسند أبي ذر الغفاري ﷺ رقم (٥).

الخلاصة:

وخلاصة ما توصلت إليه دراسة هذا الحديث ترجيح:

الوجه الخامس: المقبري، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ.
والوجه السادس: المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي،
عن النبي ﷺ.

والذي يرويهما ابن أبي ذئب، والضحاك بن عثمان، عن المقبري.
فقد رجح الدارقطني الوجه السادس، فقال: "والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب،
والضحاك بن عثمان؛ لأن للحديث أصلاً محفوظاً عن سلمان يرويه أهل الكوفة" (١).
ورجح ابن المديني الوجه الخامس، وقال: "والحديث عندي حديث سلمان؛ لأنه رواه عن
أبي معشر، عن سعيد المقبري عن ابن وديعة، عن سلمان ولم يقل عن أبيه. وتابع
ابن أبي ذئب" (٢).

وذهب أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان (٣)، وابن حجر (٤) إلى ترجيح كلا الوجهين عن المقبري.
والحديث من وجهيه الراجحين إسنادهما صحيح.
وعلى هذا فالقرينة المرجحة هي ترجيح رواية الألفظ والأضبط، وتقديم الوجه المحفوظ على
غيره، والجمع بين الوجهين الراجحين أولى من ترجيح أحدهما على الآخر، خاصة أن كلا
الوجهين جاء من طريق راو واحد. والله أعلم.

(١) العلل، الدارقطني ٢٣١/٥ (٢٠٤٥).

(٢) العلل، ابن المديني ص ٩٠ (١٤٦).

(٣) العلل، ابن أبي حاتم ٥٤٥/٢ - ٥٤٨ (٥٨٠)؛ ٥٤٨/٢ - ٥٥٠ (٥٨١).

(٤) فتح الباري، ابن حجر ١٤٨/٣.

(١٦) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا يَخْرُجَنَّ امْرَأَةٌ مَسِيرَةً لَيْلَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا يَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِبَارَتِهَا وَلَوْ بِفَرْسِنِ شَاةٍ^(١))^(٢).

فقال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه كثير بن زيد، واختلف فيه:

فقال سفيان بن حمزة: عن كثير، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(١) فَرْسِنِ شَاةٍ: الْفَرْسَنُ عَظْمٌ قَلِيلٌ لِلْحَمِّ، وَهُوَ خُفٌّ الْبَعِيرِ، كَالْخَافِرِ لِلدَّابَّةِ، وَقَدْ يَسْتَعَارُ لِلشَّاةِ فَيَقَالُ: فَرْسِنِ شَاةٍ، وَالَّذِي لِلشَّاةِ هُوَ الظِّلْفُ. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٩/٣.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب عن المقبري عند أحمد بن حنبل في مسنده ٣٣٨/١٦ (١٠٥٧٥): "يا نساء المسلمين - ثلاث مرات - لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة، ولا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم واحد ليس معها ذو محرم". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، مقتصرة على الشطر الأول من الحديث، أو على الشطر الثاني منه، إلا أن ابن عجلان - في رواية البزار والحميدي عنه في مسنديهما - قال: "مسيرة ثلاثة أيام"، وقال سهيل بن أبي صالح: "بريدا"، واختلفت ألفاظ العلماء في تفسير سبب اختلاف ألفاظ متون الحديث في تحديد توقيت أقل مدة في النهي عن السفر المرأة وحده بلا محرم قال ابن حجر: "مضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيداً بمسيرة يوم وليلة وعنه روايات أخرى وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات وقال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفر فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال بن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذري يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد واللييلة المفردة بمعنى اليوم واللييلة يعني فمن أطلق يوماً أراد بليالته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعهما أشار إلى مدة الذهاب والرجوع وعند أفرادهما أشار إلى قدر ما تقضى فيه الحاجة قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد فالיום أول العدد والاثنان أول التكثير والثلاث أول الجمع وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية" ١. انظر. فتح الباري ١٦٤/٥، ١٦٥ بتصرف، وروى أبو معشر الحديث بلفظ غريب كما عند الترمذي في جامعه ٤٤١/٤ (٢١٣٠) فقال: "تهادوا فإن الهدية تذهب وحرّ الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شق فرسن شاة". - ويلاحظ أن الدارقطني قد ساق لفظ الحديث بتذكير الفعل المضارع مع أن الخطاب في الحديث للنساء فقال: "لا يخرجن" و"لا يحقرن" قلت: أما رواية التاء فهي اللغة المشهورة، وأما رواية الياء فهي على نحو ما حكاها سيبويه عن قول بعض العرب قال: فلانة، بحذف التاء مع الفاعل المؤنث الحقيقي، بلا فصل وذكر بعض النحاة أنه: قليل جداً لا يقاس عليه، ولعل الذي أجاز ترك التاء هنا هو الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بنون التوكيد؛ لأنهم يجيزون ترك التاء إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي بفصل؛ إلا أنهم لم يذكروا نون التوكيد للفصل؛ لأنهم تحدثوا عن الماضي وقاسوا عليه المضارع، والماضي لا متصل به نون التوكيد. والله أعلم. انظر. كتاب سيبويه ٣٨/٢ و ٤٥.

وخالفه أبو أحمد الزبيري؛ فرواه عن كثير، عن سعيد، عن أبي هريرة.
واختلف عن ابن أبي ذئب:

فرواه عمار بن عبد الجبار، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.
وخالفه يحيى القطان؛ فرواه عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.
وكذلك رواه ابن عجلان، وأبو معشر، عن سعيد، عن أبي هريرة.
وقال الليث، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصواب^(١).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى كثير بن زيد وابن أبي ذئب والليث بن سعد وابن عجلان ومالك بن أنس الوجهين جميعاً، وروى يحيى بن أبي كثير الوجه الأول عنه، وروى أبو معشر وسهيل بن أبي صالح الوجه الثاني عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله"^(٢)، من طريق كثير بن زيد. ولم أقف على من أخرجه.

(١) العلل، الدارقطني ٢٤٠/٥، ٢٤١ (٢٠٥١)، وذكر الحديث في موضع آخر في مسند أبي هريرة ٢٢٢/٥-٢٢٥

(٢٠٤٢) وهذه المسألة ليست من ضمن مسائل البحث المحددة لذلك درستها هنا.

(٢) العلل، الدارقطني ٢٢٣/٥ (٢٠٢٤)؛ ٢٤٠/٥ (٢٠٥١).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" ^(١)، ومسلم في "صحيحه" ^(٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٣)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ^(٤)، والبزار في "مسنده" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" ^(٦)، ومسلم في "صحيحه" ^(٧)، وأبو داود في "سننه" ^(٨)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٩)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" ^(١٠)، والترمذي في "جامعه" ^(١١)، وأبو داود في "سننه" ^(١٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(١٣)، من طرق عن مالك بن أنس.

وأخرجه البزار في "مسنده" ^(١٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(١٥)، والحاكم في "مستدرکه" ^(١٦)، من طريق ابن عجلان.

وأخرجه أحمد في "مسنده" ^(١٧)، من طريق يحيى بن أبي كثير.

-
- (١) صحيح البخاري ٣٤٢/١؛ (١٠٨٨) ٢٢٧/٢؛ (٢٥٦٦).
- (٢) صحيح مسلم ٩٧٧/٢؛ (٤٢٠-١٣٣٩).
- (٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٧٧/١٢؛ (٧٤١٤) ٣٥٥/١٥؛ (٩٥٨٠) ٣٥٦؛ (٩٦٣٠) ٣٩٧/١٥؛ (٩٦٣٠).
- (٤) مسند أبي داود الطيالسي ٧٨/٤؛ (٢٤٣٥)، (٢٤٣٦).
- (٥) مسند البزار ١٢٥/١٥؛ (٨٤٢٦)، (٨٤٢٧).
- (٦) صحيح البخاري ٩٤/٤؛ (٦٠١٧).
- (٧) صحيح مسلم ٧١٤/٢؛ (١٠٣٠-٩٠) ٩٧٧/٢؛ (١٣٣٩-٤١٩).
- (٨) سنن أبي داود ١٤٧/٣؛ (١٧٢٣).
- (٩) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٣/١٣؛ (٧٥٩١) ٤٢٨/١٣؛ (٨٠٦٦) ١٨٩/١٤؛ (٨٤٨٩) ٣٥٥/١٥؛ (٩٥٨٠) ٣٥٦؛ (١٠٤٠١) ٢٥٣/١٦؛ (١٠٤٠٢) ٢٥٤/١٦؛ (١٠٤٠٢).
- (١٠) صحيح مسلم ٩٧٧/٢؛ (٤٢١-١٣٣٩).
- (١١) جامع الترمذي ٤٦٥/٣؛ (١١٧٠).
- (١٢) سنن أبي داود ١٤٨/٣؛ (١٧٢٤).
- (١٣) صحيح ابن خزيمة ٢٢٩/٤؛ (٢٥٢٣).
- (١٤) مسند البزار ١٢٩/١٥؛ (٨٤٣٤) ١٣٢/١٥؛ (٨٤٣٦).
- (١٥) صحيح ابن خزيمة ٢٣١/٤، ٢٣٠؛ (٢٥٢٥).
- (١٦) المستدرک ٦٠٩/١؛ (١٦١٥).
- (١٧) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٦٦/١٥؛ (٩٤٤٨).

كلهم (كثير بن زيد، وابن أبي ذئب، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن عجلان، ويحيى بن أبي كثير) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" ^(١)، من طريق كثير بن زيد. ولم أقف على من أخرجه. وأخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٢)، من طريق ابن أبي ذئب. وأخرجه الحميدي في "مسنده" ^(٣)، من طريق ابن عجلان. وأخرجه الترمذي في "جامعه" ^(٤)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٥)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ^(٦)، من طرق عن أبي معشر. وأخرجه الحارث ^(٧) في "مسنده" ^(٨)، ومن طريقه قوام السنة في "الترغيب والترهيب" ^(٩)، من طرق عن الليث بن سعد. وأخرجه مالك في "موطئه" ^(١٠)، ومن طريقه أبو داود في "سننه" ^(١١)، وأحمد في "مسنده" ^(١٢)، وغيرهم، من طرق عن مالك بن أنس.

(١) العلل، الدارقطني ٢٢٣/٥ (٢٠٢٤)؛ ٢٤٠/٥ (٢٠٥١).

(٢) سنن ابن ماجه ١٤٥/٤ (٢٨٩٩).

(٣) مسند الحميدي ٢١٦/٢ (١٠٣٦).

(٤) جامع الترمذي ٤٤١/٤ (٢١٣٠).

(٥) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٤١/١٥ (٩٢٥٠).

(٦) مسند أبي داود الطيالسي ٩٤/٤ (٢٤٥٣).

(٧) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة، واسم أبي أسامة داهر، التميمي مولاهم، أبو محمد البغدادي، صاحب "المسند"، ولد سنة (١٨٦هـ)، وتوفي سنة (٢٨٢هـ). انظر. الثقات ١٨٣/٨؛ تاريخ بغداد ٩/١١٤، ١١٥ (٤٢٨٥)؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٣٨٨-٣٩٠ (١٨٧)؛ الوافي بالوفيات ١١/٢٠٠، ٢٠١ (٣٠٢٥).

(٨) كما في بغية الباحث ٣٩٤/١، ٣٩٥ (٢٩٩).

(٩) الترغيب والترهيب ٢٦٥/١ (٤١٣)؛ ٦٥/٣ (٢٠٨٣).

(١٠) في رواية سويد الحداثي ص ٥٢٠ (٧٥٨)؛ وفي رواية ابن القاسم ص ٢٩٦ (٤١٥)؛ وفي رواية أبي مصعب

الزهري ١٥٨/٢ (٢٠٦١)؛ وفي رواية يحيى الليثي ٥٧٤/٢ (٢٨٠٣).

(١١) سنن أبي داود ١٤٨/٣ (١٧٢٤).

(١٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٥٦/١٢ (٧٢٢٢).

وأخرجه أبو داود في "سننه"^(١)، وابن خزيمة في "صحيحه"^(٢)، وغيرهم، من طرق عن سهيل بن أبي صالح.

كلهم (كثير بن زيد، وابن أبي ذئب، ومحمد بن عجلان، وأبو معشر، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وسهيل بن أبي صالح) عن المقبري به.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ستة من أصحابه، وهم:

١. كثير بن زيد الأسلمي المدني.

وثقه يحيى بن معين^(٣)، وابن عمار الموصلي^(٤)^(٥).

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٦).

ووصفه أبو زرعة بأنه: "صدوق فيه لين"^(٧).

وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٨).

وقال يحيى بن معين في رواية عنه^(٩)، وأحمد بن حنبل^(١٠)، وابن عدي^(١١): "لا بأس به".

وقال علي بن المديني^(١٢)، وأبو حاتم: "صالح، ليس بالقوي".

(١) سنن أبي داود السجستاني ١٥٠/٣ (١٧٢٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٢٣١/٤ (٢٥٢٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٧٢٤/٨ (١٦٠٨).

(٤) وهو محمد بن عبد الله بن عمار بن سودة المخزومي، أبو جعفر الموصلي، له كتاب في "معرفة الرجال والعلل" ولكنه مفقود، ولد سنة (١٦٢هـ)، وتوفي سنة (٢٤٢هـ). انظر الجرح والتعديل ٣٠٢/٧ (١٦٤١)؛ تاريخ بغداد ٤١٨/٣ - ٤٢٠ (٩٥١)؛ تاريخ دمشق ٣٧٣/٥٣ - ٣٧٨ (٦٥٤٤)؛ سير أعلام النبلاء ٤٦٩/١١، ٤٧٠ (١٢٠).

(٥) تهذيب الكمال ١١٥/٢٤ (٤٩٤١).

(٦) الثقات ٣٥٤/٧.

(٧) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية ٩٢٥/٣ (٥٨٩).

(٨) تقريب التهذيب ص ٨٠٨ (٥٦٤٦).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ٧٢٤/٨ (١٦٠٨). ولفظه: "ليس به بأس".

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣١٧/٢ (٢٤٠٦). ولفظه: "ما أرى به بأس".

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧٢٧/٨ (١٦٠٨). ولفظه: "ولم أر بحديثه بأساً، وأرجو أنه لا بأس به".

(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٥ (٩٧).

- وزاد أبو حاتم: "يكتب حديثه" (١).
- وضعه يحيى بن معين في رواية عنه (٢)، والنسائي (٣).
- وقال عنه يعقوب بن شيبة: "ليس بذاك الساقط وإلى الضعف ما هو" (٤).
- وخلاصة القول فيه: صدوق يخطئ. والله أعلم.**
- وقد توبع من الكبار في هذا الحديث.
٢. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (٥).
٣. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري (٦).
٤. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المثبتين (٧).
٥. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة (٨).
٦. يحيى بن أبي كثير: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل (٩).
- الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.**
- رواه عن المقبري سبعة من أصحابه، وهم:
١. كثير بن زيد: صدوق يخطئ (١٠).
٢. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (١١).
٣. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة (١٢).

(١) الجرح والتعديل ١٥١/٧ (٨٤١).

(٢) معرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابن محرز ٧٠/١ (١٦٤).

(٣) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ٢٢٩ (٥٠٥).

(٤) تهذيب الكمال ١١٥/٢٤ (٤٩٤١).

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٩) تقدمت ترجمته ص ١٥٢.

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٢٠٦.

(١١) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

٤. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث ، اختلط بآخرة^(١).
٥. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٢).
٦. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المثبتين^(٣).
٧. سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمان المدني.
- وثقه ابن سعد^(٤)، ويحيى بن معين^(٥)، والنسائي^(٦)، وغيرهم.
- وذكره ابن حبان في "ثقاته" وقال: "كان يخطئ"^(٧).
- ووصفه الذهبي بأنه: "ثقة تغير حفظه"^(٨)، ومرة قال: "صدوق مشهور ساء حفظه"^(٩).
- وقريب منه قول ابن حجر: "صدوق تغير حفظه بآخرة"^(١٠).
- وقال أحمد بن حنبل: "ما أصلح حديثه"^(١١).
- وقال ابن عدي: "سهيل عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به"^(١٢).
- وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه و لا يحتج به"^(١٣).
- وضعفه يحيى بن معين في رواية عنه^(١٤)، ومرة قال: "ليس بالقوي"^(١٥).

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٤) الطبقات الكبير ٧/٥٢١ (٢٠٧٥).

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١/١٣٥ (٨١١).

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٦/١٥٢ (٢٢٨١).

(٧) الثقات ٦/٤١٧، ٤١٨.

(٨) انظر. المغني في الضعفاء ١/٤١٥ (٢٦٩١)؛ ميزان الاعتدال ٣/٣٣٩ (٣٦٠٩).

(٩) من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٥٢ (١٥٢).

(١٠) تقريب التهذيب ص ٤٢١ (٢٦٩٠).

(١١) الجرح والتعديل ٤/٢٤٧ (١٠٦٣).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٥٦ (٨٦٧).

(١٣) الجرح والتعديل ٤/٢٤٧ (١٠٦٣).

(١٤) إكمال تهذيب الكمال ٦/١٥٠ (٢٢٨١).

(١٥) ميزان الاعتدال ٣/٣٣٩ (٣٦٠٩).

وكان سهيل ممن اختلط، والسبب في ذلك ما قاله البخاري: "كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسي في آخر عمره كثيرا من حديثه" (١).

ولعل من نزل به إلى درجة الضعيف محمول على حاله بعد أن تغير واختلط، وسهيل قبل الاختلاط لم يبلغ درجة من يحتمل تفرد؛ لذا قالوا: صدوق ساء حفظه بآخرة. غير أنه في هذا الوجه قد توبع من الكبار ووافقهم.

وخلاصة القول فيه: صدوق، تغير بآخرة. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فقال: "وقال الليث، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصواب" (٢).

ومن الملاحظ أن غالب الرواة خاصة المقدمين في الرواية عن المقبري كأمثال الليث بن سعد وابن أبي ذئب ومالك قد رَووا الحديث من كلا الوجهين عنه.

وذهب ابن حبان إلى ترجيح كلا الوجهين عن المقبري، فقال: "سمع هذا الخبر سعيد المقبري عن أبي هريرة، وسمعه من أبيه عن أبي هريرة؛ فالطريقان جميعا محفوظان" (٣).

وكذلك قال ابن حجر عندما حكى اختلاف الرواة عن المقبري: "والجواب عن هذا الاختلاف أن سعيدا المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة، وسمع من أبي هريرة، فلا يكون هذا الاختلاف قادحا" (٤).

فدل ذلك على صحة الوجهين عن المقبري، خاصة أن المقبري قد روى عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، وعن أبي هريرة ﷺ مباشرة؛ فلعله سمع أبيه أولا ثم سمعه من أبي هريرة، وروى الحديث بكلا الوجهين.

فالقريئة المرجحة هي سعة رواية المقبري فمرة يروي الحديث بواسطة أبيه ومرة يسقط الوسطة. والله أعلم.

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال ١٥٠/٦ (٢٢٨١)؛ الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢١٧/١ (٤٦). وفيه: "ابن

له" بدلا من "أخ له".

(٢) العلل، الدارقطني ٢٤٠/٥ (٢٠٥١).

(٣) صحيح ابن حبان ٤٣٨/٦.

(٤) هدي الساري ٩٤١/٢.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والمقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، كلا الإسنادين صحيح، والوجه الأول متفق على تخريجه في الصحيحين، من طريق الليث بن سعد وابن أبي ذئب عن المقبري به.

وللحديث شواهد من رواية أبي سعيد الخدري^(١)، وابن عباس^(٢)، وابن عمر^(٣)، وغيرهم.

(١) انظر. صحيح البخاري ٣٦٩/١ (١١٩٧)، ٥٧/٢ (١٩٩٥)؛ صحيح مسلم ٩٧٧/٢ (٤٢٣-١٣٤٠)؛ سنن أبي داود ١٥٠/٣ (١٧٢٦)؛ جامع الترمذي ٤٦٣/٣ (١١٦٩)؛ سنن ابن ماجه ١٤٥/٤ (٢٨٩٨) ولفظه: "لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم في يومين الفطر والأضحى... الحديث" والسياق للبخاري (١١٩٧).

(٢) انظر. صحيح البخاري ١٩/٢، ٢٠، (١٨٦٢)، (١٨٦٤)، ٣٥٩/٢ (٣٠٠٦)، ٣٧٦/٢ (٣٠٦١)، ٣٩٥/٣ (٥٢٣٣)؛ صحيح مسلم ٩٧٨/٢ (٤٢٤-١٣٤١)؛ سنن ابن ماجه ١٤٦/٤ (٢٩٠٠) ولفظه: "لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم" فقال رجل: يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامرأتني تريد الحج، فقال: "أخرج معها" والسياق للبخاري (١٨٦٢).

(٣) انظر. صحيح البخاري ١/٣٤١ (١٠٨٦)، (١٠٨٧)؛ صحيح مسلم ٩٧٥/٢، ٩٧٦ (٤١٣-١٣٣٨)؛ سنن أبي داود ١٥١/٣ (١٧٢٧) ولفظه: "لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم" والسياق للبخاري (١٠٨٦).

(١٧) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة: (بعث رسول الله ﷺ بعثا ثم استقبلهم، يسأل كل إنسان: مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ حَتَّى انْتَهَى إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ: مَعِيَ كَذَا وَكَذَا وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ. فَقَالَ: هُوَ أَمِيرُكُمْ، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ طَوْلٌ فِي فَضْلِ أَهْلِ الْقُرْآنِ)^(١).

فقال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه عمرو بن طلحة بن عمرو^(٢) بن علقمة - ابن أخي محمد بن عمرو بن علقمة -، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفه عبد الحميد بن جعفر؛ فرواه عن المقبري، عن عطاء - مولى أبي أحمد -، عن أبي هريرة.

ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن عطاء - مولى أبي أحمد - مرسلا، لم يذكر: أبا هريرة.

وقول الليث أشبه بالصواب.

حدثنا النيسابوري، حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: أثبت الناس في سعيد الليث بن سعد^(٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) ولفظ الحديث كاملا كما في رواية عبد الحميد بن جعفر عند الترمذي في جامعه ١٥٦/٥ (٢٨٧٦) : "بعث رسول الله ﷺ بعثا وهم ذو عدد فاستقرأهم ، فاستقرأ كل رجل منهم ما معه من القرآن، فأتى على رجل منهم من أحدثهم سنا، فقال: "ما معك يا فلان؟" قال: معي كذا وكذا وسورة البقرة، قال: "أمعك سورة البقرة؟" فقال: نعم، قال: "فأذهب فأنت أميرهم"، فقال رجل من أشرافهم: والله يا رسول الله ما منعي أن أتعلم سورة البقرة إلا خشية ألا أقوم بها، فقال رسول الله ﷺ: "تعلموا القرآن فاقروه وأقرئوه، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقام به كمثله جراب محشو مسكا يفوح برائحته كل مكان، ومثل من تعلمه فتركه وهو في جوفه كمثله جراب جراب وكى على مسك". وكل طرق الحديث الآتي تخرجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٢) هذا وهم إنما هو عمر بن طلحة بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو ابن عم محمد بن عمرو بن علقمة الليثي. انظر. تهذيب الكمال ٤٠٢/٢١ (٤٢٦٢).

(٣) العلل، الدارقطني ٢٤١/٥، ٢٤٢ (٢٠٥٣).

الثالث: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ مرسلًا.
ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى عمر بن طلحة الوجهين الأول والرابع عنه، وروى عبد الحميد الوجه الثاني عنه، وروى الليث بن سعد الوجه الثالث عن المقبري، وروى موسى بن عبيدة الوجه الأول عنه، وروى إبراهيم بن طهمان الوجه الرابع عنه.
وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في وصل الحديث وإرساله، وزيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الشجري^(١) في "الأمالي الحديثية"^(٢)، عن عمر بن طلحة.

وأخرجه أحمد بن منيع^(٣) في "مسنده"^(٤)، عن موسى بن عبيدة.

وكلاهما (عمر بن طلحة، وموسى بن عبيدة) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في "جامعه"^(٥)، وابن ماجه في "سننه"^(٦)، والنسائي "السنن الكبرى"^(٧)،

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد الهاشمي، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري، شيخ النحاة، صنف: "الأمالي"

و"الانتصار"، ولد سنة (٤٥٠هـ)، وتوفي سنة (٥٤٢هـ). انظر. المنتظم ٦١/١٨، ٦٢، (٤١٤٧)؛ وفيات الأعيان

٤٥/٦ - ٥٠ (٧٧٤)؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٤-١٩٦ (١٢٦)؛ شذرات الذهب ٦/٢١٥-٢١٨.

(٢) الأمالي الحديثية ١/٢١١.

(٣) هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، أبو جعفر الأصم، الحافظ الثقة، صنف "المسند"، ولد سنة (١٦٠هـ)،

وتوفي سنة (٢٤٤هـ). انظر. الجرح والتعديل ٧٧، ٧٨ (١٦٦)؛ طبقات الحنابلة ١/١٨٣-١٨٥ (٦٥)؛ تاريخ بغداد

٦/٣٧٧-٣٧٩ (٢٨٧٦)؛ سير أعلام النبلاء ١١/٤٨٣، ٤٨٤ (١٢٧).

(٤) كما في إتحاف الخيرة المهرة ٥/٧٠ (٤٢٤٩)؛ المطالب العالية ٩/٦١٨ (٢١١٤).

(٥) جامع الترمذي ٥/١٥٦ (٢٨٧٦).

(٦) سنن ابن ماجه ١/١٤٧ (٢١٧).

(٧) السنن الكبرى، النسائي ٨/٨٠، ٨١ (٨٦٩٦).

وابن خزيمة في "صحيحه"^(١)، وغيرهم، من طرق عن عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه الترمذي في "جامعه"^(٢)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في "فضائل القرآن"^(٣)، وغيرهما، من طرق عن الليث بن سعد، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"^(٤)، من طريق عمر بن طلحة.

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"^(٥)، من طريق إبراهيم بن طهمان.

كلاهما (عمر بن طلحة، وإبراهيم بن طهمان) عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. عمر بن طلحة: ضعيف يعتبر به^(٦).

واختلف على عمر بن طلحة على وجهين:

أ- فمرة يرويه عمر بن طلحة، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

تابعه على هذا الوجه موسى بن عبيدة.

ب- ومرة يرويه عمر بن طلحة، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

تابعه على هذا الوجه إبراهيم بن طهمان.

وكلا الوجهين رواهما عنه أبو مصعب الزهري، وهو: صدوق^(٧).

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/٣٨، ٣٩ (١٥٠٩)؛ ٤/٢٣٩، ٢٤٠ (٢٥٤٠).

(٢) جامع الترمذي ٥/١٥٧ (٢٨٧٦).

(٣) فضائل القرآن ٢/٢٢٤ (٨٧٦).

(٤) شعب الإيمان ٤/٢٢٩، ٢٣٠ (٢٤٤٠).

(٥) شعب الإيمان ٤/٢٣٠ (٢٤٤١).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١٥٣.

(٧) تقريب التهذيب ص ٨٧ (١٧).

ومدار الحديث على عمر بن طلحة، قال عنه ابن عدي بعد أن ساق إسناد هذا الحديث: "وأحاديثه عن سعيد المقبري بعضه مما لا يتابعه عليه أحد" (١).

وقد توبع عمر بن طلحة على كلا الوجهين؛ إلا أنها متابعات ضعيفة لا يعتمد عليها؛ فموسى بن عبيدة منكر الحديث (٢)، وإبراهيم بن طهمان ثقة؛ إلا أن ابنه عبد الخالق تفرد برواية هذا الوجه عنه وهو مجهول (٣). والله أعلم.

٢. موسى بن عبيدة الرزدي المدني.

وثقه وكيع بن الجراح (٤)، والعجلي، وقال مرة: "جائز الحديث" (٥).

وضعفه يحيى بن معين (٦)، وابن المديني (٧)، والدارقطني (٨)، والذهبي (٩)، وابن حجر (١٠)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وقال: "كان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحاً؛ إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له؛ فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلاً في نفسه" (١١).

(١) انظر. الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٤/٧ - ٤٥٦ (١٢١٧).

(٢) وستأتي ترجمته مفصلة.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في ثقاته. انظر. الجرح والتعديل ٣٧/٦.

(٤) (٢٠٠)؛ الثقات ٤٢٢/٨.

(٥) انظر. تهذيب التهذيب ٤/١٨٣؛ إكمال تهذيب الكمال ٢٨/١٢ (٤٨١٠).

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٨/١٢ (٤٨١٠).

(٧) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٩٩ (٧٣٢).

(٨) المجروحين ٢/٤٢٢ (٩٠٤).

(٩) سنن الدارقطني ١٦٢/٢.

(١٠) انظر. ديوان الضعفاء ص ٤٠٢ (٤٢٩٣)؛ المغني في الضعفاء ٣٣٥/٢ (٦٥٠٩)؛ الكاشف ٣٠٦/٢.

(١١) ميزان الاعتدال ٦/٥٥١ (٨٩٠٢).

(١٢) تقريب التهذيب ص ٩٨٣ (٧٠٣٨).

(١٣) المجروحين ٢/٢٤١ (٩٠٤).

وقال أحمد بن حنبل^(١)، وأبو حاتم^(٢)، والسَّاجِي^(٣): "منكر الحديث".

وقال البخاري: "لم أخرج عن موسى بن عبيدة ولا أحدث عنه"^(٤).

وخلاصة القول فيه: منكر الحديث. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٥).

الوجه الثالث: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٦).

الوجه الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. عمر بن طلحة: ضعيف يعتبر به^(٧).

٢. إبراهيم بن طهمان الخراساني.

وثقه يحيى بن معين^(٨)، وأحمد بن حنبل^(٩)، والدارقطني^(١٠)، والذهبي^(١١)، وغيرهم.

(١) التاريخ الكبير، البخاري ٢٩١/٧ (١٢٤٢).

(٢) الجرح والتعديل ١٥٢/٨ (٦٨٦).

(٣) تهذيب التهذيب ١٨٣/٤؛ إكمال تهذيب الكمال ٢٨/١٢ (٤٨١٠).

(٤) الضعفاء، العقيلي ١٣١٤/٤ (١٧٣٦).

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٧) تقدمت ترجمته ص ١٥٣.

(٨) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدروي ٢٧٣/٢ (٤٧٤٩).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٥٣٨/٢ (٣٥٥١).

(١٠) سؤالات السلمي ص ٩١، ٩٢ (١٦).

(١١) انظر. الكاشف ٢١٤/١ (١٤٨)؛ المغني في الضعفاء ٥١/١ (١٠٢)؛ سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٧ (١٤٠)؛ من

تكلم فيه وهو موثق ص ٦٤ (٥)؛ ميزان الاعتدال ١٥٨/١ (١١٦)؛ تاريخ الإسلام ٣٠٠/٤ (٥)؛ ديوان الضعفاء

ص ١٧ (١٩٥).

وقال ابن حجر: "ثقة يُعرب، تُكلم فيه للإرجاء ويقال رجع"^(١). وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عنه: "أمره مشتبّه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات"^(٢).

وقال أبو حاتم: "صدوق حسن الحديث"^(٣). وقد نسب ابن طهمان إلى الإرجاء^(٤). قال أحمد بن حنبل: "هو صحيح الحديث مقارب، إلا أنه كان يرى الإرجاء"^(٥). وضعفه ابن عمار الموصلي، فقال: "ضعيف مضطرب الحديث"^(٦). وقد فصل ابن حجر القول في درجة أحاديثه وفي مذهبه؛ فقال: "الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث، إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه، والله أعلم"^(٧). وقال الذهبي: "له ما ينفرد به، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن"^(٨).

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٩ (١٩١).

(٢) الثقات ٢٧/٦.

(٣) الجرح والتعديل ١٠٧/٢ (٣٠٧).

(٤) الإرجاء له معنيان: الأول: بمعنى التأخير؛ لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان، والثاني: إعطاء الرجاء، فهم فهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخالصة، وهم فرق متعددة. انظر. الملل والنحل ١/١٦٢، ١٦١؛ موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ص ٣٥١.

(٥) سؤالات أبي داود ص ٣٥٩ (٥٥٩).

(٦) سير أعلام النبلاء ٣٨٢/٧ (١٤٠).

(٧) تهذيب التهذيب ٧٠/١.

(٨) سير أعلام النبلاء ٣٨٣/٧ (١٤٠).

والذي يغلب على الظن أن إبراهيم بن طهمان لم يدرك سعيداً المقبري، فإنه يروي عن رجل عنه، كما روى عن مالك، عنه^(١)، ثم إن إسناده هذا لم أقف عليه عند غير البيهقي، ولم يذكره أحد ممن ذكر الاختلاف في هذا الحديث على سعيد المقبري. والله أعلم.

وخلاصة القول فيه: ثقة. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثالث - المرسل - المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ مرسلًا. فقال: "ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد مرسلًا، لم يذكر أبا هريرة، وقول الليث أشبه بالصواب"^(٢).

واستشهد الدارقطني على صحة ما ذهب إليه، بما أسنده عن يحيى بن معين: "أثبت الناس في سعيد الليث بن سعد"^(٣). وهو كما قال.

فرواية الليث بن سعد عن المقبري تقدم على غيره عند الاختلاف؛ لأنه أحفظ الجماعة.

والوجه المرسل هو الوجه الذي رجحه البخاري^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، والنسائي^(٦).

أما الوجه الثاني: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فقد جاء من طريق عبد الحميد بن جعفر، وهو صدوق تفرد بهذا الإسناد، قال ابن حبان عنه: "ربما أخطأ" فلعل هذا الوجه كان من خطئه، وخالف عبد الحميد في هذا الوجه من هو أوثق منه، وعلى فرض ترجيح رواية عبد الحميد؛ فلا يقتضي ذلك ثبوت هذا الحديث، لحال عطاء مولى أبي أحمد؛ لأنه رجل مجهول^(٧) وبهذا يعلم أن تصحيح من صحح هذا الوجه

(١) انظر. مشيخة ابن طهمان ص ١٣٨، ١٣٧ (٨٠).

(٢) العلل، الدارقطني ٢٤٢/٥ (٢٠٥٣).

(٣) العلل، الدارقطني ٢٤٢/٥ (٢٠٥٣).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري ٤٦٢/٦ (٢٩٩٥).

(٥) العلل، ابن أبي حاتم ٢٣٦/٣، ٢٣٧ (٨٢١).

(٦) السنن الكبرى، النسائي ٨١/٨.

(٧) لم يرو عنه إلا سعيدا المقبري وترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ووثقه ابن حبان، وقال الذهبي: "تابعي لا يعرف"، وقال ابن حجر: "مقبول"، وخلاصة القول فيه: مجهول. انظر. التاريخ الكبير ٤٦٢/٦ (٢٥٥٩)؛ الجرح والتعديل ٣٣٨/٦ (١٨٧٠)؛ الثقات ٢٠٥/٥؛ ميزان الاعتدال ٩٨/٥ (٥٦٦٥)؛ المغني في الضعفاء ٦١٧/١ (٤١٣٦)؛ ديوان الضعفاء ص ٢٧٦ (٢٨٣٨)؛ تقريب التهذيب ص ٦٧٩ (٤٦٤٠).

كابن خزيمة^(١)، وابن حبان^(٢)، والحاكم حيث قال: "صحيح على شرط الشيخين"^(٣) فيه نظر؛
نظر؛ وأما الترمذي فقال: "هذا حديث حسن"^(٤) ثم أشار إلى علته.
أما الوجه الأول والرابع؛ فقد خالف رواتها من هو أحفظ وأوثق.
فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأضبط على غيرها. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ، إسناده
ضعيف جدا؛ وذلك لإرساله، ولجهالة عطاء مولى أبي أحمد.
وقد روي بعض معنى هذا الحديث من وجهين آخرين، من حديث عثمان^(٥)، ومن مرسل
محمد بن كعب أو غيره^(٦)، وكل هذا لا يثبت عن النبي ﷺ.

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/٣٨، ٣٩ (١٥٠٩)؛ ٤/٢٣٩، ٢٤٠ (٢٥٤٠).

(٢) صحيح ابن حبان ٥/٤٩٩، ٥٠٠ (٢١٢٦)؛ ٦/٣١٦ (٢٥٧٨).

(٣) المستدرک ١/٦١١ (١٦٢٢).

(٤) جامع الترمذي ٥/١٥٧.

(٥) انظر. المعجم الأوسط للطبراني ٧/١٥٠ (٧١٢٦) لفظه: "بعث النبي ﷺ وفدا إلى اليمن فأمر عليهم أميرا منهم
منهم وهو أصغرهم فمكث أياما لم يسر فلقي النبي صلى الله عليه وسلم رجل منهم فقال: "يا فلان ... وفي الحديث:"
تعلمه، فإنما مثل القرآن كجراب ملأته مسكا، ثم ربط على فيه، فإن فتحت فاح ربح المسك، وإن تركته كان
مسكا موضوعا، كذلك مثل القرآن إذا قرأته، أو كان في صدرك".

(٦) انظر. شعب الإيمان ٤/٢٢٩ (٢٤٣٩) لفظه: "أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا شابا، وكأنهم قالوا فيه وكان قد
قد قرأ القرآن؟ فقال: "إنما مثل القرآن مثل جراب ملئ مسكا إن فتحته فتحت طيبا، وإن أودعته أودعته طيبا".

وقد فصل الحكم فيهما د. سعد آل حميد في تحقيقه لكتاب التفسير من سنن سعيد بن منصور ٢/٢٨٦ -

٢٩٢ (٧٧).

(١٨) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (إِذَا عَطَسَ الْمُسْلِمُ فَشَمَّتْهُ^(١)) ثَلَاثًا، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَدَعَهُ؛ فَإِنَّهُ مَرْكُومٌ^(٢)).

فقال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه ابن جريج، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
ورواه ابن عجلان، واختلف عنه:

فرواه الليث، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة - بالشك - رفعه.
ووقفه الثوري، عن ابن عجلان. والموقوف أشبه^(٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

- روى ابن جريج الوجه الأول عنه، وروى ابن عجلان كلا الوجهين عن المقبري.
وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في رفع الحديث ووقفه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الديلمي^(٤) في "مسنده"^(٥)، عن ابن جريج.

(١) فَشَمَّتْهُ: التشميت الدعاء له بالخير والبركة، واشتقاقه من الشوامة، وهي القوائم، كأنه دعا للعاطس بالثبات على طاعة الله تعالى. وقيل معناه: أبعدك الله عن الشماتة، وجنبك ما يشمت به عليك. وتشميت العاطس أن يدعوه له بالرحمة. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٩٩/٢، ٥٠٠.

(٢) ولفظ الحديث كما في رواية ابن جريج عند ابن حجر في الغرائب الملتقطة ٦٦/١: "إِذَا عَطَسَ الْمُسْلِمُ فَشَمَّتْهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَدَعَهُ فَإِنَّهُ مَرْكُومٌ". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ.

(٣) العلل، الدارقطني ٢٤٣/٥، ٢٤٢، ٢٠٥٤.

(٤) هو شهردار بن شيرويه بن شهردار، أبو منصور الديلمي الهمداني، الحافظ، مؤلف كتاب: "مسند الفردوس" ولد الفردوس" ولد سنة (٤٨٣هـ)، وتوفي سنة (٥٥٨هـ). انظر. الوافي بالوفيات ١١٣/١٦ (٥٤٦٠)؛ طبقات الشافعية الكبرى ١١٠/٧، ١١١ (٨٠٢)؛ تاريخ الإسلام ١٣٧/١٢، ١٣٨ (٢٧٧)؛ شذرات الذهب ٦/٣٠٥.

(٥) كما في الغرائب الملتقطة ٦٦/١.

وأخرجه أبو داود في "سننه"^(١)، والبزار في "مسنده"^(٢)، والطبراني في "الدعاء"^(٣)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان.

كلاهما (ابن جريج، وابن عجلان) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه أبو داود في "سننه"^(٤)، والبخاري في "الأدب المفرد"^(٥)، من طرق عن ابن عجلان، عجلان، عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: ثقة يدلّس^(٦).

٢. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٧).

واختلف عن ابن عجلان على وجهين:

أ- فمرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) سنن أبي داود ٣٧٩/٧ (٥٠٣٥).

(٢) مسند البزار ١٥٨/١٥ (٨٤٩٨). وجاء في هذا الإسناد تسمية محمد بن عجلان بـ "محمد الأنصاري".

(٣) الدعاء، الطبراني ١٦٩٤/٣، ١٦٩٥، (١٩٩٨)، (١٩٩٩)، (٢٠٠٠)، (٢٠٠١).

(٤) سنن أبي داود ٣٧٨/٧ (٥٠٣٤).

(٥) الأدب المفرد ص ٣٣٠ (٩٣٩).

(٦) تقدمت ترجمته ص ١١٣.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

رواه عنه الليث بن سعد، وهو: ثقة ثبت^(١) ومن أوثق الرواة عن ابن عجلان فقد أخذها عنه قبل اختلاطه^(٢)، وموسى بن قيس الحضرمي (عصفور الجنة) وهو: صدوق رمي بالتشيع^(٣)، وسفيان بن عيينة، وهو: ثقة حافظ^(٤)، ومحمد بن عبد الرحمن بن مجير، وهو: متروك الحديث^(٥)، وعبد العزيز الدراوردي، وهو: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(٦).

وتابع ابن عجلان على هذا الوجه ابن جريج.

ورواية الليث بن سعد عن ابن عجلان جاءت على سبيل الشك؛ فقد قال: "لا أعلمه إلا أنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ"^(٧).

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

رواه عنه يحيى بن سعيد القطان، وهو: ثقة متقن حافظ إمام قدوة^(٨)، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وهو: ثقة حافظ^(٩).

ولم يتابع ابن عجلان على هذا الوجه.

(١) تقدمت ترجمته ص ٥٥.

(٢) العلل، الدارقطني ١٢٠/٤.

(٣) تقريب التهذيب ص ٩٨٤ (٧٠٥٢).

(٤) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤).

(٥) وثقه الحاكم، وضعفه عمرو بن علي الفلاس، والذهبي، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، وقال ابن عدي: "هو مع ضعفه يكتب حديثه"، ووصفه ابن معين بأنه: "ليس بشيء"، وقال أبو زرعة عنه: "واهي الحديث"، ووصفه النسائي بأنه: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "سكتوا عنه"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "هو ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات، ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يحتج به". **وخلاصة القول فيه:** متروك. انظر الجرح والتعديل ٣٢٠/٧ (١٧٣٠)؛ المجروحين ٢٧٢/٢، ٢٧٣ (٩٤٢)؛ الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٢/٩ - ٢١٤ (١٦٧١)؛ ميزان الاعتدال ٢٢٩/٦، ٢٣٠ (٧٨٤٥)؛ تاريخ الإسلام ٥٠٩/٤ (٣٦٤)؛ المغني في الضعفاء ٢٢٩/٢ (٥٧٣٥)؛ ديوان الضعفاء ص ٣٢٦ (٣٨٣٦)؛ لسان الميزان ٢٧٨/٧ (٧٠٥١).

(٦) تقريب التهذيب ص ٦١٥ (٤١٤٧).

(٧) سنن أبي داود ٣٧٩/٧.

(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥، ١٠٥٦ (٧٦٠٧).

(٩) تقريب التهذيب ص ٣٩٤ (٢٤٥٨).

وقد صرح ابن عجلان في هذا الوجه بالسماع من المقبري، فقال: "حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة، قال: "شئت أخاك ثلاثاً، فما زاد فهو زكام" (١).

والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن ابن عجلان، فالوجه الأول المرفوع رجحه أبو حاتم عنه؛ فقال: "قوم من الثقات يرفعونه" (٢)، وقد توبع ابن عجلان على هذا الوجه.

وأما الوجه الثاني فقد جاء من طريق الثقات أيضاً، وصرح فيه ابن عجلان بالسماع وهو الوجه الذي رجحه الدارقطني عنه؛ فقال: "والموقوف أشبه". والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة (٣).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً؛ فقال: "والموقوف أشبه" (٤).

ولعل ترجيح الدارقطني لهذا الوجه بسبب شك الليث بن سعد، وعدم جزمه برفع الحديث للنبي صلی الله عليه وسلم، وتصريح ابن عجلان بسماعه للوجه الثاني الموقوف.

لكن الليث بن سعد قد توبع على هذا الطريق، تابعه موسى بن قيس وسفيان بن عيينة وعبد العزيز الدراوردي كما تقدم.

فزال الشك وقد جزم غيره بالرفع.

ورجح أبو حاتم الطريق المرفوع؛ فقال: "يرفعونه قوم من الثقات" (٥).

وذهب البغوي إلى ترجيح كلا الوجهين عن ابن عجلان، فقال: "ويروى عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة موقوفاً عليه ومرفوعاً" (٦).

(١) سنن أبي داود ٣٧٨/٧ (٥٠٣٤).

(٢) العلل، ابن أبي حاتم ١٢٥/٦ (٢٣٧٦).

(٣) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٤) العلل، الدارقطني ٢٤٣/٥ (٢٠٥٤).

(٥) العلل، ابن أبي حاتم ١٢٥/٦ (٢٣٧٦).

(٦) شرح السنة ٣١٢/١٢.

فعلى هذا يظهر رجحان كلا الوجهين عن ابن عجلان عن المقبري، وفي رفعه زيادة من الثقة وهي مقبولة.

فالقريئة المرجحة هي سعة رواية المقبري فقد كان من المكثرين من رواية الحديث. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين الموقوف والمرفوع، إسنادهما حسن؛ لأجل ابن عجلان، وجود العراقي إسناد الوجه الموقوف^(١).

وللحديث شاهد بمعناه، أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عكرمة بن عمار^(٢) قال: حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع^(٣): أن أباه حدثه أنه: سمع النبي ﷺ وعطس رجل عنده، فقال له: "يرحمك الله"، ثم عطس أخرى، فقال له الرسول ﷺ: "الرجل مزكوم"^(٤). وفي الباب عن عبيد بن رفاعة الزرقني^(٥).

(١) فقال العراقي: "أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة "شمت أخاك ثلاثاً... الحديث". وإسناده جيد". انظر.

تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١٢٠١/٣ (١٧٨٨).

(٢) وهو صدوق يغلط. انظر. تقريب التهذيب ص ٦٨٧ (٤٧٠٦).

(٣) وهو ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ١٥٦ (٥٩٣).

(٤) صحيح مسلم ٤ / ٢٢٩٢، ٢٢٩٣ (٥٥-٢٩٩٣).

(٥) انظر. سنن أبي داود ٣٧٩/٧ (٥٠٣٦)؛ جامع الترمذي ٨٥/٥ (٢٧٤٤) ولفظه: "شمت العاطس ثلاثاً فإن

شمت فشتمته، وإن شمت فكف" والسياق لأبي داود.

(١٩) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ^(١))، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: آه؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ^(٢)). فقال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه محمد بن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن جريج، وأبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفه ابن أبي ذئب، وابن سمعان، فروياه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة. ويشبه أن يكون ابن أبي ذئب قد حفظه.

حدثنا ابن مبشر، حدثنا محمد بن وزير، حدثنا إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن محمد ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ - أَوْ يَبْغُضُ - التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: هَاهُ هَاهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ)^(٣). أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ: إنما أحب العطاس؛ لأنه إنما يكون مع خفة البدن، وانفتاح المسام، وتيسير الحركات، والتثاؤب بخلافه. وسبب هذه الأوصاف تخفيف الغذاء والإقلال من الطعام والشراب. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٦/٣.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية ابن أبي ذئب عند ابن الجعد في مسنده ١٠١٥/٢ (٢٩٤١): "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، فَإِنْ حَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَقُولْ هَاهُ - قَالَ يَزِيدُ وَلَا أُدْرِي مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَإِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَضْحَكُ مِنْهُ". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعض الطرق أتم من بعض، إلا أن عبد الله بن سعيد المقبري كما عند ابن ماجه في سننه ١١٤/٢ (٩٦٨) روى الحديث بمعناه، وجاء بلفظ غريب، فقال: "إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَلَا يَعْوِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ". وجاءت رواية أبي معشر بالتخصيص كما عند ابن أبي شيبة مصنفه ٤٥٣/٣ (٨٠٦٨) فقال: "إِنَّ اللَّهَ يُكْرَهُ التَّثَاؤُبَ وَيُحِبُّ الْعُطَّاسَ فِي الصَّلَاةِ".

(٣) العلل، الدارقطني ٢٤٤/٥ (٢٠٥٦).

ومما لم يذكره الدارقطني:

الثالث: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

- روى ابن عجلان وعبد الرحمن بن إسحاق وابن جريج الوجه الأول عنه، وروى أبو معشر الوجهين الأول والثالث عنه، وروى ابن أبي ذئب الوجهين الأول والثاني عن المقبري، وروى ابن سمعان وعبد الله بن سعيد المقبري الوجه الثاني عن المقبري. وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وفي رفع الحديث ووقفه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلی الله علیه وسلم.

أخرجه الترمذي في "جامعه" ^(١)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٢)، وعبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" ^(٣)، والحميدي في "مسنده" ^(٤)، والبزار في "مسنده" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ^(٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(٧)، من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق.

وذكره الدارقطني في "علله" ^(٨)، من طريق ابن جريج، وأبي معشر. ولم أقف على من أخرجه.

(١) جامع الترمذي ٨٦/٥ (٢٧٤٦).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤١/١٣ (٧٥٩٩)؛ ١٦/١٣ (١٠٧٠٧).

(٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢/٢٧٠ (٣٣٢٢).

(٤) مسند الحميدي ٢/٢٩١ (١١٩٥).

(٥) مسند البزار ١٥/١٦٢ (٨٥٠٨).

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي ١١/٥٠٥ (٦٦٢٧).

(٧) صحيح ابن خزيمة ٢/١٣١، ١٣٠ (٩٢٢).

(٨) العلل، الدارقطني ٥/٢٤٤ (٢٠٥٦).

وأخرجه ابن الجعد في "مسنده" (١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٣)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب.
كلهم (ابن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن أبي ذئب، وابن جريج، وأبو معشر) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤)، والترمذي في "جامعه" (٥)، وأبو داود في "سننه" (٦)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٧)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٨)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب.

وذكره الدارقطني في "علله" (٩)، من طريق ابن سمعان. ولم أقف على من أخرجه.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٠)، من طريق عبد الله المقبري.
وكلهم (ابن أبي ذئب، وابن سمعان، وعبد الله المقبري) عن المقبري به.
الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١)، وذكره عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" (١٢)، من طريق أبي معشر، عن المقبري به.

(١) مسند ابن الجعد ١٠١٥/٢ (٢٩٤١).

(٢) السنن الكبرى، النسائي ٩١/٩ (٩٩٧٣).

(٣) صحيح ابن حبان ٣٥٩/٢ (٥٩٨).

(٤) صحيح البخاري ٤٤١/٢ (٣٢٨٩)؛ ١٣٣/٤ (٦٢٢٣)؛ ١٣٤/٤ (٦٢٢٦).

(٥) جامع الترمذي ٨٧/٥ (٢٧٤٧).

(٦) سنن أبي داود ٣٧٤/٧ (٥٠٢٨).

(٧) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٢٥/١٥، ٣٢٦ (٩٥٣٠).

(٨) مسند أبي داود الطيالسي ٧٦/٤، ٧٧ (٢٤٣٤).

(٩) العلل، الدارقطني ٢٤٤/٥ (٢٠٥٦).

(١٠) سنن ابن ماجه ١١٤/٢ (٩٦٨).

(١١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٣/٣ (٨٠٦٨).

(١٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢٧٠/٢.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري خمسة من أصحابه، وهم:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(١).

٢. عبد الرحمن بن إسحاق: صدوق له مناكير^(٢).

٣. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: ثقة يدلس^(٣).

٤. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(٤).

٥. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٥).

واختلف على ابن أبي ذئب على وجهين:

أ- فمرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

رواه عنه القاسم بن يزيد الجرمي، وهو: ثقة^(٦)، ويزيد بن هارون السلمي، وهو: ثقة

متقن^(٧)، وعيسى بن يونس السبيعي، وهو: ثقة مأمون^(٨)، وأسد بن موسى الأموي، وهو:

صدوق يغرب، وفيه نصب^(٩).

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٠.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١١٣.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٦) تقريب التهذيب ص ٧٩٦ (٥٥٤٠).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

(٨) تقريب التهذيب ص ٧٧٣ (٥٣٧٦).

(٩) تقريب التهذيب ص ١٣٤ (٤٠٣). والنصب: هي العداوة، يقال: نصب فلان لفلان نصبا إذا قصد له،

وعاداه، وتجرد له. والنواصب: عموما تطلق على من يبغض علماً وأصحابه، ويدخل في هذا الاسم الخوارج

بفرقهم المختلفة، والرافضة تطلق هذا الاسم على من أحب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فأهل السنة عند الرافضة

(نواصب). انظر. لسان العرب ١٤/١٥٦؛ مجموع الفتاوى ٣/٧٢، ٢٥/٣٠١؛ وسطية أهل السنة بين

الفرق ص ١٣٦.

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه ابن عجلان، وعبد الرحمن بن إسحاق، وغيرهم.
 ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 رواه عنه عاصم بن علي الواسطي، وهو: صدوق ربما وهم^(١)، وآدم بن أبي إياس،
 وهو: ثقة^(٢)، ويزيد بن هارون، وحجاج بن محمد المصيصي، وهو: ثقة ثبت^(٣) ويحيى بن
 سعيد القطان، وهو: ثقة متقن حافظ^(٤)، وأبو عامر العقدي، وهو: ثقة^(٥)، وأبو داود
 الطيالسي، وهو: ثقة حافظ غلط في أحاديث^(٦).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه ابن سمعان، وعبد الله بن سعيد المقبري.
 والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن ابن أبي ذئب؛ فقد رواهما عنه جمع من الثقات؛
 لكن من قال فيه: عن أبيه أصح. قال بذلك الترمذي^(٧)، والدارقطني^(٨)، وابن حجر^(٩).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١٠).

٢. عبد الله بن سعيد المقبري: متروك الحديث^(١١).

٣. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(١٢).

(١) تقريب التهذيب ص ٤٧٢ (٣٠٨٤).

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٢ (١٣٣).

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٢٤ (١١٤٤).

(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥، ١٠٥٦ (٧٦٠٧).

(٥) تقريب التهذيب ص ٦٢٥ (٤٢٢٧).

(٦) تقريب التهذيب ص ٤٠٦ (٢٥٦٥).

(٧) جامع الترمذي ٨٧/٥.

(٨) العلل، الدارقطني ٢٤٤/٥ (٢٠٥٦).

(٩) فتح الباري، ابن حجر ١١٨/١٤.

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(١١) تقدمت ترجمته ص ١٠٧.

(١٢) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث ، اختلط بآخرة ^(١).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والذي يرويه ابن أبي ذئب عن المقبري؛ فقال: "ويشبه أن يكون ابن أبي ذئب قد حفظه" ^(٢). وابن أبي ذئب أحد الرواة الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري. وروايته هذه مخرجة في صحيح البخاري.

أما الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ فقد أخرجه الترمذي من طريق ابن عجلان وحسنه، ومن طريق ابن أبي ذئب - الوجه الثاني - وصححه، وقال: "وهذا أصح من حديث ابن عجلان، وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان، قال: سمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري روى بعضها سعيد عن أبي هريرة، وروى بعضها عن سعيد عن رجل عن أبي هريرة، واختلط علي فجعلتها عن سعيد عن أبي هريرة" ^(٣). وتوبع ابن عجلان على هذا الوجه تابعه ابن أبي ذئب في وجه مرجوح عنه، وروى الثقات عن ابن عجلان هذا الطريق إلا أنه لم يصرح فيه بالسماع من المقبري.

ويشبه أن يكون المقبري قد روى الحديث من كلا الوجهين، فالمقبري واسع الرواية، وقد روى عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة بلا واسطة أبيه. لكن من قال فيه: عن أبيه أصح؛ فقد قال ابن حجر بعد ذكره للاختلاف على المقبري: "ورجح الترمذي رواية من قال عن أبيه وهو المعتمد" ^(٤).

فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأضبط. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٢) العلل، الدارقطني ٢٤٤/٥ (٢٠٥٦).

(٣) جامع الترمذي ٨٧/٥.

(٤) فتح الباري، ابن حجر ١١٨/١٤.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إسناده صحيح، وهو مخرج في صحيح البخاري من طريق ابن أبي ذئب، عن المقبري به.

وللحديث شواهد من حديث أبي سعيد الخدري^(١) وأبي هريرة^(٢) - من غير الوجه المذكور -.

(١) انظر. صحيح مسلم ٢٢٩٣/٤ (٢٩٩٥-٥٧)، (٢٩٩٥-٥٨)، (٢٩٩٥-٥٩)؛ سنن أبي داود ٣٧٣/٧ (٥٠٢٦)، (٥٠٢٧). ولفظه: "إذا تئأب أحدكم، فليمسك بيده على فيه، فإن الشيطان يدخل" والسياق لمسلم (٢٩٩٥-٥٧).

(٢) ممن روى عن أبي هريرة عبد الرحمن بن يعقوب الجهني انظر. صحيح مسلم ٢٢٩٣/٤ (٢٩٩٤-٥٦)؛ جامع الترمذي ٢٠٦/٢ (٢٧٠) ولفظه: "التأؤب من الشيطان، فإذا تئأب أحدكم فليكظم ما استطاع". والسياق لمسلم.

(٢٠) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (مَنْ قَاتَلَ فَلَيْتَقِ الْوَجْهَ، وَ لَا يَقُولَنَّ: قَبَحَ اللَّهُ وَجْهَكَ^(١))؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ^(٢))^(٣).
فقال: اختلف فيه على المقبري:

فرواه محمد بن موسى الفطري -مديني صالح-، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.
وخالفه محمد بن عجلان، وعبد الله بن سعيد المقبري، وأسامه بن زيد الليثي، فرووه عن المقبري، عن أبي هريرة، ولم يقولوا: عن أبيه.
والأشبه بالصواب، قول من لم يقل: عن أبيه.

حدثنا ابن مبشر، حدثنا أحمد بن سنان، وحدثنا نھشل بن دارم، قال: حدثنا عمر بن شبة، قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: (إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا يقولَنَّ: قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته). قال نھشل: عن سعيد^(٤).

(١) قبح الله وجهك: القبح هو الإبعاد ولذلك نهي عنه، وقيل: هو من القبح ضد الحسن؛ فيكون المعنى لا تنسبوه إلى القبح؛ لأن الله صوره، وقد أحسن كل شيء خلقه. والأول أولى. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٤.
(٢) إن الله خلق آدم على صورته: اختلف في الضمير على من يعود: فقيل: أن الضمير في قوله (صورته) عائد إلى آدم فيكون المعنى: خلقه أول أمره بشرا سويا بطول ستين، لا كغيره نطفة في الأطوار فصيبا فرجلا.
وقيل: أن الضمير عائد إلى الله والصورة بمعنى الصفة من كونه سميعا بصيرا متكلمًا عالما. وقيل: إن الضمير إضافة تشريف كبيت الله وروح الله؛ لأنه ابتدأها لأعلى مثال سابق. انظر. مجمع بحار الأنوار ٣/٣٦٤.
والذي عليه إجماع السلف هو أن الصورة عائد إلى الله تعالى بلا تكييف، ولا تمثيل، ولا تشبيه، وقد قال ابن تيمية رحمه الله: "لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير في الحديث عائد إلى الله تعالى، فإنه مستفيض من طرق متعددة، عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها تدل على ذلك، وهو أيضا مذكور فيما عند أهل الكتابين، من الكتب كالتوراة وغيرها، وما كان من العلم الموروث عن نبينا ﷺ، فلنا أن نستشهد عليه بما عند أهل الكتاب كما قال تعالى: (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب).... ولكن لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائدا إلى غير الله تعالى، حتى نقل ذلك طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم، كأبي ثور و ابن خزيمة وأبي الشيخ الأصفهاني وغيرهم، ولذلك أنكر عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة" ا.هـ. انظر. بيان تلبس الجهمية ٦/٣٧٣ - ٣٧٧.

(٣) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية ابن عجلان عند أحمد بن حنبل في مسنده ٣٨٢/١٢ (٧٤٢٠)؛
٣٧١/١٥ (٩٦٠٤) : "إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا يقل: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته". وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٤) العلل، الدارقطني ٥/٢٤٧، ٢٤٨ (٢٠٦٠).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى محمد بن موسى الفطري ومالك بن أنس وابن سمعان الوجه الأول عنه، وروى ابن عجلان وعبد الله المقبري وأسامة بن زيد الليثي وأبو معشر الوجه الثاني عن المقبري. وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله"^(١)، من طريق محمد بن موسى الفطري. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"^(٢)، من طريق مالك بن أنس، وابن سمعان^(٣).

كلهم (الفطري، ومالك بن أنس، وابن سمعان) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده"^(٤)، والحميدي في "مسنده"^(٥)، والبخاري في "الأدب المفرد"^(٦)، والبخاري في "مسنده"^(٧)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان. وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة"^(٨)، من طريق أسامة بن زيد.

(١) العلة، الدارقطني ٢٤٧/٥ (٢٠٦٠).

(٢) صحيح البخاري ٢٢٣/٢ (٢٥٥٩).

(٣) لم يخرج البخاري في صحيحه لابن سمعان إلا هذا الحديث وقد رواه عنه مقرونا برواية مالك بن أنس، وقد

أهم البخاري اسمه فقال: "وعن ابن فلان". انظر. هدي الساري ٦١٤/٢ (٣٥٧).

(٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٨٢/١٢ (٧٤٢٠)؛ ٣٧١/١٥ (٩٦٠٤).

(٥) مسند الحميدي ٢٧١/٢ (١١٥٣).

(٦) الأدب المفرد ص ٦٩ (١٧٢)، (١٧٣)؛ ص ٧٠ (١٧٤).

(٧) مسند البزار ١٦١/١٥ (٨٥٠٤).

(٨) السنة، عبد الله بن أحمد ٥٣٦/٢ (١٢٤٢).

وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة"^(١)، من طريق أبي معشر.
 وذكره الدارقطني في "علله"^(٢)، من طريق عبد الله المقبري.
 كلهم (ابن عجلان، وأسامة بن زيد، وأبو معشر، وعبد الله المقبري) عن المقبري به.
الكلام على أوجه الاختلاف:
الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:
 ١. موسى بن محمد الفطري المدني.
 وثقه الترمذي^(٣)، وذكره ابن حبان^(٤) في "ثقاته".
 وقال أحمد بن صالح^(٥): "شيخ ثقة، من الفطريين، من أهل المدينة، حسن الحديث، قليل الحديث"^(٦).

وقال عنه أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث، وكان يتشيع"^(٧).
 وقال الذهبي^(٨)، وابن حجر: "صدوق" وزاد ابن حجر: "رمي بالتشيع"^(٩).
 وقال البخاري: "لا بأس به، مقارب الحديث"^(١٠).

(١) السنة، عبد الله بن أحمد ٥٣٦/٢ (١٢٤٤).

(٢) العلل، الدارقطني ٢٤٧/٥ (٢٠٦٠).

(٣) جامع الترمذي ٨١/٥.

(٤) الثقات ٥٣/٩.

(٥) هو أحمد بن صالح الطبري، أبو جعفر المصري، حافظ الديار المصرية في زمانه، المعروف بابن الطبري، ولد سنة (١٧٠هـ)، وتوفي سنة (٢٤٨هـ). انظر. التاريخ الكبير، البخاري ٦/٢ (١٥١٠)؛ تاريخ بغداد ٥/٣١٩-٣٣٠ (٢١٥٦)؛ سير أعلام النبلاء ١٢/١٦٠-١٧٧ (٥٩)؛ شذرات الذهب ٣/٢٢٢.

(٦) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٩١ (١٢٠٥).

(٧) الجرح والتعديل ٨٢/٨ (٣٤١).

(٨) انظر. المغني في الضعفاء ٢/٢٧١ (٦٠٣٢)؛ وأشار في الكاشف ٢/٢٢٥ (٥١٧٥) إلى العمل على توثيقه؛ ميزان الاعتدال ٦/٣٤٨ (٨٢٣٣)؛ سير أعلام النبلاء ٨/١٦٤ (١٣)؛ تاريخ الإسلام ٤/٧٤٠ (٢٦٧).

(٩) تقريب التهذيب ص ٩٠٠ (٦٣٧٥)؛ وذكره في لسان الميزان ٩/٤١٧ (٢٥٨٢) ورمز له (صح).

(١٠) علل الترمذي الكبير ص ٣٢ (١٧).

وقال الدارقطني: "مديني صالح"^(١).

وخلاصة القول فيه: صدوق. والله أعلم.

٢. مالك بن أنس: رأس المتقنين، وكبير المتثبتين^(٢).

٣. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(٣).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري أربعة من أصحابه، وهم:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٤).

٢. أسامة بن زيد الليثي المدني.

اختلف العلماء في توثيقه.

فوثقه يحيى بن معين^(٥)، والعجلي^(٦)، وابن المديني^(٧)، ويعقوب بن سفيان^(٨).

وقال أبو يعلى الموصلي: "ثقة صالح"^(٩)، وقال أبو داود: "صالح"^(١٠).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" وقال: "يخطئ"^(١١).

وقال الحاكم: "قد روى مسلم لأسماء بن زيد كتاباً لعبد الله بن وهب، والذي استدلت

به في كثرة روايته له؛ أنه عنده صحيح الحديث، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها أو

مقرون في الإسناد بغيره"^(١٢).

(١) العلل، الدارقطني ٢٤٧/٥ (٢٠٦٠).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٥) تاريخ يحيى بن معين — رواية الدوري ١١٦/١ (٦٦٥).

(٦) معرفة الثقات ٢١٧/١ (٦١).

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٨ (١٠٣).

(٨) المعرفة والتاريخ ٤٣/٣.

(٩) تهذيب الكمال ٣٥٠/٣ (٣١٧)؛ تهذيب التهذيب ١٠٨/١.

(١٠) تهذيب التهذيب ١٠٨/١.

(١١) الثقات ٧٤/٦.

(١٢) المدخل إلى الصحيح ١٠٨/٤.

وقال ابن عدي: "وهو حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به" (١).
 وقال الذهبي: "صدوق قوي الحديث، أكثر له مسلم من إخراج حديث ابن وهب عنه،
 ولكن أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنه ثقة عند مسلم" (٢).
 وقال ابن حجر: "صدوق يهم" (٣)، ومرة قال: "سيء الحفظ" (٤).
 ونقل عن البخاري أنه قال: "أسامة بن زيد ممن يحتمل" (٥).
 وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به" (٦).
 وقال النسائي: "ليس بقوي"، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء" (٧).
 وسئل أيضا عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: "انظر في حديثه يتبين لك اضطراب
 حديثه" (٨).
 وذهب ابن خلفون (٩) إلى التفصيل في حاله؛ فقال: "هو حجة في بعض شيوخه وضعيف
 في بعضهم، ومن تدبر حديثه عرف ذلك" (١٠).
وخلاصة القول فيه: ثقة صحيح الكتاب خاصة فيما يرويه عنه عبد الله بن وهب،
وحسن الحديث في غيره إذا لم يخالف. والله أعلم.

(١) في هامش الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٧/٢ (٢١٢).

(٢) انظر. من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٤ (٢٦)؛ الكاشف ٢٣٢/١ (٢٦٣)؛ سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٢

(١٤٥)؛ المغني في الضعفاء ١١٢/١ (٥٢٠)؛ ديوان الضعفاء ص ٢٥ (٣٠٤).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٤ (٣١٩).

(٤) فتح الباري، ابن حجر ٤/١٢١.

(٥) المدخل إلى الصحيح ٤/١٠٩.

(٦) الجرح والتعديل ٢/٢٨٥ (١٠٣١).

(٧) الجرح والتعديل ٢/٢٨٤، ٢٨٥ (١٣٠١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٢٩٥ (٢١٢).

(٩) هو محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأندلسي، أبو بكر الأوني، الحافظ المتقن، له: "المنتقى

في الرجال" و"المفهم في شيوخ البخاري ومسلم" وغيرها، ولد سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (٦٣٦هـ). انظر. تكملة

الصلة ١٤١/٢ (٣٦٦)؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/٧١، ٧٢ (٥١)؛ الوافي بالوفيات ٢/١٥٦ (٦١٣)؛ شجرة النور

الزكية ١/٢٥٩ (٦٢٤).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال ٢/٦٠ (٣٦٩).

٣. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث ، اختلط بآخرة^(١).

٤. عبد الله بن سعيد المقبري: متروك الحديث^(٢).

الوجه الراجح عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فقال: "والأشبه بالصواب، قول من لم يقل: عن أبيه"^(٣).

روى هذا الوجه جمع من أصحاب المقبري؛ إلا أن أحسنها إسناداً ما جاء من طريق ابن عجلان، وهو وإن اختلطت عليه أحاديث المقبري إلا أن هذا الوجه قد جاء من رواية الثقات عنه، وفيهم الليث بن سعد، وهو مقدم في روايته عن ابن عجلان كما تقدم، وقد صرح ابن عجلان في رواية يحيى بن سعيد القطان عنه بالسماع من المقبري، فقال ابن عجلان: "حدثني سعيد عن أبي هريرة... الحديث"^(٤) فأمن بذلك من التدليس.

أما بقية الطرق لهذا الوجه فضعيفة؛ لضعف رواها.

أما الوجه الأول: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فرواه عنه الفطري، وهو صدوق، وتابعه على هذا الوجه مالك بن أنس وهو رأس المشتبهين^(٥) وروايته مخرجة في صحيح البخاري.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٧.

(٣) العلل، الدارقطني ٢٤٧/٥، ٢٤٨، (٢٠٦٠).

(٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٧١/١٥ (٩٦٠٤).

(٥) اشتهر عن الإمام مالك بن أنس حذره من التشبيه فلذلك لما سأله ابن القاسم عن رواية بعض الأحاديث التي ورد فيها ذكر شيء من صفات الله تعالى ومن ضمنها هذا الحديث انكر ذلك إنكاراً شديداً ونهى أن يحدث به أحداً فقال ابن عبد البر: "إنما كره ذلك مالك خشية الخوض في التشبيه بكيف هاهنا". انظر. التمهيد ١٥٠/٧. ويبدو أن هذا الأمر مشهور عند علماء القرن الثالث فقد قال ابن تيمية في معرض إيراده للشبهات التي ذكرها الجهمية ورده عليها: "كان من العلماء في القرن الثالث من يكره روايته - يعني حديث الصورة -، ويروي بعضه كما يكره رواية بعض الأحاديث لمن يخاف أن يفسد عقله أو دينه كما قال عبد الله بن مسعود: "ما من رجل يحدث قوما حديثاً لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم". وفي البخاري عن علي بن أبي طالب أنه قال: "حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله". وإن كان مع ذلك لا يرون كتمان ما جاء به الرسول ﷺ مطلقاً، بل لا بد أن يبلغوه حيث يصلح ذلك، ولهذا اتفقت الأمة على تبليغه وتصديقه". انظر.

بيان تلبس الجهمية ٣٧٤/٦، ٣٧٥.

فدل ذلك على صحة الوجهين عن المقبري، خاصة أن المقبري قد روى عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة؛ فلعله سمع أبيه أولاً ثم سمعه من أبي هريرة، وروى الحديث بكلا الوجهين.

فالقريئة المرجحة هي رواية الثقات لهما . والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول : المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلی الله علیه و آله، إسناده حسن؛ لأجل ابن عجلان.

والوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلی الله علیه و آله، إسناده صحيح، وهو مخرج في صحيح البخاري من طريق مالك بن أنس.

وقد روى الحديث غير المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه (١).

(١) فقد روي من طريق همام بن منبه، وأبو صالح السمان، وأبو أيوب المراغي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. فأما رواية همام بن منبه فانظر. صحيح البخاري ٢/٢٢٣ (٢٥٥٩)، ٢/٤٥٠ (٣٣٢٦)، ٤/١٣٥ (٦٢٢٧)؛ صحيح مسلم ٤/٢١٨٣، ٢١٨٤ (٢٨-٢٨٤١) ولفظه: "إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه"، وله لفظ آخر: "خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً .." الحديث وكلا السياقين للبخاري؛ وأما رواية عبد الرحمن بن هرمز الأعرج فانظر. صحيح مسلم ٤/٢٠١٦ (١١٢-٢٦١٢)؛ وأما رواية أبو صالح السمان فانظر. صحيح مسلم ٤/٢٠١٦ (١١٣-٢٦١٢)؛ ورواية أبو أيوب المراغي فانظر. صحيح مسلم ٤/٢٠١٧ (١١٤-٢٦١٢)، (١١٥-٢٦١٢)، (١١٦-٢٦١٢) ولفظ الحديث: "إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه" واللفظ للأعرج؛ وأما رواية أبو سلمة بن عبد الرحمن فانظر. سنن أبي داود ٦/٥٤٤ (٤٤٩٣) ولفظه: "إذا ضرب أحدكم فليتنب الوجه".

(٢١) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يَغْنِفْهَا^(١))، وَلَا يُعَيِّرْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ لِيَعْنَهَا وَلَوْ بِجَبَلٍ مِّنْ شَعْرٍ^(٢)).

فقال: يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه: فرواه معتمر بن سليمان، وأبو أسامة، وعبد الله بن نمير، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة.

واختلف عن محمد بن عبيد الطنافسي: فرواه عنه جماعة، فقالوا: عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة بمتابعة الأموي. ورواه آخرون عنه بمتابعة معتمر ومن وافقه، لم يذكروا فيه: أبا سعيد المقبري. وكذلك رواه عبد العزيز بن جريح، وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وأسماء بن زيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن أبي ذئب، ومحمد بن عجلان، وعبد الله بن عمر العمري، وأبو معشر، عن المقبري.

وخالفهم الليث بن سعد -وهو أحفظ الجماعة، عن المقبري -، ورواه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ؛ لأن ليث بن سعد ضبط عن المقبري، ما رواه عن أبي هريرة وما رواه عن أبيه، عن أبي هريرة^(٣).

(١) يعنفها: التعنيف: هو التوبيخ والتقريع واللوم. يقال: أعنفته وعنفته: أي لا يجمع عليها بين الحد والتوبيخ. قال الخطابي: أراد لا يقنع بتعنيفها على فعلها، بل يقيم عليها الحد؛ لأنهم كانوا لا ينكرون زنا الإماء ولم يكن عندهم عيبا. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٠٩.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية عبيد الله العمري عند أبي داود في سننه ٥١٩/٦ (٤٤٧٠): "إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها، ولا يُعَيِّرْها، ثلاث مرار، فإن عادت الرابعة فليجلدها، وليبيعها بضعير، أو بجبل من شعر". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض، إلا أنه اختلف في بعض الطرق بين الرواة في الأمر بالبيع هل هو بعد المرة الثالثة أو الرابعة وهل يقام عليها الحد قبل البيع أو لا؟ وجواب ذلك ما قاله ابن حجر في الفتح ٦٧٦/١: "ومحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد؟ والراجح الأول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلغي الشك، والاعتماد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة".

(٣) العلل، الدارقطني ٥/٢٥١، ٢٥٠ (٢٠٦٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى عبيد الله العمري والليث بن سعد وابن سمعان كلا الوجهين عنه، وروى ابن جريج وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن إسحاق ومحمد بن عجلان وعبد الله العمري وأبو معشر الوجه الأول عنه، وروى محمد بن إسحاق الوجه الثاني عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في "صحيحه" (١)، وأبو داود في "سننه" (٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٣)، والبزار في "مسنده" (٤)، وغيرهم، من طرق عن عبيد الله العمري. وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٦)، والحميدي في "مسنده" (٧)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٨)، وغيرهم، من طرق عن أيوب بن موسى. وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩)، من طريق إسماعيل بن أمية.

(١) صحيح مسلم ١٣٢٩/٣، ١٣٢٨، (٣١-١٧٠٣).

(٢) سنن أبي داود ٥١٩/٦ (٤٤٧٠).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٦٨/١٤ (٨٨٨٦).

(٤) مسند البزار ١٣٩/١٥ (٨٤٥٥).

(٥) صحيح مسلم ١٣٢٩/٣، ١٣٢٨، (٣١-١٧٠٣).

(٦) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٣٥٧/١٢ (٧٣٩٥).

(٧) مسند الحميدي ٢٤٩/٢ (١١١٣).

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي ٤١٩/١١ (٦٥٤١)؛ ٤٨٩/١١ (٦٦٠٨).

(٩) السنن الكبرى، النسائي ٤٥٤/٦ (٧٢١٤).

وأخرجه مسلم في "صحيحه" ^(١)، والبزار في "مسنده" ^(٢)، وغيرهما، من طرق عن أسامة الليثي.

وأخرجه البزار في "مسنده" ^(٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" ^(٤)، من طرق عن عبد الرحمن ابن إسحاق.

وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" ^(٥)، من طريق ابن عجلان.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٦)، من طريق الليث بن سعد.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٧)، من طريق ابن سمعان به.

وذكره الدارقطني في "علله" ^(٨)، من طريق عبد الله العمري، وابن أبي ذئب، وأبي معشر، وابن جريج. ولم أقف على من أخرجه.

وكلهم (عبيد الله العمري، وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وأسامة بن زيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابن عجلان، والليث بن سعد، وابن سمعان، وعبد الله العمري، وابن أبي ذئب، وأبو معشر، وابن جريج) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في "مسنده" ^(٩)، والدارقطني في "سننه" ^(١٠)، من طرق عن عبيد الله العمري.

(١) صحيح مسلم ١٣٢٨، ١٣٢٩/٣ (٣١- ١٧٠٣).

(٢) مسند البزار ١٧٢/١٥ (٨٥٢٩).

(٣) مسند البزار ١٤٤/١٥ (٨٤٦٤).

(٤) السنن الكبرى، النسائي ٤٥٣/٦؛ ٤٥٤ (٧٢١٣).

(٥) السنن الكبرى، النسائي ٤٥٣/٦ (٧٢١١)، (٧٢١٢).

(٦) سنن الدارقطني ٢٠٥/٤ (٣٣٣٦).

(٧) سنن الدارقطني ٢٠٥/٤ (٣٣٣٦).

(٨) العلل، الدارقطني ٢٥١/٥ (٢٠٦٣).

(٩) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٨٢/١٥، ٢٨٣ (٩٤٧٠)؛ ٣٥٠/١٥، ٣٥١ (٩٥٧١).

(١٠) سنن الدارقطني ٢٠١، ٢٠٠/٤ (٣٣٢٩)؛ ٢٠٢/٤ (٣٣٣٠).

وأخرجه البخاري في "صحيحه"^(١)، ومسلم في "صحيحه"^(٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(٣)، والنسائي في "السنن الكبرى"^(٤)، من طرق الليث بن سعد.
وأخرجه مسلم في "صحيحه"^(٥)، وأبو داود في "سننه"^(٦)، والنسائي في "السنن الكبرى"^(٧)، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق.
وكلهم (الليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، وعبيد الله العمري) عن المقبري به.
الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنا عشر رجلا من أصحابه، وهم:

١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٨).

واختلف على عبيد الله العمري على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن عبيد الله العمري، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

منهم: عبد الله بن ثُمير، وهو: ثقة صاحب حديث من أهل السنة^(٩)، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وهو: ثقة يحفظ^(١٠)، وعبد الله بن المبارك، وهو: ثقة ثبت^(١١)، وعبد الرزاق بن

(١) صحيح البخاري ١٠٣/٢ (٢١٥٢)؛ ١٢٢/٢ (٢٢٣٤)؛ ٢٦٠/٤ (٦٨٣٩).

(٢) صحيح مسلم ١٣٢٨/٣ (١٧٠٣-٣٠).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٥٥، ٢٥٦/١٦ (١٠٤٠٥).

(٤) السنن الكبرى، النسائي ٤٥١/٦، ٤٥٢ (٧٢٠٧).

(٥) صحيح مسلم ١٣٢٩/٣، ١٣٢٨ (١٧٠٣-٣١).

(٦) سنن أبي داود ٥١٩/٦ (٤٤٧١).

(٧) السنن الكبرى، النسائي ٤٥١/٦ (٧٢٠٦).

(٨) تقدمت ترجمته ص ٩٥.

(٩) تقريب التهذيب ص ٥٥٣ (٣٦٩٢).

(١٠) تقريب التهذيب ص ٨٧٥ (٦١٥٤).

(١١) تقريب التهذيب ص ٥٤٠ (٣٥٩٥).

همام، وهو: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع^(١)، ويحيى بن سعيد القطان، وهو: ثقة متقن حافظ^(٢)، وعبد الله بن وهب القرشي، وهو: ثقة حافظ^(٣).
وتابع عبيد الله على هذا الوجه إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى، وغيرهم.
وقد صرح المقبري في رواية عبد الرزاق بن همام بالسماع من أبي هريرة، فقال عبيد الله العمري: "أخبرني سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا زنت أمة... الحديث"^(٤).

ب- ومرة يرويه عبيد الله العمري، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
رواه عنه يحيى بن سعيد الأموي، وهو: صدوق يغرب^(٥)، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وهو: ثقة يحفظ^(٦).

وتابع عبيد الله على هذا الوجه الليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق.
والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن عبيد الله بن عمر؛ فالوجه الأول جاء من طريق الثقات عن عبيد الله وقد صرح المقبري في رواية عبد الرزاق بالسماع من أبي هريرة، وأما الوجه الثاني فقد توبع عبيد الله من قبل الليث بن سعد والذي يعد من أضبط الرواة عن المقبري. والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب ص ٦٠٧ (٤٠٩٢).

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥، ١٠٥٦ (٧٦٠٧).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٤) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٣٩٢/٧ (١٣٥٩٧).

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥ (٧٦٠٤).

(٦) تقريب التهذيب ص ٨٧٥ (٦١٥٤).

٢. أيوب بن موسى الأموي المكي.

وثقه أحمد بن حنبل^(١)، ويحيى بن معين^(٢)، وأبو زرعة^(٣)، والدارقطني^(٤)، والذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦)، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(٧).

ووصفه ابن عبد البر بأنه: "حافظ ثقة"^(٨).

أما أبو حاتم فقال: "صالح"^(٩).

وقال الأزدي^(١٠): "لا يقوم إسناد حديثه"^(١١).

وقول الأزدي تعقبه الذهبي، وابن حجر بأنه قد شذ في قوله، ولا عبرة له^(١٢).

وخلاصة القول فيه: ثقة. والله أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٩٤/٢ (١٦٦٩).

(٢) الجرح والتعديل ٢٥٨/٢ (٩٢٠).

(٣) الجرح والتعديل ٢٥٨/٢ (٩٢٠).

(٤) تهذيب التهذيب ٢٠٨/١.

(٥) انظر. ميزان الاعتدال ٤٦٥/١ (١١٠٨)؛ سير أعلام النبلاء ١٣٥/٦ (٤٥)؛ الكاشف ٢٦٢/١ (٥٢٧)؛

تاريخ الإسلام ٦٢٢/٣، ٦٢١ (٢٤).

(٦) تقريب التهذيب ص ١٦١ (٦٣٠).

(٧) الثقات ٥٣/٦.

(٨) التمهيد ٢٠٤/١٥.

(٩) الجرح والتعديل ٢٥٨/٢ (٩٢٠).

(١٠) هو محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي، أبو الفتح الأزدي، الحافظ، صاحب كتاب "الضعفاء"، كان قوي

النفس في الجرح، توفي سنة (٣٧٤هـ). انظر. تاريخ بغداد ٣٦/٣، ٣٧ (٦٥٨)؛ المنتظم ٣٠٨/١٤،

٣٠٩ (٢٧٩٩)؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٣٤٧ - ٣٤٩ (٢٥٠)؛ شذرات الذهب ٣٩٨/٤.

(١١) ميزان الاعتدال ٤٦٥/١ (١١٠٨)؛ تهذيب التهذيب ٢٠٨/١.

(١٢) انظر. ميزان الاعتدال ٤٦٥/١ (١١٠٨)؛ هدي الساري ١٠٢٧/٢؛ تهذيب التهذيب ٢٠٨/١.

٣. إسماعيل بن أمية الأموي المكي.

وثقه ابن سعد^(١)، ويحيى بن معين^(٢)، وأبو زرعة^(٣)، والعجلي^(٤)، والذهبي^(٥)، وغيرهم.
وقال أبو حاتم: "صالح"^(٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٧) وقال في "المشاهير": "كان ثبتاً"^(٨).
وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٩).

وخلاصة القول فيه: ثقة، متفق على توثيقه. والله أعلم.

٤. أسامة بن زيد الليثي: ثقة صحيح الكتاب خاصة فيما يرويه عنه عبد الله بن وهب،
وحسن الحديث في غيره إذا لم يخالف^(١٠).

٥. عبد الرحمن بن إسحاق: صدوق، له مناكير^(١١).

٦. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(١٢).

٧. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(١٣).

(١) الطبقات الكبير ٧/٤٥٤ (١٩٠٨).

(٢) الجرح والتعديل ٢/١٥٩ (٥٣٥).

(٣) الجرح والتعديل ٢/١٥٩ (٥٣٥).

(٤) معرفة الثقات ١/٢٢٤ (٨٦).

(٥) انظر. الكاشف ١/٢٤٤ (٣٥٨)؛ تاريخ الإسلام ٣/٦١٣ (١١)؛ ٣/٨١٥ (٢٥).

(٦) الجرح والتعديل ٢/١٥٩ (٥٣٥).

(٧) الثقات ٦/٢٩.

(٨) مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٤ (١١٤٢).

(٩) تقريب التهذيب ص ١٣٧ (٤٢٩).

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٢٣٤.

(١١) تقدمت ترجمته ص ٩٠.

(١٢) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(١٣) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

واختلف عن الليث على وجهين:

أ- فمرة يرويه الليث، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه - .
رواه عنه عبد الله بن وهب القرشي، وهو: ثقة حافظ عابد^(١).
وتابع الليث بن سعد على هذا الوجه عبيد الله بن عمر، وأيوب بن موسى، وغيرهم.
ب- ومرة يرويه الحفاظ عن الليث، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
منهم: عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، وهو: ثقة^(٢)، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وهو: ثقة ثبت^(٣)، وعيسى بن حماد -زُغْبَة-، وهو: ثقة وآخر من حدث عن الليث من الثقات^(٤).
وتابع الليث بن سعد على هذا الوجه عبيد الله بن عمر أيضا، ومحمد بن إسحاق.
والذي يظهر رجحان كلا الوجهين عن الليث بن سعد، وإن كان عبد الله بن وهب قد خالف العدد الأكثر عن الليث إلا أن روايته قد توبعت، ولعل الليث رواه عن المقبري على الوجهين. والله أعلم.

٨. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(٥).

٩. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به^(٦).

١٠. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٧).

١١. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(٨).

١٢. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح: ثقة يدلّس^(٩).

(١) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٢) تقريب التهذيب ص ٦١٣ (٤١٣٤).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٥٩ (٣٧٤٥).

(٤) تقريب التهذيب ص ٧٦٧ (٥٣٢٦).

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

(٦) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٩) تقدمت ترجمته ص ١١٣.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١).

٢. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٢).

٣. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٣).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، الذي يرويه الليث بن سعد فقال: "ورواه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ"^(٤) وعلل ذلك بقوله: "الليث بن سعد ضَبَطَ عن المقبري، ما رواه عن أبي هريرة وما رواه عن أبيه، عن أبي هريرة"^(٥).

وكذلك قال ابن المديني في "علله": "والحديث عندي حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة"^(٦)، وهذا الحديث مخرج في الصحيحين، والليث بن سعد كما قال الدارقطني من أحفظ الجماعة عنه، وقد قدمه جمع من الأئمة في الرواية عن المقبري، وعدّوه من أوثق أصحابه عنه.

أما الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فرواه جمع من الثقات عن المقبري، وقد صرح المقبري بالسماع من أبي هريرة كما ورد في طريق عبيد الله العمري وعبد الرحمن بن إسحاق، قال عبيد الله العمري: "أخبرني سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا زنت أمة... الحديث"^(٧).

(١) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٤٨.

(٤) العلل، الدارقطني ٢٥١/٥ (٢٠٦٣).

(٥) العلل، الدارقطني ٢٥١/٥ (٢٠٦٣).

(٦) العلل، ابن المديني ص ٨١ (١٢٥).

(٧) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٣٩٢/٧ (١٣٥٩٧).

وقال عبد الرحمن بن إسحاق: "عن سعيد بن أبي سعيد، قال: سمعت أبا هريرة يحدث عن نبي الله ﷺ قال: "إذا زنت أمة أحدكم.... الحديث" (١).

إلا أن ابن المديني نفى سماع المقبري لهذا الحديث من أبي هريرة، فقال: "رواه عبد الرحمن ابن إسحاق عن سعيد، قال سمعت أبا هريرة، فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة" (٢)، ثم ساق الإسناد الذي ترجح عنده، وقال بعده: "وحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة يقول وهم، وأخاف أن لا يكون حفظه" (٣).

لكن ورد تصريح المقبري بالسماع أيضا من طريق عبيد الله العمري، فانتفى بذلك تخوف ابن المديني.

وقد أخرج مسلم في "صحيحه" كلا الوجهين عن المقبري، وذكر البخاري رواية إسماعيل ابن أمية، بعد تخريجه للوجه الثاني من طريق الليث بن سعد (٤)، وذكر ابن حجر الاختلافات على المقبري ثم قال بعدها: "قلت: الليث إمام، وقد زاد فيه عن أبيه، فلا يضره من نقصه؛ على أنه في مثل هذا لا يبعد أن يكون الحديث عند سعيد على الوجهين؛ لكثرة من رواه عنه دون ذكر أبيه، وإذا صح أنه عنده على الوجهين، فلا يضره الاختلاف مع أن الحديث عند الشيخين من غير طريق المقبري عن أبي هريرة أيضا" (٥).

فدل ذلك على صحة الوجهين عن المقبري، خاصة أن المقبري قد روى عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة؛ فلعله سمع أبيه أولا ثم سمعه من أبي هريرة رضي الله عنه، وروى الحديث بكلا الوجهين.

فالقريئة المرححة هي سعة رواية المقبري فمرة يروي الحديث بواسطة أبيه ومرة يسقط الوسطة . والله أعلم.

(١) السنن الكبرى، النسائي ٤٥٣/٦ (٧٢١٣).

(٢) العلل، ابن المديني ص ٨١ (١٢٥).

(٣) العلل، ابن المديني ص ٨١ (١٢٥).

(٤) صحيح البخاري ٢٦٠/٤ (٦٨٣٩).

(٥) هدي الساري ٩٥١/٢.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وعن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إسنادهما صحيح، وقد اتفق الشيخان على تخريج الثاني في صحيحهما.

وانفرد مسلم بتخريج الوجه الأول في صحيحه.

وللحديث شواهد من رواية علي^(١)، وزيد بن خالد الجهني^(٢)، وغيرهم.

(١) انظر . صحيح مسلم ١٣٣٠/٣ (١٧٠٥-٣٤) ؛ سنن أبي داود ٥٢٢/٦ (٤٤٧٣)؛ جامع الترمذي ٤٧/٤ (١٤٤١) ولفظه: "خطب علي، فقال: يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد، من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أجعلها ، فإذا هي حديثة عهد بنفاس ، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أحسنت " والسياق لمسلم .

(٢) انظر . صحيح البخاري ٢٢٢/٢ (٢٥٥٥) ، (٢٥٥٦) ، ٢٦٠/٤ (٦٣٨٣) ، (٦٨٣٧)؛ صحيح مسلم ١٣٢٩/٣ (١٧٠٤-٣٣)؛ سنن أبي داود ٥٢٢/٦ (٤٤٧٣)؛ جامع الترمذي ٤٧/٤ (١٤٤١)؛ سنن ابن ماجه ٥٩٧/٣ (٢٥٦٥). مقرونة برواية أبي هريرة ﷺ.

(٢٢) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هَذَا، لَمْ يَأْتِهِ إِلَّا لِحَيْرٍ يَتَعَلَّمُهُ، أَوْ يُعَلِّمُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)^(١).

فقال: اختلف فيه على سعيد المقبري:

فرواه أبو صخر حميد بن زياد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وخالفه عبيد الله بن عمر فرواه عن سعيد المقبري، عن عمر [عن^(٢)] أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن كعب الأحبار قوله.
ورواه ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار قوله.

وقول عبيد الله بن عمر أشبه بالصواب^(٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على خمسة أوجه:
الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
الثاني: المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن كعب الأحبار.
الثالث: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.
ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، بلاغا عن كعب الأحبار.

الخامس: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن كعب الأحبار.

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية عبيد الله العمري عند هناد بن السري في الزهد ٤٧٢/٢ (٩٥٧): " نجد في كتاب الله: ما من عبد مؤمن يغدو إلى المسجد و يروح، لا يغدو ولا يروح إلا ليتعلم خيراً، أو ليعلمه، أو يذكر الله، أو يذكر به، إلا كان في كتاب الله كمثله المجاهد في سبيل الله، وما من عبد يغدو إلى المسجد، ولا يغدو ولا يروح، إلا لأخبار الناس، وأحاديثهم إلا كان مثله في كتاب الله، مثل الذي يرى شيئاً يعجبه، وليس له، يرى المصلين (وليس منهم) ويرى الذاكرين وليس منهم". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعض الطرق أتم من بعض.

(٢) المثبت في متن كتاب العلل (بن) بدل (عن) لكن الكتب التي خرجت الحديث من هذا الطريق جاء فيها (عن) بدلا من (بن) ولعل اللفظ تصحيف في كتاب العلل.

(٣) العلل، الدارقطني ٢٥٣/٥، ٢٥٢، (٢٠٦٦).

- روى حميد بن زياد الوجه الأول عنه، وروى عبيد الله العمري الوجه الثاني والرابع عنه، وروى ابن عجلان الوجه الثالث والخامس عن المقبري.
وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
أخرجه ابن ماجه في "سننه"^(١)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٣)، وغيرهم، من طرق عن حميد بن زياد، عن المقبري به.
الوجه الثاني: المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.
أخرجه هناد بن السري في "الزهد"^(٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٥)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية"^(٦)، من طرق عن عبيد الله العمري، عن المقبري به.
الوجه الثالث: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.
أخرجه أبو نعيم في "الحلية"^(٧)، من طريق ابن عجلان، عن المقبري به.
الوجه الرابع: المقبري بلاغا، عن كعب الأحبار.
أخرجه أبو نعيم في "الحلية"^(٨)، من طريق عبيد الله العمري، عن المقبري به.
الوجه الخامس: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن كعب الأحبار.
أخرجه أبو نعيم في "الحلية"^(٩)، من طريق ابن عجلان، عن المقبري به.

(١) سنن ابن ماجه ١/١٥٤، ١٥٣ (٢٢٧).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٤/٢٥٧ (٨٦٠٣)؛ ١٥/٢٤٥ (٩٤١٩)؛ ١٦/٤٧٦ (١٠٨١٤).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١١/٢٤١ (٣٣٠٦١).

(٤) الزهد، هناد السري ٢/٤٧٢ (٩٥٧).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٢/٢٢٨ (٣٥٦٢٢).

(٦) حلية الأولياء ٦/١٦.

(٧) حلية الأولياء ٦/١٦.

(٨) حلية الأولياء ٦/١٦.

(٩) حلية الأولياء ٦/١٦.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. حميد بن زياد: صدوق يهم^(١).

الوجه الثاني: المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٢).

واختلف على عبيد الله العمري على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن عبيد الله، عن المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.

رواه عنه عبدة بن سليمان الكلبي، وهو: ثقة ثبت^(٣)، وعبد الله بن نمير الهمداني، وهو: ثقة صاحب حديث من أهل السنة^(٤).

ب- ومرة يرويه عبيد الله، عن المقبري بلاغا، عن كعب الأحبار.

رواه عنه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وهو: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر^(٥).

ولم يتابع عبيد الله على كلا الوجهين.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن عبيد الله العمري؛ فقد رواه عنه ثقتان بخلاف الوجه الثاني؛ فقد رواه عنه الدراوردي وحديثه عن عبيد الله منكر، وقد أسقط الوسطة بين المقبري وبين كعب الأحبار؛ فقصر في روايته للحديث. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٩.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٣) تقريب التهذيب ص ٦٣٥ (٤٢٩٧).

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٥٣ (٣٦٩٢).

(٥) تقريب التهذيب ص ٦١٥ (٤١٤٧).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق، وروايته عن المقبري مضطربة^(١).

واختلف على ابن عجلان على وجهين:

أ- فمرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار.

رواه عنه سفيان الثوري، وهو: ثقة حافظ^(٢).

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن

كعب الأحبار.

رواه عنه سفيان بن عيينة، وهو: ثقة حافظ^(٣).

ولم يتابع ابن عجلان على كلا الوجهين.

ومدار الحديث على ابن عجلان، وقد تفرد برواية كلا الوجهين، ولم يصرح في أي منهما

بالسماع؛ فالاضطراب في روايته عائد إليه. والله أعلم.

الوجه الرابع: المقبري بلاغا، عن كعب الأحبار.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٤).

الوجه الخامس: المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن كعب الأحبار.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٥).

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٩٤ (٢٤٥٨).

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤).

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

الوجه الراجح عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الثاني: المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار، فقال: "وقول عبيد الله بن عمر أشبه بالصواب" (١).
وعبيد الله بن عمر ثقة، وأحد المقدمين في الرواية عن المقبري؛ لكن الوجه الذي يرويه معلول بالانقطاع بين أبي بكر بن عبد الرحمن وكعب الأحبار (٢).
وفي رواية عبيد الله بن عمر ما يدل على أن هذا الخبر من قول كعب الأحبار لا من قول النبي ﷺ؛ فقد قال كعب: "أجد في كتاب الله: ما من عبد يغدو إلى المسجد... (٣)".
وأما الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والذي يرويه حميد بن صخر؛ فقد جاء من طريق حاتم بن إسماعيل عنه، وهو: صدوق يهم (٤).
قال ابن عدي في "الكامل" بعد أن ساق إسناد هذا الحديث: "ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هذه الأحاديث عن المقبري ويزيد الرقاشي مالا يتابع عليه" (٥).

وقد خالف في روايته هذه من هو أوثق منه.
وأما الأوجه التي رواها ابن عجلان فقد اضطرب في روايتها وخالف من هو أوثق منه.
فالقريئة المرجحة هي تقديم رواية الأحفظ والأضبط. والله أعلم.

(١) العلل، الدارقطني ٢٥٣/٥ (٢٠٦٦).

(٢) توفي أبو بكر بن عبد الرحمن سنة (٩٤هـ) على الأرجح، ولم أجد نصا يحدد كم كان عمره حين وفاته لكن هنالك نصوص تدل على أنه لم يرو عن كعب الأحبار المتوفى سنة (٣٢هـ) فقد ذكر الذهبي أن أبا بكر بن عبد الرحمن ولد في خلافة عمر بن الخطاب ؓ وكعب توفي في أواخر خلافة عثمان بن عفان ؓ بمصر، وقد استصغر أبو بكر في معركة الجمل. فدل ذلك على أن أبا بكر لم يسمع من كعب مباشرة. والله أعلم. انظر. تذكرة الحفاظ ١/٦٣، ٦٤ (٥٣)؛ سير أعلام النبلاء ٤/٤١٦ - ٤١٩ (١٦٥).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٨/١٢ (٣٥٦٢٢).

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٠٧ (١٠٠٢).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٤٠٣ (٤٣٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عمر، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن كعب الأخبار، إسناده ضعيف؛ وذلك لانقطاعه.

وهذا الحديث المقطوع جاء من قول كعب لا من قول النبي ﷺ.

(٢٣) وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: (كُلُّ مُسْكِرٍ^(١) حَرَامٌ).

فقال: اختلف فيه على سعيد المقبري:

فرواه يمان بن عيسى الحذاء أبو سهل، عن أبي ضمرة، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة مختصراً.

ورواه إسحاق بن بكر أبي الفرات، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وزاد فيه ألفاظاً كثيرة.

ورواه عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده: أبي سعيد، عن أبي هريرة^(٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على وجهين:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى عبيد الله العمري الوجه الأول عنه، وروى إسحاق بن بكر أبي الفرات الوجه الثاني عنه بزيادة أبيه في الإسناد.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله"^(٣)، من طريق عبيد الله العمري، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

(١) مُسْكِرٌ: اسم فاعل من أسكر الشراب فهو مسكر. والسَّكْرُ: من كل شراب وهو الخمر المعتصر من

العنب، والسُّكْرُ: يعبر به عن حالة السكران. انظر. مجمع بحار الأنوار ٩١/٣.

(٢) العلل، الدارقطني ٢٥٤/٥، ٢٥٣، ٢٠٦٨.

(٣) العلل، الدارقطني ٢٥٤/٥، ٢٠٦٨.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١)، والخطابي في غريب الحديث (٢) عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات، عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبید الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري (٣).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. إسحاق بن بكر بن أبي الفرات المدني (٤).

قال عنه مسلمة بن قاسم الأندلسي (٥) (٦)، والذهبي (٧)، وابن حجر (٨): "مجهول".

وخلاصة القول فيه: مجهول. والله أعلم.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٤٦/٨، ٤٤٥.

(٢) غريب الحديث ٥٩٠/١.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٤) ذكر المزي في كتابه تهذيب الكمال - ٤٦٨/٢ (٣٧٧) - أن اسم إسحاق هو إسحاق بن أبي الفرات بكر المدني لكن الشيخ أحمد شاكر قال: "إسحاق بن بكر بن أبي الفرات المدني: ترجم في التهذيب وفروعه باسم: "إسحاق بن أبي الفرات بكر المدني"، فكأن صاحب التهذيب ظن أن (أبا الفرات) اسمه (بكر) وذلك أن اسمه وقع في ابن ماجه، في إسناد هذا الحديث: "إسحاق بن أبي الفرات" فقط، ولم أجده مترجماً في غير التهذيب، لكن صاحب التهذيب نفسه، ذكره على الصواب، في ترجمة "عبد الملك بن قدامة" فذكر في شيوخه: "إسحاق ابن بكر ابن أبي الفرات". انظر. مسند أحمد بن حنبل ط. دار الحديث ٢٧/٨.

(٥) وهو مسلمة بن قاسم بن إبراهيم القرطبي، أبو القاسم الأندلسي، له مصنفات عدة، منها: "التاريخ الكبير" و"الصلة" و"ما روى الكبار عن الصغار" وغيرها، توفي سنة (٣٥٣هـ). انظر. تاريخ علماء الأندلس ١٦٣/٢ - ١٦٥ (١٤٢١)؛ سير أعلام النبلاء ١١٠/١٦ (٧٥)؛ تاريخ الإسلام ٦٣/٨ (١١٧)؛ لسان الميزان ٦١/٨، ٦٢ (٧٧٣٧).

(٦) تهذيب التهذيب ١٢٦/١.

(٧) الكاشف ٢٣٨/١ (٣١٦). ولفظه: "يُجهل".

(٨) تقريب التهذيب ص ١٢٧ (٣٤٥)؛ ص ١٣١ (٣٨٢).

الوجه الراجح عن المقبري:

ذكر الدارقطني أوجه الاختلاف عن المقبري ولم يحكم فيها بشيء، وقواعد الترجيح تقتضي ترجيح الوجه الأول الذي يرويه يمان بن عيسى^(١)، عن أبي ضمرة^(٢)، عن عبيد الله العمري، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فعبيد الله العمري أحد الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري، قال أحمد بن حنبل: "أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري: ليث بن سعد، عبيد الله بن عمر يقدم في سعيد"^(٣). أما الوجه الثاني الذي يرويه إسحاق بن بكر بن أبي الفرات، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فضعيف؛ لجهالة إسحاق بن بكر.

وقد ذكر الدارقطني متابعة قاصرة لهذا الوجه؛ لكن لا يفرح بها؛ فقد جاءت من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، وهو متروك الحديث^(٤) كما تقدم. فالقرينة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأضبط. والله أعلم.

(١) هو يمان بن عيسى الخذاء أبو سهل. وثقه محمد بن إبراهيم المعروف بـ "مربع البغدادي"، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال عنه: "كان يخطئ ويغرب". وخلاصة القول فيه: ثقة. قلت: وقول ابن حبان يحمل على أنه أراد وصف يمان بأنه ليس من ذوي الإتيان التام، وأنه إذا خالفه ثقة من الذين لم يعكر توثيقهم بهذه اللفظة أو نحوها فالأصل في حكم ذلك الاختلاف تقديم رواية ذلك الموثق توثيقاً تاماً. والله أعلم. الجرح والتعديل ٣١٢/٩ (١٣٤٨)؛ الثقات ٢٩١/٩؛ تاريخ الإسلام ١٢٩١/٥ (٦٠٨)؛ لسان الميزان ٥٤٦/٨ (٨٦٧٤).

(٢) هو أنس بن عياض الليثي، أبو ضمرة: ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ١٥٤ (٥٦٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٣٤/١ (٦٠٢).

(٤) تقدمت ترجمه ص ٩٤.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: عبيد الله العمري، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ،
إسناده حسن.

وللحديث شواهد من ابن عمر - من غير الوجه السالف الذكر - ^(١) وأبي موسى الأشعري ^(٢)، وديلم الحميري ^(٣)، وجابر بن عبد الله ^(٤)، والنعمان بن بشير ^(٥)، وغيرهم ^(٥).

(١) انظر. صحيح مسلم ٣/ ١٥٨٧، ١٥٨٨ (٢٠٠٣-٧٣)، (٢٠٠٣-٧٤)، (٢٠٠٣-٧٥)؛ سنن أبي داود ٥/ ٥٢٠، ٥٢١ (٣٦٧٩)؛ جامع الترمذي ٤/ ٢٩٠ (١٨٦١)، ٢٩١ (١٨٦٤)؛ المجتبى ٨/ ٤٢١ (٥٦٢٧)، ٤٢٢/ ٨ (٥٦٢٨)، (٥٦٢٩)، (٥٦٣٠)، ٤٢٣/ ٨ (٥٦٣١)، (٥٦٣٢)، سنن ابن ماجه ٤/ ٤٧٢ (٣٣٨٧)، ٤٧٣/ ٤، ٤٧٤ (٣٣٩٠)، ٤٧٥/ ٤ (٣٣٩٢) ولفظه: "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام" والسياق لمسلم (٢٠٠٣-٧٤)، (٢٠٠٣-٧٥).

(٢) انظر. صحيح البخاري ٣/ ١٦١ (٤٣٤٣)، (٤٣٤٤)، (٤٣٤٥)، ١١٤/ ٤ (٦١٢٤)، ٣٣٦/ ٤ (٧١٧٢)؛ صحيح مسلم ٣/ ١٥٨٦ - ١٥٨٨ (١٧٣٣-٧٠)، (١٧٣٣-٧١)، المجتبى ٨/ ٤٢٦، ٤٢٧ (٥٦٤٠)، (٥٦٤١)، ٤٢٨/ ٨ (٥٦٤٢)؛ سنن ابن ماجه ٤/ ٤٧٤ (٣٣٩١) ولفظه: "أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال: "وماهي" قال: البتع والمزر، فقلت لأبي بردة: مالبتع؟ قال: نبيذ العسل، والمزر نبيذ الشعير، فقال: "كل مسكر حرام" والسياق للبخاري (٤٣٤٣).

(٣) انظر. سنن أبي داود ٥/ ٥٢٥ (٣٦٨٣) ولفظه: "سألت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض باردة نعالج فيها عملاً شديداً، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا، قال: "هل يسكر؟" قلت: نعم، قال: "فاجتنبوه" قال: قلت: فإن الناس غير تاركيه، قال: "فإن لم يتركوه فقاتلوهم".

(٤) انظر. صحيح مسلم ٣/ ١٥٨٦ (٢٠٠٢-٧٢)؛ سنن أبي داود ٥/ ٥٢٣ (٣٦٨١)؛ جامع الترمذي ٤/ ٢٩٢ (١٨٦٥)، سنن ابن ماجه ٤/ ٤٧٥ (٣٣٩٣) ولفظه: "أن رجلاً قدم من جيشان، وجيشان من اليمن، فسأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة، يقال له: المز، فقال النبي ﷺ: "أو مسكر هو؟" قال: نعم، قال رسول الله ﷺ عليه وسلم: "كل مسكر حرام، إن على الله عز وجل عهداً لم يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال" قالوا: يا رسول الله، وما طينة الخبال؟ قال: "عرق أهل النار" أو "عصارة أهل النار" والسياق لمسلم.

(٥) انظر. سنن أبي داود ٥/ ٥١٩ (٣٦٧٦)، ٥٢٠/ ٥، ٥٢١ (٣٦٧٧)؛ جامع الترمذي ٤/ ٢٩٧ (١٨٧٢)؛ سنن ابن ماجه ٤/ ٤٦٧ (٣٣٧٩) ولفظه: "إن الخمر من العصير، والزبيب، والتمر، والحنطة، والشعير، والذرة، وإني أنهاكم عن كل مسكر" والسياق لأبي داود (٣٦٧٧).

(٢٤) وسئل عن حديث سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ رَجُلٍ تَوَطَّنَ الْمَسْجِدَ فَيَحْبِسُهُ عَنْهُ مَرَضٌ أَوْ عِلَّةٌ، ثُمَّ عَادَ لِمَا كَانَ يَصْنَعُ، إِلَّا تَبَشَّبَشَ^(١) اللَّهُ إِلَيْهِ، كَمَا يَتَبَشَّبَشُ أَهْلُ الْغَائِبِ إِلَى غَائِبِهِمْ..)^(٢).

فقال: يرويه سعيد بن أبي سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن عجلان، واختلف عنه:

فرواه يحيى بن سعيد القطان، وأبو عاصم النبيل، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة موقوفاً.

وخالفهما سليمان بن بلال، ومحمد بن الزبرقان -أبو همام-، روياه عن ابن عجلان، بهذا الإسناد مرفوعاً.

وكذلك رواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً. ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن ابن عبيدة -أو أبي عبيدة-، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، وزاد في الإسناد رجلاً مجهولاً.

ورواه قتيبة بن سعيد، عن ليث، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحداً.

والصحيح عن الليث القول الأول.

ورواه أبو معشر، عن المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر: أبا الحباب.

ويشبهه أن يكون الليث قد حفظه من المقبري^(٣).

(١) تَبَشَّبَشَ: البشَّ: فرح الصديق بالصدق، واللفظ في المسألة والإقبال عليه. والمراد هنا: تلقيه ببه وتقرّبه

وإكرامه. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٣٠.

(٢) ولفظ الحديث كما في رواية ابن أبي ذئب عند أحمد بن حنبل في مسنده ٩١/١، ٩٢ (٨٣٥٠): "لا يوطن

رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر، إلا تبشّش الله به حين يخرج من بيته، كما يتبشّش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم". وكل طرق الحديث الآتي تخرجها جاءت بنحو هذا اللفظ.

(٣) العلل، الدارقطني ٥/٢٦٨، ٢٦٩ (٢٠٨٦).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

الثاني: المقبري، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة،

عن النبي ﷺ.

الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى ابن عجلان الوجه الأول والثاني عنه، وروى ابن أبي ذئب الوجه الثاني والرابع عن المقبري، وروى الليث بن سعد الوجه الثاني والثالث عنه، وروى أبو معشر الوجه الرابع عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، وفي زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

ذكره الدارقطني في "علله" ^(١)، عن ابن عجلان، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٣)، وأبو داود الطيالسي في

"مسنده" ^(٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" ^(٥)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب.

وأخرجه الحارث في "مسنده" ^(٦)، من طريق الليث بن سعد.

(١) العلل، الدارقطني ٢٦٨/٥ (٢٠٨٦).

(٢) سنن ابن ماجه ٥١١/١، ٥١٢ (٨٠٠).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٩١/١٤، ٩٢ (٨٣٥٠)؛ ٥٢٣/١٥ (٩٨٤١).

(٤) مسند أبي داود الطيالسي ٩٥/٤، ٩٦ (٢٤٥٥).

(٥) صحيح ابن خزيمة ٣٠/٣، ٣١ (١٥٠٣).

(٦) كما في بغية الباحث ٢٥٢/١، ٢٥٣ (١٢٨).

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١)، من طريق ابن عجلان.

كلهم (ابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وابن عجلان) عن المقبري به.

الوجه الثالث: المقبري، عن ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة،

عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣)، والحاكم في

"مستدركه" (٤)، من طرق عن الليث بن سعد، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن الجعد في "مسنده" (٥)، من طريق ابن أبي ذئب.

وذكره الدارقطني في "علله" (٦)، من طريق أبي معشر.

كلاهما (ابن أبي ذئب، وأبو معشر) عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة ﷺ موقوفا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق، وروايته عن المقبري مضطربة (٧).

واختلف على ابن عجلان على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة ﷺ

موقوفا.

(١) صحيح ابن خزيمة ٤٥١/١ (٣٥٩).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٢٧/١٣، ٤٢٨ (٨٠٦٥)؛ ١٨٨/١٤ (٨٤٨٧)؛ ٥٢٣/١٥

٥٢٤، (٩٨٤٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة ٢٣/٣ (١٤٩١).

(٤) المستدرک ٣٣٣/١. وسقط إسناد الحاكم عن الليث في المطبوع من المستدرک، وساق هذا الإسناد كاملا

ابن حجر العسقلاني في إتحاف المهرة ١٥/١٠.

(٥) مسند ابن الجعد ١٠١٤/٢ (٢٩٣٩).

(٦) العلل، الدارقطني ٢٦٩/٥ (٢٠٨٦).

(٧) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

رواه عنه يحيى بن سعيد القطان، وهو: ثقة حافظ متقن^(١)، وأبو عاصم النبيل، وهو: ثقة ثبت^(٢).

ولم يتابع ابن عجلان على هذا الوجه.

وقد صحح هذا الوجه ابن حجر؛ فقال: "صحيح موقوف"^(٣).

ب- ومرة يرويه الحفاظ عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه سليمان بن بلال التيمي، وهو: ثقة^(٤)، ومحمد بن الزبرقان، وهو: صدوق ربما وهم^(٥)، ويحيى بن سعيد القطان.

وتابع ابن عجلان على هذا الوجه ابن أبي ذئب، والليث بن سعد.

ومدار الحديث على ابن عجلان وقد روى كلا الوجهين عنه جمع من الثقات، والذي يترجح صحة كلا الوجهين عنه؛ إذا لا تعارض بينهما، وقد روى يحيى بن سعيد القطان كلا الوجهين عن ابن عجلان، فلعل ابن عجلان كان حينما يرفع الحديث، وحينما يوقفه على أبي هريرة، كما هي عادة المحدثين فقد ينشطون فيرفعون الحديث، ويكسلون حينما فيوقفونه. والله أعلم.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٦).

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٥٥، ١٠٥٦ (٧٦٠٧).

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٥٩ (٢٩٩٤).

(٣) المطالب العالية ٥٥١/٣ (٣٧٠).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٠٥ (٢٥٥٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٤٥ (٥٩٢١).

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

واختلف على ابن أبي ذئب على وجهين:

- أ- فمرة يرويه الحفاظ عنه عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 منهم: آدم بن أبي إياس، وهو: ثقة^(١)، وحجاج بن محمد المصيصي، وهو: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره^(٢)، وأبو داود الطيالسي، وهو: ثقة حافظ غلط في أحاديث^(٣)، وشبابة ابن سوار المدائني، وهو: ثقة حافظ^(٤)، وعبد الله بن وهب، وهو: ثقة حافظ^(٥)، وعثمان بن عمر العبدي البصري، وهو: ثقة^(٦)، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وهو: ثقة ثبت^(٧).
 وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه الليث بن سعد، وابن عجلان.
 ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
 رواه عنه يحيى بن عبد الله بن بكير، وهو: ثقة في الليث^(٨)، ويعقوب بن إبراهيم الزهري، وهو: ثقة فاضل^(٩)، ويعقوب بن الوليد المدني كذبه أحمد وغيره^(١٠).
 وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه أبو معشر.
 والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن ابن أبي ذئب فقد رواه عنه جمع من الثقات، وقد خالف رواية الوجه الثاني منهم أكثر عددا. والله أعلم.
 ٢. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(١١).

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٢ (١٣٣).

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٢٤ (١١٤٤).

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٠٦ (٢٥٦٥).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٢٩ (٢٧٤٨).

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٦) تقريب التهذيب ص ٦٦٧ (٤٥٣٦).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٠١٧ (٧٣٠٥).

(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٥٩ (٧٦٣٠).

(٩) تقريب التهذيب ص ١٠٨٧ (٧٨٦٥).

(١٠) تقريب التهذيب ص ١٠٩٠ (٧٨٨٩).

(١١) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

واختلف على الليث على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عن الليث، عن المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه قتيبة بن سعيد^(١)، وأبو النضر هاشم بن القاسم^(٢) وكلاهما: ثقة ثبت.

وتابع الليث بن سعد على هذا الوجه ابن أبي ذئب، ومحمد بن عجلان.

ب- ومرة يرويه الحفاظ عن الليث، عن المقبري، عن ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه يونس بن محمد المؤدب، وهو: ثقة ثبت^(٣)، وحجاج بن محمد المصيصي، وهو: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته^(٤)، وشعيب بن الليث، وهو: ثقة نبيل فقيه^(٥)، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وهو: ثقة في الليث^(٦)، وأبو النضر هاشم بن القاسم.

ولم يتابع الليث بن سعد على هذا الوجه.

وأبو عبيدة أو ابن عبيدة هذا قال عنه الدارقطني: "وزاد - يعني الليث بن سعد - في الإسناد رجلا مجهولا"^(٧).

وذهب الدارقطني إلى ترجيح الوجه الثاني عن الليث بن سعد، والذي فيه زيادة ابن عبيدة، واعتبره القول الصحيح عن الليث.

ويصعب الترجيح بين الوجهين خاصة أن من روى الوجهين عن الليث كلهم من الثقات عنه، ولكل وجه منهما ما يرجح جانبه؛ فالوجه الأول رواه عنه ثقتان، وقد توبع الليث من قبل

(١) تقريب التهذيب ص ٧٩٩ (٥٥٥٧).

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠١٧ (٧٣٠٥).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٩٩ (٧٩٧١).

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٢٤ (١١٤٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٣٨ (٢٨٢١).

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠٥٩ (٧٦٣٠).

(٧) العلل، الدارقطني ٢٦٩/٥ (٢٩٩٤).

ابن أبي ذئب وهو أحد المقدمين في الرواية عن المقبري، والوجه الثاني: رواه جمع من الثقات عن الليث بن سعد منهم: ابنه شعيب، وتفرد الليث بهذا الإسناد ورجح الدارقطني هذا الوجه عنه. لكن من الممكن الجمع بين الوجهين فنقول لعل الليث بن سعد روى الوجهين جميعاً عن المقبري. والله أعلم.

٣. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(١).

الوجه الثالث: المقبري، عن ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٢).

الوجه الرابع: المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه وهما:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٣).

٢. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخره^(٤).

الوجه الرابع عن المقبري:

ذهب الدارقطني إلى ترجيح الوجه الثالث، الذي يرويه الليث بن سعد، عن المقبري، عن ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة ﷺ، فقال: "ويشبه أن يكون الليث قد حفظه عن المقبري"^(٥).

والليث بن سعد من أثبت أصحاب سعيد المقبري، وكذلك ابن أبي ذئب راوي الوجه الثاني - المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة ﷺ - ثبت فيه أيضاً؛ فيصعب ترجيح رواية

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٥) العلل، الدارقطني ٢٦٩/٥ (٢٩٩٤).

أحدهما على الآخر، ولكلٍ من الوجهين حظ من الترجيح؛ فيترجح الوجه الثالث لحفظ الليث،
ويترجح الوجه الثاني لحفظ ابن أبي ذئب، ولمتابعة ابن عجلان له والليث بن سعد في وجه عنه.
ولعل سعيد المقبري سمعه من ابن عبيدة عن سعيد بن يسار، وسمعه من سعيد بن يسار
مباشرة، لكن رأى أن ما سمعه ابن عبيدة من سعيد بن يسار أتم سياقاً مما سمعه هو، فكان تارة
يحدث به هكذا، وتارة هكذا.

وبهذا يمكن ترجيح كلا الوجهين عن المقبري.

وأما الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، الذي يرويه ابن أبي ذئب في وجه
مرجوح عنه، وأبي معشر فقد خالف رواته العدد الأكثر.

فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأضبط، وسعة رواية المقبري، فبذلك يمكن
الجمع بين الوجهين وهو أولى من ترجيح أحدهما على الآخر. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بوجهيه: المقبري، عن ابن عبيدة أو أبي عبيدة، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة،
عن النبي ﷺ، إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي عبيدة.

أما المقبري، عن أبي الحباب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فإسناده صحيح، ورجاله
ثقات، وقد صحح إسناده ابن خزيمة^(١)، وابن حبان^(٢)، والبوصيري^(٣)، والحاكم في
"مستدركه"، ووافقه الذهبي^(٤). والله أعلم.

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/٣٠، ٣١ (١٥٠٣).

(٢) صحيح ابن حبان ٤/٤٨٤، ٤٨٥ (١٦٠٧)؛ ٦/٥٥ (٢٢٧٨).

(٣) وهو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز البوصيري، أبو العباس الكناشي الشافعي، من حفاظ
الحديث، له كتب عدة، منها: "فوائد المنتقى لزوائد البيهقي" و "زوائد ابن ماجه على باقي الكتب الخمسة"
وغيرها، ولد سنة (٧٦٢هـ)، وتوفي سنة (٨٤٠هـ). انظر: النجوم الزاهرة ١٤/٣٦٢، ٣٦٣؛ الضوء

اللامع ١/٢٥١، ٢٥٢؛ شذرات الذهب ٩/٣٤٠، ٣٤١؛ الأعلام ١/١٠٤.

(٤) مصباح الزجاجة ٢/٥٣٦ (٣٠٠).

(٥) المستدرک ١/٣٣٣.

(٢٥) وسئل عن حديث عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: (يَقُولُ الْمُؤْمِنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ: قَدُّمُونِي. وَيَقُولُ الْكَافِرُ: يَا وَيْلَكُمْ!) (١) أَيْنَ تَذْهَبُونَ يَا؟ (٢).

فقال: يرويه سعيد بن أبي سعيد المقبري، وقد اختلف عنه:

فرواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

وخالفه عبد الحميد بن جعفر؛ فرواه عن المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحداً.

وخالفه ليث بن سعد؛ فرواه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وقول الليث، وابن أبي ذئب محفوظان.

ورواه عبد الله العمري، واختلف عنه:

فقال إسحاق الفروي، عن العمري، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وقال عبد العزيز بن عبد الله الأويسى: عنه، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وكلهم أسندوه.

وقال همام: عن محمد بن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، غير مرفوع (٣).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على خمسة أوجه:

الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

(١) وَيْلَكُمْ: الْوَيْلُ: الحزن والهلاك والمشقة من العذاب. وكل من وقع في هلكة دعا بالويل. انظر. النهاية في غريب

الحديث والأثر ٢٣٦/٥.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية الليث بن سعد عند البخاري في صحيحه ٤٠٤/١ (١٣١٤): "إذا وضعت

الجنابة واحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قال: قدموني، وإن كانت غير صالحة قالت: يا ويلها؟ أين يذهبون بها؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعه صَعِقَ"، وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو

هذا اللفظ، وفي رواية ابن أبي ذئب - كما عند أحمد بن حنبل في مسنده ٢٩٣/١٣ (٧٩١٤) ١٦٤

/١٢٨ (١٠١٣٧) وأبي داود الطيالسي في مسنده ٩٧/٤ (٢٤٥٧) - زيادة في أوله: "أن أبا هريرة قال: حين حضره الموت: لا تضربوا عليّ فُسطاطاً، ولا تتبعوني بِحِجَمَرٍ، وأسرعوا بي، فإني سمعت رسول الله... الحديث"، واللفظ لأحمد

بن حنبل ٢٩٣/١٣ (٧٩١٤).

(٣) العلل، الدارقطني ٣١١/٥، ٣١٢ (٢١٣٢).

الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الخامس: المقبري، عن أبي هريرة ﷺ موقوفا.

- روى ابن أبي ذئب الوجه الأول عنه، وروى عبد الحميد بن جعفر الوجه الثاني عنه، وروى الليث بن سعد الوجه الثالث عن المقبري، أما عبد الله العمري فروى الوجهين الثاني والرابع عنه، وروى ابن عجلان الوجه الخامس عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وفي رفع الحديث ووقفه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في "المجتبى" (١)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٢)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٣)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب، عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" (٤)، من طريق عبد الحميد بن جعفر، وعبد الله العمري، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

(١) المجتبى ٦٨/٤، ٦٧/٤ (١٩٢٤).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٩٣/١٣ (٧٩١٤)؛ ١٦/١٢٨ (١٠١٣٧)؛ ١٦/٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) (١٠٤٩٣).

(٤) مسند أبي داود الطيالسي ٩٧/٤ (٢٤٥٧).

(٤) العلل، الدارقطني ٣١٢/٥ (٢١٣٢).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في "صحيحه" ^(١)، والنسائي في "المجتبى" ^(٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ^(٣)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" ^(٤)، وغيرهم، من طرق عن الليث بن سعد، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" ^(٥)، من طريق عبد الله العمري، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

الوجه الخامس: المقبري، عن أبي هريرة ربه موقوفا.

ذكره الدارقطني في "علله" ^(٦)، من طريق ابن عجلان، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري ^(٧).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق ^(٨).

(١) صحيح البخاري ٤٠٤/١ (١٣١٤)؛ ٤٠٥/١ (١٣١٦)؛ ٤٢٣، ٤٢٤/١ (١٣٨٠).

(٢) المجتبى ٦٨، ٦٩/٤ (١٩٢٥).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٦٥/١٧ (١١٣٧٢)؛ ١٠٩/١٨ (١١٥٥٢).

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي ٤٥٤/٢ (١٢٦٥).

(٥) العلل، الدارقطني ٣١٢/٥ (٢١٣٢).

(٦) العلل، الدارقطني ٣١٢/٥ (٢١٣٢).

(٧) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٨) تقدمت ترجمته ص ٧١.

٢. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به^(١).

واختلف على عبد الله العمري على وجهين:

أ- فمرة يرويه عبد الله، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - بدون واسطة أبيه -.

رواه عنه إسحاق الفروي، وهو: صدوق كُف فساء حفظه^(٢).

وتابع عبد الله العمري على هذا الوجه عبد الحميد بن جعفر.

ب- ومرة يرويه عبد الله، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، وهو: ثقة^(٣).

وهذا الحديث مداره في الوجهين على عبد الله العمري، وهو ضعيف يعتبر به ، وقد خالف من هم أولى منه في الحفظ. والله أعلم.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٤).

الوجه الرابع: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به^(٥).

الوجه الخامس: المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٦).

(١) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٣١ (٣٨٥).

(٣) تقريب التهذيب ص ٦١٣ (٤١٣٤).

(٤) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجهين الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، والذي يرويه ابن أبي ذئب عنه؛ والثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، والذي يرويه الليث بن سعد، فقال: "وقول الليث، وابن أبي ذئب محفوظان" (١). وكذلك قال ابن حبان: "روى هذا الخبر سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، وعن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، فالطريقان جميعا محفوظان" (٢).

وتابعهم على ترجيح الوجهين ابن حجر (٣).

أما بقية الأوجه؛ فإن كانت محفوظة؛ فقد خالف رواتها من هم أولى منهم بالحفظ. وما رواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ موقوفا، فقد خالف في ذلك من هم أولى منه في الحفظ.

فالقريئة المرجحة هي تقديم رواية الأحفظ والأضبط. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إسناده حسن؛ لأجل عبد الرحمن بن مهران (٤)، وهو صحيح لغيره. والمقبري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح، وهو مخرج في صحيح البخاري من طرق عن الليث بن سعد، عن المقبري به.

(١) العلل، الدارقطني ٣١٢/٥ (٢١٣٢).

(٢) صحيح ابن حبان ٣٧٩/٧.

(٣) فتح الباري، ابن حجر ٧٧/٤.

(٤) عبد الرحمن بن مهران المدني مولى أبي هريرة ﷺ. قال عنه أبو حاتم: "صالح" وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال

الدارقطني عنه: "شيخ مدني يعتبر به" وقال الذهبي: "صدوق" وقال ابن حجر: "مقبول"، وروى له مسلم في صحيحه، ولم يذكر فيه جرح. وخلاصة القول فيه: صدوق، حسن الحديث. والله أعلم. انظر. الجرح والتعديل ٥٥٧/٢، ٢٨٥/٥، ٢٨٤ (١٣٥٥)؛ الثقات ١٠٦، ١٠٧؛ الكاشف ١/٦٤٦ (٣٣٢٤)؛ تهذيب التهذيب ٥٥٧/٢، ٥٥٨؛ تقريب التهذيب ص ٦٠١ (٤٠٤٥)؛ سؤالات البرقاني ص ٩٦ (٢٧٩).

المبحث الثاني: مسانيد الصحابيَات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

ويحتوي على أربعة مطالب:

المطلب الأول: مسند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المطلب الثاني: مسند أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المطلب الثالث: مسند أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المطلب الرابع: مسند أم جُعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المطلب الأول : مسند عائشة رضي الله عنها.

(٢٦) وسئل عن حديث أبي سلمة، عن عائشة: (كان للنبي ﷺ حصير^(١) ييسطه، ويحتجره^(٢) بالليل، فيصلي فيه، ففطن له الناس... الحديث، وفيه: وإن أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل)^(٣).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن عجلان، وعبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة. وخالفهم عبد الله بن عمر العمري، وأبو معشر، فروياه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وحديث أبي سلمة، عن عائشة هو الصواب^(٤).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى محمد بن عجلان وعبيد الله العمري وابن أبي ذئب الوجه الأول عنه، وروى عبد الله العمري وأبو معشر الوجه الثاني عنه، وروى خالد بن إياس أو إلياس الوجه الثالث عن المقبري.

(١) حصير: الحصير ما اتخذ من سعف النخل قدر طول الرجل وأكبر منه، وهو ما ييسط في البيوت. انظر. مجمع بحار الأنوار ٥٢٦/١.

(٢) يحتجره: أي يجعله لنفسه دون غيره، يقال: حجرت الأرض، واحتجرتها إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك، وفي رواية يحجره: وهو من التحجير، يقال: احتجر أي حفظ موضعا من المسجد لئلا يمر عليه مار ويتوفر خشوعه. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٤١/١؛ مجمع بحار الأنوار ٤٥٤/١.

(٣) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية عبيد الله العمري عند البخاري في صحيحه ٦٧/٤ (٥٨٦١): "أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيرا بالليل فيصلي وييسطه بالنهار فيجلس عليه، فجعل الناس يثوبون إلى النبي ﷺ فيصلون بصلاته حتى كثروا، فأقبل فقال: "يا أيها الناس خذوا من الأعمال ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله مادام وإن قل". وكل طرق الحديث الآتي تخرجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعض الطرق أتم من بعض.

(٤) العلل، الدارقطني ٢٩٥/٨، ٢٩٦ (٣٦٣٧).

وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.
أخرجه أبو داود في "سننه"^(١)، والنسائي في "المجتبى"^(٢)، وأحمد بن حنبل في "مسنده"^(٣)، والحميدي في "مسنده"^(٤)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان.
وأخرجه البخاري في "صحيحه"^(٥)، ومسلم في "صحيحه"^(٦)، وابن ماجه في "سننه"^(٧)، وغيرهم، من طرق عن عبيد الله العمري.
وأخرجه البخاري في "صحيحه"^(٨)، عن ابن أبي ذئب.
كلهم (ابن عجلان، وعبيد الله العمري، وابن أبي ذئب) عن المقبري به.
الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
أخرجه القضاعي^(٩) في "مسند الشهاب"^(١٠)، من طريق عبد الله العمري.
وأخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في "أخلاق النبي وآدابه"^(١١)، من طريق أبي معشر.
كلاهما (عبد الله العمري، وأبو معشر) عن المقبري به.

(١) سنن أبي داود ٥١٩/٢ (١٣٦٨).

(٢) المجتبى ٢٢٧/٢ (٧٧٤).

(٣) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ١٥٠/٤٠، ١٥١ (٢٤١٢٤).

(٤) مسند الحميدي ٢٥٠/١ (١٨٣).

(٥) صحيح البخاري ٦٧/٤ (٥٨٦١).

(٦) صحيح مسلم ٥٤٠/١، ٥٤١ (٧٨٢-٢١٥).

(٧) سنن ابن ماجه ٩٦/٢ (٩٤٢).

(٨) صحيح البخاري ٢٣٩/١ (٧٣٠).

(٩) هو محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي، أبو عبد الله المصري الشافعي، قاضي مصر، ومؤلف كتاب

"الشهاب"، توفي سنة (٤٥٤هـ). انظر. تاريخ دمشق ١٦٧/٥٣ - ١٧٠ (٦٤٤٠)؛ وفيات الأعيان ٢١٢/٤

(٥٨٤)؛ سير أعلام النبلاء ٩٢/١٨، ٩٣ (٤١)؛ طبقات الشافعية الكبرى ١٥٠/٤ - ١٥١ (٣٢٤).

(١٠) مسند الشهاب ٤٤٢/١، ٤٤٣ (٧٥٨)، ٢٥٤/٢ (١٣٠٤).

(١١) أخلاق النبي وآدابه ٤٦٣/١ (١٧٢).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب"^(١)، من طريق خالد بن إلياس، عن المقبري به.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٢).

٢. عبيد الله العمري: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٣).

٣. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٤).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. عبد الله العمري: ضعيف يعتبر به^(٥).

٢. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(٦).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. خالد بن إلياس أو إلياس بن صخر العدوي المدني.

أجمع العلماء على ضعفه ذكر ذلك الذهبي في "ديوان الضعفاء" وقال: "ضعفه"^(٧).

(١) مسند الشهاب ٢٥٤/٢ (١٣٠٢).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٠٩.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١١٠.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٧) ديوان الضعفاء ص ١١٠ (١٢٠٧).

ووصفه أحمد بن حنبل^(١)، والبخاري^(٢) وأبو حاتم^(٣) بأنه: "منكر الحديث".
وقال عنه يحيى بن معين: "ليس بشيء"^(٤).

وتركه أحمد بن حنبل في رواية عنه^(٥)، والنسائي^(٦)، وابن حجر^(٧).
 وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وقال: "يروي الموضوعات عن الثقات، حتى سبق إلى
قلوب المستمعين إليها أنه الواضع لها، لا يجوز أن يكتب حديثه إلا على جهة التعجب"^(٨).
وقال الحاكم: "روى عن محمد بن المنكدر، والمقبري، وهشام أحاديث موضوعة"^(٩).
وخلاصة القول فيه: متروك الحديث. والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فقال:
"وحديث أبي سلمة، عن عائشة هو الصواب"^(١٠).

وتعاضد في هذا الوجه رواية الثقات المقدمين في الرواية عن المقبري؛ فجاء من طريق
ابن أبي ذئب، وعبيد الله بن عمر، وروايتهم مخرجة في الصحيحين، وتابعهما على هذا الوجه
ابن عجلان أيضا.
أما بقية الطرق فقد كان فيهم من خف ضبطه، وخالفوا في روايتهم رواية العدد الأكثر
والأوثق.

فالقريئة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأكثر. والله أعلم.

(١) التاريخ الصغير ١٣٠/٢.

(٢) التاريخ الصغير ١٧٩/٢.

(٣) الجرح والتعديل ٣٢١/٣ (١٤٤٠).

(٤) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري ١١٩/١ (٦٩٤)؛ تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٠٤ (٢٩٩).

(٥) الجرح والتعديل ٣٢١/٣ (١٤٤٠).

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي ص ١٧٢ (١٧٢).

(٧) تقريب التهذيب ص ٢٨٤ (١٦٢٧). لفظه: متروك الحديث.

(٨) المجروحين ٣٤٠/١ (٢٩٤).

(٩) المدخل إلى الصحيح ١٦١/١ (٤٩).

(١٠) العلل، الدارقطني ٢٩٦/٨ (٣٦٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، حديث صحيح متفق عليه؛ فقد أخرجه الشيخان من طريق عبيد الله بن عمر وابن أبي ذئب، عن المقبري به.

وروي هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها من غير هذا الوجه^(١).

(١) انظر. صحيح البخاري ٢٣٩/١ (٧٢٩)، ٢٩٣/١ (٩٢٤)، ٣٥٢/١ (١١٢٩)، ٦٠/٢، ٦١ (٢٠١١)، (٢٠١١)، (٢٠١٢)؛ صحيح مسلم ٥٢٤/١ (١٧٧-٧٦١)، (١٧٨-٧٦١)، ٥٤٠/١، ٥٤١ (٢١٥-٢٨٧)، (٢٨٧-٧٨٢)؛ سنن أبي داود ٣٣٨/٢ (١١٢٦)، ٥٢٤/٢ (١٣٧٣)، ٥٢٥/٢ (١٣٧٤) ولفظه: "كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصير، فرأى الناس شخص النبي ﷺ فقام أناس يصلون بصلاته، فأصبحوا فتحدثوا بذلك، فقام الليلة الثانية، فقام معه أناس يصلون بصلاته، صنعوا ذلك ليلتين -أو ثلاثاً- حتى إذا كان بعد ذلك، جلس رسول الله ﷺ فلم يخرج، فلما أصبح ذكر ذلك للناس، فقال: "إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل" والسياق للبخاري الطريق الأول.

(٢٧) وسئل عن حديث القعقاع بن حكيم، عن عائشة: سألت النبي ﷺ عن الرجل يطأ بنعليه الأذى؟ فقال: (التراب لهما طهور) (١).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه روح بن القاسم، عن عبد الله بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ لم يذكر بينهما أحدا.

وكذلك قال أبو عوانة، عن إسماعيل بن إبراهيم، - قيل للشيخ: من هو؟ قال: مجهول، عن المقبري، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وقال محمد بن فضيل: عن ابن سمعان، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ، لم يذكر: المقبري.

ورواه ابن عجلان، عن المقبري، أو عن رجل، عن جدته: أنها سألت عائشة، عن ذلك، فقالت: (التراب لهما طهور) موقوفا.

ومدار الحديث على ابن سمعان وهو ضعيف (٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ستة أوجه:

الأول: المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن امرأة، عن عائشة رضي الله عنها موقوفا.

ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) ولفظ الحديث كما في رواية محمد بن عجلان عند أبي داود في سننه ٢٨٧/١ (٣٨٦) : "إذا وطئ أحدكم الأذى

بخف فطهورهما التراب". وكل طرق الحديث الآتي تخريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، إلا أن رواية ابن عجلان في الوجه الموقوف على عائشة رضي الله عنها عند عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ٣٤/١ (١٠٦) جاءت بمعنى حديث المسألة، ولفظه: "أن امرأة سألت عائشة عن المرأة تجرّ ذيلها إذا خرجت إلى المسجد فتصيب المكان الذي ليس بطاهر، قالت: فإنها تمرّ على المكان فيطّهره".

(٢) العلل، الدارقطني ٣٣٧/٨، ٣٣٨ (٣٦٨٢)، وورد ذكر الحديث في مسند أبي هريرة ١٢٥/٤ - ١٢٧ (١٤٧٩).

وهذه المسألة ليست من ضمن مسائل البحث المحددة لذلك درستها هنا من دون أن أذكرها في مسند أبي هريرة.

الخامس: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

السادس: المقبري، عن القعقاع، عن جده، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

- روى ابن سمعان الوجه الأول والثاني والسادس عنه، وروى إسماعيل بن إبراهيم ومحمد بن الوليد الزبيدي الوجه الثاني عنه، وروى ابن عجلان الوجه الثالث والرابع والخامس عن المقبري، كما روى الأوزاعي الوجه الرابع والخامس عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه، وفي رفع الحديث ووقفه، وفي تغيير جهة الإسناد.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط"^(١)، من طريق ابن سمعان، عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في "مسنده"^(٢)، وعبدالرزاق الصنعاني في "مصنفه"^(٣)، من طرق عن ابن سمعان.

وذكره الدارقطني في "علله"^(٤)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه أبو داود في "سننه"^(٥)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبير"^(٦)، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي.

كلهم (ابن سمعان، وإسماعيل بن إبراهيم، ومحمد بن الوليد الزبيدي) عن المقبري به.

(١) المعجم الأوسط ١٤٨/٣ (٢٧٥٩).

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي ٢٨٣/٨ (٤٨٦٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٣٣/١ (١٠٤).

(٤) العلل، الدارقطني ٣٣٧/٨ (٣٦٨٢).

(٥) سنن أبي داود ٢٨٧/١ (٣٨٧).

(٦) السنن الكبير، البيهقي ١٣٢/٥ (٤٣٠٥).

الوجه الثالث: المقبري، عن امرأة، عن عائشة رضي الله عنها موقوفا.

أخرجه عبدالرزاق الصنعاني في "مصنفه"^(١)، عن ابن عجلان، عن المقبري به.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"^(٢)، من طريق ابن عجلان.

وذكره الدارقطني في موضع آخر من "علله"^(٣)، من طريق الأوزاعي. ولم أقف على من أخرجه.

كلاهما (ابن عجلان، والأوزاعي) عن المقبري به.

الوجه الخامس: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في "سننه"^(٤)، والبزار في "مسنده"^(٥)، وابن حبان في "صحيحه"^(٦)،

والحاكم في "مستدركه"^(٧)، وغيرهم، من طريق ابن عجلان.

وأخرجه أبو داود في "سننه"^(٨)، وابن حبان في "صحيحه"^(٩)، والحاكم في "مستدركه"^(١٠)،

"مستدركه"^(١٠)، وغيرهم، من طرق عن الأوزاعي.

كلاهما (ابن عجلان، والأوزاعي) عن المقبري به.

الوجه السادس: المقبري، عن القعقاع، عن جده، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة"^(١١)، من طريق ابن سمعان، عن المقبري به.

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٣٤/١ (١٠٦).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣٩٤/١ (٢٩٢).

(٣) العلل، الدارقطني ١٢٦/٤ (١٤٧٩).

(٤) سنن أبي داود ٢٨٧/١ (٣٨٦).

(٥) مسند البزار ١٣١/١٥ (٨٤٣٥).

(٦) صحيح ابن حبان ٢٥٠/٤ (١٤٠٤).

(٧) المستدرک ٢٧١/١ (٥٩٠).

(٨) سنن أبي داود ٢٨٦/١ (٣٨٥).

(٩) صحيح ابن حبان ٢٤٩/٤ (١٤٠٣).

(١٠) المستدرک ٢٧٢/١ (٥٩١).

(١١) كما في الإصابة في تمييز الصحابة ١٥٩/١٢ (٩٨١٠).

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(١).

الوجه الثاني: المقبري، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري ثلاثة من أصحابه، وهم:

١. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(٢).

٢. إسماعيل بن إبراهيم.

قال عنه الدارقطني: مجهول^(٣).

وخلاصة القول فيه: مجهول. والله أعلم.

٣. محمد بن الوليد الزبيدي: ثقة ثبت^(٤).

الوجه الثالث: المقبري، عن امرأة، عن عائشة رضي الله عنها موقوفا.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٥).

واختلف على ابن عجلان على ثلاثة أوجه:

أ- فمرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن امرأة، عن عائشة رضي الله عنها موقوفا.

رواه عنه سفيان بن عيينة، وهو: ثقة حافظ^(٦).

ولم يتابع ابن عجلان على هذا الوجه.

(١) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

(٣) العلل، الدارقطني ٣٣٧/٨ (٣٦٨٢).

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٧٢.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤).

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ -بدون واسطة أبيه-.

ج- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وكلا الوجهين رواهما عنه الأوزاعي، وهو: ثقة. والذي يظهر رجحان الوجه الأول الذي يرويه ابن عيينة عن ابن عجلان موقوفاً، وهو مع ذلك ضعيف؛ لجهالة المرأة السائلة، أما بقية الأوجه فقد اضطرب الأوزاعي في روايته لهذا الحديث اضطراباً يسقط الاحتجاج به كما سيأتي. والله أعلم.

الوجه الرابع: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الخامس: المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(١).

٢. عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: ثقة ثبت، إمام أهل زمانه بالشام، لم يرو عن المقبري إلا بواسطة^(٢).

واختلف على الأوزاعي على ستة أوجه:

أ- فمرة يرويه الأوزاعي، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه يحيى بن حمزة الحضرمي، وهو: ثقة^(٣).

وذكر العقيلي هذا الإسناد في كتابه ثم قال: "ولعل الزبيدي أخذه عن ابن سمعان، ولا يصح ابن عجلان فيه"^(٤).

ب- ومرة يرويه الأوزاعي، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ -بدون واسطة أبيه-.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٧٤.

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٥٢ (٧٥٨٦).

(٤) الضعفاء، العقيلي ٦٥٣/٢ (٨١٠).

رواه عنه الوليد بن مسلم القرشي، وهو: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية^(١).

ج - ومرة يرويه الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

د - ومرة يرويه الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواهما عنه محمد بن كثير الصنعاني، وهو: صدوق كثير الغلط^(٢).

هـ - ومرة يرويه الأوزاعي، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه الوليد بن مسلم القرشي، وعبد الحميد بن أبي العشرين، وهو: صدوق ربما أخطأ، وقد قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث^(٣).

و - ومرة يرويه الأوزاعي فقال: أنبئت عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه الوليد بن مزيّد الغُدري، وهو: ثقة ثبت^(٤)، وعمر بن عبد الواحد السلمي، وهو: ثقة^(٥)، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحوّلاني، وهو: ثقة^(٦)، وأيوب بن سويد الرملي، وهو: صدوق يخطئ^(٧).

وكما يلاحظ فقد اضطرب الأوزاعي في رواية هذا الحديث اضطراباً يسقط الاحتجاج به، وهذا ما ذهب إليه ابن عبد البر في "التمهيد"^(٨)، وهو الظاهر من صنيع الدارقطني في "علله". والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٤١ (٧٥٠٦).

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٩١ (٦٢٩١).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٦٤ (٣٧٨١).

(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٤١ (٧٥٠٤).

(٥) تقريب التهذيب ص ٧٢٤ (٤٩٧٧).

(٦) تقريب التهذيب ص ٦١٨ (٤١٧٣).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٥٩ (٦٢٠).

(٨) التمهيد ١٠٧/١٣.

الوجه السادس: المقبري، عن القعقاع، عن جده، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الله بن زياد بن سمعان: متروك الحديث، متهم بالكذب^(١).

الوجه الرابع عن المقبري:

ذهب الدارقطني إلى أن أقرب الأوجه للصواب هو الوجه الأول، الذي يرويه ابن سمعان؛ فقد قال: "ورواه عبد الله بن زياد بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ، وهو أشبهها بالصواب، وإن كان ابن سمعان متروكا"^(٢)، وقال في موضع آخر: "ومدار الحديث على ابن سمعان وهو ضعيف"^(٣).

وهذا الحديث حديث مضطرب الإسناد؛ حيث قال ابن عبد البر: "وهو حديث مضطرب الإسناد لا يثبت، اختلف في إسناده على الأوزاعي، وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافا يسقط الاحتجاج به"^(٤)، وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير": "وهو معلول اختلف فيه على الأوزاعي وسنده ضعيف"^(٥). والله أعلم.

الحكم على الحديث:

والحديث من وجهه الرابع: المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، ضعيف جدا؛ فقد جاء من رواية ابن سمعان، وهو متروك الحديث، وقد قال ابن عدي بعد ذكره لعدد من الأحاديث عن ابن سمعان في كتابه ومن ضمنها هذا الحديث: "وهذه الأحاديث التي أملت بها بأسانيد غير محفوظة"^(٦).

(١) تقدمت ترجمته ص ١٧٠.

(٢) العلل، الدارقطني ١٢٧/٤ (١٤٧٩).

(٣) العلل، الدارقطني ٣٣٨/٨ (٣٦٨٢).

(٤) التمهيد ١٣/١٠٧.

(٥) التلخيص الحبير ٢/٧٩٨.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٤٠٣.

وللحديث شاهد قوي أخرجه أبو داود في سننه^(١) من طريق حماد بن سلمة^(٢)، عن أبي نعامة السعدي^(٣)، عن أبي نضرة العبدي^(٤)، عن أبي سعيد الخدري، قال: "بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه، فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: "ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟" قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: "إن جبريل ﷺ أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا". وقال: "إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر، فإن رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما"^(٥).

(١) سنن أبي داود ٤٨٤/١، ٤٨٥ (٦٥٠)

(٢) وهو ثقة عابد، تغير حفظه بآخرة. انظر. تقريب التهذيب ص ٢٦٩، ٢٦٨ (١٥٠٧).

(٣) وهو ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ١٢١٥ (٨٤٨٢).

(٤) وهو ثقة. انظر. تقريب التهذيب ص ٩٧١ (٦٩٣٨).

(٥) صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي. انظر. صحيح ابن خزيمة ٢١/٢ (٧٨٦)، ٢ / ٢٠٧

٢٠٧ (١٠١٧)؛ صحيح ابن حبان ٥٦٠/٥ (٢١٨٥)؛ المستدرک ٣٩١/١ (٩٥٥).

المطلب الثاني: مسند أم سلمة رضي الله عنها.

(٢٨) وسئل عن حديث عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ: في المرأة تحتلم فترى الماء أن عليها الغسل^(١).

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة.
قاله ابن وهب عنه.

وخالفه إسحاق بن محمد المسيبي، وشبابة بن سوار، روياه عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مرسلاً، عن أم سليم.
وروي عن مسعر، وعمر بن طلحة، عن المقبري، عن أبي هريرة.
ولا يصح عن أبي هريرة^(٢).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سليم، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- روى ابن أبي ذئب الوجه الأول والثاني عنه، وروى مسعر بن كدام وعمر بن طلحة الوجه الثالث، وروى أيوب بن موسى الوجه الأول عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، وتغيير جهة الإسناد.

(١) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية ابن أبي ذئب عند أحمد بن حنبل في مسنده ٤/٢٤٤ (٢٦٦٣١) : "أن أم

سليم - قال حجاج: امرأة أبي طلحة - قالت: يا رسول الله، المرأة ترى زوجها في المنام يقع عليها، أعليها غسل؟ قال: "نعم، إذا رأت بللاً". فقالت أم سلمة: أو تفعل ذلك؟ فقال: "ترت يمينك، أتى يأتي شبه الخؤولة إلا من ذلك؟ أي التفتين سبقت إلى الرحم، غلبت على الشبه"، وقال حجاج في حديثه: ترب جبينك". وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٢) العلل، الدارقطني ٩/٢١٦ (٣٩٥٩)؛ وورد ذكر الحديث في مسند أبي هريرة ٤/١١١ (١٤٦٢) وهذه المسألة ليست من ضمن مسائل البحث المحددة لذلك درستها هنا من دون أن أذكرها في مسند أبي هريرة.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.
أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣)، من طرق عن ابن أبي ذئب.
وذكره الدارقطني في موضع آخر من "علله" (٤) من طريق أيوب بن موسى. ولم أقف على من أخرجه.

كلاهما (ابن أبي ذئب، وأيوب بن موسى) عن المقبري به.
الوجه الثاني: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سليم، عن النبي ﷺ مرسلًا.
ذكره الدارقطني في "علله" (٥)، من طريق ابن أبي ذئب. ولم أقف على من أخرجه.
الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦)، عن محمد بن عبد الرحمن القشيري عن مسعر بن كدام.

و أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧) وذكره الدارقطني في "علله" (٨)، من طريق عمر بن طلحة.

كلاهما (مسعر بن كدام، وعمر بن طلحة) عن المقبري به.

(١) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٢٤٤/٤٤ (٢٦٦٣١).

(٢) شرح مشكل الآثار ٨٨/٧ (٢٦٦٢).

(٣) المعجم الكبير ٢٩٧/٢٣ (٦٥٩)؛ وفي ٤١٤/٢٣ (٩٨٨).

(٤) العلل، الدارقطني ١١١/٤ (١٤٦٢).

(٥) العلل، الدارقطني ٢١٦/٩ (٣٩٥٩).

(٦) المعجم الأوسط ٣٧٣/٢ (٢٢٦٧).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٦/٧ (١٢١٧).

(٨) العلل، الدارقطني ١١١/٤ (١٤٦٢)؛ وفي ٢١٦/٩ (٣٩٥٩).

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١).

واختلف على ابن أبي ذئب على وجهين:

أ- فمرة يرويه الحفاظ عنه عن المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه يزيد بن هارون، وهو: ثقة متقن^(٢)، وحجاج بن محمد المصيصي، وهو: ثقة ثبت؛

لكنه اختلط في آخر عمره^(٣)، وعبد الله بن وهب، وهو: ثقة حافظ^(٤)، ومحمد بن فليح

الأسلمي، وهو: صدوق يهم^(٥)، وأبو عاصم النبيل المصري، وهو: ثقة ثبت^(٦).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه أيوب بن موسى.

ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سليم،

عن النبي ﷺ مرسلاً.

رواه عنه إسحاق بن محمد المسيبي، وهو: صدوق فيه لين^(٧)، وشبابة بن سوار المدائني،

وهو: ثقة حافظ^(٨).

ولم يتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن

أم سلمة، عن النبي ﷺ؛ فقد تعاضد في روايته العدد الأكثر والأثبت عن ابن أبي ذئب، بخلاف

(١) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٢٤ (١١٤٤).

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٨٩ (٦٢٦٨).

(٦) تقريب التهذيب ص ٤٥٩ (٢٩٩٤).

(٧) تقريب التهذيب ص ١٣١، ١٣٢ (٣٨٦).

(٨) تقريب التهذيب ص ٤٢٩ (٢٧٤٨).

الوجه الثاني؛ فقد خالف رواته العدد الأكثر في الرواية، وروايتهم معلولة أيضا بالإرسال؛ فعبد الله بن رافع تابعي^(١) لم يرو عن أم سليم إلا بواسطة أم سلمة. والله أعلم.

٢. أيوب بن موسى الأموي: ثقة^(٢).

الوجه الثاني: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سليم، عن النبي ﷺ مرسلا. رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٣).

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري اثنان من أصحابه، وهما:

١. مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي.

وثقه جمع من الأئمة منهم أحمد بن حنبل^(٤)، ويحيى بن معين^(٥)، وأبو زرعة^(٦)،

وأبو حاتم^(٧)، والعجلي^(٨)، والذهبي^(٩)، وابن حجر^(١٠).

وذكره ابن حبان في "ثقاته"^(١١).

وكان مسعر يلقب بالمصحف لقلة خطئه وشدة حفظه^(١٢).

(١) لم يرد في أي من كتب التراجم سماع لعبد الله بن رافع من أم سليم. انظر. تهذيب الكمال ١٤ / ٤٨٥،

٤٨٦ (٣٢٥٥)؛ تهذيب التهذيب ٢ / ٣٣٠.

(٢) تقدمت ترجمته ص ٢٤٣.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٤) الجرح والتعديل ٨ / ٣٦٩ (١٦٨٥)

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي ص ١٨٥، ١٨٦ (٦٧٢).

(٦) الجرح والتعديل ٨ / ٣٦٩ (١٦٨٥)

(٧) الجرح والتعديل ٨ / ٣٦٩ (١٦٨٥)

(٨) معرفة الثقات ٢ / ٢٧٤ (١٧١٠).

(٩) انظر. ميزان الاعتدال ٦ / ٤٠٩ (٨٤٧٦)؛ الكاشف ٢ / ٢٥٦ (٥٣٩٥)؛ تذكرة الحفاظ ١ / ١٨٨ (١٨٣)؛ سير

أعلام النبلاء ٧ / ١٦٣ (٥٥)

(١٠) تقريب التهذيب ص ٩٣٦ (٦٦٤٩).

(١١) الثقات لابن حبان ٧ / ٥٠٧

(١٢) انظر. الجرح والتعديل ٨ / ٣٦٨ (١٦٨٥)؛ الثقات لابن حبان ٧ / ٥٠٨.

ولقب أيضا بالميزان؛ فقد كان شعبة وسفيان الثوري إذا اختلفا في حديثه قالوا: "أذهب بنا إلى الميزان" ويعنون بذلك مسعر^(١).

وخلاصة القول فيه: ثقة ثبت. والله أعلم.

٢. عمر بن طلحة الليثي: ضعيف يعتبر به^(٢).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ؛ فقال: "والصواب ما رواه أيوب بن موسى عن المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة"^(٣). وقد اتفق في رواية هذا الوجه ثقتان، وهما ابن أبي ذئب، وهو أحد الرواة المقدمين في الرواية عن المقبري، وأيوب بن موسى.

أما الوجه الثاني فهو معلول بالإرسال؛ فلم يرو عبد الله بن رافع عن أم سليم إلا بواسطة، وقد تقدم الكلام على هذا الوجه.

أما الوجه الثالث فقد قال الدارقطني عنه: "لا يصح عن أبي هريرة"^(٤) وعلل ذلك بأنه وهم من الرواة^(٥) وقد جاء هذا الوجه من طريقي مسعر بن كدام وعمر بن طلحة، فأما رواية مسعر بن كدام تفرد بها عنه محمد بن عبد الرحمن القشيري قال عنه ابن حجر في "التقريب": كذبوه^(٦)، وقال الدارقطني في كتابه "الغرائب والأفراد": "غريب من حديث مسعر عنه، تفرد به محمد بن عبد الرحمن القشيري عنه، وعنه سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل"^(٧) وأما رواية عمر بن طلحة فذكرها ابن عدي في الكامل ثم قال بعد ذلك: "وبعض أحاديثه عن

(١) انظر. تهذيب الكمال ٤٦٦/٢٧ (٥٩٠٦)؛ تهذيب التهذيب ٦١/٤.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٥٣.

(٣) العلل، الدارقطني ١١١/٤ (١٤٦٢).

(٤) العلل، الدارقطني ٢١٦/٩ (٣٩٥٩).

(٥) العلل، الدارقطني ١١١/٤ (١٤٦٢).

(٦) تقريب التهذيب ص ٨٧٢ (٦١٣٠).

(٧) انظر. أطراف الغرائب والأفراد ١٩٤/٥ (٥١٢٢).

سعيد المقبري مالا يتابعه عليه أحد^(١) وقد توبعت رواية عمر بن طلحة في هذا الحديث إلا أنها متابعة معلولة ففي إسناده محمد بن عبد الرحمن القشيري وقد كذبه .

فالقريئة المرجحة هي تقديم رواية الأحفظ والأضبط . والله أعلم .

الحكم على الحديث:

والحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح .

وللحديث شواهد من رواية أم سلمة^(٢) - من غير الوجه السالف الذكر - ، وعائشة^(٣)، وأنس بن مالك^(٤)، وخولة بنت حكيم^(٥) .

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٦/٧ (١٢١٧) .

(٢) انظر . صحيح البخاري ٦٣/١ (١٣٠)، ١٠٩/١ (٢٨٢)، ٤٥٠/٢ (٣٣٢٨)، ١٠٨/٤ (٦٠٩١)؛ صحيح مسلم ٢٥١/١ (٣١٣-٣٢)؛ جامع الترمذي ٢٠٩/١ (١٢٢)؛ المجتبى ٣٦٨/١ (٢٠٢)؛ سنن ابن ماجه ٣٧٨/١-٣٧٩ (٦٠٠) ولفظه: "جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي ﷺ: إذا رأت الماء. فغطت أم سلمة - تعني وجهها - وقالت: يا رسول الله وتحتلم المرأة؟ قال: نعم، تربت يمينك، فقيم يشبهها ولدها؟" والسياق للبخاري (١٣٠) .

(٣) انظر . صحيح مسلم ٢٥١/١ (٣١٤-٣٣)؛ سنن أبي داود ١٧١/١ (٢٣٦)، ١٧٢/١ (٢٣٧)؛ جامع الترمذي ١٨٩/١، ١٩٠ (١١٣)؛ المجتبى ٣٦٧/١، ٣٦٨ (٢٠١) ولفظه: "أن امرأة قالت لرسول الله ﷺ هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟ فقال: "نعم" فقالت لها عائشة: تربت يداك وألت، قالت: فقال رسول الله ﷺ: "دعيها. وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك، إذا علا ماؤها ماء الرجل، أشبه الولد أخواله، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه" والسياق لمسلم .

(٤) انظر . صحيح مسلم ٢٥٠/١ (٣١٠-٢٩)، (٣١١-٣٠)، (٣١٢-٣١)؛ المجتبى ٣٦٧/١ (٢٠٠)، سنن ابن ماجه ٣٧٩/١ (٦٠١) ولفظه: "جاءت أم سليم - وهي جدة إسحاق - إلى رسول الله ﷺ فقالت له، وعائشة عنه: يا رسول الله، المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام، فتري من نفسها ما يرى الرجل من نفسه، فقالت عائشة: يا أم سليم، فضحت النساء، تربت يمينك، فقال لعائشة: "بل أنت، فتربت يمينك، نعم، فلتغتسل يا أم سليم، إذا رأت ذلك" والسياق لمسلم (٢٩-٣١٠) .

(٥) المجتبى ٣٦٨/١ (٢٠٣)؛، سنن ابن ماجه ٣٨٠/١ (٦٠٢) ولفظه: "سألت رسول الله ﷺ عن المرأة تحتلم في منامها، فقال: "إذا رأت الماء فلتغتسل" والسياق للنسائي .

المطلب الثالث: مسند أم هانئ رضي الله عنها.

(٢٩) وسئل عن حديث أبي مرة -مولى عقيل بن أبي طالب-، عن أم هانئ، قالت: (أجرت حموين^(١) من المشركين يوم فتح مكة، فدخل علي بن أبي طالب ليقتلها... الحديث)، وفي آخره: (قد أجرنا من أجرت^(٢))^(٣)

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:

فرواه ابن أبي ذئب، واختلف عنه:

فرواه زيد بن الحباب، وابن وهب، وآدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي مرة -مولى عقيل-، عن أم هانئ.

وخالفهم سفيان الثوري، رواه عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي فاختة، عن أم هانئ. ووهم في ذلك.

والأول أصح.

ورواه عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري، عن كثير، عن أم هانئ.

والصحيح قول من قال: عن المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ^(٤).

أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأول: المقبري، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أم هانئ عن النبي ﷺ.

الثاني: المقبري، عن أبي فاختة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

الثالث: المقبري، عن كثير، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

(١) حموين: الحمُّ أحد الأحماء: وهم أقارب الزوج. انظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٤٨.

(٢) أجرنا من أجرت: أي أمانا من أمانته. انظر. مجمع بحار الأنوار ١/٢٤.

(٣) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية ابن أبي ذئب عند أحمد بن حنبل في مسنده ٤٤/٤٦٠ ، ٤٦١ (٢٦٨٩٢)

: "لما كان يوم فتح مكة ، أجرت حموين لي من المشركين ، إذ طلع رسول الله ﷺ ، وعليه رَهْجَةُ الغُبَارِ فِي مِلْحَقَةٍ مُتَوَشَّحًا بِهَا ، فلما رآني ، قال : " مرحباً بِفَاحِشَةٍ أم هانئ " . قلت : يا رسول الله ، أجرت حموين لي من المشركين ، فقال: "قد أجرنا من أجرت، وأماناً من أمانت". ثم أمر فاطمة ، فسكبت له ماء ، فتغسَّلَ به ، فضلى ثمان ركعات في الثوب متلبِّياً به ، وذلك يوم فتح مكة ضحى" وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٤) العلل، الدارقطني ٩/٣٦٧، ٣٦٦ (٤٠٧١).

ومما لم يذكره الدارقطني:

الرابع: المقبري، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

- روى ابن أبي ذئب الوجهين الأول والثاني عنه، وروى عبد الحميد بن جعفر الوجه الثالث عن المقبري، كما روى محمد بن عجلان وسفيان بن عيينة ومحمد بن إسحاق الوجه الأول عنه، وروى أبو معشر الوجهين الأول والرابع عن المقبري. وجنس العلة في هذا الحديث تغيير جهة الإسناد، والاختلاف في زيادة رجل في الإسناد ونقصه.

تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في "جامعه" (١)، وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٢)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٣)، وغيرهم، من طرق عن ابن أبي ذئب. وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٤)، والحميدي في "مسنده" (٥)، وابن الجارود (٦) في "المنتقى" (٧)، وغيرهم، من طرق عن ابن عجلان. وأخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (٨)، من طريق سفيان بن عيينة.

(١) جامع الترمذي ١٤٢/٤ (١٥٧٩).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٤/٤٦٠، ٤٦١ (٢٦٨٩٢)؛ ٤٤/٤٧٦ (٢٦٩٠٦).

(٣) مسند أبي داود الطيالسي ١٨٧/٣ (١٧٢٠).

(٤) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٥/٣٧٨ (٢٧٣٨٠).

(٥) مسند الحميدي ٣٢٩/١ (٣٣٣).

(٦) هو عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، أبو محمد الحافظ المجاور لمكة، صاحب كتاب "المنتقى في السنن"،

ولد سنة (٢٣٠هـ)، وتوفي سنة (٣٠٧هـ). انظر. سير أعلام النبلاء ١٤٢٩/١-٢٣٩ (١٤٣)؛ تاريخ الإسلام

١١٩/٧ (٣٣٢)؛ الوافي الوفيات ١٧٤/١٧ (٦٢٣٩)؛ الأعلام ٤/١٠٤.

(٧) المنتقى ص ٢٦٤ (١٠٥٥).

(٨) المنتقى ص ٢٦٤ (١٠٥٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ^(١)، والطبراني في "المعجم الكبير" ^(٢)، من طريق محمد ابن إسحاق.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ^(٣)، عن أبي معشر. كلهم (ابن أبي ذئب، وابن عجلان، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن إسحاق، وأبو معشر) عن المقبري به.

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي فاختة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. أخرجه الدولابي ^(٤) في "الكنى والأسماء" ^(٥)، من طريق ابن أبي ذئب، عن المقبري به. **الوجه الثالث:** المقبري، عن كثير، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. ذكره الدارقطني في "علله" ^(٦)، عن عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجه.

الوجه الرابع: المقبري، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" ^(٧)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" ^(٨)، عن أبي معشر، عن المقبري به.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤١٩/٣ (٧٨٨٥).

(٢) المعجم الكبير ٤٢٠/٢٤ (١٠٢١).

(٣) المعجم الكبير ٤١٧/٢٤ (١٠١٦).

(٤) هو محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد الأنصاري، أبو بشر الدُولابي، الرازي، الحافظ البار، له تصانيف، منها: "الكنى والأسماء"، ولد سنة (٢٢٤هـ)، وتوفي سنة (٣١٠هـ). انظر. المنتظم ٢١٣/١٣، ٢١٤، (٢١٩٤)؛ تاريخ دمشق ٢٩/٥١-٣١ (٥٨٨٨)؛ سير أعلام النبلاء ٣٠٩/١٤-٣١١ (٢٠١)؛ وفيات الأعيان ٣٥٢/٤، ٣٥٣ (٦٤٦).

(٥) الكنى والأسماء، الدُولابي ٩٠٦/٢ (١٥٩٢).

(٦) العلل، الدارقطني ٣٦٧/٩ (٤٠٧١).

(٧) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢٢٣/٥؛ ٢٢٤ (٩٤٣٨).

(٨) المعجم الكبير ٤٣١/٢٤ (١٠٥٥).

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري خمسة من أصحابه، وهم:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(١).

واختلف عن ابن أبي ذئب على وجهين:

أ- رواه جماعة من الحفاظ عنه عن المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. منهم: آدم بن إياس، وهو: ثقة عابد^(٢)، ووکیع بن الجراح، وهو: ثقة حافظ^(٣)، وأبو داود الطيالسي، وهو: ثقة حافظ غلط في أحاديث^(٤)، وخالد بن الحارث الهُجَمي، وهو: ثقة ثبت^(٥)، وسفيان الثوري، وهو: ثقة حافظ^(٦)، وعبد الله بن وهب، وهو: ثقة حافظ^(٧)، ويزيد بن هارون السلمي، وهو: ثقة متقن^(٨)، وبشر بن عمر الزهراني، وهو: ثقة^(٩).

وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه ابن عجلان، ومحمد بن إسحاق.

ب- ومرة يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي فاختة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. رواه عنه سفيان الثوري.

ولم يتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه.

(١) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٢ (١٣٣).

(٣) تقريب التهذيب ص ١٠٣٧ (٧٤٦٤).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٠٦ (٢٥٦٥).

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٨٤ (١٦٢٩).

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٩٤ (٢٤٥٨).

(٧) تقريب التهذيب ص ٥٥٦ (٣٧١٨).

(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٨٤ (٧٨٤٢).

(٩) تقريب التهذيب ص ١٧٠ (٧٠٤).

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن ابن أبي ذئب؛ فقد رواه عنه جمع من أصحابه الثقات، بخلاف الوجه الثاني؛ فلم يروه عنه إلا سفيان الثوري، ووهم في ذلك، كما أخبر بذلك الدارقطني^(١)، وقد خالف في روايته هذه رواية العدد الأكثر. والله أعلم.

٢. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٢).

٣. سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي.

متفق على إمامته وتوثيقه، وهو مستغن عن نقل الأقوال الدالة على ثقته، وسأكتفي بنقل قول الشافعي حيث قال عنه: "ما رأيت أحدا فيه من آلة العلم ما في سفيان، وما رأيت أحدا أكف عن الفتيا منه، وما رأيت أحدا أحسن لتفسير الحديث منه"^(٣).

غير أنه مع إمامته، لم يسلم من أمرين انتقد بهما، وهما التدليس والاختلاط. ولذلك قال ابن حجر في ترجمته: "ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير بآخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات"^(٤).

فأما تدليسه، فغير مؤثر في مكانته؛ وذلك لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وفي ذلك يقول ابن حبان: "فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه، إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه..."^(٥).

وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٦)، وهي التي احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح^(٧).

وأما اختلاطه فقد قال يحيى بن سعيد القطان: "أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة ١٩٧هـ، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء"^(٨).

(١) العلل، الدارقطني ٣٦٧/٩ (٤٠٧١).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢٦٣/١ (٢٤٩).

(٤) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ (٢٤٦٤).

(٥) صحيح ابن حبان ١/١٦١.

(٦) طبقات المدلسين ص ٦٥ (٥٢).

(٧) طبقات المدلسين ص ٢٣.

(٨) ميزان الاعتدال ٢٤٧/٣ (٣٣٣٠).

وقد بقي ابن عيينة بعد اختلاطه سنة واحدة، لأن الراجح في وفاته أنها كانت سنة ١٩٨ هـ، ولم يلقه فيها أحد، أما في سنة ١٩٧ هـ - التي اختلط فيها - فلم أقف على سماع أحد منه؛ إلا ما كان من محمد بن عاصم صاحب الجزء العالي، الذي أرخ فيه سماعه من ابن عيينة في هذه السنة^(١).

وقد قال الذهبي: "ويغلب على الظن أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة ١٩٧ هـ"^(٢).

وابن عيينة لم يسمع من المقبري شيئاً؛ فقد قال الذهبي: "ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط - يعني سعيد المقبري - فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه"^(٣).
وخلاصة القول فيه: ثقة حافظ، إلا أنه تغير بآخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات ولم يرو عن المقبري إلا بواسطة. والله أعلم.

واختلف على سفيان بن عيينة على وجهين:

أ- فمرة يرويه سفيان، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ. رواه عنه: أحمد بن حنبل، وهو: ثقة حافظ فقيه حجة^(٤)، والحميدي، وهو: ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة^(٥)، ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو: ثقة^(٦)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وهو: صدوق صنف المسند؛ وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة^(٧)، ويعقوب بن حميد المدني، وهو: صدوق ربما وهم^(٨).

(١) اختلف العلماء في تحديد زمن اختلاط سفيان بن عيينة، وكم بقي بعد الاختلاط ومن سمعه منه في حال اختلاطه، وما ذكرت هنا هو تلخيص وجمع بين أقوالهم. انظر. ميزان الاعتدال ٢/٣، ٢٤٦، ٢٤٧ (٣٣٣٠)؛ تهذيب التهذيب ٢/٥٩ - ٦١؛ الكواكب النيرات ١/٢٢٠ - ٢٣٣ (٢٧)؛ الاغتباط ص ١٤٨ (٤٤).

(٢) ميزان الاعتدال ٢٤٧ (٣٣٣٠)

(٣) ميزان الاعتدال ٢٤٧ (٣٣٣٠)

(٤) تقريب التهذيب ص ٩٨ (٩٧).

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٠٦ (٣٣٤٠).

(٦) تقريب التهذيب ص ٨٦٦ (٦٠٩٤).

(٧) تقريب التهذيب ص ٩٠٧ (٦٤٣١).

(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٨٨ (٧٨٦٩).

وتابع سفيان على هذا الوجه وهيب بن خالد الباهلي، وهو: ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخرة^(١).

ب- ومرة يرويه سفيان، عن المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ - بدون واسطة ابن عجلان-.

رواه عنه محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن سفيان، والذي يرويه بواسطة ابن عجلان؛ فقد رواه عنه جمع من الثقات، منهم الحميدي، وهو من أجل أصحابه؛ فحين أن الوجه الثاني الذي تفرد بروايته محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة؛ لكن لعله وهم في ذلك؛ لأن ابن عيينة لم يثبت له سماع من المقبري كما أخبر بذلك الذهبي^(٢). والله أعلم.

٤. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٣).

٥. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(٤).

الوجه الثاني: المقبري، عن أبي فاختة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت فقيه وأحد المقدمين في المقبري^(٥).

الوجه الثالث: المقبري، عن كثير، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٦).

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٤٥ (٧٥٣٧).

(٢) ميزان الاعتدال ٢٤٧ (٣٣٣٠).

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٨٤.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٧١.

الوجه الرابع: المقبري، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري راو واحد، وهو:

١. أبو معشر: ثبت في المغازي، ضعيف في الحديث، اختلط بآخرة^(١).

الوجه الرابع عن المقبري:

رجح الدارقطني الوجه الأول: المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ، فقال:

"والصحيح قول من قال: عن المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ"^(٢).

وتعاضد في رواية هذا الوجه رواية العدد الأكثر والأوثق عن المقبري.

بخلاف الأوجه الأخرى؛ فقد خالف رواها من هم أوثق وأكثر منهم عدداً.

فالقرينة المرجحة هي تقديم رواية الأحفظ والأكثر عدداً. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨.

(٢) العلل، الدارقطني ٩/٣٦٧.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن أبي مرة، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ، إسناده صحيح، وقد ذكره الترمذي في "جامعه"، وقال عنه: "هذا حديث حسن صحيح" (١).
وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي مرة (٢) وعن أم هانئ (٣).

(١) جامع الترمذي ١٤٢/٤.

(٢) فمن رواه عن أبي مرة أبو النضر، وسعيد بن أبي هند، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر، فأما رواية أبو النضر فانظر. صحيح البخاري ١٠٨/١، (٢٨٠)، ١٣٥/١، ١٣٦ (٣٥٧)، ٤١١/٢ (٣١٧١)، ١٢١/٤ (٦١٥٨)؛ صحيح مسلم ٢٦٥/١ (٣٣٦-٧٠)، ٤٩٨/١ (٣٣٦-٨٢)؛ جامع الترمذي ٧٨/٥ (٢٧٣٤)؛ المجتبى ٣٨٩/١، ٣٩٠ (٢٣٠) ولفظه: "ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره قالت: فسلمت عليه، فقال: "من هذه؟" فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب، فقال: "مرحبا بأم هانئ" فلما فرغ من غسله، قام فصلى ثماني ركعات ملتحفا في ثوب واحد، فلما انصرف، قلت: يا رسول الله، زعم ابن أُمِّي أنه قاتل رجلا قد أجرته، فلان ابن هبيرة، فقال رسول الله ﷺ: "قد أجرنا من أجرته يا أم هانئ" قالت أم هانئ: وذاك ضحى" والسياق للبخاري (٣٥٧)؛ أما رواية سعيد بن أبي هند فانظر. صحيح مسلم ٢٦٦/١ (٣٣٦-٧١)، (٧٢-٣٣٦)؛ سنن ابن ماجه ٢٩٤/١ (٤٦٥) ولفظه: "أنه لما كان عام الفتح أتت رسول الله ﷺ وهو بأعلى مكة قام رسول الله ﷺ إلى غسله فسترته عليه فاطمة ثم أخذ ثوبه فالتحف به، ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى" والسياق لمسلم؛ وأما رواية أبو جعفر الباقر فانظر. صحيح مسلم ٤٩٨/١ (٣٣٦-٨٣) ولفظه: "أن رسول الله ﷺ صلى في بيتها عام الفتح ثماني ركعات في ثوب واحد، قد خالف بين طرفيه".

(٣) ومن روى الحديث عن أم هانئ ابن أبي ليلى وعبد الله بن الحارث بن نوفل وكريب مولى ابن عباس، فأما رواية ابن أبي ليلى فانظر. صحيح البخاري ٣٤٥/١ (١١٠٣)، ٣٦٣/١ (١١٧٦)، ١٥١/٣ (٤٢٩٢)؛ صحيح مسلم ٤٩٧/١ (٣٣٦-٨٠)، سنن أبي داود ٤٦٣/٢ (١٢٩١)؛ جامع الترمذي ٣٣٨/٢ (٤٧٤) ولفظه: "ما أنبأ أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ: ذكرت أن النبي صلى ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها فصلى ثمان ركعات، فما رأيته صلى صلاة أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود" والسياق للبخاري؛ وأما رواية عبد الله بن الحارث بن نوفل انظر. صحيح مسلم ٤٩٨/١ (٣٣٦-٨١)؛ سنن ابن ماجه ٣٨٧/١ (٦١٤)، ٣٩٢/٢ (١٣٧٩) ولفظه: قال: سألت وحرصت على أن أجد أحدا من الناس يخبرني أن رسول الله ﷺ سبح سبحة الضحى، فلم أجد أحدا يحدثني ذلك، غير أن أم هانئ بنت أبي طالب أخبرتني "أن رسول الله ﷺ أتى بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح، فأتى بثوب فستر عليه فاعتسل، ثم قام فركع ثماني ركعات، لا أدري أقيامه فيها أطول، أم ركوعه، أم سجوده، كل ذلك منه متقارب"، قالت: فلم أره سبجها قبل ولا بعد" والسياق لمسلم؛ وأما رواية كريب مولى ابن عباس فانظر. سنن أبي داود ٤٦٣/٢ (١٢٩٠)، ٣٩١/٤ (٢٧٦٣) ولفظه: "أن رسول الله ﷺ يوم الفتح صلى سبحة الضحى ثماني ركعات، يسلم من كل ركعتين" والطريق الثاني بلفظ: "أنها أجارت رجلا من المشركين يوم الفتح فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: "قد أجرنا من أجرته، وأما من أمنت".

المطلب الرابع: مسند أم مجيد رضي الله عنها.

(٣٠) وسئل عن حديث عبد الرحمن بن بجيد، عن جدته: قيل: يا رسول الله، إن المسكين يقوم ببابي، لا أجد شيئاً أعطيه إياه. فقال ﷺ: (إن لم تجدي إلا ظلف شاة^(١) مُحَرَّق، فابعثي إليه في يده، ثم قال: يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها، ولو فرسن شاة^(٢)).
فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه:
فرواه عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمن بن بجيد، عن جدته أم بجيد.

وتابعه محمد بن إسحاق، عن سعيد، قال ذلك عنه: حماد بن سلمة.
وخالفه حماد بن زيد؛ رواه عن: ابن إسحاق، عن عبد الرحمن بن بجيد. لم يذكر فيه:
سعيداً المقبري، ولعله سقط على بعض الرواة.
ورواه ابن عجلان، واختلف عنه:
فرواه ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، مرسلاً، عن النبي ﷺ.
ورواه يونس بن عبيد، عن محمد، - ولم ينسبه، قيل: هو ابن عجلان-، عن سعيد المقبري،
عن أبي هريرة. ولا يصح عن أبي هريرة^(٣).
أوجه الاختلاف:

هذا الحديث رواه المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:
الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن بجيد، عن أم بجيد، عن النبي ﷺ.
الثاني: المقبري، عن النبي ﷺ مرسلاً.
الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(١) ظلف شاة: الظلف هو المنشق من القوائم كما للشاة والظباء، والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل والخف للبعير. انظر. مجمع بحار الأنوار ٤٨٩/٣.

(٢) ولفظ الحديث كاملاً كما في رواية محمد بن إسحاق عند أحمد بن حنبل في مسنده ١٢٩/٤٥ (٢٧١٥١): "كان رسول الله ﷺ يأتي بني عمرو بن عوف، فأتخذ له شويقة في قبة لي، فإذا جاء سقيتها إياه. قالت: قلت: يا رسول الله، إنه يأتيني السائل، فأتزاهد له بعض ما عندي، فقال: "ضعي في يد المسكين ولو ظلفاً مُحَرَّقاً". وكل طرق الحديث الآتي تحريجها جاءت بنحو هذا اللفظ، وبعضها أتم من بعض.

(٣) العلل، الدارقطني ٤٢٥/٩ (٤١١٩).

- روى عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن إسحاق والليث بن سعد وابن أبي ذئب الوجه الأول عنه، وروى ابن عجلان الوجه الثاني والثالث عن المقبري.

وجنس العلة في هذا الحديث الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، وتغيير جهة الإسناد. **تخريج أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: المقبري، عن عبد الرحمن بن بجيد، عن أم بجيد، عن النبي ﷺ.

ذكره الدارقطني في "علله" (١)، عن عبد الحميد بن جعفر. ولم أقف على من أخرجه.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢)، من طريق محمد بن إسحاق.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٣)، وأبو داود في "سننه" (٤)، والنسائي في "المجتبى" (٥)،

وأحمد بن حنبل في "مسنده" (٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧)، وغيرهم، من طرق عن الليث ابن سعد.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده" (٨)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٩)، والطبراني في

"المعجم الكبير" (١٠)، من طرق عن ابن أبي ذئب.

كلهم (عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب) عن

المقبري به.

(١) العلل، الدارقطني ٤٢٥/٩ (٤١١٩).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٥/١٢٩ (٢٧١٥١).

(٣) جامع الترمذي ٤٣/٣، ٤٤ (٦٦٥).

(٤) سنن أبي داود ١٠٠/٣ (١٦٦٧).

(٥) المجتبى ٥٧٣/٤ (٢٥٩٣).

(٦) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٥/١٢٨ (٢٧١٤٩)، (٢٧١٥٠).

(٧) صحيح ابن خزيمة ١٨٧/٤ (٢٤٧٣).

(٨) مسند أحمد بن حنبل ط. الرسالة ٤٥/١٢٧ (٢٧١٤٨).

(٩) مسند أبي داود الطيالسي ٢٣٤/٣ (١٧٦٤).

(١٠) المعجم الكبير ٢٢١/٢٤ (٥٦٠).

الوجه الثاني: المقبري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ذكرهما الدارقطني في "علله"^(١)، عن ابن عجلان، عن المقبري. ولم أقف على من أخرجهما.

الكلام على أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: المقبري، عن عبدالرحمن بن بجيد، عن جدته، عن النبي ﷺ.

رواه عن المقبري أربعة من أصحابه، وهم:

١. عبد الحميد بن جعفر: صدوق^(٢).

٢. محمد بن إسحاق: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس^(٣).

٣. الليث بن سعد: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري^(٤).

٤. ابن أبي ذئب: ثقة ثبت، وأحد المقدمين في المقبري^(٥).

الوجه الثاني: المقبري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الثالث: المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواهما عن المقبري راو واحد، وهو:

١. محمد بن عجلان: صدوق مدلس، وروايته عن المقبري مضطربة^(٦).

واختلف على ابن عجلان على وجهين:

أ- فمرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن النبي ﷺ.

رواه عنه سفيان بن عيينة، وهو: ثقة حافظ^(٧).

(١) العلل، الدارقطني ٤٢٥/٩ (٤١١٩).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٧١.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٤٨.

(٤) تقدمت ترجمته ص ٧٠.

(٥) تقدمت ترجمته ص ٧٤.

(٦) تقدمت ترجمته ص ٨٧.

(٧) تقدمت ترجمته ص ٢٩٩.

ب- ومرة يرويه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

رواه عنه يونس بن عبيد العبدى، وهو: ثقة ثبت^(١).

ولم يتابع ابن عجلان في كلا الوجهين.

والذي يظهر رجحان الوجه الأول عن ابن عجلان على ضعفه؛ فالمقبري تابعي، وهذا الإسناد مرسل، ولعل ابن عجلان قصر في رواية هذا الطريق فأسقط من فوق المقبري.

وأما الوجه الثاني فغير ثابت عن ابن عجلان؛ فقد أبهم يونس بن عبيد نسب من روى عنه فقال عن (محمد)، وذكر الدارقطني هذا الإسناد بصيغة التمريض، فقال: "وقيل إنه ابن عجلان" ولم يحزم به، بالإضافة إلى أن يونس بن عبيد هذا لم تثبت له رواية عن ابن عجلان.

وعلى فرض ثبوت هذا الوجه عن ابن عجلان؛ فقد جاء الإسناد معنعناً وابن عجلان مدلس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع، أو ما توبع عليه فيه.

وقد قال الدارقطني: "ولا يصح عن أبي هريرة"^(٢). والله أعلم.

الوجه الرابع عن المقبري:

ذكر الدارقطني أوجه الاختلاف عن المقبري، ولم يحكم فيها بشيء، وقواعد الترجيح تقتضي ترجيح الوجه الأول عن المقبري؛ فقد رواه عنه جمع من الثقات المقدمين في الرواية عنه. بخلاف الوجه الثاني والثالث اللذان رواهما ابن عجلان؛ فقد خالف منهم أوثق وأكثر منه عدداً.

فالقربة المرجحة هي ترجيح رواية الأحفظ والأكثر عدداً. والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٩٩ (٧٩٦٦). لم يحدد الدارقطني من هو يونس بن عبيد لكن من ذكرت هنا هو

أقربهم فهو في طبقة ابن عجلان إلا أنه توفي قبله، ولم يذكر له في كتب التراجم رواية عن ابن عجلان قط.

(٢) العلل، الدارقطني ٤٢٥/٩ (٤١١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح: المقبري، عن عبد الرحمن بن بجيد، عن جدته أم بجيد، عن النبي ﷺ إسناده صحيح، وقد قال الترمذي بعد أن ساق إسناده: "حديث أم بجيد حديث حسن صحيح" (١).

وللحديث شواهد من رواية علي (٢)، وحسين بن علي رضي الله عنهما، وغيرهم (٣).

(١) جامع الترمذي ٤٤/٣.

(٢) انظر. سنن أبي داود ٩٩/٣ (١٦٦٦) لم يسق لفظه وأحاله على حديث حسن بن علي .

(٣) انظر. سنن أبي داود ٩٨/٣ (١٦٦٥) ولفظه: "وللسائل حق ولو جاء على فرس".

المبحث الثالث: أصحاب سعيد المقبري، والمقدم
منهم في الترجيح.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أصحاب سعيد المقبري الذين اختلفوا
عليه.

المطلب الثاني: أصحابه المقدمون في الترجيح.

المطلب الأول: أصحاب سعيد المقبري الذين
اختلفوا عليه.

أصحاب سعيد المقبري الذين اختلفوا عليه.

ذكرت سابقاً أن عدد تلاميذ المقبري الذين ذكرهم المزني في كتابه "تهذيب الكمال" بلغ (٥٥) راوياً، في حين أن عدد الرواة في هذه الدراسة قد بلغ (٥٢) راوياً، منهم (٢٤) راوياً ذكرهم المزني في كتابه فعدد الرواة عن المقبري في حدود (٨٠) راوياً فيما ظهر من تهذيب الكمال وهذه الدراسة، وربما يفوق ذلك لو قامت دراسة مفردة في الرواة عنه، والله أعلم. ويمكن تصنيف الرواة عن المقبري الذين اشتملت عليهم هذه الدراسة إلى ستة أصناف، أذكر بجوار اسم كل راوٍ درجته في التوثيق كما ظهر لي في هذه الدراسة، لمنح تصور عاجل عن الرجل، وطلباً للاختصار؛ فإن هذه الدراسة خصت بدراسة الاختلاف عليه ولم تخص بحصر الرواة عنه ودراساتهم، وتصنيفهم كالتالي:

الأول: رواة في مرتبة الاحتجاج:

١. أبو بكر بن عمر القرشي العدوي: ثقة.
٢. إسماعيل بن أمية بن العاص: ثقة، متفق على توثيقه.
٣. أيوب بن موسى الأموي: ثقة.
٤. بُكَيْر بن عبد الله بن الأشج القرشي: ثقة متفق على توثيقه.
٥. زيد بن أسلم القرشي العدوي: ثقة متفق على توثيقه.
٦. سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان: صدوق تغير بآخرة.
٧. شبل بن عباد المكي: ثقة، رمي بالقدر.
٨. صالح بن كيسان المدني: ثقة ثبت.
٩. الضحاك بن عثمان القرشي: صدوق.
١٠. عبد الحميد بن جعفر الأنصاري: صدوق.
١١. عبيد الله بن عمر العمري: ثقة ثبت وأحد المقدمين في المقبري.
١٢. عمارة بن عَزِيَّة بن الحارث الأنصاري: ثقة له أخطاء.
١٣. الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي المصري: ثقة ثبت، وهو أوثق من روى عن المقبري.

١٤. مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي: رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

١٥. محمد بن إسحاق بن يسار المدني: صدوق حسن الحديث، لا يحتج بانفراده إذا خالف ودلس.

١٦. محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي: ثقة ثبت.

١٧. محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي: ثقة ثبت وأحد المقدمين في المقبري.

١٨. مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي: ثقة ثبت.

١٩. موسى بن محمد الفطري: صدوق.

٢٠. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني: صدوق في الحديث، ثبت في القراءة.

٢١. يحيى بن أبي كثير الطائي: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

٢٢. يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري: ثقة ثبت.

٢٣. يزيد بن أبي حبيب واسمه سويد الأزدي: ثقة فقيه وكان يرسل.

الثاني : من يحتج بهم بعد النظر في أحاديثهم :

١. أسامة بن زيد الليثي: ثقة صحيح الكتاب خاصة فيما يرويه عنه عبد الله بن وهب، وحسن الحديث في غيره إذا لم يخالف.

٢. حميد بن زياد بن أبي المخارق المدني، أبو صخر الخراط: صدوق يهم.

٣. عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي: صدوق، له مناكير.

٤. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي: ثقة يدلس.

٥. قُليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي: صدوق له أوهام.

٦. كثير بن زيد السلمي المدني: صدوق يخطئ.

٧. محمد بن عجلان القرشي: صدوق، وروايته عن المقبري مضطربة.

٨. محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي: صدوق له أوهام.

الثالث: رواة في مرتبة الاستشهاد والاعتبار:

١. سليمان بن يزيد بن قنفذ الخزاعي الكعبي: ضعيف متفق على تضعيفه.

٢. عبد الله بن عبد العزيز الليثي: ضعيف الحديث.

٣. عبد الله بن عمر العمري: ضعيف يعتبر به .

٤. عمر بن طلحة بن علقمة الليثي: ضعيف يعتبر به.
٥. عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري: ضعيف.
٦. بجيح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر المدني: ضعيف الحديث.

الرابع: رواية في مرتبة الترك:

١. إبراهيم بن الفضل المخزومي: متروك.
٢. إسماعيل بن يعلى الثقفي، أبو أمية البصري: متروك الحديث.
٣. خالد بن إلياس أو إلياس بن صخر العدوي: متروك الحديث.
٤. عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي: متروك الحديث، متهم بالكذب.
٥. عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري: متروك الحديث.
٦. عيسى بن أبي عيسى - ميسرة - الحناط الغفاري: متروك.
٧. موسى بن عبيدة الربذي: منكر الحديث.
٨. يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي: واهي الحديث.

الخامس: رواية مجاهيل.

١. إسحاق بن بكر بن أبي الفرات المدني.
٢. الزبير أبو خالد.

السادس: رواية لم أقف على ترجمتهم:

١. إسماعيل بن إبراهيم.
٢. عمر بن بكر.

السابع: رواية لم يثبت لهم سماع من المقبري:

١. إبراهيم بن طهمان الخراساني.
٢. سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي.
٣. عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي.

المطلب الثاني: أصحابه المقدمون في الترجيح.

أصحاب سعيد المقبري المقدمين في الترجيح.

في ضوء ما تمت دراسته من الرواية والاختلاف، وبالنظر إلى كلام أئمة الجرح والتعديل في الرواة عن المقبري، يمكن القول أن عدد الرواة المقدمين في الترجيح عند الاختلاف على المقبري ثلاثة رواة، وهم:

١. عبيد الله بن عمر العمري.

٢. الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القُرشي.

وهم أيضا متميزون فيما بينهم؛ فرواية الليث بن سعد عن المقبري تقدم على غيرها من الروايات، خاصة فيما كان على المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أو عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي ذلك يقول أحمد بن حنبل: "أصح الناس حديثا عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جدا" (١).

وقد قدم روايته أيضا يحيى بن معين (٢)، وابن المديني (٣)، والدارقطني (٤).

ويشاركه في هذه المرتبة من التقدير ابن أبي ذئب، فقد قال يحيى بن معين عندما سئل: "أيهما أثبت ليث بن سعد أو ابن أبي ذئب في سعيد المقبري؟ فقال: كلاهما ثقتان" (٥)، وكذلك قال ابن المديني (٦)، وابن حجر (٧).

ثم يأتي من بعدهما عبيد الله بن عمر، قال أحمد بن حنبل: "أصح الناس حديثا عن سعيد المقبري: ليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر يقدم في سعيد" (٨). والله أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٥٠/١ (٦٥٩).

(٢) انظر. الجرح والتعديل ١٨٠/٧ (١٠١٥)؛ العلل، الدارقطني ٢٤٢/٥ (٢٠٥٣).

(٣) انظر. معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٢٠٧/٢ (٦٨٩).

(٤) انظر. العلل، الدارقطني ٩٧/٣ (١٠٣١).

(٥) تاريخ دمشق ٣٦٣/٥٠.

(٦) انظر. معرفة الرجال ليحيى بن معين - رواية ابن محرز ٢٠٧/٢ (٦٨٩).

(٧) فتح الباري، ابن حجر ٤٦٧/٣.

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ٣٣٤/١ (٦٠٢).

وقد أحصيت الأحاديث التي رويها عن المقبري في هذه الدراسة، بالإضافة إلى الأحاديث التي اختلف عليهم فيها على المقبري، وبيانها كالتالي:

الراوي	عدد مروياته	عدد الأحاديث التي اختلف عليه فيها
الليث بن سعد الفهمي	١٥ حديث	٤ أحاديث
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	١٧ حديث	٨ أحاديث
عبيد الله بن عمر العمري	٩ أحاديث	٥ أحاديث

ما قبل الختام.

ومما يجدر الإشارة إليه في نهاية المطاف، بعض الإحصائيات حول سعيد بن أبي سعيد المقبري بذكر من أكثر عنه من الرواية من شيوخه، ومن أكثر عنه في الرواية من تلاميذه، والكلام على بعض الملاحظات التي أحاطت بروايته، وملامح من منهج الدارقطني في سوقه للاختلاف عنه.

فعدة من روى عنهم المقبري، ودارت عليهم أحاديث هذه الرسالة بلغ ٢٠ شيخاً، منهم خمسة من الصحابة، وهم كالتالي:

١. ابن عبدة أو أبو عبدة، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(١).
٢. أبو الحباب سعيد بن يسار رضي الله عنه، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديثان^(٢).
٣. أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٣).
٤. أبو سعيد مولى المهري، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٤).
٥. أبو شريح الخزاعي رضي الله عنه، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٥).
٦. أبو مرة مولى أم عقيل، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٦).
٧. أبو هريرة رضي الله عنه، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه ٢٨ حديثاً^(٧).
٨. شريك بن أبي نمر، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٨).
٩. عبد الرحمن بن بجيد رضي الله عنه، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد^(٩).

(١) انظر. الحديث ٢٤.

(٢) انظر. الحديث ١٤، ٢٤.

(٣) انظر. الحديث ٢٦.

(٤) انظر. الحديث ١٤.

(٥) انظر. الحديث ٩.

(٦) انظر. الحديث ٢٩.

(٧) انظر. الحديث ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩،

٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠.

(٨) انظر. الحديث ١٢.

(٩) انظر. الحديث ٣٠.

١٠. عبد الرحمن بن مهران، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (١).
١١. عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (٢).
١٢. عبد الله بن أبي قتادة، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه ٤ أحاديث (٣).
١٣. عبد الله بن وديعة، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديثان (٤).
١٤. عطاء مولى أبي أحمد، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (٥).
١٥. عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (٦).
١٦. عمرو بن سليم الزرقى، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديثان (٧).
١٧. عون بن عبد الله بن عتبة، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (٨).
١٨. القعقاع بن حكيم، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (٩).
١٩. كيسان المقبري - والده -، وبلغ عدد مرويات المقبري عنه ١٥ حديثا (١٠).
٢٠. معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وبلغ عدد مرويات المقبري عنه حديث واحد (١١).
- فأكثر من روى عنه المقبري راويان وهما: أبو هريرة رضي الله عنه ونسبة مرويات المقبري عنه ٩٣٪، ووالد سعيد المقبري حيث بلغت نسبة مروياته ٥٠٪ من أحاديث هذه الرسالة.
- وبسبب إكثار المقبري من الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، صار إسناداه عنهما جادة مطروقة كثيرا على ألسنة الرواة عنه، وفي ذلك يقول ابن رجب: "ولا ريب

(١) انظر. الحديث ٢٥.

(٢) انظر. الحديث ٢٨.

(٣) انظر. الحديث ٢، ٣، ٤، ٨.

(٤) انظر. الحديث ٥، ١٥.

(٥) انظر. الحديث ١٧.

(٦) انظر. الحديث ٢٢.

(٧) انظر. الحديث ٢، ٤.

(٨) انظر. الحديث ١٠.

(٩) انظر. الحديث ٢٧.

(١٠) انظر. الحديث ٥، ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

(١١) انظر. الحديث ٦.

أن الذين قالوا فيه: "عن أبي هريرة" جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيرا إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية "سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أو عن أبيه، عن أبي هريرة" سلسلة معروفة، تسبق إليها الألسن^(١)

ويظهر من صنيع الأئمة رحمهم الله ترجيح كلا الإسنادين عن المقبري، إذا ما وجدا في حديث ما؛ وذلك لاحتمال سماع المقبري الحديث من أبيه أولا ثم سماعه من أبي هريرة، أو العكس فرواهما على كلا الوجهين، قال ابن حجر: "وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث، وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء، كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت أباه فيها، فكان يحدث تارة عن أبيه عن أبي هريرة، وتارة عنه بلا واسطة، ولم يكن مدلسا، وإلا لحدث بالجميع عن أبي هريرة. والله أعلم"^(٢)، بل ذهب ابن حجر إلى أن هذا الاختلاف مما لا يقدر في صحة الحديث، حيث قال: "إن سعيداً المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة وسمع من أبي هريرة فلا يكون هذا الاختلاف قادحا"^(٣)، ويظهر ذلك واضحا في المسألة (١٣) و (١٦) و (١٩) و (٢٠) و (٢١).

وأحيانا يترجح أحد الإسنادين على الآخر بسبب القرائن التي تحيط بهذا الإسناد؛ فيترجح الطريق الذي رواه الثقة إذا ما عارضه طريق جاء من رواية الصدوق أو الضعيف؛ فروايتهما لا تقاوم رواية الثقة ولا تساويها كما في المسألة (١١).

- أيضا تبين أن سعيدا المقبري شارك والده في الرواية عن بعض شيوخه ك معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وأبي شريح الخزاعي رضي الله عنه، وعبد الله بن وديعة؛ فقد ثبت سماع المقبري منهم، وقد كان تارة يروي الحديث بواسطة أبيه، وتارة يرويها مباشرة عن شيوخه، كما في المسألة (٥) و (٦) و (٩) وفي الأسانيد التي ساقها الرواة عن المقبري ما يدل على سماعه للحديث بكلا الوجهين.

(١) فتح الباري، ابن رجب ٨/ ١١١.

(٢) فتح الباري، ابن حجر ١٣/ ٥٦٥.

(٣) هدي الساري ٢/ ٩٤١.

- تفرد المقبري في الرواية عن شيوخ مجاهيل لم يسبق لأحد أن روى عنهم، وهم ابن أبي عبيدة أو أبو عبيدة، وعطاء مولى أبي أحمد.

- لما كان علو الإسناد سمة يسعى إليها كثير من رواة الحديث؛ ليقتربوا من زمان القرون المفضلة، ولما في علو السند مظنة قلة الخطأ والزلل فإذا طال السند زاد مظنة الخطأ والخلل.

فقد كان المقبري أحد الشيوخ الذين تميزت أسانيدهم بالعلو لذا أصبح إسناده مزية يقارن بها بين الرواة، ومن ذلك قول الذهبي في المقارنة بين مالك بن أنس وسفيان بن عيينة: "وهما نظيران في الإتقان، ولكن مالكا أجمل وأعلى، فعنده نافع، وسعيد المقبري"^(١).

- أما تلاميذه فقد بلغ عدد من روى عن المقبري ٥٢ راويا، وهم متفاوتون في كثرة الرواية عن المقبري، فممن أكثر من الرواية عن المقبري في ضوء هذه الدراسة :

١. عبد الحميد بن جعفر الأنصاري، وبلغ عدد مروياته عنه ٩ أحاديث^(٢).
٢. عبد الله بن عمر العمري، وبلغ عدد مروياته عنه ٨ أحاديث^(٣).
٣. عبيد الله بن عمر العمري، وبلغ عدد مروياته عنه ٩ أحاديث^(٤).
٤. الليث بن سعد بن عبد الرحمن القهّمي، وبلغ عدد مروياته عنه ١٥ حديثا^(٥).
٥. مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وبلغ عدد مروياته عنه ٧ أحاديث^(٦).
٦. محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، وبلغ عدد مروياته عنه ١٧ حديثا^(٧).

٧. محمد بن عجلان القرشي، وبلغ عدد مروياته عنه ٢١ حديثا^(٨).

(١) سير أعلام النبلاء ٤٥٧/٨.

(٢) انظر. الحديث ٢، ٤، ٩، ١٠، ١٣، ١٧، ٢٥، ٢٩، ٣٠.

(٣) انظر. الحديث ٥، ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ٢١، ٢٥، ٢٦.

(٤) انظر. الحديث ٥، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦.

(٥) انظر. الحديث ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٣٠.

(٦) انظر. الحديث ٣، ٥، ٨، ٩، ١٥، ١٦، ٢٠.

(٧) انظر. الحديث ٢، ٤، ٣، ٥، ٨، ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٨) انظر. الحديث ٢، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥،

٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠.

٨. بُحِّجَ بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر المدني، وبلغ عدد مروياته عنه ١٢ حديثاً^(١).
وبقية من روى عن المقبري لا يتجاوز عدة ما رَوَّه عنه أربعة أحاديث، ومنهم من كان
نصيبه من الرواية عنه حديثان، ومنهم من لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً من أحاديث هذه
الرسالة.

- ويلاحظ من صنع الدارقطني من خلال ما سبق من الأمثلة ترجيحه لرواية الليث بن
سعد على غيره من الرواة عن المقبري، حتى لو كان الطريق الذي يرويه ضعيفاً كما في المسألة
(١٠) و (١٧) و (٢٤)، معللاً ذلك بأنه من أوثق الرواة عنه، وقد جاء هذا التعليل صريحاً
من قبل الدارقطني في المسألة (٤) و (٢١).

- وكذلك يلاحظ اهتمام الدارقطني بتتبع أسانيد محمد بن عجلان عن المقبري، وإثبات
سماعه من عدمه عنه، وكثيراً ما يسوق أسانيد ابن عجلان عن المقبري في نهاية المسألة، ويحرر
اختلاف الرواة عن ابن عجلان عند جوابه على السؤال ويظهر ذلك في المسألة (٩)، (١٥)،
(١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢٤)، ولعل ذلك بسبب كثرة رواية ابن عجلان عن المقبري فقد بلغ
نسبة ما رواه عنه ٧٠٪ من أحاديث هذه الرسالة، ولولا اختلاط ابن عجلان لكان أحد
المقدمين في الرواية عن المقبري.

ملامح من منهج الدارقطني في الجواب على المسائل في ضوء هذه الدراسة:

- حرص الدارقطني على تعيين المدار عند جوابه على السؤال بقوله: يرويه فلان واختلف
عليه، ولو تعدد المدار ذكر ذلك، وكل من قارن بين كلامه على حديث ما وكلام الأئمة
الآخرين، يرى بوضوح أن الدارقطني قد استقصى الاختلاف بكافة نواحيه على حسب ما
يظهر لديه، بخلاف بقية الأئمة؛ فيذكرون ذلك على سبيل الاختصار.

- الاستقصاء في تسمية رواة الاختلاف - في الغالب - والتوسع في الكلام على الحديث
حتى يشعر الباحث أن الدارقطني استوفى كافة أوجه الاختلاف يغنيه عن الرجوع إلى غيره؛
لكن ينبغي التنبيه إلى أن من يسميهم الدارقطني ليسوا بالضرورة جميع من روى الوجه فقد
يقتصر الدارقطني على ذكر بعض رواة الأوجه؛ وذلك لأنه قد يترك ذكر بعضهم اختصاراً، أو
لأنه ذكر من يراه الأقوى عنده، مع عدم الإشارة إلى وجود غيره، لذا كان لابد من تنبيه

(١) انظر. الحديث ٣، ٥، ٨، ٩، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٢٩.

الباحث على ضرورة تتبع كافة طرق الحديث والاستدراك بمن يقف عليهم من رواية الأوجه على الدارقطني^(١).

- كثيراً ما ينزل الدارقطني في تسمية الرواة عن تلاميذ المقبري، وذلك لبيان وقوع الاختلاف النازل عن الرواة عنه، وهذا البيان أحياناً يذكره صراحة في كلامه على الاختلاف، وأحياناً يؤجل بعضه ويذكره في موضع آخر من كتابه، أو في موضع آخر من المسألة، وله في ذلك أسبابه:

فمثلاً في المسألة (٢) و (١٦) نزل في تسمية الرواة عن ابن أبي ذئب الراوي عن المقبري، واختلافهم عليه، وذلك لبيان درجة التوثيق للرواة المختلفين عليه.

وفي المسألة (٣) نزل في تسمية الرواة عن يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس الراويان عن المقبري، وذكر اختلاف الرواة عليهما؛ لبيان أن السبب في ترجيح أحد الطرق على الآخر هو بسبب الكثرة.

وفي المسألة (٨) و (٢٩) نزل في تسمية الرواة عن تلاميذ المقبري لبيان تفرد راو بوجه دون بقية من رواه.

ولعل للدارقطني أسباباً أخرى في ذلك قَصُرَ عنها فهمي. والله أعلى وأعلم.

(١) لاشك أن الدارقطني لم ينص على اشتراط الاستقصاء في تسمية رواة الاختلاف، لكن تصرفه يدل على حرصه في إشباع المسألة وتحريها، ولعل إهماله لذكر بعض الرواة راجع إلى النشاط، فبعض من لم يسمهم يستبعد مع سعة حفظه أن لا يكون قد اطلع عليهم.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عبده الذي اصطفى، وعلى آله وصحبه أولي النهى، وبعد:

فقد منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه. وهذه أهم النتائج التي خرجت بها من هذه الرسالة:

١. يعد علم العلل من أدق علوم الحديث، وأكثرها غموضاً - وليس الخبر كالمعاينة - ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى حكم أقرب إلى الصواب، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق من مصادرها المختلفة، واستقصاء النظر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والوقوف على أقوال العلماء، وفهم مرادهم منها، حتى يصل إلى كشف علة الحديث.

٢. علو إسناد سعيد بن أبي سعيد المقبري، وكثرة شيوخه.

٣. لكثرة رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أصبح إسناداه عنهما سلسلتين مشهورتين تسبق إليهما الألسن.

٤. تغيير حفظ سعيد بن أبي سعيد المقبري بآخرة ثابت.

٥. إمامة الدارقطني في علم العلل، وتقدمه على غيره فيه، كما يعتبر كتابه من أجل ما صُنّف في هذا الفن، لكن لم يسلم في بعض مواضعه من الوهم أو الخطأ، كما تقدم بيانها في الدراسة، لكن ذلك لا ينقص من مكانته العالية أبداً.

٦. مبحث العلة الخفية قائم - غالباً - على مبحث الاختلاف على الراوي، وعليه أسس الإمام الدارقطني كتابه العلل.

٧. أن التعليل للأحاديث أمر اجتهادي؛ فقد يعلّ محدث حديثاً بعلة وينفيها آخر.

٨. بلغت أنواع الأحاديث المعللة بالاختلاف في هذه الدراسة أربعة أنواع للعلة، وكثيراً ما تتداخل هذه الأنواع فيما بينها، فقد يجمع الحديث الواحد أكثر من علة، وهي:

أ- الاختلاف في الزيادة والنقصان، وبلغ عدد أحاديث هذا النوع ٢٤ حديثاً.

ب- الاختلاف في تغيير جهة الإسناد، وبلغ عدد أحاديث هذا النوع في هذه الدراسة

١٨ حديثاً.

ج- الاختلاف في الوقف والرفع، وبلغ عدد أحاديث هذا النوع في هذه الدراسة ٧ أحاديث.

د- الاختلاف في الوصل والإرسال، وبلغ عدد أحاديث هذا النوع في هذه الدراسة ٦ أحاديث.

٩. أقل الأوجه التي ذكرها الدارقطني واستدركها غيره عليه ووقع فيها الاختلاف على المقبري في الحديث الواحد وجهان، وأكثرها ٩ أوجه، وذلك من خلال الأحاديث التي درستها والتي نص الدارقطني فيها بالاختلاف فيها على المقبري.

١٠. أكثر قرائن الترجيح المستخدمة عند الاختلاف: الترجيح بالأحفظ والأضبط، والترجيح بالأكثر، فإن استووا فبقرائن أخرى كعدول الثقة عن الجادة وغيرها، أو إمكانية الجمع بين الوجهين.

١١. ترجيح الدارقطني الزيادة وأحيانا النقص، وذلك يدل على عدم الجزم بأن الزيادة دائما مقبولة؛ وإنما يعود الأمر إلى حال رواية كل حديث وإعمال القرائن.

١٢. أن قرائن الترجيح لا يعمل بها في كل حديث؛ وإنما لكل حديث قرائن تناسبه، يحددها الناقد البصير.

١٣. اختلف على المقبري في ثلاثين حديثاً، كان سبب الاختلاف فيها من قبل الرواة عنه، إلا في المسألة (٢٧) فالاختلاف فيه عائد إلى اضطراب المقبري في الرواية.

١٤. إذا وصف المحدثون الحديث بالمعلل وترجيحهم ذلك، فلا يعني ذلك القدح فيه مطلقاً؛ لأنهم قد يعلنون الحديث بما لا يقدح، كما لا يعني وصفهم إياه بالمعلل رد الحديث بجميع طرقه؛ وذلك لأن العلة اعترت طريقاً واحداً من طرقه.

١٥. تفاوتت درجة أحاديث البحث من حيث الصحة والحسن والضعف، وهي كالاتي:

أ- الصحيح: ٢٠ حديثاً.

ب- الحسن: ٤ أحاديث.

ج- الضعيف: ٦ أحاديث.

١٦. اختلف حكم الدارقطني في الترجيح مع غيره من النقاد في ٩ أحاديث، وسكت عن الحكم في ٣ أحاديث، واتفق حكم الدارقطني مع غيره من الأئمة في ٧ أحاديث.

١٧. خولف الدارقطني في حكمه على نتيجة الاختلاف في بعض الأحاديث، والسبب في ذلك الوقوف على طرق أخرى قوية للروايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف، وربما لو وقف عليها لم تكن هنالك مخالفة.

١٨. قد يرجح الدارقطني أحد الأوجه بقوله: والصحيح كذا، أو قول فلان أصح، أو رواية فلان أشبه، أو الصواب كذا ونحوها من العبارات.

١٩. بلغ عدد أصحاب المقبري الذين دارت عليهم أحاديث الدراسة ٥٢ راويا.

٢٠. أوثق أصحاب المقبري من خلال أحاديث الدراسة: الليث بن سعد ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب.

٢١. دراسة علل الحديث يجعل صاحبه يمارس جميع فنون الحديث وعلومه، من الجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، والتخريج ودراسة الأسانيد.

وختاما هذا جهد المقل؛ فإن أصبت فمن الله وحده فله الحمد كله، وإن أخطأت أو قصرت فمني ومن الشيطان، فأستغفر الله وأتوب إليه.

وهذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

السيرة الذاتية

هبة بنت سعد بن حمد الغريب
ماجستير/ الكتاب والسنة ، مسار: سنة

البيانات الشخصية

الجنسية :	سعودية	تاريخ الميلاد :	١٤٠٩/٠٣/١٢ هـ
الجنس:	أنثى	مكان الميلاد :	الأحساء
العنوان :	الأحساء	البريد الالكتروني :	Hibahsaad88@gmail.com

المؤهلات العلمية :

بكالوريوس من جامعة الملك فيصل – كلية التربية للبنات الأقسام الأدبية
تاريخ الحصول عليه : ١٤٠٨/٠٨/١٤ هـ.

التخصص : الدراسات الإسلامية

التقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية ٩٣,٠٣٪.

ماجستير من جامعة الملك فيصل – كلية الآداب

تاريخ الحصول عليه : تمت مناقشة الرسالة بتاريخ ١٦ / ٠٥ / ١٤٣٧ هـ.

التخصص : كتاب وسنة (سنة) .

التقدير : ممتاز ٩٠,٤٠ .

الدورات التدريبية :

-إدخال بيانات ومعالجة نصوص. معهد العالمية للحاسب والتقنية من ١٤٣١/١٢/٢٨ هـ إلى ١٤٣٢/٠٦/٢٨ هـ
تقدير : ممتاز ٩٩٪.

-برمجيات الوورد. الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه (تبيان). مقدم البرنامج : د.سعود بن عبد العزيز العقيل.

- مهارات التفكير الناقد. مركز التنمية الأسرية – جمعية البر بالأحساء . مقدمة البرنامج : د.ميادة الحسن .

- كيف تعدين ورقة بحث علمي عالمية. جامعة الملك فيصل . مقدم البرنامج : د.عصام فتحي النتشة .

- كيفية الاستعداد لمناقشة رسالة الماجستير . جامعة الملك فيصل. مقدمة البرنامج : د.سلوى المهدي أحمد.

- الإبداع الذكي. مركز البصائر النسائي للتدريب . مقدمة البرنامج : أ.سميرة أحمد الجلال .